

تأليف

الْحَيْنُ النَّاقِ الْحَيْلُ الْمِحْنُ لِإِنَا ظِلْمَ الْحَيْلُ الْحِجْمُ الْحَيْلُ الْحِجْمُ الْحَيْلُ الْحِيلُ الْحَيْلُ الْحَيْلُ الْحَيْلُ الْحَيْلُ الْحَيْلُ الْحَيْلِ الْحَيْلُ الْحَيْلُ الْحَيْلُ الْحَيْلُ الْحَيْلُ الْحَيْلِ الْحَيْلُ الْحَيْلُ الْحَيْلُ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمِنْعُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمِ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمِ الْمُعْلِمِ الْمُعْلِمِ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمِ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْ

جَهِيْمَ الْمُنَالِهُ فِللَّهِ فِي الدَّاعِيَا لِهَجِينِ فِلْ السِّيحَ اللَّهِ فِي اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ ا

أول طبعة على الكمبيوتر مزينة بترقيم الأحاديث، وعنوان البحث في أعلى كل صفحة، مع تصحيح الأخطاء المطبعية الواقعة في الطبعة السابقة

الجزء الثالث

إِنْ إِنْ الْفُرْازِ وَالْعَبْرِ وَالْمُرْالِينِ الْمُرْالِينِ الْمُرْالِينِ الْمُرْالِينِ الْمُرْالِينِ الْمُ الْمُرْفِهِ مِنْ لَا وَرُوعِ الْمُونِ الْمِنْ الْمِنْ الْمُرْفِقِينِ الْمُونِ الْمِنْ الْمِنْ الْمُرْفِقِينِ ا جميع الحقوق محفوظة لإدارة القرآن ينع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل والتسجيل المرئي وغيرها. ALL RIGHTS RESERVED FOR IDARATUL OURAN No part of this book may be reproduced or utilized in any form or by any means

الطبعة الأولى :	. ۱۶۰۱هـ
الطبعة الثانية :	٥٠٤١ هـ
الطبعة الثالثة بالصف على الكمبيوتر:	. ١٤١٤ هـ
الصف والطبع:	بإدارة القرآن كراتشي
نال شرف تصميمه على الكمبيوتر ووضع العناوين	
على رأس الصفحات والإشراف على تصحيح نصوصه:	نعيم أشرف نور أحمد
أشرف على طباعته :	فهيم اشرف نور أحمد

من منشورات

إدارة القرآن والعلوم الإسلامية

۳۷/D گارڈن ایسٹ کراتشی ہ باکستان الهاتف: ۲۲۲۳۸۸ = ۲۲۲۳۸۸۸

ويطلب أيضاً من:

باب العمرة مكة المكرمة		المكتبة الإمدادية
السمانية المدينة المنورة	***************************************	مكتبة الإيمان
الرياض - السعودية	***************************************	مكتبة الرشد
۱۹۰ انار کلی لاهور		إداره اسلاميات

كتاب الصلاة

باب كون التكبير سنة عند كل رفع وخفض ومقارنته بالهوى للركوع و عدد مجموع التكبيرات

٧٣١ عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال: «كان رسول الله عَلَيْتُهُ يكبر فى كل خفض ورفع وقيام وقعود، وأبو بكر وعمر»، رواه الترمذى (٣٥:١)، وقال: حديث حسن صحيح.

باب کون التکبیر سنة عند کل رفع و خفض ومقارنته بالهوی للرکوع و عدد مجموع التکبیرات

قوله: "عن عبد الله إلخ". قلت: دلالته على الجزء الأول من الباب ظاهرة، إلا أنه قد خص منه الرفع من الركوع بالإجماع. قال الحافظ في الفتح (٢-٢٢٤): هو (أي التكبير) عام في جميع الانتقالات في الصلاة، لكن خص منه الرفع من الركوع بالإجماع فإنه شرع فيه التحميد اهـ.

قلت: وحديث أبى هريرة الذى بعد هذا مفسر له، وكذا حديث عكرمة يدل عليه أيضا. ويرد عليه ما رواه البزار ورجاله ثقات كما في مجمع الزوائد (١-١٩٤) عن أبى موسى قال: "لقد أذكرنا على بن أبى طالب رضى الله عنه صلاة كنا نصليها مع رسول الله عني إما نسيناها وإما تركناها. قال: فكان يكبر إذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع اهه. "والجواب عنه ما في رد المحتار تحت قول الدر: "ثم يرفع رأسه من ركوعه مسمعا اهه." وأفاد أنه لا يكبر حالة الرفع خلافا لما في المحيط من أنه سنة، وإن ادعى الطحاوى (١) تواتر العمل به، فقد أجاب في المعراج بأن المراد بالتكبير الذكر الذى فيه تعظيم لله تعالى جمعًا بين الروايات والآثار والأخبار اهه ملخصا (١-١٥) على أن قوله: "إذا رفع رأسه من الركوع "شاذ عندى فإنه روى أحمد والطحاوى بسند صحيح عن أبى

⁽۱) قلت: إن الطحاوى إنما ادعى التواتر في التكبير في كل رفع وخفض ردا على من قال بترك التكبير حالة الخفض، فيمكن حمل كلام الطحاوى على التغليب وهو الظاهر. أفاده الشيخ أطال الله بقائه.

٧٣٢ عن أبي هريرة: «أن رسول الله عَلَيْكَةِ كَان يَكْبَر وهو يَهُوَى»، رواه الترمذي (٢٥:١)، وقال: حسن صحيح.

٧٣٧- وعنه عند الشيخين: «كان رسول الله على إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يركع، ثم يقول: سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركوع، ثم يقول وهو قائم: ربنا ولك الحمد، ثم يكبر حين يهوى ساجدا، ثم يكبر حين يرفع، ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها، ثم يكبر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس» اهـ، كذا في "بلوغ المرام" (٤٩:١).

موسى بلفظ: "يكبر كلما خفض و كلما رفع و كلما سجد " وفي رواية لأحمد: "يكبر في كل رفع ووضع وقيام وقعود" (٤-٥١) وفي أخرى له: "يكبر كلما ركع وإذا سجد وإذا قام" كل رفع ووضع وقيام وقعود" (٤-٥٠) ورجاله ثقات، وفي أخرى له: "يكبر إذا سجد وإذا قام" (٤-٣٩٣). فهذه الطرق ليس فيها الرفع من الركوع بل فيها الرفع عاما. ويمكن حمله على الرفع من السجود أو النهوض من الركعتين، ويؤيده ما رواه البخارى عن أبي هريرة وكان النبي على النبي على السجود وقد ساق البخارى هذا المن مختصرا، ورواه أبو يعلى من رفع رأسه" أي من السجود وقد ساق البخارى هذا المن مختصرا، ورواه أبو يعلى من طريق شبابة أوله عنده عن أبي هريرة وقال: "أنا أشبهكم صلاة برسول الله على كبر إذا يكبر إذا ركع وإذا قال: سمع الله لمن حمده قال: اللهم ربنا لك الحمد. وكان يكبر إذا سجد وإذا رفع رأسه وإذا قام من السجدتين اهـ " (١-٣٥٠) ويؤيده أيضا ما روى أبو داود عن مطرف قال: «صليت أنا وعمران بن حصين خلف على بن أبي طالب رضى الله عنه فكان إذا سجد كبر وإذا نهض من الركعتين كبر» الحديث. قال المنذرى: وأخرجه البخارى ومسلم والنسائي بنحوه، كذا في عون المعبود (١-٣٠٩ و ٣٠٩). وأيضا فإنه خكاية فعله على من الراوى فلا يعارض قوله على إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده فقولوا: ربنا لك الحمد» وعليه انعقد الإجماع.

قوله: "عن أبى هريرة إلخ". قلت: دلالته على الجزء الثانى من الباب ظاهرة، وقال الترمذى: وهو قول أهل العلم من أصحاب النبى عَيْقَالُهُ ومن بعدهم، قالوا: يكبر الرجل وهو يهوى للركوع والسجود اهـ (١-٣٥).

٧٣٤ عن عبد الرحمن بن أبزى رضى الله عنه: «أنه صلى مع رسول الله عنه: «أنه صلى مع رسول الله عنه كان لا يتم التكبير»، رواه أبو داود (٢١٠:١ مع "العون")، وسكت عنه، قال أبو داود: "معناه إذ رفع رأسه من الركوع وأراد أن يسجد لم يكبر وإذا قام من السجود لم يكبر" اهه.

٧٣٥ عن عكرمة رضى الله عنه قال: "صليت خلف شيخ بمكة، فكبر ثنتين وعشرين تكبيرة، فقلت لابن عباس: إنه أحمق، فقال: ثكلتك أمك، سنة أبي القاسم عَلِيلَةٍ "، رواه البخارى (١٠٨:١).

قوله: "عن عبد الرحمان بن أبزى إلخ". قلت: هو محمول على أنه على أنه على أنه على أنه على أنه على أن عبد الرحمان لم يسمع وسمع غيره وهو مما تعم به البلوى فلا يكون قوله وحده فيه حجة.

قال الطحاوى: وكانت هذه الآثار المروية عن رسول الله عَلَيْكُ في التكبير في كل خفض ورفع أظهر من حديث عبد الرحمان بن أبزى وأكثر تواترا، وقد عمل بها من بعد رسول الله عَلَيْكُ أبو بكر وعمر وعلى، وتواتر بها العمل إلى يومنا هذا لا ينكر ذلك منكر ولا يدفعه دافع اهـ (١٣٠-١).

قوله: "عن عكرمة إلخ". قلت: دلالته على الجزء الثالث من الباب ظاهرة، وهذا عدد مجموع تكبيرات أربع ركعات، وقد روى أحمد عن أبي مالك الأشعرى في حديث طويل تفصيلا أزيد منه ففيه: "أنه تقدم فرفع يديه وكبر، فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة يسرهما، ثم يكبر فرفع فقال: سبحان الله وبحمده ثلاث مرات، ثم قال: سمع الله لمن حمده واستوى قائما، ثم كبر وخر ساجدا، ثم كبر فرفع رأسه، ثم كبر فسجد، ثم كبر فانتهض قائما، فكان تكبيره في أول ركعة ست تكبيرات. وكبر حين قام إلى الركعة الثانية، فلما قضى صلاته أقبل على قومه بوجهه، فقال: احفظوا تكبيرى، وتعلموا ركوعي وسجودى، فإنها صلاة رسول الله على قومه نوجهه، فقال: اخفظوا تكبيرى، وتعلموا ركوعي مسلاة الظهر) وذكر الحديث، وفي رواية عنده: «فصلى الظهر فقرأ بفاتحة الكتاب وكبر شنين وعشرين تكبيرة» وفي رواية عنده: «فصلى الظهر فقرأ بفاتحة الكتاب وكبر ثنتين وعشرين تكبيرة» وفي رواية عنده أيضا عن رسول الله على النه كان يسوى بين أربع

باب سنية اعتماد اليدين على الركبتين في الركوع والتفريج بين الأصابع وتجافى اليدين عن الجنبين فيه

۷۳٦ عن أبى مسعود عقبة بن عمرو: أنه ركع فجافى يديه، ووضع يديه على ركبتيه، وفرج بين أصابعه من وراء ركبتيه، وقال: «هكذا رأيت رسول الله عَيْنَا يُهِ يصلى»، رواه أحمد وأبو داود والنسائى.

٧٣٧- وفي حديث رفاعة بن رافع عن النبي عَلَيْكَةِ: «وإذا ركعت فضع راحتيك على ركبتيك»، رواه أبو داود، وكلاهما لا مطعن فيه، فإن جميع رجال إسنادهما ثقات (نيل الأوطار ١٣٦:٢).

ركعات في القراءة والقيام، ويجعل الركعة الأولى هي أطولهن لكى يثوب الناس، ويكبر كلما سجد وكلما ركع ويكبر كلما نهض بين الركعتين إذا كان جالسًا» رواها كلها أحمد، وروى الطبراني بعضها في الكبير، وفي طرقها كلها شهربن حوشب، وفيه كلام، وهو ثقة إن شاء الله تعالى اهد من مجمع الزوائد (١-٩٣ ا و١٩٤) ملخصًا.

باب سنية اعتماد اليدين على الركعتين في الركوع والتفريج بين الأصابع وتجافى اليدين عن الجنبين فيه

قوله: عن ابى مسعود إلخ. قلت: دلالته على الباب ظاهرة، وكذا دلالة الحديث الثالث على الجزئين الأولين منه، والثانى على الجزء الأخير، والرابع والخامس على الجزء الأول منه.

فإن قلت: قد عــد صاحب رد المحتار الوضع والاعتماد والتفريج من السنن المؤكدة (١-٥١٥) وقد ورد في الوضع والتفريج لفظ الأمر، ومقتضاه الوجوب.

تعريف السنة:

قلت: قد تثبت السنة بالقول أيضا والحكم فيه للقرائن وذوق المجتهد. قال العلامة عبد الحي نور الله مرقده في تحفة الأخيار (ص-٩): القول الثاني ما ذكره الشمني

٧٣٨ عن عباس بن سهل قال: "اجتمع أبو حميد وأبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة فذكروا صلاة رسول الله على فقال أبو حميد: أنا أعلمكم بصلاة رسول الله على الله على أعلمكم بصلاة رسول الله على أنه قابض عليهما، ووتر يديه فنحاهما عن جنبيه"، رواه الترمذى (٢:٥٣)، وقال: حسن صحيح، وفي "النهاية" أي جعلهما كالوتر، من قولك: وترت القوس وأوترته شبه يد الراكع، إذا مدها قابضًا على ركبتيه بالقوس إذا أوترت، كذا في "عون المعبود" (٢٦٧:١).

فى شرح النقاية: إن السنة ما ثبت بقوله عليه الصلاة والسلام أو بفعله وليس بواجب ولا مستحب اه. وفيه أيضا (ص-١٠): القول الثامن ما ذكره صاحب جامع الرموز حيث قال: السنة لغة العادة، وشريعة مشتركة بين ما صدر عن النبى عَيْنِيَّةُ من قول أو فعل أو تقرير وبين ما واظب عليه النبى عَيْنِيَّةُ بلا أمر وجوب اه. وفيه أيضا (ص-١١): القول الثالث عشر ما نقله الطحطاوى فى حواشى مراقى الفلاح عن بعضهم: إن السنة طريقة مسلوكة فى الدين بقول أو فعل من غير لزوم ولا إنكار على تركها وليست خصوصيته اه.

ويظهر من كلام الحافظ في الفتح (٧-٠٠٠) أن السنة باصطلاح أهل الأصول هو ما ثبت دليل مطلوبيته من غير تأثيم تاركه اهـ، يعنى سواء كان ثابتا بقوله عَيْلَيْهُ أو بفعله أو تقريره والتعميم أصح وأحسن.

وقال في البحر الراثق: والذي ظهر للعبد الضعيف أن السنة ما واظب عليه النبي عليه النبي المع الترك أحيانا فهو عليه النبي لكن إن كانت مع الترك أحيانا فهو دليل السنة المؤكدة، وإن كانت مع الترك أحيانا فهو دليل غير المؤكدة، وإن اقترنت بالإنكار على من لم يفعله فهو دليل الوجوب، كذا في تحفة الأخيار (ص-١١).

قلت: وهذا تعريف باعتبار الأكثر فإن أكثر ما يثبت بالقول الوجوب، وقد يثبت به السنة أيضا، وأكثر ما يثبت بالفعل السنة وقد يدل على الوجوب أيضا إذا قامت عليه قرينة والله أعلم. ٧٣٩ عن طلحة بن مصرف عن عمر رضى الله عنه: أن رسول الله على الله على الله على أصابعك قال للأنصارى: «إذا ركعت فضع راحتيك على ركبتيك ثم فرج بين أصابعك ثم امكث حتى يأخذ كل عضو مأخذه»، رواه ابن حبان في "صحيحه" (التلخيص الحبير ١:١٩).

في عشرة من أصحاب رسول الله على منهم أبو قتادة قال أبو حميد: أنا أعلمكم بصلاة رسول الله على الله على منهم أبو قتادة قال أبو حميد: أنا أعلمكم بصلاة رسول الله على الله على الله على ركبتيه، ثم يعتدل فلا حتى يحاذى بهما منكبيه، ثم يركع ويضع راحتيه على ركبتيه، ثم يرفع يديه يصب رأسه ولا يقنع، ثم يرفع رأسه فيقول: سمع الله لمن حمده، ثم يرفع يديه حتى يحاذى بهما منكبيه معتدلا، ثم يقول: الله أكبر، ثم يهوى إلى الأرض فيجافى يديه عن جنبيه "، وفى آخره: قالوا: "صدقت، هكذا كان يصلى فيجافى يديه عن جنبيه "، وفى آخره: قالوا: "صدقت، هكذا كان يصلى على المسلم "، كما فى "شرح الترمذى " (١٠٠١) لأبى الطيب، وفى "البخارى عنه، وقال النووى: "على شرط مسلم "، كما فى "شرح الترمذى " (٢٠٠١) لأبى الطيب، وفى "البخارى غير تقويس، كذا فى "العينى "

الجواب عن رفع اليدين للركوع

قلت: هو يدل أيضا على رفع اليدين للسجود، لما فيه أنه على إذا قام من الركوع كان يرفع يديه بعد قوله: سمّع الله لمن حمده، ثم يكبر ويهوى إلى الأرض. وهذا هو الرفع للسجود، ولم يقل به الخصم بل ادعى فيه النسخ فما هو جوابه عن الرفع للسجود هو بعينه جوابنا عنه للركوع، وقد روى مثل هذا عن ابن عمر رضى الله عنه «أن النبى عنه كان يرفع يديه عند التكبير للركوع وعند التكبير حين يهوى ساجدًا»، رواه الطبراني في الأوسط وقال الهيثمى: إسناده صحيح (١-١٨٢).

فإن قلت: حديث أبى حميد يدل على رفع اليدين عند الركوع وأقر به الصحابة العشرة رضى الله عنهم.

٧٤١ عن مصعب بن سعد قال: "صليت إلى جنب أبى فطبقت بين كفى ثم وضعتهما بين فخذى، فنهانى أبى، وقال: كنا نفعله فنهينا عنه وأمرنا أن نضع أيدينا على الركب"، رواه الجماعة (آثار السنن ١١٢١).

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٢-١٨٥): وأصح ما وقفت عليه من الأحاديث في الرفع في السجود ما رواه النسائي من رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن نصر بن عاصم عن مالك بن الحويرث: «أنه رأى النبي عَلَيْكُ رفع يديه في صلاته وإذا ركع وإذا رفع رأسه من ركوعه وإذا سجد وإذا رفع رأسه من سجوده حتى يحازى بهما فروع أذنية». وقد أخرج مسلم بهذا الإسناد طرفه الأخير كما ذكرناه في أول الباب الذي قبل هذا، ولم ينفرد به سعيد فقد تابعه همام عن قتادة عند أبي عوانة في صحيحه انتهى.

قال النيموى: لم يصب من جزم بأنه لا يثبت شيء في رفع اليدين للسجود، ومن ذهب إلى نسخه فليس لــه دليل على ذلك إلا مثل دليل من قال: لا يرفع يديه في غير تكبيرة الافتتاح (آثار السنن ١-٣٠).

قوله: عن مصعب بن سعد إلخ. قلت: هو يدل على نسخ التطبيق الذى رواه مسلم (١-٢٠٢) عن علقمة والأسود: «أنهما دخلا على عبد الله بن مسعود رضى الله عنه فقال: أصلى من خلفكم؟ قالا: نعم، فقام بينهما وجعل أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله (۱)، ثم ركعنا فوضعنا أيدينا على ركبنا فضرب أيدينا ثم طبق بين يديه ثم جمعهما بين فخذيه، فلما صلى قال: هكذا فعل رسول الله على الله على الهد.

ثم لا يخفى عليك أن التطبيق والتفخيذ يستلزمان إلصاق الكعبين عادة لتعسرهما بدونه، كما لا يخفى على من شاهد هذه الحال، وحديث سعد إنما يدل على نسخ التطبيق والتفخيذ فحسب لا على نسخ الإلصاق.

دليل سنية إلصاق الكعبين في الركوع

وأمر الوضع على الركبتين لا ينفيه لأنه يتسر بالإلصاق أيضا فبقى سنة على حاله، وهو قول أصحابنا الحنفية أنه يسن إلصاق الكعبين في الركوع.

⁽١) لِعِلْهُ فَعَلَ ذِلْكَ لِبِيانَ الْجُوازِ أُو لَعَذَرٌ. وَاللهُ أَعْلَمُ.

باب وجوب الاعتدال والطمأنينة في الركوع والسجود وسنية الذكر فيهما

٧٤٢ عن أنس رضى الله عنه مرفوعا: «اعتدلوا فى الركوع والسجود، ولا يبسط أحدكم ذراعيه انبساط الكلب»، رواه الدارمى فى "سننه"، وأبو عوانة وابن حبان فى "صحيحيهما"، كذا فى "كنز العمال" (٩٨:٤).

ملاة لرجل لا يقيم صلبه في الركوع والسجود»، رواه الدارقطني (١٣٣١)، صلاة لرجل لا يقيم صلبه في الركوع والسجود»، رواه الدارقطني (١٣٣١)، وعنه عند الترمذي (٣٦:١) بلفظ: «لا تجزئ صلاة لا يقيم الرجل فيها يعني صلبه في الركوع وفي السجود»، وقال: "حسن صحيح"، وقال الزيلعي صلبه في الركوع وفي السجود»، وقال: إسناده صحيح"، والدارقطني، ثم البيهقي، وقالا: إسناده صحيح" اهـ.

٧٤٤ عن ابن عباس رضى الله عنه قال: «كان رسول الله عَيْكَةُ إذا ركع استوى، فلو صب على ظهره الماء لاستقر»، رواه الطبراني في "الكبير"، وأبو يعلى: ورجاله موثقون (مجمع الزوائد ١٩٠١).

٧٤٥ عن عبد الله بن مغفل قال: قال رسول الله عَلَيْكَ (أسرق الناس الله عَلَيْكَ الله عَلَيْكَ الله عَلَيْكَ الله الله على الله على الله على الله عنه على الله على الله

باب وجوب الاعتدال والطمأنينة في الركوع والسجود وسنية الذكر فيهما

قوله: "عن أنس رضى الله عنه وأبى مسعود رضى الله عنه إلخ". دلالتهما على وجوب الاعتدال في الركوع والسجود ظاهرة.

قوله: "عن ابن عباس إلخ" دلالة على مواظبته على الاعتدال في الركوع ظاهرة.

قوله: "عن عبد الله بن مغفل إلخ". دلالته على وجوب إكمال الركوع والسجود ظاهرة، حيث ألحق على على على على المستخطام، قاله الشيخ

ركوعها ولا سجودها، وأبخل الناس من بخل بالسلام»، رواه الطبراني في "الثلاثة"، ورجاله ثقات (مجمع الزوائد ١٨٩١)، وروى الحاكم في "المستدرك" (٢٢٩١) الجزء الأول منه عن أبي قتادة وأبي هريرة رضى الله عنهما، وقال: "وكلا الإسنادين صحيحان"، وأقره عليه الذهبي.

٧٤٦ عن البراء قال: «كان النبي عَلَيْكُ إذا ركع بسط ظهره، وإذا سجد وجه أصابعه قبل القبلة»، رواه أبو العباس السراج في "مسنده" اهـ، وفي "الدراية" (ص٠٥): إسناده صحيح (نصب الراية ١٩٧١).

أطال الله بقائه.

قلت: والحديث يدل على وجوب الاعتدال والطمأنينة بين السجدتين والقومة أيضا، كما هو مقتضى صيغة الأمر، حيث لا صارف عنه. واعلم أن وجوب الطمأنينة في هذه الأربعة (أى الركوع والسجود والقومة والجلسة بين السجدتين) هو الراجح في المذهب كما في رد المحتار (١-٤٨٣): قال في البحر: ومقتضى الدليل وجوب الطمأنينة في الأربعة أى في الركوع والسجود، وفي القومة والجلسة، ووجوب نفس الرفع من الركوع والجلوس بين السجدتين للمواظبة على ذلك كله، وللأمر في حديث المسيئ صلاته، ولما ذكره قاضى خان من لزوم سجود السهو بترك الرفع من الركوع ساهيا، وكذا في المحيط، فيكون حكم الجلسة بين السجدتين كذلك، لأن الكلام فيهما واحد، والقول بوجوب الكل هو مختار المحقق ابن الهمام وتلميذه ابن أمير حاج، حتى قال: إنه الصواب والله الموفق للصواب اهه.

وفيه أيضا: وقد شدد القاضى الصدر فى شرحه فى تعديل الأركان جميعها تشديدا بليغًا فقال: وإكمال كل ركن واجب عند أبى حنيفة ومحمد، وعند أبى يوسف والشافعى فريضة، فيمكث فى الركوع والسجود وفى القومة بينهما حتى يطمئن كل عضو منه، هذا هو الواجب عند أبى حنيفة ومحمد، حتى لو تركها أو شيئا منها ساهيا يلزمه السهو، ولو عمدا يكره أشد الكراهة، ويلزمه أن يعيد الصلاة اهـ (١-٣٨٤).

واستدل القائلون بفرضية الاعتدال والطمأنينة بقوله عليه السلام: «فإنك لم تصل»

المسجد يوما -قال رفاعة: ونحن معه- إذا جاءه رجل كالبدوى فصلى فأخف صلاته، ثم انصرف فسلم على النبى عَيِّسِةٍ، فقال النبى عَيِّسِةٍ: وعليك، فارجع فصل؛ فإنك لم تصل، فرجع فصلى، ثم جاء فسلم عليه، فقال: وعليك، فصل؛ فإنك لم تصل، مرتين أو ثلاثا، كل ذلك يأتى النبى عَيِّسِةٍ فيسلم على النبى عَيِّسِةٍ، فيسلم على النبى عَيِّسِةٍ فيسلم على النبى عَيِّسِةٍ، فيسلم على النبى عَيِّسِةٍ، فيسلم على النبى عَيْسِةً فيسلم على النبى عَيْسِةً، فيسلم على النبى عَيْسِةً، فيسلم على النبى عَيْسِةً، فيسلم على النبى عَيْسِةً، في في النبى عَيْسِةً، في النبى المحلة فتوضأ وعلمنى؛ فإنما أنا بشر أصيب وأخطئ، فقال: أجل! إذا قمت إلى الصلاة فتوضأ كما أمرك الله به، ثم تشهد فأقم أيضا، فإن كان معك قرآن فاقرأ، وإلا فاحمد كما أمرك الله به، ثم تشهد فأقم أيضا، فإن كان معك قرآن فاقرأ، وإلا فاحمد فاعتدل

وفيه دلالة على أن الصلاة غير المعتدلة في حكم العدم، والمنعدمة هي الباطلة، وأجيب بأنه على المنقص في قوله: «وإن انتقصت منه شيئا انتقصت من صلاتك»، والباطلة لا تسمى صلاة ولا توصف بالنقص، وأيضا عده على الصلاة والصلاة وهو يدل على نقصانها لا على بطلانها كما لا يخفى، فعلم أنه عليه الصلاة والسلام إنما أمره بالإعادة ليوقعها على غير كراهة لا لعلة الفساد، وكذلك فهم الصحابة رضى الله عنهم منه كما هو مصرح في آخر حديث رفاعة، قال (الراوى): "وكان هذا أهون عليهم من الأولى أنه من انتقص من ذلك شيئا انتقص من صلاته ولم تذهب كلها اه.". وحينئذ وجب حمل قوله على قول الكرخى أو المسنونة على قول الجرجاني، والأولى أولى، لأن المجاز حينئذ في قوله: «لم تصل» يكون أقرب إلى الحقيقة ولأن المواظبة دليل الوجوب (لا سيما إذا قارنها الأمر). وقد سئل محمد عن تركها فقال: "إني أخاف أن لا تجوز الصلاة" وعن السرخسى "من ترك الاعتدال تلزمه الإعادة" كذا في فتح القدير (١-٢٦٣).

ثم لا يخفى عليك أن دلالة الأمر على الوجوب إنما تكون حيث لا يوجد دليل الفرضية، فلا ينتقض الاستدلال بفرضية القراءة والركوع والسجود.

ساجدا، ثم اجلس فاطمئن جالسا، ثم قم، فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك، وإن انتقصت منه شيئا انتقصت من صلاتك»، قال: «وكان هذا أهون عليهم من الأولى أنه من انتقص من ذلك شيئا انتقص من صلاته ولم تذهب كلها»، رواه الترمذي (١:٠٤)، وقال: "حديث رفاعة حديث حسن"، قال: وفي الباب عن أبي هريرة وعمار بن ياسر اه.

٧٤٨ عن حذيفة رضى الله عنه: "أنه صلى مع النبى عَلَيْتُهُ فكان يقول في ركوعه: «سبحان ربى الأعلى»" في ركوعه: «سبحان ربى الأعلى»" الحديث، رواه الترمدي (٢:١٤)، وقال: "حسن صحيح".

ويعارض أحاديث الدعاء في الركوع ما رواه مسلم (١-٩١). مرفوعًا «ألا وإني نهيت أن أقرأ القرآن راكعا أو ساجدا، فأما الركوع فعظموا فيه الرب، أما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن أن يستجاب لكم اهـ». ووجه التوفيق ما ذكره السندى في حاشية النسائي (١-١٦): أي اللائق به تعظيم الرب فهو أولى من الدعاء وإن كان الدعاء جائزا أيضا اهـ.

ومنه ما رواه مسلم (۱-۱۹۲) عن عائشة أن رسول الله كان يقول في ركوعه وسجوده: "سبوح قدوس رب الملائكة والروح" اهـ.

ومنه ما رواه الدارقطني (١-١٣٠) عن على بن أبي طالب قال: كان رسول الله

۰ ه ۷ – عن أبى بكرة أن رسول الله عَيْنَا كان يسبح فى ركوعه: «سبحان ربى العظيم» ثلاثا، وفى سجوده: «سبحان ربى الأعلى» ثلاثا، رواه البزار، والطبرانى، وإسناده حسن (آثار السنن ١٤٤١).

عَلَيْكُ إذا سجد في الصلاة المكتوبة قال: «اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت، أنت ربى، سجد وجهى للذى خلقه وصوره وشق سمعه وبصره، تبارك الله أحسن الخالقين». وكان إذا ركع قال: «اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت، أنت ربى، خشع لك سمعى وبصرى ومخى وعظامى وما استقلت به قدمى (۱) لله رب العالمين». وكان إذا رفع رأسه من الركوع في الصلاة المكتوبة قال: «اللهم ربنا لك الحمد ملأ السماوات وملأ الأرض وملأ ما شئت من شيء بعد» هذا إسناد حسن صحيح اهـ.

ومنه ما رواه مسلم (۱-۱۹۱) عن أبى هريرة رضى الله عنه «أن رسول الله عَلَيْكُم كان يقول فى سجوده: «اللهم اغفر لى ذنبى كله دقه وجله وأولـه وآخره وعلانيته وسره» اهـ.

وفى الدر الختار: وكذا لا يأتى فى ركوعه وسجوده بغير التسبيح على المذهب، وما ورد محمول على النفل اه وفى رد المحتار: وقال (أى صاحب الحلية): على أنه إن ثبت فى المكتوبة فليكن فى حالة الانفراد، والجماعة والمأمون محصورون لا يتثقلون بذلك، كما نص عليه الشافعية، ولا ضرر فى التزامه وإن لم يصرح به مشائخنا، فإن القواعد الشرعية لا تبنو عنه، كيف والصلاة والتسبيح والتكبير والقراءة كما ثبت فى السنة اه (١-٢٨٥).

⁽١) قوله: وما استقلت إلخ: قال في القاموس: استقله حمله اهـ أي ما حملته رجلاي وهو سائر الجسد مع القدمين. أفاده الشيخ أطال الله بقائه.

باب كون الذكر مسنونا في القومة

٧٥١- عن أبي هريرة رضى الله عنه قال: "كان النبي عَلَيْكُ إِذَا قَالَ: «سمع الله لمن حمده»، قال: «اللهم ربنا ولك الحمد» الحديث، رواه البخارى (١٠٦:١).

قلت: ولله در ما أتبعه للحديث! فهؤلاء فقهاء الحنفية لم يزالوا يجتهدون لاتباع السنة، رضى الله عنهم.

باب كون الذكر مسنونا في القومة

قوله: "عن أبى هريرة إلخ". قلت: الحديث يدل على الجمع بين التحميد والتسميع، وهو مخصوص بالمنفرد عند أبى حنيفة كما فى الهداية: ويقول المؤتم: ربنا لك الحمد، ولا يقولها الإمام عند أبى حنيفة وقالا (أى صاحباه): يقولها فى نفسه لما روى أبو هريرة رضى الله عنه (أن النبى عليه السلام كان يجمع بين الذكرين) ولأنه حرض غيره فلا ينسى نفسه، ولأبى حنيفة قوله عليه السلام: (إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا: ربنا لك الحمد)، هذه قسمة وإنها تنافى الشركة إلى أن قال: وما رواه محمول على حالة الانفراد اهد (١٠-٨٩).

قال الشيخ: وفي الحاشية عن الهداد: وقوله: "وإنها تنافي الشركة"، أى إلا إذا دل الدليل على خلافه كما في التابعين اهـ، قال: والمراد بالدليل الحديث الذي مر في باب كون التأمين سنة عن أبي هريرة، وفيه: «وإن الإمام يقول آمين» فلولا هذه الزيادة لقلنا بالقسمة في التأمين أيضا، ولم يوجد مثل ذلك الدليل في تحميد الإمام فلم نقل بالجمع في أنه عين التسميع والتحميد في أنه عين التسميع والتحميد حال كونه إمامًا فهو لا يعارض حديث القسمة اهـ.

وقال العلامة الشامى تحت قول الدر: وقالا: يضم التحميد سرا اهـ: هو رواية عن الإمام أيضًا، وإليه مال الفضلى، والطحاوى، وجماعة من المتأخرين، معراج عن الظهيرية. واختاره في الحاوى القدسى ومشى عليه في نور الإيضاح لكن المتون على قول الإمام (١-٩٠٥).

قال بعض الناس: لم أجد دليلا على قولهما (١) "سرا اهـ". قلت: يدل عليه ما رواه أبو داود عن أنس قال: "ما صليت خلف رجل أوجز صلاة من رسول الله عَلَيْكُم في تمام، وكان رسول الله إذا قال: سمع الله لمن حمده قام حتى نقول: قد أوهم الحديث" رجاله ثقات (١-٣١٧ مع العون). فهذا يدل على أنه عَلِيَّةٍ كان لا يجهر في القومة بما سوى التسميع، وإلا كان على الراوى أن يقول: إنه عَيْلِيٌّ كان إذا قال: سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد قام إلخ، فالظاهر أن قيامه عَلِي بعد التسميع كان لما يقوله سرا بعده من التحميد وغيره، يؤيده ما مر في باب الإخفاء بالتأمين عن إبراهيم النخعي قال: "خمس يخفيهن الإمام - وذكر فيها اللهم ربنا لك الحمد". رواه عبد الرزاق في مصنفه وإسناده صحيح. وفي فتح القدير (٢٦٠-١): واتفقوا أن المؤتم لا يذكر التسميع اهـ. قلت: قد روى أبو داود عن عامر (للشعبي) وسكت عنه قال: "لا يقول القوم حلف الإمام سمع الله لمن حمده، ولكن يقولون ربنا لك الحمد اهـ " والشعبي تابعي كبير فقوله حجة عندنا. قال: أدركت خمسمائة من الصحابة، وقال العجلى: مرسل الشعبي صحيح، وقال ابن عيينة: كانت الناس تقول: ابن عباس في زمانه والشعبي في زمانه اهـ. قال الخطابي: اختلف الناس فيما يقوله المأموم إذا رفع رأسه من الركوع فقالت طائفة: ليقتصر على "ربنا لك الحمد" وهو الذي جاء به الحديث لا يزيد عليه، هـذا قول الشعبي وإليه ذهب مالك وأحمد، وقال أحمد: إلى هذا انتهى أمر النبي عَلِيُّكِ اهـ، كذا في عون المعبود (١-٣١٦). وفي فتح القدير: أيضا وفي شرح الأقطع عن أبي حنيفة يجمع بينهما الإمام والمأموم اهـ (١-٣٦٠) وفي فتح البارى: زاد الشافعي أن المأموم يجمع بينهما أيضًا لكن

قلت: مراده لم يصح فى ذلك شىء صراحة وإلا فقد ورد فى حديث صحيح رواه الشيخان وغيرهما "إنما جعل الإمام ليإتم به" فكان هذا عاما فى جميع أفعاله وأقواله إلا فيما قام دليل الخصوصية، والإمام يجمع بين التسميع والتحميد فكذا المأموم، وأما قوله على الله على الله الحمد، فيمكن تأويله بأن المراد أن يقول المأموم: «ربنا لك الحمد»، وأما أنه لا يتابعه فى يقول المأموم: «ربنا لك الحمد»، وأما أنه لا يتابعه فى

لم يصح في ذلك شيء اهـ (٢-٢٢٦).

⁽١) أي على قول الصاحبين: يضم التحميد سرا.

٧٥٢ - وعنه: أن رسول الله عَلَيْكُ قال: ﴿إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: سَمَعَ اللهُ لَمَنَ حَمَدُهُ، فَقُولُوا: اللهم ربنا لك الحمد، فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه ﴾، رواه البخارى (١٠٩:١).

٧٥٣ عن أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه (فى حديث طويل) أن رسول الله عَيْنِيَةٍ قال: «وإذا قال سمع الله لمن حمده (١)، فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد، يسمع الله لكم» الحديث، رواه مسلم (١٧٤:١).

3 ٥٠- عن ابن شهاب قال: "أخبرنى أبو بكر بن عبد الله بن الحارث أنه سمع أبا هريرة يقول: كان رسول الله على إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم، ثم يكبر حين يركع، ثم يقول: سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركعة، ثم يقول وهو قائم: «ربنا لك الحمد» "الحديث، وقال عبد الله بن صالح عن الليث: «ولك الحمد»، رواه البخارى (١٠٩:١).

٥٥٥ – عن عبد الله بن مسعود قال: "إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده، فليقل من خلفه: ربنا لك الحمد"، رواه الطبراني في "الكبير"، ورجاله موثقون (مجمع الزوائد ١٩١١).

التسميع أصلا فلا يدل عليه، فسقط ما قاله بعض الناس: لم أجد دليلا على قول المأموم التسميع فافهم.

قوله: "وعنه إلى آخر الباب". قلت: دلالة الأحاديث على معنى الباب ظاهرة، وما ورد في بعضها من صيغة الأمر فهى للندب عند الجمهور، وفي الحديثين الأخيرين برد صيغة التحميد بدون الواو وفي غيرها معها، والأمر أوسع، والأخذ بالزيادة أفضل. قال في الدر: وأفضله "اللهم ربنا ولك الحمد" ثم حذف الواو ثم حذف اللهم فقط اهد. قال العلامة الشامى: أي مع إثبات الواو وبقى رابعة وهي حذفهما، والأربعة في الأفضلية على

⁽۱) قال ابن الهمام في "الفتح": أي قبل، يقال: سمع الأمير كلام زيد أي قبله، فهو دعاء بقبول الحمد اهـ (٢٥٩:١) وفي "شرح مسلم" للنووى: قال العلماء: معنى سمع بينهما أجاب، ومعناه: أن من حمد الله تعالى متعرضا لثوابه استجاب الله تعالى له، وأعطاه ما تعرض له، فإنا نقول: ربنا لك الحمد لتحصيل ذلك (٢: ٩٠١). مؤلف

باب طريق السجود

٧٥٦ عن أبي إسحاق قال: "قلت للبراء بن عازب: أين كان رسول الله على الله على

٧٥٧ عن وائل بن حجر قال: «ومقت النبي عَلَيْكُ فلما سجد وضع يديه حذاء أذنيه»، رواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" عن الثوري عن عاصم بن كليب عن أبيه إلخ (زيلعي ٢٠١١).

قلت: "رجاله رجال مسلم غير كليب وهو صدوق"، قال أبو زرعة: ثقة، وقال ابن سعد: "كان ثقة رأيتهم يستحسنون حديثه ويحتجون به"، وذكره ابن حبان في "الثقات"، كذا في "تهذيب التهذيب" (٨:٥٤٤ و٤٤٦).

هذا الترتيب كما أفاده بالعطف بثم اهـ (١-٩ ٥).

باب طريق السجود

قوله: "عن أبي إسحاق إلخ". دلالته على وضع الوجه بين الكفين في السجود ظاهرة، وهو المذهب كما في الهداية: ووضع وجهه بين كفيه ويديه حذاء أذنيه اهـ.

قوله: "عن وائل برواية إسحاق بن راهويه إلخ". دلالت على وضع اليدين حذاء الأذنين حال السجود ظاهرة، وهذا الحديث في الحقيقة راجع إلى الأول فإن من وضع وجهه بين كفيه كانت يداه حذاء أذنيه. ويعكر على هذا ما رواه البخارى في حديث أبى حميد أنه عليه السلام (لما سجد وضع كفيه حذو منكبيه) أخرجه عن فليح نمن عباس بن سهيل عن أبى حميد، ورواه أبو داود والترمذي ولفظهما (أن النبي عيالي كان إذا سجد أمكن أنفه وجبهته من الأرض، ونحى يديه عن جنبيه ووضع كفيه حذو منكبيه» قال الترمذي: حديث حسن صحيح اه (زيلعي ١-١٠١). وأخرجه بهذا اللفظ أيضا ابن خزيمة في صحيحه، كذا في النيل (٢-١٠٠).

۳۰۸ حدثنا الربيع بن نافع أبو توبة، نا شريك عن أبى إسحاق قال: "وصف لنا البراء بن عازب رضى الله عنه فوضع يديه واعتمد على ركبتيه ورفع عجيزته، وقال: هكذا كان رسول الله عليه يسجد"، رواه أبو داود (۲۰۱۰۳)، وسكت عنه، وفي "نصب الراية" (۲۰۱۱)، قال النووى في "الحلاصة": "ورواه ابن حبان والبيهقي، وهو حديث حسن" اهـ.

909- حدثنا محمد بن الصباح، ثنا شریك عن أبی إسحاق قال: "وصف لنا البراء بن عازب السجود فسجد فادعم علی كفیه ورفع عجیزته، وقال: هكذا كان یفعل رسول الله عرفی "مسنده" (زیلعی ۲۰۱:۱).

والجوب عنه بوجوه: الأول ما أشار إليه الزيلعي بما نصه: قال شيخنا الذهبي في ميزانه: وفليح بن سليمان المدنى وإن أحرج له الأثمة الستة وهو كبار العلماء فقد تكلم فيه، فضعفه النسائي وابن معين وأبو حاتم وأبو داود ويحيى القطان والساجي، وقال الدارقطني وابن عدى: لا بأس به اهه، يعنى فلا يقبل ما تفرد به إذا خالف الثقات.

والثانى ما قاله المحقق فى فتح القدير (٢-٢٦٣): ولو قال قائل: أن يفعل أيهما تيسر جمعًا للمرويات بناء على أنه كان عليلي يفعل هذا أحيانًا وهذا أحيانا إلا أن بين الكفين أفضل، لأن فيه من تخليص المجافاة المسنونة ما ليس فى الآخر كان حسنا اهـ.

والثالث أن يراد بالكفين ما يقربهما من أجزاء اليدين، ولا يخفى أنه إذا كان الوجه بين الكفين كان بعض اليدين حذاء الأذنين وبعضهما حذاء المنكبين، فيحصل الجمع بين الروايات ويرتفع الخلاف فافهم.

قوله: "حدثنا الربيع بن نافع إلخ". قلت: دلالته على هيئة السجود ظاهرة.

قوله: "حدثنا محمد بن الصباح إلخ" قال في مجمع البحار: وعمته أي أسندته، وكان يدعم على يديه أي يتكئ اهـ (١-٠١٠ ملخصا). والمراد ههنا المعنى الثاني، وأصل ادّعم ادتعم فأدعم مأخوذ من الدعامة، وهي عماد البيت وما يستند عليه، ودلالة الحديث على الباب ظاهرة، وكذا دلالة ما بعده.

قلت: محمد بن الصباح شيخ أبي يعلى ثقة حافظ من رجال الجماعة، كما في "التقريب" (ص١٨٥)، وبقية السند سند الحديث السابق.

. ٧٦٠ عن وائل بن حجر (في حديث طويل) قال: "صليت مع رسول الله عَيْظِيِّدُ إلى أن قال: ثم سجد ووضع وجهه بين كفيه" الحديث، رواه أبو داود (٢٦٣:١)، وسكت عنه.

٧٦١ – عن أنس رضى الله عنه قال: قال رسول الله عَلَيْكَ. «اعتدلوا في السجود، ولا يبسط أحدكم ذراعيه انبساط الكلب»، رواه مسلم (١٩٣١).

٧٦٢ عن ابن عمر قال: قال رسول الله على: «إذا صليت فلا تبسط ذراعيك بسط السبع، وادعم على راحتيك، وجاف مرفقيك عن ضبعيك»، رواه الطبراني في "الكبير"، ورجاله ثقات (مجمع الزوائد ١٩٢١)، وصححه الحاكم في "المستدرك" (٢٢٧١)، وأقره عليه الذهبي.

٧٦٣ – عن البراء رضى الله عنه قال: قال رسول الله عَلَيْكَ اللهِ عَلَيْكَ اللهِ عَلَيْكَ اللهِ عَلَيْكَ اللهِ عَلَيْكَ اللهِ عَلَيْكِ اللهِ عَلَيْكُ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْكُ عَلَيْكُ اللهِ عَلَيْكُ عَلَيْكُ اللهِ عَلَيْكُ اللهِ عَلَيْكُ اللهِ عَلَيْكُ اللهِ عَلَيْكُ اللهِ عَلَيْكُ اللهِ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ اللهِ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ اللهِ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلِيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلْمُ عَلَيْكُ عَلْمُ عَلَيْكُ عَلَيْكُو عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلِيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ ع

٧٦٤ عن ابن عباس رضى الله عنه: أن رسول الله على قال: «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم: الجبهة، وأشار بيده على أنفه، واليدين، والرجلين، وأطراف القدمين، ولا نكفت الثياب ولا الشعر»، رواه مسلم (١٩٣١)، وفي رواية أخرى له: «على الكفين والركبتين والقدمين والجبهة».

قوله على على على على البراء: "وارفع مرفقيك إلخ" يشمل رفعهما عن أعضاء المصلى وعن الأرض، أفاده الشيخ.

قوله على على عديث ابن عباس: «أمرت أن أسجد إلخ". قال الشيخ أطال الله بقائه: ظاهر اللفظ يقتضى وجوب وضع هذه الأعضاء السبعة في السجود، ورجحه العلامة الشامي من بين الأقوال المختلفة في المذهب (١-٥٢٥ و ٢٥) إلا وضع الجبهة فإنه فرض لأن حقيقة السجود المفروض بالنص القطعي أي قوله تعالى: ﴿واسجدوا ﴾ هو

وضع الجبهة في الأرض لغة. قال في رد المحتار (١-٥٦٥): وفسره (أى السجود) في المغرب بوضع الجبهة في الأرض. وفي البحر: وحقيقة السجود وضع الوجه على الأرض بما لا سخرية فيه فدخل الأنف وخرج الحد والذقن، وأما إذا رفع قدميه في السجود فإنه مع رفع القدمين بالتلاعب أشبه منه بالتعظيم والإجلال اهد. وفي رد المحتار (١-٤٦٥): قال ح: ثم إن اقتصر على الجبهة فوضع جزء منها وإن قل فرض، ووضع أكثرها واجب اهد. وما ذكره أصحاب المتون من جواز الاقتصار على الأنف من غير عذر عند أبي حنيفة خلافا لهما فهذا قوله الأول. وقد صح عنه الرجوع إلى قولهما، قال في حاشية البحر: ولفظ المبسوط: وإن سجد على الأنف دون الجبهة جاز عند أبي حنيفة ويكره، ولم يجز عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، وهو رواية ابن عمرو عن أبي حنيفة اهر (١-٣١٨). وقال في الدر: وكره اقتصاره في السجود على أحدهما، ومنعا الاكتفاء بالأنف بلا عذر، وإليه صح رجوعه، وعليه الفتوى كما حررناه في شرح الملتقي اهد.

وفى رد المحتار: قوله: كما حررناه إلخ حيث قال: وإليه صح رجوع الإمام كما فى الشرنبلالية عن البرهان، وعليه الفتوى، كما فى الجمع وشروحه، والوقاية وشروحها، والجوهرة، وصدر الشريعة، والعون، والبحر، والنهر، وغيرها اهـ (١-٢٠٠٥).

واستشكله المحقق في الفتح بأن المأمور به في كتاب الله تعالى السجود، وهو وضع بعض الوجه مما لا سخرية فيه، وهو يتحقق بالأنف (١)، فتوقيف أجزائه على وضع آخر معه زيادة بخبر الواحد، يعنى حديث أمرت أن أسجد على سبعة أعظم، وقال: الحق أن مقتضاه ومقتضى المواظبة الوجوب اهـ (١-٢٦٤) ملخصا.

والجواب عنه بوجهين الأول بورود تفسير السجود بوضع الجبهة في الأرض لغة، كما فسره في المغرب، فلعله تحقق عند الإمام أن وضع الجبهة هو الحقيقة، وما سواه مجاز. وثانيًا بأنه زيادة على الكتاب بالإجماع لا بخبر الواحد، فقد قال الحافظ في الفتح: ونقل

⁽۱) قلت: ويؤيده ما في حديث ابن عباس: وأشار بيده إلى أنفه، ففيه دلالة على أن وضع الجبهة ووضع الأنف واحد، وما في حديث عامر بن سعد عن ابنه "أمر العبد أن يسجد على سبعة آراب" رواه الطحاوى كما سيأتي، وفيه ذكر الوجه مكان الجبهة ولا يخفى أن الأنف داخل في الوجه ووضعه بجميع أجزائه ليس بفرض اتفاقا، فإذا وضع الأنف وحده يصدق عليه وضع الوجه، وبهذا قال الإمام أولا ثم رجع عنه إلى قول صاحبيه.

970- عن ابن عباس رضى الله عنه: عن رسول الله على قال: (من لم يلزق أنفه مع جبهته بالأرض إذا سجد لم تجز صلاته)، رواه الطبراني في "الكبير" و "الأوسط"، ورجاله موثقون، وإن كان في بعضهم احتلاف من أجل التشيع (مجمع الزوائد ١٩٢١).

قلت: وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (٢٧٠:١).

ابن المنذر إجماع الصحابة رضى الله عنهم على أنه لا يجزئ السجود على الأنف وحده اهـ (٢-٢٤٥).

بقى هنا إشكال آخر وهو أنه يمكن أن يراد بالسجود في الآية السجود الشرعي. فيكون مجملا بينته السنة، ومجمل الكتاب إذا بينته السنة يكون المبين ثابتًا بالكتاب. ويؤيده أن السجود اللغوى أيضًا مجمل لتعدد معانيه كما في البحر: وهو في اللغة يطلق لطأطأة الرأس والانحناء وللخضوع وللتواضع وللميل وللتحية اهـ (١-٣١٧) ومقتضى ذلك أن يكون السجود على الأعضاء السبعة فرضًا، وهو أحد قولي الشافعي صرح بــه في النيل (٢-١٥١). وأجيب بأنَّ الأصل في الكلام هو المعنى اللغوى ما لم يثبت كون اللفظ منقولا إلى معنى آخر، وههنا كذلك، فإنه لا دليل على أن الشرع قد نقل السجود من حقيقته اللغوية إلى حقيقة أخرى، وقد اكتفى عَيْنِكُ في حديث المسيئ صلاته بذكر الجبهة والوجه. كما في رواية النسائي: «ثم يكبر فيسجد حتى يمكن وجهه ويسترخي أو يطمئن اهـ، (١٧٠-١) سكت عنه النسائي ورجاله ثقات. فهذا يدل على أن السجود على تمام السبعة ليس بفرض. وإلا لم يترك عَلِيَّةٍ ذكرها وهو في مقام التعليم. ويؤيد ذلك ما رواه الطحاوي بسند صحيح عن عامر بن سعد عن أبيه قال: "أمر العبد أن يسجد على سبعة آراب (أي أعضاء) وجهه وكفيه وركبتيه وقدميه، أيها لم يقع فقد انتقص اهـ " (١-٠٠١) رجاله كلهم ثقات. وهو دليل صريح على أن ترك السجود على هـذه السبعة (ما سوى الوجه) إنما يوجب النقص لا فساد الصلاة، وهو معنى الوجوب دون الفرضية. وما ذكر في البحر من معاني السجود فإنما هي إطلاقات واستعمالات، والحقيقة ما فسره به في المغرب، وهو وضع الجبهة في الأرض كما صرحت به فقهاؤنا، فارتفع الإشكال رو لله الحمد. ٧٦٦ وعنه مرفوعا قال: «لا صلاة لمن لم يمس أنفه الأرض»، وقال هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه اهـ، وسكت عنه الذهبي.

٧٦٧ - عن عامر بن سعد عن أبيه قال: «أمر رسول الله عَيْنَةُ بوضع اليدين ونصب القدمين في الصلاة»، أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٢٧١:١)، وقال: صحيح على شرط مسلم، وأقره عليه الذهبي.

٧٦٨ عن وائل بن حجر قال: «كان رسول الله عَلَيْ إذا ركع فرج أصابعه، وإذا سجد ضم أصابعه»، رواه الطبراني في "الكبير ، وإسناده حسن (مجمع الزوائد ٢٠١١)، وعزاه العزيزي (٢٩:٣) إلى مستدرك الحاكم وسنن البيهقي، ثم قال: بإسناد حسن اه.

قلت: قال الحاكم (٢٢٧:١): صحيح على شرط مسلم، وأقره عليه الذهبي، وليس عنده: «إذا ركع فرج أصابعه».

وأما الاقتصار على الجبهة وترك السجود على الأنف، فإنه يتأدى به الفرض عند الجمهور اتفاقا، ولكن يكره، قال في الدر: ويكره الاقتصار على أحدهما اهه، وفي رد المحتار: إن الدليل يقتضى وجوب السجود على الأنف أيضًا كما هو ظاهر الكنز والمصنف، فإن الكراهة عند الإطلاق للتحريم، وبه صرح في المزيد والمفيد، فما في البدائع والتحفة والاختيار من عدم كراهة ترك السجود على الأنف ضعيف اه (١-٢٠). وهذا كله إذا كان الاقتصار بلا عذر، وإن كان بعذر يجوز الاقتصار على كل منهما بلا كراهة، قال في الدر. السجود بجبهته اه. قال العلامة الشامي: أي حيث لا عذر بها، وأما جواز الاقتصار على الأنف فشرطه العذر على الراجح كما سيأتي اه (١-٥٠٥) قلت: ويظهر منه حكم جواز الاقتصار على الجبهة بعذر بالأولى فافهم.

قوله: "عن واثل برواية الطبراني وغيره إلخ". دلالته على ضم الأصابع حال السجود ظاهرة، وكذا على تفريجها حال الركوع، وقد مر بيانه في باب الركوع. وليس التفريج ولا الضم مطلوبًا إلا في الركوع والسجود، صرح به في الدر، ونصه؛ ولا يندب التفريج إلا هنا (أى في الركوع) ولا الضم إلا في السجود اهـ (١-٤٩٦). ويترك

979- وقال الحسن: "كان القوم يسجدون على العمامة والقلنسوة ويداه في كمه"، رواه البخارى (٢:١٥) تعليقا، قال الحافظ في "الفتح" (٢:١٤): وصله عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن الحسن: "أن أصحاب رسول الله على الله كانوا يسجدون وأيديهم في ثيابهم، ويسجد الرجل منهم على قلنسوته وعمامته"، وهكذا رواه ابن أبي شيبة من طريق هشام اهد.

۰۷۷- عن ابن عمر رضى الله عنه: "أنه كان إذا سجد وضع كفيه على الذى (١) يضع جبسته عليه، قال (أى نافع): ولقد رأيته في برد شديد، و إنه

الأصابع في بقية الصلاة على حالها.

قوله: "عن الحسن إلخ". دلالته على جواز السجدة على العمامة والقلنسوة وجواز ستر اليدين بالكمين ظاهرة، ولكنه محمول على حالة العذر كما تشير إليه رواية أنس التى بعد هذا الحديث، ودليل الحمل حديث صالح بن حيوان السبائي الذي يأتي عن قريب. وأما إذا لم يكن عذر فالسجود على العمامة مكروه تنزيها، قال في الدر الختار: كما يكره تنزيها بكور عمامته إلا لعذر وإن صح عندنا بشرط كونه على جبهته كلها أو بعضها، كما مر أما إذا كان الكور على رأسه فقط، وسجد عليه مقتصرا أي ولم تصب الأرض جبهته ولا أنفه على القول به، لا يصح لعدم السجود على محله اهر (1-270) و(270) مع الشامية). والقلنسوة في حكم العمامة كما هو الظاهر، قال الشيخ أطال الله بقائه: وأما ما في الآثار للإمام محمد: لا نرى به (أي بالسجود على الكور) بأسا، وهو قول أبي حنيفة اهـ (0-10) فلا ينافي الكراهة التنزيهية، بل فيه إشارة إليه.

قوله: في حديث الحسن «ويداه في كمه إلخ» هو أيضًا مجمول على العذر، يشير إليه الحديث الذي يليه، وهو المذهب كما قال محمد في الموطأ: فأما من أصابه برد يؤذى وجعل يديه على الأرض من تحت كساء أو ثوب، فلا بأس بذلك، وهو قول أبي حنيفة (ص-١٠).

قوله: عن ابن عمر إلخ. دلالته على إخراج الكفين في البرد الشديد ووضعها على

⁽١) أي على المكان الذي يضع جبهته عليه يعني بقربه، كذا في "التعليق الممجد".

ليخرج كفيه من برنسه، حتى يضعهما على الحصى"، رواه محمد في "الموطأ" (ص٨٠١)، ورجاله ثقات مشهورون.

۱۷۷- عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال: "كنا نصلى مع النبى عَلِيَّةً، فيضع أحدنا طرف الثوب من شدة الحر في مكان السجود"، رواه البخارى (٦:١).

٧٧٢ عن ابن عباس رضى الله عنه: «أن النبى عَلَيْكُ صلى فى ثوب واحد متوشحاً يتقى بفضوله حر الأرض وبردها»، رواه أحمد وأبو يعلى والطبرانى فى "الكبير" و "الأوسط"، ورجال أحمد رجال الصحيح اهـ (مجمع الزوائد ١٦١:١).

حيوان السبائى: «أن رسول الله على الحارث عن بكر بن سوادة عن صالح بن حيوان السبائى: «أن رسول الله على أى رجلا يسجد إلى جنبيه وقد اعتم على جبهته، فحسر رسول الله على عن جبهته»، رواه أبو داود فى "مراسيله"، كذا فى "نصب الراية" (٢٠٣١)، وفيه أيضا: قال عبد الحق: صالح بن حيوان لا يحتج به اهـ.

قلت: رد عليه ابن القطان في هذا لجرح، كما في "تهذيب التهذيب" (٣٨٨:٤)، ولفظه: ذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال العجلي: تابعي ثقة، وقال عبد الحق: لا يحتج به، وعاب ذلك عليه ابن القطان، وصحح حديثه اهملخصا.

الأرض حال السجود ظاهرة، وهو الأفضل.

قوله: "عن ابن عباس إلخ". دلالته على جواز الاتقاء من الحر والبرد في السجود وغيره بفضول الثوب ظاهرة.

قوله: "عن ابن لهيعة إلخ". دلالته على رفع العمامة عن الجبهة وحسرها حال السجود ظاهرة، وهو الأفضل.

قلت: وعمرو وبكر من رجال الجماعة، وابن لهيعة قد تكلم فيه، وهو حسن الحديث، ففي "مجمع الزوآئد" (١٤٦:١): وهو ضعيف، وقد حسن له الترمذي اهـ، وفي "اللآلئ" (١٢٨:١): حديثه حسن اهـ.

والظاهر من عادتهم في نقل السند الناقص أن بقية السند الذي لم تذكر لا كلام فيها، فهو مرسل يحتج به.

٧٧٤ عن ميمونة رضى الله عنها قالت: «كان رسول الله عَلَيْكَةٍ إذا سجد لو شاءت بهمة أن تمر بين يديه لمرت»، رواه مسلم (١٩٤١).

و٧٧٠ عن يزيد بن أبى حبيب: «أنه عَيْلِكُ مر على امرأتين تصليان، فقال: إذا سجدتما فضما بعض اللحم إلى الأرض، فإن المرأة فى ذلك ليست كالرجل»، رواه أبو داود فى "مراسيله"، ورواه البيهقى من طريقين موصولين، لكن فى كل منهما متروك، كذا فى "التلخيص الحبير" (١:١).

قلت: كلام الحافظ يدل على أن المرسل ليس فيه أحد متروك، وفي فوز

قوله: "عن ميمونة إلخ". دلالته على محافاة اليدين عن الجنبين وزيادة كشف الإبطين ظاهرة، وهو طريق السجدة المسنونة إلا إذا كان الرجل في الصف فلا يبالغ في كشف الإبطين، لأنه يؤذى المصلين، فافهم.

قوله: "عن يزيد بن أبى حبيب إلخ". قلت: دلالته على هيئة سجود المرأة ظاهرة، قال في عون البارى: فمن يرى المرسل حجة وهو مذهب أبى حنيفة ومالك في طائفة والإمام أحمد في المشهور عنه فحجتهم المرسل المذكور، ومن لا يرى المرسل حجة كالشافعي وجمهور المحدثين فباعتضاد كل من الموصول والمرسل بالآخر، وحصول القوة من الصورة المجموعة. قال في فتح البارى: وهذا مثال لما ذكره الشافعي من أن المرسل يعتضد بمرسل آخر أو مسند اهم، وقال النووى: الحديث الضعيف عند تعدد الطرق يرتقى عن الضعف إلى الحسن، ويصير مقبولا معمولاً به، قال الحافظ السخاوى: ولا يقتضى ذلك الاحتجاج بالضعيف، فإن الاحتجاج إنما هو بالهيئة المجموعة كالمرسل حيث اعتضد بمرسل آخر ولو ضعيفًا، كما قاله الشافعي والجمهور اهر (٢-٥٩ مع النيل).

الكرام للعلامة محمد قائم السندى، قال البيهقى: هو أحسن من موصولين فى هذا الباب اهـ، كذا فى "مجموعة الفتاوى" للعلامة عبد الحى رحمه الله تعالى (٦١٦:١).

٧٧٦ أبو حنيفة عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما: أنه سئل كيف كان النساء يصلين على عهد رسول الله عليه قال: «كن يتربعن، ثم أمرن أن يحتفزن^(۱)» (جامع المسانيد ٢٠٠١).

قلت: هذا إسناد صحيح، أخرجه القاضى عمر بن الحسن الأشنانى عن على بن محمد البزاز عن أحمد بن محمد بن خالد عن زر بن نجيح عن إبراهيم ابن المهدى عن أبى جواب الأحوص بن جواب عن سفيان الثورى عن أبى حنيفة بسنده اه.

قوله: "أبو حنيفة عن نافغ إلخ". قلت: دلالته على هيئة جلوس المرأة بالاحتفاز ظاهرة، وقول الصحابي: "كنا نفعل كذا وأمرنا كذا" في حكم المرفوع كما تقدم.

واعلم أن مسانيد الإمام الأعظم رضى الله عنه على قسمين، الأول: ما جمعه أصحابه كمسند الإمام الحسن بن زياد اللؤلؤى (قال في لسان الميزان بعد ذكر الجرح فيه عن كثيرين ما نصه: ومع ذلك كله أخرج له أبو عوانه في مستخرجه، والحاكم في مستدركه، وقال مسلمة بن قاسم: كان ثقة رحمه الله تعالى اهـ (١-٩-١).

توثيق الحسن بن زياد اللؤلؤى صاحب الإمام

وفى الفوائد البهية: وعن يحيى بن آدم "ما رأيت أفقه من الحسن بن زياد". قال الجامع: ذكره السمعانى عند ذكر اللؤلؤى بعد ما ذكر أنه نسبة إلى بيع اللؤلؤ، وقال: ولى القضاء وكان حافظًا للروايات عن أبى حنيفة، وكان يقول: كتبت عن ابن جريج الذي

⁽۱) كتب في حاشية "جامع المسانيد الإمام" يعنى يستوين جالسات على أوراكهن، من حاشية القارى اهم، وفي "مجمع البحار": عن ابن عباس ذكر عنده القدر فاحتفز أى قلق وشخص به صخرا، وقيل: استوى جالسا على وركيه كأنه ينهض. حديث على: وإذا صلت المرأة فلتحتفز إذا جلست وإذا سجدت، ولا تخوى أى تنظيام وتجتمع اله (٢٠٩١).

قلت: القاضى عمر بن الحسن الأشنانى روى عن ابن أبى الدنيا وغيره، ضعفه الدارقطنى وغيره، وقال طلحة بن محمد: كان من جملة أصحاب الحديث المجودين، وأحد الحفاظ، وقد حدث حديثا كثيرا، وحمل الناس عنه قديما وحديثا، وسئل عنه أبو على الهروى (الحافظ شيخ الدارقطنى)، فقال: إنه صدوق اهـ ملخصا من "لسان الميزان" (٤٩١٤ و٤٩٢).

وعلى بن محمد البزاز أبو القاسم المعروف بابن التسترى ذكره الخطيب في "تاريخه"، وقال: كتبت عنه اهـ، كذا في "جامع المسانيد" (٢٥٨:٢).

وأحمد بن محمد خالد هو الوهبى الكندى أبو سعيد الحمصى روى عنه البخارى فى جزء القراءة وغيره، ونقل عن يحيى بن معين: أنه ثقة، وقال البخارى فى جزء القراءة وغيره، ونقل عن يحيى بن معين: أنه ثقة، وقال الدارقطنى: لا بأس به، وأخرج له ابن خزيمة فى "صحيخه"، وذكره ابن حبان فى "الثقات"، كذا فى "تهذيب التهذيب" (٢٦:١ و ٢٧)، وزر بن نجيح لم أجد ترجمته، وإبراهيم بن المهدى أراه المصيصى يروى عن حفص بن غياث وغيره، وثقه أبو حاتم وابن حبان وابن قانع وغيرهم، كذا فى "تهذيب التهذيب" (١٦٩:١).

عشر ألف حديث كلها يحتاج إليها الفقهاء اه. وفي طبقات القارئ: قد عد الحسن بن زياد ممن جدد لهذه الأمة دينها على رأس مائتين، كذا في مختصر غريب أحاديث الكتب الستة لابن الأثير اه ملخصا (ص ٢٨ و ٢٩). قلت: والعجب العجاب أن بعض المحدثين قد اتهموه بالكذب، ولقد صدق من قال: إن الرجل لا يبلغ درجة الصديقين حتى يرميه سبعون صديقًا مثله بالكفر والزندقة، وهكذا سنة الله في أوليائه.

ومنها مسند جمعه الإمام أبو يوسف القاضى رحمه الله تعالى، أو رواه عن الإمام يسمى نسخة أبي يوسف، وهو ثقة وثقه البيهقي وابن حبان والنسائي، كما مر.

ومنها مسند جمعه الإمام محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله تعالى يسمى نسخة محمد وهو أيضا ثقة حافظ متقن، كما مر عن الدارقطني وغيره.

ومنها مسند جمعــه أيضا محمد بن الحسن معظمه عن التابعين، رواه عن الإمام

والأحوص بن جواب وثقه ابن معين، وقال مرة: ليس بذاك القوى، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن حبان في "الثقات": كان متقنا ربما وهم اهـ، كذا فيه أيضا (١٩٢:١)، وسفيان الثورى وأبو حنيفة أشهر من أن يثنى عليهما.

يسمى بالآثار.

ومنها مسند جمعه ابنه الإمام حماد بن أبى حنيفة ورواه عن أبيه رضى الله عنهما. قال فى اللسان: ضعفه ابن عدى وغيره من قبل حفظه انتهى (إلى أن قال) قلت: وذكر ابن خلكان فى ترجمة حماد بن أبى حنيفة أنه كان على مذهب أبيه، وأنه كان صالحا خيرا، ولما مات أبوه كانت عنده ودائع كثيرة، فذكر ذلك حماد للقاضى، فقال: لا أنزعها عن يدك، فقال: "مر بوزنها وقبضها تبرأ ذمة أبى حنيفة، ثم اصنع ما بدا لك" ففعل خدامه ذلك أياما، فلما انتهى ذلك استتر حماد فلم يظهر حتى دفعه لغيره. وذكره ابن أبى حاتم فلم يذكر فيه جرحًا رحمه الله تعالى اه.

وفيه أيضا: أن عبد الله بن المبارك روى عنه حديث ليث عن مجاهد اهـ (٣٤٦-٣٤) قلت: فكفي فخرا لحماد بأن إمام المحدثين يروى عنه.

تحقيق الاحتجاج بمسانيد الإمام أبى حنيفة

فما كان من أحاديث الإمام في هذه المسانيد الخمسة فنسبتها إلى الإمام كنسبة أحاديث مسند الشافعي إليه، فإنه أيضا لم يجمع مسنده بنفسه، وإنما جمعه أصحابه بعده. وما سوى ذلك من المسانيد العشرة التي جمعها المتأخرون، فإنما تصح نسبة أحاديثها إلى الإمام بعد التفحص عن حال الرواة من أصحاب المسانيد إلى الإمام، فإذا لم يكن فيهم أحد من الوضاعين والكذابين يصنح لنا القول بأن "هذا الحديث قد بلغ الإمام رحمه الله بسنده العالى إلى رسول الله عليه أو إلى الصحابة والتابعين، وإنما طرأ الضعف بعده في الدرجة السافلة "لو كان فيهم أحد من الضعفاء، وإذا كان الرواة كلهم ثقات من أصحاب المسانيد إلى الإمام ومنه إلى المنتهى فحينئذ لا شك في الاحتجاج بمثل تلك الأحاديث، فما الحدثون بتلك المسانيد شرحًا و تخريجًا. فهذا الحافظ ابن حجر قد خرج رجال مسند ابن

٧٧٧→ ثنا أبو الأحوص عن أبى إسحاق عن الحارث عن على رضى الله تعالى عنه وأرضاه قال: «إذا سجدت المرأة فلتحتفز ولتضم فخذيها»، رواه الإمام أبو بكر بن أبى شيبة فى "مصنفه" (ص١٨١ قلمى).

خسرو فى تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأربعة، وقال فى مقدمته ما يدل على صحة تلك المسانيد، ونصه: الرابعة قوله: "وكذلك مسند أبى حنيفة " توهم أنه جمع أبى حنيفة رحمه الله تعالى، وليس كذلك، والموجود من حديث أبى حنيفة مفردًا إنما هو كتاب الآثار التى رواها محمد بن الحسن عنه، ويوجد فى تصانيف محمد بن الحسن وأبى يوسف قبله من حديث أبى حنيفة أشياء أخرى. وقد اعتنى الحافظ أبو محمد الحارثي وكان بعد الثلاث مائة بحديث أبى حنيفة، فجمعه فى مجلدة ورتبه على شيوخ أبى حنيفة، وكذلك خرج المرفوع منه الحافظ أبو بكر بن المقرئ، وتصنيفه أصغر من تصنيف الحارثي، ونظيره مسند أبى حنيفة للحافظ أبى الحسين بن المظفر، وأما الذى اعتمد الحسيني على تخريج رجاله فهو ابن خسرو كما قدمت، وهو متأخر، وفى كتابه زيادات على ما فى كتابى الحارثي وابن المقرئ إلى أن قال: فلما رأيت كتاب الحسيني أحببت أن ألتقط منه ما زاد لينتفع به من أراد معرفة ذلك الشخص. لذلك اقتصرت على رجال الأربعة، وسميته أمور.

الأول أن مسانيد الإمام ليست من جمعه بنفسه، وهذا لا يقدح في صحتها، لأن مسند الإمام الشافعي كذلك كما قال الحافظ، ثم إن الشافعي لم يعمل هذا المسند، وإنما التقطه بعض النيسابوريين من الأم وغيرها من مسموعات أبي عباس الأصم التي كان انفرد بروايتها عن الربيع اهـ (ص-٥).

والثاني أن الذين اعتبوا بأحاديث أبي حنيفة من المتأخرين هم من الحفاظ.

والثالث أن الحافظ الحسيني الدمشقى قد اعتنى بتخريج رجال مسند ابن خسرو، وتبعه الحافظ ابن حجر في ذلك، وهذا يدل على اعتبار هذا المسند كما لا يخفى. وأيضا فقد احتج الحافظ بمسند الحارثي في بيان أسماء الرجال كما قدمنا من تهذيب التهذيب في ترك الجهر في تسمية ابن عبد الله بن مغفل عن أبيه في ترك الجهر

قلت: رجاله رجال الجماعة إلا الحارث، فهو من رجال الأربعة، قد اختلف فيه ووثقه ابن معين، وقال ابن شاهين في "الثقات": قال أحمد بن صالح المصرى: "الحارث الأعور ثقة ما أحفظه، وما أحسن ما روى عن على"، وأثنى عليه، قيل له: فقد قال الشعبى: كان يكذب قال: لم يكن يكذب في الحديث، إنما كان كذبه في رأيه اه.

بالبسملة، وعنه أبو نعامة الحنفي قيل: اسمه يزيد، قلت: ثبت كذلك في مسند كذلك في مسند كذلك في مسند أبي مسند أبي حنيفة للبخاري اهـ (٢٠-٣٠). وهذا يدل على اعتبار هذا المسند أيضا.

ثم رتب الحافظ قاسم بن قطلوبغا الحنفى تلميذ الحافظ ابن حجر مسند الحارثى على أبواب الفقه، وله عليه الأمالى فى مجلدين، ثم اختصره جمال الدين محمود بن أحمد القونوى الدمشقى، وسماه المعتمد، ثم شرحه وسماه المستند. اختصره الإمام شرف الدين إسماعيل بن عيسى بن دولة الأوغانى المكى، واختصره أيضا الإمام أبو البقا وأحمد ابن أبى الضياء محمد القرشى العدوى المكى. وزوائد المسند جمعها حافظ الدين محمد ابن محمد الكردرى المعروف بابن البزار، وشرحه جلال الدين السيوطى رحمه الله تعالى اسماه "التعليقة المنيفة على مسند أبى حنيفة" هكذا فى تنسيق النظام ناقلا عن كشف الظنون (ص-٥).

وقال الإمام عبد الوهاب الشعرائي رضى الله عنه تلميذ الحافظ السيوطى في الميزان: وقد من الله تعالى على بمطالعة مسانيد الإمام أبي حنيفة الثلاثة من نسخة صحيحة، عليها خطوط الحفاظ، آخرهم الحافظ الدمياطى، فرأيته لا يروى حديثًا إلا عن خيار التابعين العدول الثقات الذين هم من خير القرون لشهادة رسول الله عين كالأسود وعلقمة وعطاء وعكرمة ومجاهد ومكحول والحسن البروى وأضرابهم رضى الله تعالى عنهم أجمعين، فكل الرواة الذين بينه وبين رسول الله عين عدول ثقات أعلام أخيار ليس فيهم كذاب ولا متهم بكذب، إلى أن قال: فإن قيل: إذا قلتم بأن أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة رضى الله عنه ليس فيها شيء ضعيف لسلامة الرواة بينه وبين رسول الله عين من أدلة الإمام أبي حنيفة والتابعين من الجرح فما جوابكم عن قول بعض الحفاظ في شيء من أدلة الإمام أبي حنيفة بأنه ضعيف؟

وقال ابن أبى حيثمة: قيل ليحيى: يحتج بالحارث؟ فقال: ما زال المحدثون يقبلون حديثه اهم، (كذا في تهذيب التهذيب " ١٤٦:٢ و ١٤٧٠)، فالحديث حسن، وقول الصحابي حجة عندنا، وقد تقوى بالمرفوع أيضا، وأبو إسحاق وإن كان من المدلسين، ولكنه من الطبقة الثالثة التي قبل بعض المحدثين حديثهم، واحتملوا تدليسهم، كما في "طبقات المدلسين" (ص٢) لابن حجر على أن التدليس لا يضر عندنا، وقد تقوى بأحاديث أخر أيضا.

فالجواب: يجب علينا حمل ذلك جزما على الرواة النازلين عن الإمام في السند بعد موته رضى الله عنه، إذا رووا ذلك الحديث من طريق غير طريق الإمام، إذ كل حديث وجدناه في مسانيد الإمام الثلاثة فهو صحيح، لأنه لولا صح عنده ما استدل به، ولا يقدح فيه وجود كذاب أو متهم بالكذب، مثلا في سنده النازل عن الإمام، وكفانا صحة لحديث استدلال مجتهد به، ثم علينا العمل به، ولو لم يروه غيره. فتأمل هذه الدقيقة التي نبهتك عليها، فلعلك لا تجدها في كلام أحد من المحدثين، وإياك أن تبادر إلى تضعيف شيء من أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة إلا بعد أن تطالع مسانيده الثلاثة، ولم تجد ذلك الحديث فيها اه ملخصا (١-٥٥ و٥٦).

وبه يظهر لكل من له مسكة أن مسانيد الإمام معتبرة معتمدة، عكف عليها الحفاظ وانكب عليها المحدثون شرحًا واختصارًا وجمعا وترتيبا وزيادة واحتجاجا واستدلالا، فهذا الحافظ الزيلعى والعلامة ابن التركماني والشيخ ابن الهمام رحمهم الله تعالى مع غاية تورعهم عن حماية المذهب بمحض العصبية يحتجون بأحاديث مسند الحارثي وابن خسرو، ويتكلمون على الرواة النازلة عن الإمام جرحًا وتعديلا كما لا يخفى على من طالع نصب الراية للزيلعي وفتح القدير لابن الهمام والجوهر النقي.

هذا، ودلالة الأحاديث المذكورة على هيئة جلوس المرأة ظاهرة، والبعض منها وإن كان ضعيفا، كحديث رواه ابن عدى في الكامل، ولكن البعض يتقوى بالبعض، فالمسألة ثابتة بالحديث المرفوع، ولله الحمد.

والقياس أيضا يقتضى مخالفة هيئة المرأة في جلوسها وسجودها عن هيئة الرجال، لكون مبنى أحوالهن على التستر، والأحاديث المذكورة مؤيدة له، فإن قلت: قد روى

٧٧٨ عن ابن عمر رضى الله عنه مرفوعا: «إذا جلست المرأة فى الصلاة وضعت فخذها على فخذها الأخرى، فإذا سجدت ألصقت بطنها على فخذها كأستر ما يكون، فإن الله تعالى ينطر إليها يقول: يا ملائكتى! أشهدكم أنى قد غفرت لها»، رواه ابن عدى فى "الكامل"، والبيهقى فى "سننه" وضعفه، كذا فى "كنز العمال" (١١٧:٤)، قلت: وله شواهد قد مرت.

البخارى فى صحيحه تعليقا «وكانت أم الدرداء تجلس فى صلاتها جلسة الرجل وكانت فقيهة» اهد. فالجواب عنه بأنه فعل تابعية فلا حجة فيه، والدليل على أن أم الدرداء هذه تابعية لا صحابية ما ذكره فى الفتح ونصه: وعرف من رواية مكحول أن المراد بأم الدرداء الصغرى التابعية لا الكبرى إلصحابية، لأنه أدرك الصغرى ولم يدرك الكبرى، وعمل التابعى بمفرده ولو لم يخالف لا يحتج به، وإنما وقع الاختلاف فى العمل بقول الصحابى كذلك، ولم يورد البخارى أثر أم الدرداء ليحتج به، بل للتقوية اهـ (٢-١٥٢).

قلت: وأم الدرداء هذه هي زوج أبي الدرداء رضى الله عنها، وكانت من العابدات، أخرج لها الجماعة، كذا في تهذيب التهذيب (17-27). فإن قلت: يمكن أن مكحولا أرسل ذلك عن الصحابية، قلت: لو كان منقطعا لم يورده البخاري بصيغة الجزم، فافهم. فإن قلت: إنه يبعد أن امرأة الصحابي تصلي زمانا، ولا يطلع هو على هيئة صلاتها، فالظاهر (7-1) أن أبا الدرداء اطلع على ذلك، وأقرها عليها، فيكون هذا الأثر في حكم أثر الصحابي، قلت: قد لا يطلع الرجل على هيئة صلاة أهله تفصيلا، ولا يحتاج إليه، وأيضا فيحتمل أن يكون لها عذر في ذلك، على أنه لو ثبت ذلك كان من تقرير الصحابي، ويعارضه قول الصحابي كما مر في المتن، والقول مقدم على التقرير، وأيضا يعارضه الحديث المرفوع كما عرفت.

وقد أغرب العلامة العينى حيث قال في شرح البخارى بعد نقل أثر أم الدرداء: فدل هذا على أن المستحب للمرأة أن تجلس في التشهد كما يجلس الرجل، وهو أن ينصب اليمنى ويفترش اليسرى، وبه قال النخعى وأبو حنيفة ومالك، ويروى عن أنس كذلك إلخ (٣-١٥). فإن كتب الحنفية مشحونة باختلاف هيئة المرأة في الجلوس من الرجال وإنها تتورك، وأما ما نقله بعد ذلك من أن صفية رضى الله عنها كانت تصلى متربعةً ونساء ابن

٧٧٩ عن وائل بن حجر قال: «رأيت رسول الله على إذا سجد يضع ركتبيه قبل يديه، وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه»، رواه الترمذى (٣٦:١)، وقال: زاد الحسن بن على (الحلواني) في حديثه: قال يزيد بن هارون: ولم يرو شريك عن عاصم بن كليب إلا هذا الحديث قال: هذا حديث غريب حسن لا نعرف أحدا رواه غير شريك، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم يرون أن يضع الرجل ركبتيه قبل يديه، وإذا نبض رفع يديه قبل ركبتيه.

عمركن يفعلنه، وقال بعض السلف: كن النساء يؤمرن أن يتربعن إذا جلسن في الصلاة ولا يجلسن جلوس الرجال على أوراكهن اهم، فكل ذلك لا يحتج به ما لم يعلم السند تفصيلا، وإن نساء ابن عمر من هن؟ وبعض السلف من هو؟ فافهم.

قوله: "عن وائل بن حجر إلخ". دلالته على وضع الركبتين قبل اليدين إذا سجد ورفع اليدين قبل الركبتين إذا نهض ظاهرة، قال في النيل: وإلى ذلك ذهب الجمهور، وحكاه القاضى أبو الطيب عن عامة الفقهاء، وحكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه والنخعى ومسلم بن يسار وسفيان الثورى وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأى، قال: وبه أقول اهر (٢-٤٦). وفيه أيضا: قال اليعمرى: من شأن الترمذى التصحيح بمثل هذا الإسناد فقد صحح حديث عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل "لأنظرن إلى صلاة النبي على الإسناد فقد صحح حديث عاصم بن كليب ورأيه الذي قصر بهذا عن التصحيح عنده الغرابة التي على أشار إليها وهي تفرد يزيد بن هارون عن شريك، وهو لا يحط عن درجة الصحيح لحلالة يزيد وحفظه، وأما تفرد شريك عن عاصم وبه صار حسنًا، فإن شريكا لا يصح حديثه منفردا اهر (٢-٤٦).

قلت: تابع شريكا همام وشقيق عند أبى داود، وإن كان رواية همام عن محمد بن جحادة عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه منقطعًا لكون عبد الجبار لم يسمع من أبيه، ورواية شقيق مرسلا، ولكن الانقطاع وكذا الإرسال لا يضر عندنا فى الاحتجاج، وشريك وإن لم يكن من المتقنين فهو من رجال الحسن، فيقبل زيادة الرفع منه كما مر فى ذكر الأصول غير مرة، ويؤيده رواية أنس مرفوعًا عند الحاكم، ولا علة له، وأيضا فله شواهد من آثار الصحابة منها ما هو ملذكور فى المتن أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وضع ركبتيه قبل

وروى همام عن عاصم هذا مرسلا، ولم يذكر فيه وائل بن حجر، وفي "التلخيص الحبير": رواه ابن خزيمة وابن حبان وابن السكن في "صحاحهم" اهـ.

• ٧٨- قلت: وروى الحاكم فى "المستدرك" عن عاصم الأحول عن أنس قال: «رأيت رسول الله عَيْلِيَّ كبر، فحاذى بإبهاميه أذنيه، ثم ركع حتى استقر كل مفصل منه، وانحط بالتكبير حتى سبقت ركبتاه يده»، قال: هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، ولا أعرف له علة، ولم يخرجاه، وأقره عليه الذهبي.

يديه. قال ابن القيم في زاد المعاد: فالمحفوظ عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه كان يضع ركبتيه قبل يديه، ذكره عنه عبد الرزاق وابن المنذر وغيرهما اهـ (١-٨٥).

وروى الطحاوى^(۱) بإسناد صحيح عن إبراهيم النخعى أنه قال: حفظ عن عبد الله ابن مسعود أن ركبتيه كانتا تقعان إلى الأرض قبل يديه اه. ثم قال: حدثنا ابن مرزوق قال: ثنا وهب عن شعبة عن مغيرة قال: سألت إبراهيم عن الرجل يبدأ بيديه قبل ركبتيه إذا سجد فقال: أو يصنع ذلك إلا أحمق أو مجنون اهـ؟ (١-١٥١).

قلت: رجاله شقات، فحديث وائل أرجع مما روى في هذا الباب من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله عَيْظَيْد: «إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير، وليضع يديه قبل ركبتيه». أخرجه الثلاثة (أي أبو داود والنسائي والترمذي) بلوغ المرام (١-٥٣).

قال الحافظ ابن القيم: وأما حديث أبى هريرة المستقدم فقد علله البخارى والترمذى والدارقطنى، قال البخارى: محمد بن عبد الله بن حسن لا يتابع عليه، وقال: لا أدرى أسمع من أبى الزناد أم لا، وقال الترمذى: غريب لا نعرفه من حديث أبى الزناد إلا من هـذا الوجه، وقال الدارقطنى: تفرد به الدراوردى عن محمد بن عبد الله بن الحسن العلوى عن أبى الزناد، وقد ذكر النسائى عن قتيبة حدثنا عبد الله بن نافع عن محمد بن

⁽١) فقال: حدثنا أبو بكرة قال: ثنا أبو عمر الضرير قال: أنا حماد بن سلمة أن الحجاج بن أرطاة أخبرهم قال: قال إبراهيم النخعي الحديث. قلت: رجاله ثقات.

وأخرج أيضا حديث وائل بن حجر قال: «كان النبي عَلَيْكُ إذا سجد تقع ركبتاه قبل يديه، وإذا رفع رفع يديه قبل ركبتيه»، قال الحاكم: قد احتج مسلم بشريك وعاصم بن كليب، وقال الذهبي: على شرط مسلم.

۱ ۸۷- حدثنا محمد بن معمر، نا حجاج بن منهال، ثنا همام، نا محمد ابن جحادة عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه عن النبي عليا في هذا الحديث قال: «فلما سجد وقعتا ركبتاه إلى الأرض قبل أن تقع كفاه، فلما سجد وضع جبهته بين كفيه وجافي عن إبطيه».

عبد الله بن الحسن العلوى عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة أن النبى على قال: هيممد أحدكم فى صلاته فيبرك كما يبرك الجمل، ولم يزد اهد (١-٨٥). وأيضا فإن أول هذا الحديث يخالف آخره، لأن البعير إذا أبرك فإنه يضع يديه أولا وتبقى رجلاه قائمتين، فإذا نهض فإنه ينهض برجليه أولا وتبقى يداه على الأرض، وهذا هو الذى نهى على عنه فإذا نهض فإنه ينهض برجليه أولا وتبقى يداه على الأرض، وهذا هو الذى نهى على عنه وأمر بخلافه. ويعارضه قوله: هوليضع يديه قبل ركبتيه». ولا يرفع هذا الإشكال قول بعضهم: ركبتا البعير فى يديه، لأنه لو كان كما قالوا لقال: فليبرك كما يبرك البعير، فإن أول هذا أول ما يمس الأرض من البعير يداه. وفى حاشية الترمذى ما نصه: ولا يخفى أن أول هذا الحديث يخالف آخره، لأنه إذا وضع يديه قبل ركبتيه فقد برك بروك البعير، وما قبل فى توفيقه: إن الركبة من الإنسان فى الرجلين ومن ذوات الأربع فى اليدين، فرده صاحب توفيقه: إن الركبة من الإنسان فى الرجلين ومن ذوات الأربع فى اليدين، فرده صاحب القاموس فى سفر السعادة، وقال: هذا وهم وغلط ومخالف لأثمة اللغة اهد (١-٣٧٣). وقال الخطابى: حديث وائل بن حجر أثبت من هذا اهه، أى من حديث أبى هريرة، وقال ابن القيم: إن حديث أبى هريرة مضطرب المتن، فمنهم من يقول فيه: «وليضع يديه قبل ركبتيه» ومنهم من يقول : «وليضع يديه قبل ركبتيه» ومنهم من يعول: «وليضع يديه قبل ركبتيه» ومنهم من يحذف هذه الجملة رأسا.

والرابع أنه على تقدير ثبوته قد ادعى فيه جماعة من أهل العلم النسخ، قال ابن المنذر: وقد زعم بعض أصحابنا أن وضع اليدين قبل الركبتين منسوخ اهـ (ص-٩٥) وقال الحافظ في بلوغ المرام: وهو (أى حديث أبي هريرة رضى الله عنه) أقوى من حديث وائل ابن حجر «رأيت النبي عَيِّظِيَّهُ وضع ركبتيه قبل يديه» أحرجه الأربعة، فإن للأول شاهدًا من

قال حجاج: وقال همام: وحدثنا شقيق حدثنى عاصم بن كليب عن أبيه عن النبى على النبى القطان: شقيق هذا ضعيف لا يعرف بغير رواية همام، كذا في "التهذيب" (٣٦٤:٤)، وعبد الجبار لم يسمع من أبيه.

٧٨٢ عن علقمة والأسود قالا: "حفظنا عن عمر في صلاته أنه خر بعد ركوعه على ركبتيه كما يخر البعير، ووضع ركبتيه قبل يديه"، رواه الطحاوى، وإسناده صحيح (آثار السنن ١١٧:١).

حديث ابن عمر، صحيحه ابن خزيمة وذكره البخاري معلقًا موقوفًا اهـ (١-٥٣).

قلت: لفظ البخارى: وقال نافع: "كان ابن عمر يضع يديه قبل ركبتيه اهـ "وفي الفتح: وصله ابن خزيمة والطحاوي وغيرهما من طريق عبد العزيز الدراوردي عن عبيد الله ابن عمر عن نافع بهذا، وزاد في آخره: ويقول: «كان النبي عَيْكَةٌ يفعل ذلك» قال البيهقي: كذا رواه عبد العزيز، ولا أراه إلا وهما يعني رفعه، قال: والمحفوظ ما أخبرنا، ثم أحرج من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: "إذا سجد أحدكم فليضع يديه، وإذا رفع فليرفعهما "اهـ إلى أن قال: ومن ثم قال النووى: لا يظهر ترجيح أحد المذهبين على الآخر من حيث السنة اهـ (٢٤١:٢) قلت: أثر ابن عمر هذا قــد تفرد الدراوردي برفعه، وهو وإن كان من رجال مسلم لكنه متكلم فيه، قال أبو حاتم: لا يحتج به، وقال أبو زرعة: سيئ الحفظ، وقال أحمد بن حنبل: إذا حدث من حفظه يهم ليس هو بشيء، وإذا حدث من كتابه فنعم، وإذا حدث جاء ببواطيل، كذا في الميزان (٢-١٣٨ و١٣٩) وفي التقريب: صدوق، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ، قال النسائي: حديثه عن عبيد الله العمري منكر اهـ (ص-١٢٩) قلت: وهذا حديثه عن عبيد الله العمري كما تقدم، وقد تفرد الدراوري برفعه فلا يحتج به في ذلك، والمحفوظ من الحفاظ وقفه، وقد ذكره البخاري موقوفًا وجعل البيهقي رفعه وهما كما عرفت، والشواهد لحديث وائل أكثر منها لحديث أبي هريرة، كما بنياها قبل، والله أعلم، وعلمه أتم وأحكم. ۳۸۳ عن أبى هريرة قال: «أوصانى خليلى عَرِّكِي بثلاث، ونهانى عن ثلاث: فنهانى عن نقرة كنقرة الديك، وإقعاء كإقعاء الكلب، والتفات كالتفات الثعلب»، رواه أحمد وأبو يعلى والطبرانى فى "الأوسط"، وإسناد أحمد حسن (مجمع الزوائد ١٧٣:١).

قلت: وقد تقدم حديث ابن عمر: «فلا تبسط ذراعيك بسط السبع»، وأخرجت الثلاثة عن أبى هريرة مرفوعا: «إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير» الحديث، قواه الحافظ في "بلوغ المرام" (٣:١٠)، وقد أشبعنا فيه الكلام.

الله عن أبى حميد الساعدى قال (لبعض الصحابة): «أنا كنت أحفظكم لصلاة رسول الله على أيته إذا كبر جعل يديه حذو منكبيه، وإذا ركع أمكن يديه من ركبتيه، ثم هصر ظهره، فإذا رفع رأسه استوى حتى يعود كل فقار مكانه، وإذا سجد وضع يديه غير مفترش(۱) ولا قابضهما(۲) واستقبل

قوله: "عن أبى حميد الساعدى إلى قوله عن البراء إلى". دلالة الأحاديث على توجيه أصابع الرجلين إلى القبلة ظاهرة، وقد ورد في هذا الباب حديث آخر عن عائشة رضى الله عنها رواه الدارقطني بلفظ «كان النبي عَيَّاتِيَّةٍ إذا سجد ليستقبل بأصابعه القبلة اهـ» (١-٠٣٠) قال الحافظ في التلخيص: وفيه حارثة ابن أبي الرجال وهو ضعيف اهـ (١-٩٨٠) قلت: ويمكن تقويته بمـا ذكرنا من الشواهد له في المتن، وبالجملة فسنية استقبال الأصابع إلى القبلة ثابتة بتلك الأحاديث صراحة، لما ورد في بعضها لفظة "كان" المقتضية للاستمرار ظاهرا ما لم يعارضه معارض، وههنا كذلك، فلم يثبت عنه عَيِّاتِيَّةٍ خلاف ذلك

قوله: "عن أبي هريرة إلخ". قلت: قال الشيخ ابن القيم في زاد المعاد (١-٥٧). "وهو عَيِّلِيَّةُ نهى في الصلات عن التشبه بالحيوانات اهـ". وما ذكرنا من الأحاديث تؤيد ما قاله ولا يخفى أن التشبه ببروك البعير إنما هو في وضع اليدين قبل الركبتين، كما يعرفه كل من تأمل في هيئة بروكه.

⁽١) ولابن حبان وغيره «غير مفترش ذراعيه»، كذا في "الفتح".

⁽٢) بأن يضمهما إليه، كذا في "الفتح".

بأطراف رجليه القبلة» الحديث، رواه البخاري (١١٤:١).

٥٨٥- وعنه قال: «كان النبي عَيِّكُ إذا أهوى إلى الأرض ساجدا جافى عضديه عن إبطيه وفتح أصابع رجليه» مختصر، رواه النسائى (١٦٦١)، وسكت عنه، ورجاله كلهم ثقات (أى نصبهما وغمز موضع المفاصل منهما، وثناها إلى باطن الرجل، وأصل الفتح الكسر، كذا في "مجمع البحار".

حدیث أوله: «فقدت رسول الله عَلَیْ و کان معی علی فراشی، فوجدته ساجدا راصا عقبیه مستقبلا بأطراف أصابعه القبلة»، رواه ابن حبان فی "صحیحه" بإسناد صحیح (التلخیص الحبیر ۱:۸۹ وللنسائی ۱۲:۱)، وقد سکت عنه: «وهو ساجد وقدماه منصوبتان» الحدیث.

٧٨٧ عن البراء رضى الله عنه: «كان عَلَيْكَ إذا ركع بسط ظهره، وإذا سجد وجه أصابعه قبل القبلة فتفاج» (يعنى وسع بين رجليه»، رواه البيهقى

في حديث، قال في منحة الخالق (١-٣٢٩): عن زاد الفقير (للشيخ ابن الهمام) ومنها (أى من السنن) توجيه أصابع رجليه إلى القبلة اهـ، وقال في الدر (١-٢٦٥): ويستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة ويكره إن لم يفعل ذلك اهـ، قال العــلامة الشامى: (قوله: ويكره إن لم يفعل ذلك) كذا في التجنيس لصاحب الهداية، وقال الرملي في حاشية البحر: ظاهره أنه سنة، وبه صرح في زاد الفقير اهـ، قلت: ونقل الشيخ التصريح بأنه سنة عن البرجندي والحاوي ومثله في الضياء المعنوى والقهستاني عن الجلابي، وقال في الحلية: ومن سنن السجود أن يوجه أصابعه نحو القبلة اهـ.

إثبات توجيه أصابع اليدين إلى القبلة

قوله: عن البراء قلت: استدل الحافظ ابن حجر في التلخيص بعموم قوله: "وإذا سجد وجه أصابعه قبل القبلة" على استقبال أصابع اليدين أيضًا بما نصه:

تنبيسه:

استدل الرافعي بحديث عائشة على أنه يستحب أن يكون الأصابع منشورة

(التلخيص الحبير ٩٧:١ و ٩٨)، قلت: احتج به الحافظ ابن حجر بعد ما ضعف رواية الدارقطني عن عائشة، وسكت عنه فهو حسن أو صحيح عنده.

٧٨٨ – عن أحمر بن جزء صاحب رسول الله عَلَيْكَ الله عَلَيْكِ عضديه عن جنبيه حتى ناوى له (١) أخرجه أبو داود (١٠٣٩) مع العون)، وسكت عنه، وفي "التلخيص" (١٠٤١): وصححه ابن دقيق العيد على شرط البخارى اهـ، وفي "نصب الراية" (٢٠٤١): قال النووى في الخلاصة " الخلاصة ": وإسناده صحيح اهـ.

٧٨٩ عن ابن بحينة رضي الله عنه: «أن النبي عَلَيْكُم كان إذا صلى

ومضمومة فى جهة القبلة، ومراده بذلك أصابع اليدين، ولا دلالة فى حديث عائشة عليه، لأنه وإن كان إطلاقه فى رواية الدارقطنى الضعيفة يقتضيه، فتقييده فى رواية ابن حبان الصحيحة يخصه بالرجلين، ويدل عليه حديث أبى حميد الساعدى عند البخارى، ففيه "واستقبل بأطراف رجليه القبلة" ولم أر ذكر اليدين لذلك صريحًا، نعما فى حديث البراء عند البيهقى "كان إذا ركع بسط ظهره وإذا سجد وجه أصابعه قبل القبلة فتفاج" وفى حديث أبى حميد عند البخارى "فإذا سجد وضع يديه غير مفترش ولا قابضهما إلى القبلة حديث أبى حميد عند البخارى "فإذا سجد وضع يديه غير مفترش ولا قابضهما إلى القبلة اهد" قلت: وسياق كلام الحافظ يدل على أن حديث البراء برواية البيهقى محتج به عنده، فافهم.

قوله: في حديث ابن بحينة: فرج بين يديه إلخ قلت: قال الحافظ في الفتح بعد ذكر أحاديث التفريج ما نصه: وهذه الأحاديث مع حديث ميمونة عند مسلم «كان النبي عليه أحاديث التفريج أن بهمة أرادت أن تمر لمرت» مع حديث ابن بحينة المعلق هنا ظاهرها وجوب التفريج المذكور.

جواز الاستعانة بالركب في السجود والتنبيه على زلة الحافظ في "الفتح":

لكن أخرج أبو داود ما يدل على أنه للاستحباب وهو حديث أبي هريرة «شكى

⁽١) أي نترحم له لما نراه في شدة وتعب بسبب المبالغة في المجافاة، وقلة الاعتماد، كذا في "عون المعبود".

وسجد فرج بين يديه حتى يبدو بياض إبطيه» متفق عليه (بلوغ المرام (١:٠٥).

۰ ۹۹- عن أبى حميد بهذا الحديث (المذكور فى "السنن") قال: «وإذا سجد عَلَيْكُم فرج بين فخذيه غير حامل بطنه على شىء من فخذيه»، رواه أبو داود (۲۲۷:۱)، وسكت عنه.

أصحاب النبى عَيِّكِ له مشقة السجود عليهم إذا انفر جوا فقال: استعينوا بالركب، وترجم له الرخصة في ذلك أى في ترك التفريج. قال ابن عجلان أحد رواته: ذلك أن يضع مرفقيه على ركبتيه إذا طال السجود وأعيا، وقد أخرج الترمذي الحديث المذكور ولم يقع في روايته (لفظة) "إذا انفر جوا" فترجم له ما جاء في الاعتماد إذا قام من السجود فجعل محل الاستعانة بالركب لمن يرفع من السجود طالبا للقيام، واللفظ محتمل ما قال: لكن الزيادة التي أخرجها أبو داود تعين المراد اهد (٢-٤٤٢).

قلت: هذا من المواضع العجيبة التي تقضى على الحافظ بقلة مراجعته للكتب المشهورة، فإن الترمذى روى هذا الحديث عن أبي هريرة، ولفظه "قال: اشتكى أصحاب النبي على التي مشقة السجود عليهم إذا تفرجوا فقال: استعينوا بالركب اهـ "وفيه لفظة إذا تفرجوا موضع إذا انفرجوا، وقد ترجم له ما جاء في الاعتماد في السجود (١-٣٨) ولم يقل ما جاء في الاعتماد إذا قام من السجود، كما نقله الحافظ عنه، فليتنبه لهذا، والله يفتح ما يشاء لمن يشاء فلله الحمد، وكان هذا الفتح بعد ما نقلت ما تعقب الحافظ به على إمام الحرمين، وسيأتي ذكره بعد صفحة فانتظر. وفي غنية المستملي (ص-٣٦٧): وكذا إبداء الضبعين ومجافاة البطن عن الفخذين وتوجيه الأصابع نحو القبلة فيه فإن كل ذلك

قوله: في حديث أبي حميد الأحير "وفرج بين فخذيه إلخ". قلت: دلالته على فصل إحدى الفخذين عن الأخرى في السجود ظاهرة، ويعارضه ما رواه أبو داود، وسكت عنه عن أبي هريرة عن النبي عَلَيْكُ قال: «إذا سجد أحدكم فلا يفترش يديه افتراش الكلب وليضم فخذيه اهـ» (١-١٣٧) ورواه ابن خزيمة (في صحيحه) نحوه إلا أن فيه لفظة ذراعيه موضع يديه، كما في فتح البارى (٢-٢٤٤) ووجه التوفيق بينهما ما قاله الشيخ أطال الله بقائه أن معنى قول من قول من فخذيه أي ليقارب بينهما، فالحاصل

باب وجوب الرفع من السجدة والجلسة بين السجدتين واستحباب الذكر بينهما وافتراض السجدة الثانية

۱۹۹-عن رفاعة بن رافع وكان بدريا قال: "كنا مع رسول الله عَيْسَةً إذ دخل رجل المسجد"، فذكر حديث المسىء صلاته، وفيه: «ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا، ثم ارفع رأسك حتى تطمئن قاعدا، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا» الحديث، رواه النسائى فى "صحيحه" (۱) المسمى بـ" المجتبى"، وسكت عنه، وإسناده صحيح.

أنه V يفرج بينهما كل التفريج، وV يباعد بينهما، ولم أر في ضم الفخذين وتفريجها تصريحا من الفقهاء إV ما في رد المحتار في بيان الركوع (قوله: ويسن أن يلصق كعبيه) قال السيد أبو السعود: وكذا في السجود أيضا، وسبق في السنن أيضا اهـ، والذي سبق هو قوله: وإلصاق كعبيه في السجود سنة اهـ (١-٥١٥) وV يخفي أن إلصاق الكعبين في يستدعي إلصاق الفخذين في الجملة أيضا، فافهم والله أعلم. وأما سنية إلصاق الكعبين في السجود فيدل عليه حديث عائشة، وهو التاسع والعشرون من الباب، وفيه "فوجدته ساجدا راصا عقبيه" أي ملصقا أحدهما باV

باب وجوب الرفع من السجدة والجلسة بين السجدتين واستحباب الذكر بينهما وافتراض السجدة الثانية

قوله: "عن رفاعـة إلخ". قلت: دلالته على مسائل الباب ما سوى الذكر بين السجدتين ظاهرة، لما فيـه من صيغة الأمر المقتضية للوجوب، وقد ذكرنا أقوال الفقهاء الحنفية في وجوب نفس الرفع من الركوع، والجلوس بين السجدتين، ووجوب الطمأنينة في الركوع والسجود من هـذا الكتاب، فتذكر. وفي رد المحتار (١-٤٩٦) وتقدم أن مختار الكمال وغيره رواية وجوب الرفع من الركوع والسجود إلخ، وفي العالمكيرية مختار الكمال وغيره رواية وجوب الرفع من الركوع والسجود إلخ، وفي العالمكيرية (١-٤٣) السجود الثاني فرض كالأول بإجماع الأمة كذا في الزاهدي اهـ.

⁽١) قلت: قد أطلق الحافظ الذهبي اسم الصحيح على "سنن النسائي" في "تذكرة الحفاظ" (١١٤:١).

٧٩٢ عن أنس رضى الله عنه قال: «كان رسول الله عَلَيْكُم إذا قال: سمع الله لمن حمده قام حتى نقول قد أوهم، ثم يسجد ويقعد بين السجدتين حتى نقول قد أوهم»، رواه مسلم، كذا في "النيل" (١٥٥٢).

٧٩٣ عن ابن عباس رضى الله عنه قال: كان النبى عَلَيْكُ يقول بين السجدتين: «اللهم اغفر لى وارحمنى وعافنى واهدنى وارزقنى»، رواه أبو داود

لطفة:

قال الحافظ في التلخيص (١-٩٨): ونقل الرافعي عن إمام الحرمين في النهاية أنه قال: في قلبي من الطمأنينة في الاعتدال شيء فإنه عليه السجدتين، فقال: "اركع في الركوع والسجود، ولم يذكرها في الاعتدال والرفع بين السجدتين، فقال: "اركع حتى تطمئن راكعا، ثم ارفع رأسك حتى تعتدل قائما، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا، ثم ارفع رأسك حتى تعتدل جالسا" ولم يتعقبه الرافعي وهو من المواضع العجيبة التي تقضى على هذا الإمام بأنه كان قليل المراجعة لكتب الحديث المشهورة فضلا عن غيرها، فإن ذكر الطمأنينة في الجلوس بين السجدتين ثابت في الصحيحين ففي الاستئذان من البخارى من حديث يحيى بن سعيد القطان، ثم ارفع حتى تطمئن جالسا، وهو أيضا في بعض من حديث يحيى بن رافع، ولفظه: (فإذا رفعت رأسك فأقم صلبك حتى يرجع العظام إلى مفاصلها» ورواه أبو على بن السكن في صحيحه، وأبو بكر بن شيبة في مصنفه من حديث رفاعة بلفظ "ثم ارفع حتى تطمئن قائما" قلت: ثم أفادني شيخ الإسلام جلال حلين أدام الله بقائه أن هذا اللفظ في حديث أبي هريرة في سنن ابن ماجة، وهو كما أفاد، زاده الله عزا، قلت: إسناد ابن ماجة قد أخرجه مسلم في صحيحه، ولم يسق لفظه اه.

قوله: "عن أنس إلخ". دلالته على الجلسة بين السجدتين وتطويلها ظاهرة، ولكن التطويل محمول على ما إذا كان المأمون لا يتثقلون بذلك أو يصلى منفردا.

قوله: "عن ابن عباس إلخ وعن رجل". قلت: دلالتهما على استحباب الذكر بين

(۱:۱۱)، وسكت عنه، وفي "بلوغ المرام" (۱:۱۰): رواه الأربعة إلا النسائي، وصححه الحاكم اهم، وفي "الأذكار" للنووى (ص٢٨): روينا في "سنن البيهقي": عن ابن عباس رضى الله عنه في حديث مبيته عند خالته ميمونة، وصلاة النبي عَلَيْكُ في الليل، فذكره قال: وكان إذا رفع رأسه من السجدة قال: «رب اغفر لي وارحمني واجبرني وارفعني وارزقني واهدني»، وفي رواية أبي داود: «وعافني»، وإسناده حسن اهم.

٧٩٤ – عن رجل من عبس عن حذيفة رضى الله عنه: أنه انتهى إلى النبى عَلَيْكُ إلى أن قال: «وكان النبي عَلَيْكُ يقول بين السجدتين: رب اغفر لى، رب اغفر لى»، رواه النسائى (١٧٢١)، وفيه رجل لم يسم كما تراه، ولكن قال فى "التقريب" (ص٢٨٩): كأنه صلة بن زفر اهـ.

السجدتين ظاهرة، وفي الدر المختار (ص١-٢٧٥) وليس بينهما ذكر مسنون اهـ والمراد نفي تأكده لا نفي استحبابه، صرح بذلك في رد المحتار ونصه: وعدم كونه مسنونا لا ينافي الجواز كالتسمية بين الفاتحة والسورة، بل ينبغي أن يندب الـدعاء بالمغفرة بين السجدتين خروجا من خلاف الإمام أحمد، لإبطاله الصلاة بتركه عامدا، ولم أر من صرح بذلك عندنا، لكن صرحوا باستحباب مراعاة الخلاف، والله أعلم (١-٢٨٥).

قلت: لا سيما إذا ورد عن النبى على السند صحيح، ولكن تلزم الإمام مراعاة أحوال المأمومين. فحيث لا يتثقلون بالدعاء الوارد في سنن أبى داود يدعو به، وإلا فيقتصر على قوله: "رب اغفر لى" كما ورد عند النسائي، ولو تركه رأسا لا يلام عليه، فإن هذا الذكر ورد في صلاة الليل دون المكتوبة، كما يظهر من مجموع الأحاديث، ولذا قال الشرنبلالي في نور الإيضاح: وليس فيه (أى في الجلوس بين السجدتين) ذكر مسنون، والوارد فيه محمول على التهجد اهد (ص-١٦٥) وحديث ابن عباس هذا فيه كامل أبو العلاء التميمي الكوفي، وثقه ابن معين ويعقوب بن سفيان، وقال النسائي: ليس بالقوى، وقال في موضع آخر: ليس به بأس، وقال ابن عدى: رأيت في بعض رواياته أشياء أنكرتها، وأرجو أنه لا بأس به، وقال ابن سعد: كان قليل الحديث، وليس بـذاك، وقال

قلت: وهو من رجال الجماعة، وقد أخرج ابن ماجة في "سننه" (٦٤:١): حدثنا على بن محمد ثنا حفص بن غياث عن الأعمش عن سعد بن عبيدة عن المستورد بن الأحنف عن صلة بن زفر عن حذيفة: أن النبي عليه كان يقول بين السجدتين: «رب اغفر لي، رب اغفر لي» اهه، رجالهم كلهم ثقات، وهو يؤيد قول الحافظ أن المجهول في رواية النسائي هو صلة بن زفر.

باب هيئة الجلوس بين السجدتين

٧٩٥ – عن ميمونة رضى الله عنها قالت: «كان رسول الله عَلَيْكَ إذا سجد خوى بيديه حتى يرى وضْح إبطيه، وإذا قعد اطمأن على فخذه اليسرى»، رواه

ابن المثنى: ما سمعت ابن مهدى يحدث عنه شيئا قط وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل من حيث V يدرى، فبطل الاحتجاج بأخباره اهـ. ملخصا من تهذيب التهذيب V.

تنبیه: قد رقم فی التهذیب علی اسم کامل أبی العلاء علامة مسلم، ولکن لم أجد فی کتاب الجمع بین رجال الصحیحین لابن القیسرانی أحدا اسمه کامل، فلعله من زلة الکاتب، والله أعلم. وقال الترمذی بعد ما أخرجه: هذا حدیث غریب، ثم قال: وروی بعضهم هذا الحدیث عن کامل أبی العلاء مرسلا اهد (1-7). وأخرجه ابن ماجة وقیده بصلاة اللیل (1-3). وأما حدیث حذیفة فلا أری له علة، ورجاله فی سند ابن ماجة رجال الجماعة إلا علی بن محمد شیخ ابن ماجة، وهو ثقة، وإلا المستورد بن أحنف فهو من رجال مسلم والأربعة، ولا أدری لماذا أعرض عنه النیموی فی آثار السنن، واقتصر علی حدیث ابن عباس.

باب هيئة الجلوس بين السجدتين

قال المؤلف: دلالة الأحاديث على الباب ظاهرة، وفي الدر المختار مع الشامية "وافتراش رجله اليسرى (أي من السنن) في تشهد الرجل والجلسة بين السجدتين "أى مع بصب اليمنى اهـ (١-٤٩٧) وفيه مع الشامية: ويوجه أصابعه في المنصوبة نحو القبلة، هو السنة في الفرض والنفل اهـ (١-٥٣٠). قلت: ويعارض أحاديث الباب ما أخرجه مسلم

النسائي (١٧٢:١)، وسكت عنه، قلت: ورجاله كلهم ثقات.

٧٩٦ عن ابن عمر رضى الله عنه قال: «من سنة الصلاة أن تنصب القدم اليمنى واستقباله بأصابعها القبلة والجلوس على اليسرى»، رواه النسائى (١٧٣:١)، وسكت عنه.

قلت: ورجاله رجال "الصحيحين" إلا الربيع بن سليمان بن داود شيخ النسائى وهو ثقة، وإلا إسحاق بن بكر فهو من رجال مسلم ثقة، قال فى "آثار السنن" (١٢٢:١): وإسناده صحيح.

۷۹۷ عن أبى حميد الساعدى مرفوعا: «ثم يهوى إلى الأرض فيجافى يديه عن جنبيه، ثم يرفع رأسه ويثنى رجله اليسرى، ويقعد عليها ويفتح أصابع رجليه إذا سجد، ثم يسجد ثم يقول: الله أكبر» الحديث، رواه أبو داود والترمذى وابن حبان، وإسناده صحيح (آثار السنن ١٩٤١).

عن طاوس، قال: "قلنا لابن عباس في الإقعاء على القدمين، فقال: هي السنة، فقلنا له: إنا لنراه جفاء بالرجل، فقال ابن عباس: بل هي سنة نبيك على ". وما رواه عبد الرزاق عن ابن طاوس عن أبيه "أنه رأى ابن عمر وابن الزبير وابن عباس يقعون" إسناده صحيح كذا في آثار السنن (١-١٥) قال الحافظ في التلخيص والبيهقي عن ابن عمر أنه كان إذا رفع رأسه من السجدة الأولى يقعد على أطراف أصابعه ويقول: إنه من السنة، وفيه عن ابن عمر وابن عباس أنهما كان يقعيان، وعن طاوس قال: "رأيت العبادلة يقعون" أسانيدها صحيحة. واختلف العلماء في الجمع بين هذا وبين الأحاديث الواردة في النهي عن الإقعاء فجنح الخطابي والماوردي إلى أن الإقعاء منسوخ، ولعل ابن عباس لم يبلغه النهي، وجنح البيهقي إلى الجمع بينهما، بأن الإقعاء ضربان، أحدهما أن يضع إليتيه على عقبيه، ويكون ركبتاه في الأرض، وهذا هو الذي رواه ابن عباس، وفعله العبادلة، ونص الشافعي في البويطي على استحبابه بين السجدتين، لكن الصحيح أن الافتراش أفضل منه لكثرة الرواة الموطي على استحبابه بين السجدتين، لكن الصحيح أن الافتراش أفضل منه لكثرة الرواة الم، ولأنه أعون للمصلي وأحسن في هيئة الصلاة، والثاني أن يضع إليتيه ويديه على الأرض وينصب ساقيه، وهذا هو الذي وردت الأحاديث بكراهته، وتبع البيهقي على هذا الأرض وينصب ساقيه، وهذا هو الذي وردت الأحاديث بكراهته، وتبع البيهقي على هذا الأرض وينصب ساقيه، وهذا هو الذي وردت الأحاديث بكراهته، وتبع البيهقي على هذا

۷۹۸ عن عائشة رضى الله عنها قالت: «كان رسول الله عَلَيْكُهُ يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى، وكان ينهى عن عقبة الشيطان^(۱)»، أخرجه مسلم، وهو مختصر (آثار السنن ۱۹:۱).

999-حدثنا على بن محمد ثنا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبى إسحاق عن الحارث عن على قال: قال لى رسول الله على: «لا تقع إقعاء الكلب بين السجدتين»، رواه ابن ماجة (٦٤:١)، ورجاله رجال الشيخين إلى على بن محمد، وهو ثقة كما مر، وإلا الحارث وهو من رجال الأربعة مختلف فيه، وقد مر توثيقه في "الكتاب"، فهو حسن.

• • • • - عن المغيرة بن حكيم: "أنه رأى عبد الله بن عمر رضى الله عنه يرجع في سجدتين في الصلاة على صدور قدميه، فلما انصرف ذكر له ذلك، فقال: إنها ليست بسنة الصلاة وإنما أفعل هذا من أجل أنه اشتكى"، رواه مالك في "الموطأ"، وإسناده صحيح (آثار السنن ١٩٤١).

الجمع ابن الصلاح والنووى وأنكرا على من ادعى فيهما النسخ، وقالا: كيف ثبت النسخ مع عدم تعذر الجمع وعدم العلم بالتاريخ اهـ? (١-٩٩ و ٩٩). قلت: وقد مال إلى هذا الجمع ابن الهمام وغيره من أصحابنا، ولكن لا يخفى على المتفطن أن حديث سمرة عند الطبرانى وأثر ابن عمر الذى أخرجه مالك وكذا محمد بن الحسن فى موطأ بـه صريح فى النهى عن الإقعاء بالمعنى الأول أيضا، ولذلك نص محمد بعده على أنه لا ينبغى أن يجلس على عقبيه بين السجدتين، ولكنه يجلس بينهما كجلوسه فى صلاته، وهو قول أبى حنيفة اهـ (ص-117). والقول الفيصل فى هذا المقام أن الإقعاء بالمعنى الثانى لا خلاف فى كراهتها، وبالمعنى الأول مختلف فيه فأثبت ابن عباس كونه سنة، ونفاه سمرة وابن عمر، وما ورد عنه عند البيهقى أنه من السنة فمعناه أنه من سنة الرخصة فى حالة العذر، كما يدل عليه أثره عند مالك ومحمد بن الحسن، فقد صرح فيه ابن عمر رضى الله عنه بأن جلوسه على صدور قدميه بين السجدتين إنما كان لأجل أنه كان يشتكى، وينبغى أن

⁽١) قال في "المجمع": هو أن يضع إليتيه على عقبيه بين السجدتين، وهو الإقعاء عند البعض اهـ.

۱۰۱ وعن سمرة قال: «كان رسول الله عَيْظِيَّدُ يأمرنا إذا كنا في صلاة ورفعنا رؤوسنا من السجود (أي من السجود الأول) أن نطمئن على الأرض جلوسا، ولا نستوفز على أطراف الأقدام»، رواه بتمامه هكذا الطبراني في "الكبير"، وإسناده حسن (مجمع الزوائد ١٩٦١).

باب في ترك جلوس الاستراحة

۱۹۰۲ عن عباس أو عياش بن سهل الساعدى: أنه كان في مجلس فيه أبوه، وكان من أصحاب النبي عَلِيلَةٍ، وفي المجلس أبو هريرة وأبو حميد الساعدى وأبو أسيد فذكر الحديث، وفيه: «ثم كبر فسجد، ثم كبر فقام، ولم يتورك»، رواه أبو داود، وإسناده صحيح (آثار السنن ۲۰:۱).

۳ - ۸ - عن النعمان بن أبى عياش قال: "أدركت غير واحد من أصحاب النبى عَلِيْتِهِ فكان إذا رفع رأسه من السجدة في أول ركعة والثالثة، قام كما هو، ولم يجلس"، رواه أبو بكر بن أبى شيبة، وإسناده حسن (آثار السنن ١:١٢١).

يحمل أثر ابن عباس على ذلك أيضا، وحينئذ فلا حاجة إلى القول بالنسخ، ويحصل الجمع بين الروايات بأحسن وجه، قال الشرنبلالي في نور الإيضاح: وكره الإقعاء وهو أن يضع إليتيه على الأرض وينصب ركبتيه اهـ. قال الطحطاوى في حاشيته عليه: ويضمهما إلى صدره ويضع يديه على الأرض، وقال الكرخي: هو أن ينصب قدميه ويقعد على عقبيه واضعا يديه على الأرض اهـ. قال الزيلعي: والأول أصح، لأنه أشبه بإقعاء الكلب، يعني أن كون الأول هو المراد في الحديث أصح، لا أن ما قالـه الكرخي: غير مكروه، بل يكره ذلك أيضا، كما في الفتح والمضمرات، وأفاد الحلبي أن الإقعاء مكروه خارج الصلاة أيضا على التفسير الأول اهـ (ص-٣٠٣).

باب في ترك جلسة الإستراحة

قوله: "عن عباس أو عياش إلخ". قلت: دلالته وكذا دلالة بقية الأحاديث على الباب ظاهرة حيث ثبت عنه على أجلة الصحابة وغير واحد منهم أنهم قاموا بعد الرفع من السجدة الثانية، ولم يجلسوا.

الصلاة فرأيته ينهض ولا يجلس، قال: "رمقت عبد الله بن مسعود في الصلاة فرأيته ينهض ولا يجلس، قال: ينهض على صدور قدميه في الركعة الأولى والثالثة"، رواه الطبراني في "الكبير"، ورجاله رجال الصحيح، والبيهقي في "السنن الكبرى" وصححه (آثار السنن ١٠٢١).

م ۸۰۰ عن وهب بن كيسان قال: "رأيت ابن الزبير رضى الله عنه إذا سجد السجدة الثانية قام كما هو على صدور قدميه"، رواه ابن أبى شيبة، وإسناده صحيح (آثار السنن ١:١٢١).

7 · ٨- وعن عبد الرحمن بن غنم: "أن أبا مالك الأشعرى رضى الله عنه جمع قومه فقال: يا معشر الأشعرين! اجتمعوا وأجمعوا نساءكم وأبناءكم أعلمكم صلاة النبي عَيِّلِيٍّ لنا بالمدينة، فذكر الحديث بطوله، وفيه: ثم قال: سمع الله لمن حمده، واستوى قائما، ثم كبر وخر ساجدا، ثم تخبر فرفع رأسه، ثم كبر فسجد، ثم كبر فانتهض قائما "الحديث، رواه أحمد، وإسناده حسن (آثار السنن فسجد، ثم كبر فانتهض قائما "الحديث، رواه أحمد، وإسناده حسن (آثار السنن ألله (مجمع الزوائد ١٩٤١).

۸۰۷ عن أبى هريرة قال: «كان النبى عَلَيْكُ ينهض فى الصلاة على صدور قدميه»، رواه الترمذي (٣٩:١)، وقال: عليه العمل عند أهل العلم

قوله: "عن أبى هريرة إلخ". قلت: قال العلامة أبو الطيب فى شرحه للترمذى: قوله: "عليه العمل عند أهل العلم" يدل على حسنه، لأنه لو لم يكن حسنا بل ضعيفا لما عملوا به سيما عند المعارضة اهـ (شروح أربعة للترمذى ١-٢٩٧). وقال المحقق ابن الهمام فى الفتح: وقول الترمذى: "العمل عليه عند أهل العلم" يقتضى قوة أصله وإن ضعف خصوص هذا الطريق، وهو كذلك أخرج ابن أبى شيبة عن ابن مسعود أنه كان ينهض فى الصلاة على صدور قدميه، ولم يجلس، وأخرج نحوه عن على وكذا عن ابن عمر وابن الزبير وكذا عن عمر، وأخرج عن الشعبى قال: كان عمر وعلى وأصحاب النبى عيلة النبي على عنه النبي على النبي على النبي على النبي على النبي عنه النبي النبي عنه النبي عنه النبي النبي عنه النبي على النبي على النبي على النبي على النبي على النبي عنه النبي النبي عنه النبي عنه النبي النب

يختارون أن ينهض الرجل في الصلاة على صدور قدميه، وخالد بن إياس (الراوى في هذا السند) ضعيف عند أهل الحديث اهـ.

قلت: ولكن قال ابن عدى: أحاديثه كلها غرائب وإفراد، ومع ضعفه يكتب حديثه اهـ، كذا في "تهذيب التهذيب" (١:٣)، ولا يخفى أن حديثه هذا له شواهد صحيحة.

بنحو ما مر في المتن). وأخرجه عبد الرزاق عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر رضى الله عنهم. وأحرجه البيهقي عن عبد الرحمان بن يزيد أنه رأى ابن مسعود فذكر معناه، فقد اتفق أكابر الصحابة الذين كانوا أقرب إلى رسول الله على أشد اقتفاء لأثره، وألزم بصحبته من مالك بن الحويرث رضى الله عنه على خلاف ما قال، فوجب تقديمه ولذا كان العمل عليه عند أهل العلم، كما سمعته من قول الترمذي اهد (١-٢٢٨). قلت: وفي التعقبات بذيل حديث آخر ما نصه: الحديث أخرجه الترمذي وقال: حسين ضعفه أحمد وغيره، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم، فأشار بذلك إلى أن الحديث اعتضد بقول أهل العلم.

دليل صحة الحديث:

وقد صرح غير واحد بأن من دليل صحة الحديث قول أهل العلم به، وإن لم يكن له إسناد يعتمد على مثله اهد (ص-١٢). وبعد ذلك فاندفع ما قاله الشوكاني ونصه: وما روى ابن المنذر عن النعمان بن أبي عياش قال: أدركت غير واحد من أصحاب النبي عيني فكان إذا رفع رأسه من السجدة في أول ركعة وفي الثالثة قام كما هو، ولم يجلس، وذلك لا ينافي القول بأنها سنة، لأن الترك لها من النبي عيني في بعض الحالات إنما ينافي وجوبها فقط، وكذلك ترك بعض الصحابة لا يقدح في سنيتها لأن ترك ما ليس بواجب جائز اهد (٢-١٦٤) ووجه الاندفاع ما ورد في حديث الترمذي من لفظة كان الدالة على المواظبة، وكذا ورد عند سعيد بن منصور عن ابن مسعود بسند صحيح، وما في حديث أبي مالك الأشعري أنه أرى قومه صلاة النبي عيني أنه أنه انتهض قائما بعد السجدة الثانية، وفيه أنه انتهض قائما بعد السجدة الثانية،

(۸۰۸) قال الحافظ في "الفتح" (۲۰۰:۲): فعند سعید بن منصور بإسناد ضعیف عن أبي هریرة أنه رضی الله عنه كان ینهض علی صدور قدمیه، وعن ابن مسعود مثله بإسناد صحیح.

٨٠٩ وعن إبراهيم: أنه كره أن يعتمد على يديه إذا نهض اهـ.

فكل ذلك يدل على مواظبته عَلِيَّ لترك جلسة الاستراحة، لأن هؤلاء بصدد بيان صلاة النبي عَلِيْكِ وعادته الغالبة فيها، وكذا حديث النعمان بن أبي عياش، وحديث الشعبي عند أبي بكر بن أبي شيبة كلاهما بلفظة كان الدالة على المواظبة يدل على أن أكابر الصحابة رضى الله عنهم كانوا مواظبين على ترك هذه الجلسة، وذلك ينافي القول بسنيتها قطعًا. وأما ما رواه الجماعة إلا مسلما وابن ماجة كما في النيل (١-١٦٣) عن مالك بن الحويرث أنه رأى النبي عَلِيُّكُم يصلي، فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوى قاعدا اهـ، فالجواب عنه ما ذكره في الهداية (١-٩٢) ونصه: محمول على حالة الكبر، ولأنه هذه قعدة استراحة، والصلاة ما وضعت لها اهـ. قلت: ويؤيده ما رواه أبو داود وسكت عنــه عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿لاَ تبادروني بركوع ولا بسجود فإنه مهما أسبقكم به إذا ركعت تدركوني به إذا رفعت، إني قد بدنت اهـ». وأما ما رواه البخاري في الاستئذان بعد ما ترجم من رد فقال: عليك السلام (٢-٩٢٣) في حديث المسيئ صلاته «ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ثم افعل ذلك في صلاتك كلها» اهـ فهذا لا يصح الاحتجاج به أصلا، فإن البخارى أشار إلى أن هذه اللفظة أى قوله: حتى تطمئن جالسا في المرة الثانية وهم، فإنه عقبه بقوله: قال أبو أسامة في الاخير: حتى يستوى قائما اهـ. صرح به الحافظ في الفتح (٢-٢٣١) بما نصه:

تنبيــه:

وقع فى رواية ابن نمير فى الاستئذان بعد ذكر السجود الثانى "(ثم ارفع حتى تطمئن جالسا) وقد قال بعضهم: هذا يدل على إيجاب جلسة الاستراحة ولم يقل به أحد، وأشار البخارى إلى أن هذه اللفظة وهم، فإنه عقبه بأن قال: قال أبو أسامة فى الأخير: حتى تستوى قائما، ويمكن أن يحمل إن كان محفوظا على الجلوس للتشهد، ويقويه رواية

باب ترك الاعتماد على اليدين إذا نهض في الصلاة

٠ ١ ٨ - حدثنا محمد بن عبد الملك الغزال نا عبد الرزاق عن معمر عن إسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر قال: «نهى رسول الله عليه أن يعتمد

إسحاق المذكورة قريبا، (ولفظه: فإذا جلست في وسط الصلاة فاطمئن جالسا ثم افترش فخذك اليسرى تم تشهد). وكلام البخاري ظاهر في أن أبا أسامة خالف ابن نمير، لكن رواه إسحاق بن راهويه في سنده عن أبي أسامة كما قال ابن نمير بلفظ "ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا، ثم اقعد حتى تطمئن قاعدا، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا، ثم اقعد حتى تطمئن قاعدا، ثم افعل ذلك في كل ركعة". وأخرجه البيهقي من طريقه وقال: كذا قال إسحاق بن راهويه عن أبي أسامة والصحيح رواية عبيد الله بن سعيد بن أبي قدامة ويوسف ابن موسى عن أبي أسامة بلفظ: «ثم اسجد حتى تطمئن ساجدًا ثم ارفع حتى تستوى قائما» ثم ساقه من طريق يوسف بن موسى كذلك اهـ. وفيه (١١- ٣١ و٢٦ في كتاب الاستئذان): وصل المصنف (أى البخارى) رواية أبي أسامة هذه في كتاب الأيمان والنذور، كما سيأتي، وقد بينت في صفة الصلاة النكتة في اقتصار البخاري على هذه اللفظة من هذا الحديث، وحاصله أنه وقع هنا في الأخير «ثم ارفع حتى تطمئن جالسًا» فأراد البخاري أن يبين أن روايها حولف، فذكر رواية أبي أسامة مشيرًا إلى ترجيحها، والإشكال إنما وقع في قوله في الرواية الأخرى: حتى تطمئن جالسا، وجلسة الاستراحة على تقدير أن تكون مرادة لا تشرع الطمأنينة فيها، وفي الجملة المعتمد الترجيح كما أشار إليه البخاري وصرح به البيهقي، وجوز بعضهم أن يكون المراد به التشهد، والله أعلم اهـ ملخصا. وقال الشوكاني في النيل (١-١٦٤): وقد عرفت مما قدمنا في شرح حديث المسيئ أن جلسة الاستراحة مذكورة فيه عند البخاري وغيره، لا كما زعمه النووي من أنها لم تذكر فيه، وذكرها فيه يصلح الاستدلال به على وجوبها لولا ما ذكرنا فيما تقدم من إشارة البخاري إلى أن ذكر هذه الجلسة وهم، وما ذكرنا أيضا من أنه لم يقل بوجوبها أحد اهـ.

باب ترك الاعتماد على اليدين إذا نبض في الصلاة

قوله: "حدثنا محمد بن عبد الملك إلخ". دلالته عملي الباب ظاهرة، وفي عون

الرجل على يديه إذا نهض في الصلاة»، رواه أبو داود (٣٧٧:١)، وسكت عنه، ورجاله رجال الصحيح غير محمد بن عبد الملك فلم يخرجا له، وهو ثقة، كما في الحاشية.

المعبود (١-٣٧٦) قال شارح المصابيح: يعنى لا يضع يديه على الأرض ولا يتكئ عليها إذا نهض للقيام، وهذه الرواية حجة للحنفية واختيار الخرقى، وهو مروى عن عمر وعلى وابن مسعود وابن عمر وابن عباس، وبه يقول مالك وأصحاب الرأى، وقال أحمد: أكثر الأحاديث على أنه لا يجلس للاستراحة ولا يضع يديه معتمدا عليهما، وذهب الشافعى إلى أنه يجلس، وبه قال مالك بن الحويرث وأبو حميد، ورواية عن أحمد إلى أن قال: واحتجوا على الاعتماد على الأرض بحديث أيوب السختياني عن أبي قلابة، وفيه "فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية جلس واعتمد على الأرض ثم قام" رواه البخارى في صححه اه.

قلت: يعارضه ما رواه سعيد بن منصور عن أبى هريرة بإسناد ضعيف وعن ابن مسعود بإسناد صحيح أنه على كان ينهض على صدور قدميه اه وقد ذكرناهما فى الباب السابق عن الفتح فتذكر، فما رواه أيوب السختيائي عن أبى قلابة محمول على حالة الكبر، وهذا فيه جمع بين الأخبار، أو محمول على أنه فعله مرة لبيان الجواز، وحديث ابن عمر هذا صريح في النهى عن الاعتماد وقت النهوض، وما قاله في "عون المعبود" ونصه: وأجابوا عن حديث ابن عمر هذا بأنه ضعيف من وجهين، أحدهما أن راويه محمد بن عبد الملك مجهول، الثاني أنه مخالف لرواية الثقات، لأن أحمد بن حنبل رفيق محمد بن عبد الملك الغزال في رواية هذا الحديث عن عبد الرزاق، وقال فيه: " نهى أن يجلس الرجل في الصلاة وهو يعتمد على يده" وقد علم من قاعدة المحدثين وغيرهم أن من خالف الثقات كان حديثه شاذا مردودا اه ملخصا (١-٣٧٦).

التنبيه على زلة صاحب عون المعبود

فالجواب عن الأول بأن قوله: إن محمد بن عبد الملك مجهول عجيب عن مثله، وهو يقضى عليه بقلة مراجعته لكتب الرجال، فقد قال في تهذيب التهذيب: محمد بن عبد الملك بن رنجويه البغدادي أبو بكر الغزال جار أحمد روى عن جعفر بن محمد بن

خمرة بن عون وزيد بن الحباب ويزيد بن هارون وعبد الرزاق وحسين بن محمد وغيرهم، روى عنه الأربعة وعبد الله بن أحمد وابن أبى الدنيا وموسى بن هارون وأبو يعلى والبجيرى وقاسم المطرز والسراج وابن صاعد والبغوى وابن أبى حاتم والقاسم والحسين ابنا إسماعيل المحامليان وآخرون، قال النسائى: ثقة، وقال ابن أبى حاتم: سمع منه أبى، وهو صدوق، وذكره ابن حبان فى الثقات اهـ ملخصا (٩-٥ ٣١ و ٣١٦) فهل مثل هذا الذى روى عنه أصحاب السنن وأكثر المصنفين فى الحديث يكون مجهولا؟ كلا! بل هو ثقة معروف، فلعله التبس عليه بمحمد بن عبد الملك بن أبى محذورة، فإنه قال فيه ابن القطان: "مجهول" قال: لا نعلم روى عنه إلا الحارث، ولكن ذكره أيضا ابن حبان فى الثقات، وبهذا يرتفع الجهالة.

وقال صاحب العون بعد كلامه المذكور بأسطر: ومحمد بن عبد الملك بن مروان الواسطى قال فيه فى التقريب: صدوق، وهو ممن يصحح حديثه أو يحسن بالمتابعة والشواهد اه. وهذا يدل على أن محمد بن عبد الملك الغزال التبس عليه بالواسطى، وهذا وهم صريح، فإن الغزال هو ابن زنجويه البغدادى، وكنيته أبو بكر الواسطى هو أبو جعفر الدقيقى، قال فى التقريب: محمد بن عبد الملك بن زنجويه البغدادى أبو بكر الغزال ثقة اهر (ص٩٩٨) ولم يقل فيه صدوق كما نقله صاحب العون، ومع ذلك كله، فقوله: إن محمد بن عبد الملك مجهول لا يصح بحال، فإن الواسطى أيضا معروف روى عنه كثيرون، ووثقه ابن أبى حاتم، وقال ابن عقدة عن محمد بن عبد الله الحضرمى: "كان ثقة" وقال الدارقطنى: ثقة، وذكره ابن حبان فى الثقات، وقال مسلمة بن قاسم: ثقة، وقال ابن أبى حاتم: كتبت عنه مع أبى بواسط، وسأل عنه أبى، فقال: "صدوق" وقال أبو داود: لم يكن بمحكم العقل اه ملخصا من تهذيب التهذيب (٣١٧-٣١).

وعن الثانى بأن من خالف الثقات إنما يكون روايته شاذة مردودة، إذا أتى بما ينافى روايتهم صريحا بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى، كما صرح به الحافظ فى النخبة (٣٧) وههنا ليس كذلك، فإن أبا داود رواه عن أربعة من شيوخه، فقال ابن رافع: نهى أن يصلى الرجل وهو معتمد على يده، وقال ابن شبوية: نهى أن يعتمد الرجل على يده فى الصلاة، قال أبو داود وذكره فى باب الرفع من السجود: ولا يخفى أن لفظ محمد

۱۱ ۸۱ عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه: أن النبي عَلَيْكُم – فذكر حديث الصلاة، وأكبر علمي أنه في حديث محمد جحادة: وإذا نهض نهض على ركبتيه، واعتمد على فخذه، رواه أبو داود (٣٦:١)، وسكت عنه، رجاله كلهم ثقات، وهو مختصر، وعبد الجبار لم يسمع من أبيه، ولكن الانقطاع لا يضر عندنا، كما مر غير مرة.

الغزال لا ينافى لفظهما فإن روايتهما مطلقة، قد زاد فيها الغزال قيدًا لم يذكراهما، فقال: نهى أن يعتمد الرجل على يديه إذا نهض فى الصلاة، وهذا ليس من الشذوذ فى شىء، فإن الشاذ ما رواه الثقة مخالفا لرواية الثقات، لا أن يروى الثقة ما لا يروى غيره، صرح به فى تدريب الراوى (ص٨١) وقال أحمد بن حنبل: نهى أن يجلس الرجل فى الصلاة وهو معتمد على يديه، وهذا يخالفه لفظ ابن عبد الملك ظاهرًا وفى الحقيقة لا تخالف بينهما. فإنه يحتمل أإن يراد بالجلوس فيه جلسة الاستراحة فى وتر الصلاة، فيكون معناه نهى عربي على الأرض عند القيام، ويجلس، فذكر الغزال النهى عن المحتماد عند القيام، وذكر أحمد النهى عن الجلوس عنده، وعن الاعتماد معًا، ولا تنافى بينهما أصلا فسلم الحديث عن العلة، ولله الحمد، على أن لرواية الغزال شواهد صحيحة بينهما أصلا فسلم الحديث عن العلة، ولله الحمد، على أن لرواية الغزال شواهد صحيحة كثيرة من أفعال النبى عربية، وأفعال الصحابة وأقوال التابعين أنهم كرهوا الاعتماد على الأرض عند القيام فى الصلاة، وقد ذكرناها قبل، فلو سلم شذوذة لم يصح رده بحال لأجل اعتضاده بالشواهد.

قوله: "نهض على ركبتيه واعتمد على فخذه إلخ". أى اعتمد بيده على فخذه يستعين بذلك على النهوض، قال الحافظ الزين العراقى: ورواية أبى داود هذه موافقة لما قبلها، (وهو ما رواه أبو داود عن وائل، وسكت عنه قال: رأيت النبى على إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه، وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه) لأنه إذا رفع يديه (أى قبل ركبتيه) تعين نهوضه على ركبتيه إذا لم يبق ما يعتمد عليه غيرهما، انتهى كذا في عون المعبود (١-٣١). فما أخرجه الحافظ عن ابن عمر لترجيح الاعتماد على الأرض أنه كان يقوم إذا رفع رأسه من السجدة معتمدا على يديه قبل أن يرفعهما اهد (٢- ٢٥٠) محمول على العذر عندنا، وكذا حديث مالك بن الحويرث رضى الله عنه، وما رواه البخارى، وفيه هإذا رفع رأسه عن السجدة الثانية جلس واعتمد على الأرض، ثم قام» الحديث

باب ترك رفع اليدين في غير الافتتاح والأمر بالسكون في الصلاة

۱۲ - عن عبد الله بن القبطية عن جابر بن سمرة رضى الله عنه قال: «خرج علينا رسول الله على الله على أراكم رافعي أيديكم كأنها أذناب عيل شمس؟ اسكنوا في الصلاة» الحديث، رواه مسلم (١٨١:١).

(۱-٤-۱) أو يحمل على بيان الجواز، قال في البحر (۱-٣٤٠): وكذا ترك الاعتماد مستحب لمن ليس به عذر عندنا على ما هو ظاهر كثير من الكتب المشهورة إلى قوله: وهو قول عامة العلماء، والأوجه أن يكون سنة فتركه يكره تنزيبها لما تقدم من النهى اهم، ولا يخفى أن كراهة التنزيه لا تنافى الجواز، ودلالة الحديثين على الباب ظاهرة، والله أعلم.

باب ترك رفع اليدين في غير الافتتاح والأمر بالسكون في الصلاة

قوله: "عن جابر رضى الله عنه إلخ". قلت: المتمسك به فى الحديث قوله على السكنوا فى الصلاة ينافيه، واسكنوا فى الصلاة ينافيه، فإن قبل على وجوب السكون، وأن رفع الأيدى فى الصلاة ينافيه، فإن قبل: إن قوله على أراكم رافعى أيديكم كأنها أذناب خيل شمس؟ قد ورد فى الرفع عند السلام خاصة، كما صرح به فى الحديث الثانى، وهو ما رواه مسلم عن تميم ابن طرفة عن جابر بن سمرة قال: كنا إذا صلينا مع رسول الله على قال رسول الله عليكم ورحمة الله وأشار بيده إلى الجانبين، فقال رسول الله على على ما تؤمون بأيديكم كأنها أذناب خيل شمس؟ الحديث. قلنا: الظاهر أن حديث تميم ابن طرفة وحديث عبد الله ابن القبطية حديثان مستقلان، لأن رافع اليد عند السلام لا يقال لفاعله اسكن فى الصلاة فإنه بهذا الصنع يخرج عن الصلاة، فافهم. وثانياً أن سياق حديث ابن طرفة يدل على أنه واقعة الصلاة خلف رسول الله على أنه واقعة الصلاة فرادى، فلا يصح القول باتحادهما، ولو سلم يمكن القبطية على أنه واقعية الرفع عند الركوع وبعده بما قرره الشيخ أنه على ألم فو داخل فى الصلاة من وجه وخارج عنها من وجه كما لا الرفع فى حال السلام الذى هو داخل فى الصلاة من وجه وخارج عنها من وجه كما لا

٨١٣ عن علقمة قال: قال عبد الله بن مسعود: «ألا أصلى بكم صلاة

يخفى، فدل على أن ذلك مطلوب فيما هو داخل فى الصلاة من جميع الوجوه بالطريق الأولى، كما يدل عليه تعليله على القوله: «اسكنوا فى الصلاة» أفاده أستاذ الأساتذة رئيس الجهابذة المحقق مولانا محمد يعقوب عليه رحمة علام الغيوب اهم، فهذا بعمومه يقتضى ترك الرفع عند الركوع وبعده، ولا يقتضى تركه عند الافتتاح. فإنه ليس برفع فى الصلاة بل خارجا عنها، لأن تكبيرة الافتتاح شرط الصلاة عندنا غير داخلة فيها، على أنه مستثنى عن الحديث بالإجماع.

الجواب عن طعن البخارى على الإمام

واعلم أن البخآرى أورد فى جزء رفع اليدين (ص-١٩) تعليقا عن ابن المبارك أنه قال: كنت أصلى إلى جنب النعمان بن ثابت فرفعت يدى، فقال: إنما خشيت أن تطير، فقلت: إن لم أطر فى أوله لم أطر فى الثانية، قال وكيع: رحمة الله على ابن المبارك كان حاضر الجواب، فتحير الآخر اهد. وهذا التعليق وصله ابن قتيبة فى تأويل مختلف الحديث (ص-٦٦): حدثنا إسحاق وهو ابن راهويه قال: نا وكيع أن أبا حنيفة قال: ما باله يرفع يديه عند كل رفع وخفض، أتريد أن يطير؟ فقال عبد الله بن المبارك: إن كان يريد أن يطير إذا افتتح فإنه يريد أن يطير إذا خفض ورفع اهد.

قلت: ولا حجة في هذا الجواب للخصم أصلا، فإن أبا حنيفة إنما شبه الرفع بالدليران كما شبه النبي على رفع الأيادي عند السلام بأذناب خيل شمس، ومراد الإمام أن هذا الرفع في غير موضعه، فينبغي تركه كما هو مراده على المناب بهذا التشبيه، فما أورده ابن المبارك على الإمام يرد على الجديث أيضا، فإنه يمكن أن يقال: إن كان الرفع عند السلام كأذناب خيل شمس، فهو عند الافتتاح مثلها، وإلا فلا، فما هو جوابكم في الحديث فهو جوابنا عن قول ابن المبارك، فافهم.

والعجب من هؤلاء الأئمة الأعلام حيث يطعنون على الإمام أبى حنيفة بما لا طعن فيه ولا يدرون أن مثل هذا يمكن إيراده على الحديث أيضا، نعوذ بالله من فرط العصبية.

قوله: "عن علقمة إلخ". قلت: سنده عند الترمذي هكذا: حدثنا هناد نا وكيع عن سفيان عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمان بن الأسود عن علقمة الحديث، وقد تكلم

رسول الله عَيَّظِيَّهُ، فصلى فلم يرفع يديه إلا في أول مرة»، رواه الترمذي (٢٥:١)، وقال: وفي الباب عن البراء بن عازب، وقال: حديث حسن، وبه يقول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي عَيِّظِيَّهُ والتابعين، وهو قول سفيان وأهل الكوفة اهد، ورجاله رجال مسلم، كذا في "الجوهر النقي" (١٣٧:١)، وصححه ابن حزم، كذا في "التلخيص الحبير" (٨٣:١)، ورواه النسائي أيضا، كما سيأتي.

على هذا الحديث بوجوه، منها أن الترمذي روى بسنده عن ابن المبارك، قال: لم يثبت عندي حديث ابن مسعود أنه عليه السلام لم يرفع يديه إلا في أول مرة، والجواب عنه أما أولا فبأن هذا الحديث روى عن ابن مسعود بوجهين، أحدهما من فعله كما رواه الترمذي وأبو داود والنسائي وأبو بكر بن أبي شيبة وأحمــد وأبو حنيفة "أن عبد الله كان يرفع يديه في أول التكبير، ثم لا يعود، ويأثر ذلك عن رسول الله عَيْطِيَّةً "، وفي لفظ بعضهم قال: "ألا أصلي بكم صلاة رسول الله عَيْظِيُّهُ فصلي، فلم يرفع يديه إلا في أول مرة" وثانيهما مرفوعًا إلى النبي عَلِيلَةً أنه لم يرفع يديه إلا في أول مرة، ونحو ذلك، كما أخرجه الطحاوي وغيره. فلعل مراد ابن المبارك أن حديث ابن مسعود لم يثبت مرفوعًا بالوجه الثاني، وأن الذي رفعه رواه بالمعني، وأما إنكاره مطلقا فبعيد عن مثله، كيف؟ وأن خلاف ابن مسعود وأصحابه في رفع اليدين مشهور عند المحدثين، ولا يخفي أن الحديث بالوجه الأول أيضا مرفوع ولو حكما، فإن قول الصحابي "ألا أصلي بكم صلاة رسول الله عَيْظَةٌ " في حكم الرَفع، كما ثبت في الأصول، وقال الشيخ ابن دقيق العيد في الإمام ما نصه: وعدم ثبوت الخبر عند ابن المبارك لا يمنع من النظر فيه، وهو يدور على عاصم بن كليب، وقد وثقه ابن معين كما قدمناه اهـ كذا في الزيلعي (١-٢٠٧). قلت: وهو من رجال مسلم، روى له في صحيحه، وأخرج له البخاري تعليقا، وروى عنه شعبة، وهؤلاء لا يحدث إلا عن ثقة كما عرف، وقال ابن معين والنسائي: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح، وقال الآجرى: قلت لأبي داود: عاصم بن كليب ابن من؟ قال: ابن شهاب، كان من العباد، وذكر من فضله، وقال في موضع آخر: كان أفضل أهل الكوفة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن شاهين في الثقات: قال أحمد بن صالح المصرى: يعد من وجوه

الكوفيين الثقات، وفي موضع آخر: هو ثقة مأمون، وقال ابن سعد: كان ثقة يحتج بــه، وليس بكثير الحديث اهـ. من تهذيب التهــذيب ملخصا (٥-٥٥ و٥٦).

وبهذا ظهر سقوط كلام الحاكم، كما نقله الزيلعى عن البيهقى عنه (١-٧٠) أنه قال: عاصم بن كليب لم يخرج حديثه فى الصحيح اهد. قال الزيلعى: قال الشيخ (ابن دقيق العيد): وقول الحاكم إن حديثه لم يخرج فى الصحيح فغير صحيح، فقد أخرج له مسلم حديثه عن أبى بردة عن على فى الهدى، وحديثه عنه عن على (نهانى رسول الله عنها أن أجعل خاتمى فى هذه، والتى يليها» وغير ذلك، وأيضًا فليس من شرط الصحيح التخريج عن كل عدل، وقد خرج هو فى المستدرك عن جماعة لم يخرج لهم فى الصحيح، وقال: هو على شرط الشيخين، وإن أراد بقوله: لم يخرج حديثه فى الصحيح أى هذا الحديث، فليس ذلك بعلة، وإلا لفسد عليه مقصوده، كله من كتابه المستدرك اهداك. (٢٠٨-١).

ومنها ما قال المنذرى: وقال غير ابن المبارك: لم يسمع عبد الرحمان عن علقمة اهـ، وأجاب عنه الشيخ في الإمام بأنه غير قادح، فإنه عن رجل مجهول، وقد تتبعت هذا القائل فلم أجده، ولا ذكره ابن أبي حاتم في مراسيله، وإنما ذكره في كتاب الجرح والتعديل، فقال: وعبد الرحمان بن الأسود دخل على عائشة وهو صغير، ولم يسمع منها، وروى عن أبيه وعلقمة، ولم يقل: إنه مرسل، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال: إنه مات سنة تسع وتسعين، وكان سنه سن إبراهيم النخعي، فإذا كان سنه سن النخعي فما المانع من سماعه عن علقمة مع الاتفاق على سماع النخعي منه? ومع هذا كله فقد صرح الحافظ أبو بكر الخطيب في كتاب المتفق والمفترق في ترجمة عبد الرحمان هذا أنه سمع أباه وعلقمة اهـ من الزيلعي (1-٧-٧).

ومنها أنه ورد في رواية فرفع يديه في أول تكبيرة ثم لم يعد وفي رواية مرفوعة ثم لا يعود، فقوله: ثم لم يعد أو ثم لا يعود غير محفوظ، قال ابن القطان في كتابه الوهم والإيهام: ذكر الترمذي عن ابن المبارك أنه قال: حديث وكيع لا يصح، والذي عندي أنه صحيح، وإنما أنكر فيه على وكيع ثم لا يعود، وقالوا: إنه كان يقولها من قبل نفسه وتارة أتبعها الحديث كأنها من كلام ابن مسعود اهه، وقال البخاري في جزء رفع اليدين

(ص-٤): ويروى عن سفيان عن عاصم بن كليب فذكر الحديث بسنده ومتنه، ثم قال: وقال أحمد بن حنبل عن يحيى بن آدم قال: نظرت في كتاب عبد الله بن إدريس عن عاصم بن كليب ليس فيه "ثم لم يعد" فهذا أصح. لأن الكتاب أحفظ عند أهل العلم، لأن الرجل يحدث بشيء ثم يرجع إلى الكتاب، فيكون كما في الكتاب، ثم ذكر حديث التطبيق عن مسعود رضى الله عنه ثم قال: هذا المحفوظ عند أهل النظر من حديث عبد الله ابن مسعود، انتهى.

قلت: أما قوله: إن الكتاب أحفظ عند أهل العلم فغير مسلم مطلقا، فإنه ربما يقع الوهم والغلط في الكتابة، ثم يصححه ويصلحه العالم من حفظه، فلا يبعد إن كانت لفظة لا يعود سقطت من كتاب ابن إدريس لأجل زلة الكاتب، وحديث التطبيق لا يعارض هذا الحديث كما يدل على ذلك احتلاف سياقهما، فلا يترك أحد الحديثين بالآخر، وعلى تقدير اتحادهما أيضا لا يضر سفيان مخالفة ابن إدريس له، فإن زيادة الثقة مقبولة، وسفيان ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، كما في التقريب (ص-٤٧) وعبد الله بن إدريس إنما هو ثقة فقيه عابد، كما فيه أيضا (ص-٩٨). وليس بإمام ولا حجة عندهم، والعجب من المحدثين حيث جعلوا سفيان أحفظ من شعبة في باب رفع الصوت بآمين، وتركوا بقوله رواية شعبة بلفظ "خفض بها صوته" وهو أمير المؤمنين في الحديث، وتركوا أيضا قول سفيان بكتاب ابن إدريس، وهو أدني منزلة من سفيان، والكتاب يحتمل الخطأ بأزيد من الحفظ، فهل هذا إلا مكابرة بينة.

وأما ما قال ابن القطان: إنما أنكر فيه على وكيع إلخ، فيرد بما أخرجه النسائى فى صحيحه عن سويد بن نصر عن عبد الله بن المبارك عن سفيان إلخ، وفيه "فرفع يديه أول مرة ثم لم يعد" وهذا إسناد صحيح، وهو الحديث الثالث من الباب، فثبت بذلك أن وكيعا لم يتفرد بذلك بل تابعه ابن المبارك من أصحاب الثورى، ورواه أبو حنيفة بطريق آخر كما مر فى المتن، وفيه "ثم لا يعود إلى شىء من ذلك اهـ". وهو صالح فى المتابعات كما سنبينه، على أنه لو سلم كون زيادة ثم لا يعود غير محفوظة، فيغنينا عنها ما ورد فى رواية الترمذى من قوله: "فلم يرفع يديه إلا فى أول مرة"، وما ورد فى حديث ابن أبى شيبة "أنه كان يرفع يديه فى أول ما يفتتح ثم لا يرفعهما"، وفى رواية عنده «فلم يرفع يديه إلا مرة».

عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة عن عبد الله قال: ألا عاصم بن كليب عن عبد الله على: ألا أخبركم بصلاة رسول الله على: فقام فرفع يديه أول مرة ثم لم يعد، (وفى نسخة ثم لم يرفع)، رواه النسائى (١٠٨١)، وسكت عنه، وفى "التعليق الحسن" (١٠٤١): هذا إسناد صحيح اهه، قلت: رجاله رجال الصحيحين غير سويد، وهو ثقة، وإلا عاصم فهو من رجال مسلم ثقة.

ورواه أحمد أيضاً بلفظ «فلم يرفع يديه إلا مرة». ورواه أبو داود عن عثمان بن أبى شيبة عن وكيع بهذا اللفظ ثم قال: حدثنا الحسن بن على نا معاوية وخالد بن عمر وأبو حذيفة قالوا: نا سفيان بهذا قال: فرفع يديه فى أول مرة، وقال بعضهم: مرة واحدة كما ذكرنا كله فى المتن. ولا يخفى أن تلك الألفاظ كلها فى معنى قوله: ثم لا يعود أو لم يعد. وأجاب عنه الزيلعى بأن البخارى وأبا حاتم جعلا الوهم فيه من سفيان، وابن القطان وغيره يجعلون الوهم فيه من وكيع، وهذا الاختلاف يؤدى إلى طرح القولين والرجوع إلى صحة الحديث لوروده عن الثقات اه (١-٨٠١).

قوله: "أخبرنا سويد بن نصر إلخ". قلت: قال العلامة الهاشم المدنى فى كشف الرين عن مسألة رفع اليدين: إن إسناد النسائى على شرط الشيخين اهـ، كذا فى تعليق الطحاوى (١-١٣٢) واعترض عليه بعض الناس بأن سويدا هذا لم يخرج له الشيخان فى صحيحهما. كما فى تهذيب ونصه: ذكره أبو سعد السمعانى فى الأنساب إلى أن قال: روى عنه البخارى ومسلم والنسائى، كذا فال أبو سعد، ولعل الشيخين رويا عنه خارج الصحيح فينظر اهـ (٤- ، ٢٨) فما قاله هاشم إن إسناد النسائى على شرط الشيخين لا يصح، لأنه يراد به فى عرف أهل الفن شرط الصحيحين كما لا يخفى على الماهر. قلت: قال الشيخ ابن دقيق العيد فى الإمام كما فى الزيلعي (١-٨٠٧): وأيضا فليس من شرط الصحيح التخريج عن كل عدل، وقد أخرج هو (أى الحاكم) فى المستدرك عن جماعة لم يخرج لهم فى الصحيح، وقال: هو صحيح على شرط الشيخين أهـ فما قاله هاشم صحيح على طريقة الحاكم، ولا مشاحة فى الاصطلاح، فافهم.

٥١٥ – عن الأسود قال: "رأيت عمر بن الخطاب يرفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود"، رواه الطحاوى، وقال: وهو حديث صحيح اهـ، وفي "الدراية" (ص٨٥): رجاله ثقات اهـ.

۱۲ - ۱۹ تنا يحيى بن آدم عن حسن بن عياش عن عبد الملك بن أبجر عن الزبير بن عدى عن إبراهيم عن الأسود قال: "صليت مع عمر فلم يرفع يديه في شيء من صلاته إلا حين افتتح الصلاة، ورأيت الشعبي وإبراهيم وأبا إسحاق لا

قوله: "عن الأسود إلخ". قلت دلالته على الباب ظاهرة، ويعارضه ما أخرجه البيهقي كما في الجوهر النقى (١-١٣٥) عن شعبة عن الحكم رأيت طاوسا يكبر، فرفع يديه حذو منكبيه عند التكبير وعند ركوعه وعند رفعه رأسه من الركوع، فسألت رجلا من أصحابه فقال: إنه يحدث به عن ابن عمر عن عمر عن النبي عليه السلام ثم قال: قال أبو عبد الله الحافظ: فالحديثان كلاهما محفوظان، ابن عمر عن عمر عن النبي عليه السلام، وابن عمر عن النبي عَلِيلِهُ، فإن ابن عمر رأى النبي عليه السلام فعله ورأى أباه فعله، ورواه. قلت: في الإمام: كذا رواه آدم وابن عبد الجبار المروزي عن شعبة ووهما فيه والمحفوظ عن ابن عمر عن النبي عليه السلام، وهذه الرواية ترجع إلى مجهول، وهو الرجل الذي من أصحاب طاوس حدث الحكم، فإن كانت قد رويت من وجه آخر على هذا الوجه عن عمر، وإلا فالمجهول لا تقوم به حجة. وفي علل الخلال عن أحمد بن أثرم: سألت أبا عبد الله يعنى عن هذا الحديث فقال: من يقول هذا عن شعبة؟ قلت: آدم العسقلاني، قال: ليس هذا بشيء إنما هو عن ابن عمر عن النبي عَيْلِيُّهُ. وفي الخلافيات للبيهقي: ورواه محمد بن جعفر غندر عن شعبة ولم يذكر في إسناده عمر اهـ فثبت بذلك أن رواية الرفع عن عمر رضي الله عنه لا تصح، وإنما الثابت عنه تركه كما قاله الطحاوي. وفي التعليق الحسن (١-٥٠١): قلت: وعلى العلات فما زعم الحاكم من أن هذه (أي رواية الأسود عن عمر) رواية شاذة ليس بصحيح، كيف؟ ورجاله ثقات، وصححه الطحاوي ولا يخالفه رواية أحد، وأما ما زعم من أن الثوري رواه عن الزبير ابن عدي ولم يقل فيه لم يعد فأجاب عنه الشيخ العلامة ابن دقيق العيد في كتابه الإمام بأن قوله: إن سفيان لم يذكر عن الزبير بن عدى فيه لم يعد ضعيف جدا، لأن الذى رواه سفيان في

يرفعون أيديهم إلا حين يفتتحون الصلاة "، أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف"، وسنده صحيح على شرط مسلم.

وقال الطحاوى: ثبت ذلك عن عمر، كذا في "الجوهر النقى" (۱۳٤:۱)، وقال: الحسن بن عياش ثقة حجة، قد ذكر ذلك يحيى بن معين وغيره اهـ (معانى الآثار ١٣٤:١).

۸۱۷ عن: عاصم بن كليب عن أبيه "أن عليا رضى الله عنه كان يرفع يديه في أول تكبيرة من الصلاة ثم لا يرفع بعد". رواه الطحاوى (١٣٢:١).

مقدار الرفع والذى رواه الحسن بن عياش فى محل الرفع، ولا تعارض رواية من زاد برواية من ترك، انتهى كلامه اهـ.

ويعارضه أيضا ما رواه البيهقى كما فى الزيلعى (١-٢١٧) عن رشدين بن سعد عن محمد بن سهم عن سعيد بن المسيب قال: "رأيت عمر بن الخطاب يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة، وإذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع" وفيه من يستضعف اهد. قلت: فيه رشدين وهو متكلم فيه، كما سبق، وأشار إليه الزيلعى بقوله: وفيه من يستضعف. والاختلاف وإن كان لا يضر ولكن إذا لم يعارضه أقوى منه، وهنا ليس كذلك، فإن حديث الأسود أصح منه وأقوى. ومعصد بن سهم لم أجد من ترجمه، وبقية السند لم تذكر، فهذا الأثر ليس بمحتج به. وكذلك ما قاله البخارى فى رفع اليدين (ص-٦): "وكذلك يروى عن سبعة عشر نفسًا من أصحاب النبى عيالية أنهم كانوا يرفعون أيديهم عند الركوع وعند الرفع منه"، وذكر فيهم عمر بن الخطاب رضى الله عنه، فإن البخارى ذكره تعليقا ولم يسق سنده، ولم يذكره أيضا بلفظ الصحة والجزم، بل في قوله: "وكذلك يروى" إشارة إلى الضعف، فلا حجة فيه بعد ما صح عن عمر رضى في قوله: "وكذلك يروى" إشارة إلى الضعف، فلا حجة فيه بعد ما صح عن عمر رضى الله عنه ترك الرفع بسند رجاله كلهم ثقات.

قوله: "عن عاصم إلخ". قلت: دلالته على الباب ظاهرة. ويعارضه ما أخرجه البيهقى كما في الجوهر النقى (١-١٣٥) من حديث ابن أبى الزناد عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن الفضل عن عبد الرحمان الأعرج عن عبيد الله ابن أبى رافع عن على الحديث، (وفيه: أنه رضى الله عنه كان يرفع يديه عند الركوع وإذا قام من السجدتين).

وقال الزيلعى (٢١١:١): وهو أثر صحيح اه. وفى الدراية (ص-٥٥): رجاله ثقات، وفى التعليق الحسن (١٠٧:١): وقال العينى فى عمدة القارى: إسناد حديث عاصم بن كليب صحيح على شرط مسلم.

۸۱۸ عن: مجاهد: قال: "صليت خلف ابن عمر، فلم يكن يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى من الصلاة" رواه الطحاوى وأبو بكر بن أبي شيبة والبيهقي في المعرفة وسنده صحيح، كذا في آثار السنن (١٠٨:١).

قلت: ابن أبي الزناد هو عبد الرحمان، قال ابن حنبل: مضطرب الحديث، وقال هو وأبو حاتم: لا يحتج به، وقال عمرو بن على: تركه ابن مهدى. وفي هذا الحديث أيضا زيادة، وهي الرفع عند القيام من السجدتين، فيلزم أيضا الشافعي أن يقول به على تقدير صحة الحديث، وهو لا يرى ذلك. وقد روى البيهقي هذا الحديث فيما مضى في باب افتتاح الصلاة بعد التكبير وذكر معه رواية ابن جريج عن ابن عقبة بسنده وليس فيه الرفع عند الركوع والرفع منه، ولا نسبة بين ابن جريج وابن أبي الزناد. وعزى البيهقي في ذلك إلى مسلم أنه أخرج حديث الماجشون عن الأعرج بسنده هذا، وليس فيه أيضا الرفع عند الركوع والرفع منه اهد.

فالحاصل أن حديث ابن أبى الزناد هذا شاذ خالف فيه الثقات، وأتى بزيادة لم يأتوا بها، وهو وإن كان مختلفا فيه والاختلاف لا يضر ولكن إذا لم يعارضه أقوى منسه، وههنا ليس كذلك، فحديث عاصم بن كليب عن أبيه عن على يعارضه، وهو أصح منه وأقوى، فإنه على شرط مسلم. وفي الجوهر النقى أيضا بعد كلامه المذكور ما نصه: قال الطحاوى: وصح عن على رضى الله عنه ترك الرفع في غير التكبيرة الأولى، فاستحال أن يفعل ذلك بعد النبي عليه السلام إلا بعد ثبوت نسخ الحديث عنده اهر (١٣٥-١٥).

قوله: "عن مجاهد إلخ". قلت: يعارضه ما رواه البخارى في صحيحه عن نافع "أن ابن عمر كان إذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه، وإذا قال: سمع الله لمن حمده رفع يديه، وإذا قام من الركعتين رفع يديه " ورفع ذلك ابن عمر إلى النبي عيالة (فتح البارى ٢-٨٤).

واعترض الحافظ على حديث مجاهد بما نصه: وأجيبوا بالطعن في إسناده، لأن أبا

بكر بن عياش راويه ساء حفظه بآخره، وعلى تقدير صحته فقد أثبت ذلك سالم ونافع وغيرهما عنه، والعدد الكثير أولى من واحد ولا سيما وهم مثبتون وهو ناف، مع أن الجمع -بين الروايتين ممكن، وهو أنه لم يكن يراه واجبًا ففعله تارة وتركه أخرى اه (صفحة مذكورة).

قلت: لا يضرنا كون أبى بكر بن عياش ساء حفظه بآخره بعد ما قال فيه ابن عدى: أبو بكر هذا كوفى مشهور، وهو يروى عن أجلة الناس (إلى أن قال:) هو فى كل رواياته عن كل من روى عنه لا بأس به، وذلك أنى لم أجد له حديثا منكرًا إذا روى عنه ثقة إلا أن يروى عن ضعيف اهد. كذا فى تهذيب التهذيب (17 - 07). وهذا الحديث برواية الثقة عنه، فإنه رواه عنه أحمد بن يونس، وهو من رجال الجماعة ثقة، كذا فيه (1-0) وقد احتج به البخارى (10) من طريق أحمد بن يونس فى كتاب التفسير من صحيحه.

الجتهد إذا استدل بحديث كان تصحيحا له

قال العلامة ظهير في التعليق الحسن (١-٨٠١); وأيضا فحديث مجاهد هذا قد وافقه عليه عبد العزيز بن حكيم عند محمد بن الحسن في موطئه، قال: أخبرنا محمد بن أبان بن صالح عن عبد العزيز بن حكيم قال: "رأيت ابن عمر يرفع يديه حذاء أذنيه في أول تكبيرة افتتاح الصلاة، ولم يرفعهما فيما سوى ذلك آه.". وقد مر أن محمد بن أبان وإن كان ضعيفا لكنه ليس عمن يكذب، وحديثه يكتب، فيعتضد به حديث مجاهد، على أن محمد بن الحسن مجتهد ثقة إمام عندنا، وقد ذكر هذا الحديث في موضع الاحتجاج، والمجتهد إذا استدل بحديث كان تصحيحا له، كما في التحرير وغيره، كذا في رد المحتار 0 - 0 - 0.

توثيق حصين بن عبد الرحمان السلمى:

وحديث مجاهد رواه الطحاوى عن ابن أبى داود قال: ثنا أحمد بن يونس قال: ثنا أبو بكر بن عياش عن حصين عن مجاهد فذكره، وإبراهيم بن أبى داود شيخ الطحاوى

⁽١) والبخارى لا يحتج بحديث من تغير بآخره، إلا إذا كان بطريق أصحابه الذين سمعوا منه قبل الاختلاط، كما عرف في شروط الصحيح.

٩ ٨ ١٩- ثنا: وكيع عن مسعر عن أبى معشر أظنه زياد بن كليب التميمى عن إبراهيم عن عبد الله "أنه كان يرفع يديد في أول ما يفتتح ثم

ثقة، كما مر، وبقية رجاله رجال الجماعة. وحصين هذا هو ابن عبد الرحمان أبو الهذيل السلمى، ذكره الذهبى فى تذكرة الحفاظ قال: وكان ثقة حجة حافظا عالى الإسناد، وقال أحمد: حصين ثقة مأمون من كبار أصحاب الحديث اهـ (١-١٣٦). وذكره أيضا فى الميزان وقال: ذكره فى كتاب الضعفاء البخارى وابن عدى والعقيلى، فلهـذا ذكرته، وإلا فهو من الثقات اهـ (١-٨-٢).

وأما قول الحافظ: "والعدد الكثير أولى من واحد ولا سيما وهم مثبتون وهو ناف" فالجواب عنه بأن التطبيق بين الحديثين ممكن بأنه كان يرفع أو لا لعدم العلم بنسخ الرفع فى ما سوى الافتتاح، ثم تركه لما علم به، فلا يجوز ترك أحدهما بالآخر. والإثبات وإن كان مقدمًا على النفى ولكن لا مطلقًا، بل إذا لم يكن على النفى دليل، والأمر هنا ليس كذلك، فإن مجاهدًا رضى الله عنه قد سعى فى ضبط أفعال ابن عمر رضى الله عنهما فى الصلاة حق السعى، ثم أخبر عنه كما يدل عليه قوله: "صليت خلف ابن عمر إلخ". فنفيه حينئذ مثل الإثبات.

وما رواه البخارى فى رفع اليدين (ص-١٠) حدثنا الحميدى أنبأ الوليد بن مسلم قال: سمعت زيد بن واقد يحدث عن نافع "أن ابن عمر رضى الله عنهما كان إذا رأى رجلا لا يرفع يديه إذا ركع وإذا رفع رماه بالحصى " اهد. فهو محمول على أنه كان يفعل ذلك بمن يرى الرفع بدعة واجبة الترك، وإلا فقد ثبت عنه أنه كان لا يرفع عند الركوع ولا بعده، وصح ذلك عن الصديق رضى الله عنه وعمر بن الخطاب وعلى رضى الله عنهما، كما مر فى المتن. وقال العلامة ابن التركمانى فى الجوهر النقى: ولم أجد أحداً ذكر عثمان رضى الله عنه فى جملة من كان يرفع يديه فى الركوع والرفع منه اهد ذكر عثمان رضى الله عنه فى جملة من كان يرفع يديه فى الركوع والرفع منه اهدا أن يرمى ابن عمر بالحصى من يعمل بمثل عمل الخلفاء الراشدين، إلا أن يحمل على ما ذكرنا، والله أعلم.

قِوله: "ثنا وكيع إلخ". قلت: دلالته والذي بعده على الباب ظاهرة. وحديث أبى إسحاق يدل على أنه كان يرفع في أول

لا يرفعهما "رواه ابن أبى شيبة، وهـذا سنـد صحيح، كذا فى الجوهر النقى (١٣٩:١). وإبراهيم لم يسمع من ابن مسعود، ولكن مرسله عنه فى حكم الموصـول كما مر غير مرة. قال الطحاوى (١٣٣:١): كان إبراهيم إذا أرسل عن عبد الله لم يرسـلـه إلا بعـد صحته عنده وتواتر الرواية عن عبد الله اله.

۰ ۸۲۰ ثنا: وكيع وأبو أسامة عن شعبة عن أبى إسحاق قال: "كان أصحاب عبد الله (هو ابن مسعود) وأصحاب على لا يرفعون أيديهم إلا فى افتتاح الصلاة، قال وكيع: ثم لا يعودون". رواه أبو بكر ابن أبى شيبة فى مصنفه، وإسناده صحيح جليل (الجوهر النقى ١٣٩١١).

٨٢١ عن: محمد بن جابر عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن

تكبيرة ثم لا يرفع بعد، لأن أصحاب على كانوا كذلك لا يرفعون في غير الافتتاح.

قوله: "عن محمد بن جابر إلخ". قال في الجوهر النقى (١-١٣٨): ثم حكى (أى البيهةي) عن الدارقطني أنه قال: تفرد به محمد بن جابر وكان ضعيفا، وغير حماد يرويه عن إبراهيم مرسلا عن عبد الله من فعله غير مرفوع إلى النبي عَيِّقَيِّم، وهو الصواب. قلت: ذكر ابن عدى أن إسحاق يعنى ابن أبي إسرائيل كان يفضل محمد بن جابر على جماعة شيوخ هم أفضل منه وأوثق، وقد روى عنه من الكبار مثل أيوب وابن عون وهشام بن حسان والسفيانان وشعبة وغيرهم، ولولا أنه في ذلك المحل لم يرو عنه مثل هؤلاء الذين هو دونهم، وقد خالف في أحاديث، ومع ما تكلم يكتب حديثه. وقال الفلاس: صدوق (١) وأدخله ابن حبان في الثقات. وحماد بن أبي سليمان (شيخ الإمام) روى له الجماعة إلا البخاري ووثقه يحيى القطان، وأحمد بن عبد الله العجلي، وقال شعبة: كان

⁽۱) قلت: هذه عبارة ناقصة، وفي تهذيب التهذيب (۱-۸۹): وقال عمرو بن على (هو الفلاس): صدوق كثير الوهم متروك الحديث، وقال ابن حبان: كان أعمى يلحق في كتبه ما ليس من حديثه، ويسرق ما ذكر به فيحدث به اهد. فما يفيد قوله: صدوق وإدخاله في الثقات مع هذا الكلام؟ وبالجملة فمحمد بن جابر متكلم فيه وثقه بعضهم وضعفه آخرون، ولكن لا يسقط عن درجة الاحتجاج به، لا سيما ولحديثه هذا شواهد صحيحة ذكرناها في المتن.

علقمة عن ابن مسعود: "صليت خلف النبي عَيِّلَةً وأبى بكر وعمر فلم يرفعوا أيديهم إلا عند افتتاح الصلاة" أخرجه البيهقي، وإسناده جيد كذا في الجوهر النقى (١٣٨١).

صدوق اللسان. وإذا تعارض الوصل مع الإرسال والرفع مع الوقف، فالحكم عند أكثرهم للواصل والرافع، لأنهما زادا وزيادة الثقة مقبولة اهـ.

قلت: وفي ميزان الاعتدال في ترجمة محمد بن جابر (٣٤-٣): وفي الجملة روى عن محمد بن جابر أثمة وحفاظ اهم، على أن ما قدح به الدارقطني حديثه هذا ليس بقدح فيه، فإن مراسيل إبراهيم لا سيما عن عبد الله صحيحة، كما عرفت مرارا، أما قوله: "إن غير حماد يرويه عن إبراهيم عن عبد الله من فعله غير مرفوع إلى النبي عين "فهذا أيضا ليس بقدح، فإن ما رواه غير حماد وإن لم يكن مرفوعا صراحة فهو في حكم الرفع، فقد رواه الترمذي عن عاصم بن كليب عن أبيه عن علقمة قال: قال عبد الله: "ألا أصلى بكم صلاة رسول الله عين في في في في أول مرة". ورواه النسائي عن عاصم عن عبد الرحمان بن الأسود عن علقمة قال: "ألا أخبر كم بصلاة رسول الله عين ألى فقام فرفع يديه أول مرة ثم لم يعد". ورواه ابن أبي شيبة وأحمد وأبو داود عن عاصم عن عبد الرحمان عن علقمة عن عبد الله قال: "ألا أريكم صلاة رسول الله؟" ولفظ عاصم عن عبد الرحمان عن علقمة عن عبد الله قال: "ألا أريكم صلاة رسول الله؟" ولفظ أحمد وأبي داود: "ألا أصلى لكم صلاة رسول الله عندهم.

وفى تهذيب التهذيب (٩-٨٩): وقال ابن أبى حاتم عن محمد بن يحيى: سمعت أبا الوليد يقول: نحن نظلم محمد بن جابر بامتناعنا عن التحديث عنه اهد. وفيه أيضا (٩-،٩): وقال الذهلى: لا بأس به اهد. وفى التقريب: ورجحه أبو حاتم على بن لهيعة اهد (ص-١٧٩).

وقد عرفت أن ابن لهيعة حسن الجديث كما مر غير مرة، فمحمد بن جابر لا أقل من أن يكون حديثه حسنا، قلت: وشعبة لا يروى إلا عن ثقة عنده كما مر، وقد روى عنه فهو ثقة عنده. قال في مقدمة تهذيب التهذيب (١-٥): ولا أعدل عن ذلك إلا لمصلحة

مثل أن يكون الرجل قد عرف من حاله أنه لا يروى إلا عن ثقة (١) فإننى أذكر جميع شيوخه أو أكثرهم كشعبة ومالك وغيرهما اهـ.

توثيق حماد شيخ الإمام:

وحماد بن أبى سليمان ذكره الذهبى فى الميزان وأقام فى أول ترجمته علامة تدل على أن العمل على توثيقه، وقال: تكلم فيه للإرجاء، ولولا ذكر ابن عدى له فى كامله لما أوردته. قال ابن عدى: حماد^(۲) كثير الرواية، له غرائب، وهو متماسك، لا بأس به اهـ (۲۷۹-۱).

وقوله: "ولولا ذكر ابن عدى لـه فى كامـله لما أوردته" فيه إشارة إلى ما ذكره فى مقدمة الميزان (١-٢) بما نصه: وفيه من تكلم مع ثقته وجلالته بأدنى لين، وبأقل تجريح، فلولا أن ابن عدى أو غيره من مؤلفى كتب الجرح ذكروا ذلك الشخص لمـا ذكرته لثقته اهـ.

ويعارض هذا الحديث ما رواه البيهقى فى سننه أخبرنا أبو عبد الله الحافظ (هو الحاكم) ثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار الزاهد إملاء من أصل كتابه قال: قال أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل السلمى: "صليت خلف أبى النعمان محمد بن الفضل، فرفع يديه حين افتتح الصلاة، وحين ركع وحين رفع رأسه من الركوع، فسألته عن ذلك،

⁽۱) قلت: وكذلك البخارى لا يروى إلا عن ثقة ففى شفاء السقام (ص-۸). عن الشيخ تقى الدين بن تيمية ما نصه: إن القائلين بالجرح والتعديل من علماء الحديث نوعان، منهم من لم يرو إلا عن ثقة عنده كمالك وشعبة ويحيى بن سعيد وعبد الرحمان بن مهدى وأحمد بن حنبل، كذلك البخارى وأمثاله اهـ. قلت: كمسلم والنسائى وأبى داود وابن خزيمة قال ابن القطان: وأبو داود إنما يروى عن ثقة عنده كذا فى نصب الراية (١-٤٠١). فى الميزان: قال الخطيب: وأبو الوليد ليس حاله عندنا ما ذكر أبو بكر الباعندى عن السكرى، بل كان من أهل الصدق حدث عنه النسائى وحسبك به اهـ (١-٤٠) وفى مجمع الزوائد: شيوخ أحمد ثقات اهـ (١-٠١).

⁽Y) قلت: روى عنه شعبة وأخرج له البخارى في الأدب، كما في تهذيب التهذيب (٣-١٦) وشعبة لا يروى إلا عن ثقة كما مر، وفي الكاشف في ترجمته: كان ثقة إماما مجتهدا كريما جوادًا اهـ. استشهد به البخارى تعليقًا في صحيحه، فقال: قال حماد عن إبراهيم: "إن كان عليهم إزار فسلم وإلا فلا تسلم اهـ". قال في الإرشاد السارى: أي ابن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة وفقيه الكوفة الله كذا في مقدمة تنسيق النظام (ص-- ٥) مؤلف.

فقال: صليت خلف حماد بن زيد فرفع يديه حين افتتح الصلاة، وحين ركع، وحين رفع رأسه من الركوع، فسألته عن ذلك، فقال: صليت خلف أيوب السختياني وكان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة، وإذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع، فسألته، فقال: رأيت عطاء ابن أبي رباح يرفع يديه إذا افتتح الصلاة، وإذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع، فسألته فقال: صليت خلف عبد الله بن الزبير، وكان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة، وإذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع، فسألته، فقال عبد الله بن الزبير: صليت خلف أبي بكر الصديق، فكان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة، وإذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع، وقال أبو بكر: صليت مع رسول الله عليه وكان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة، إذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع، وقال أبو بكر: صليت مع رسول الله عليه وكان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة، إذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع، وإذا رفع رأسه من الركوع، وإذا رفع رأسه من الركوع، وأسه من الركوع، وقال أبو بكر:

قلت: وقد تكلم العلامة ظهير على هذا الحديث بوجوه، منها أن هذا الأثر قد تفرد به أبو عبد الله الصفار، ولم يتابعه عليه أحد من أهل العلم. ومنها أن الصفار لم يصرح فيه بسماعه من محمد بن إسماعيل السلمى، بل أتى بلفظة "قال" ولها حكم الانقطاع بعد المتقدمين، كما نص بذلك الحافظ فى الفتح: إن "قال" لا تحمل على السماع إلا ممن عرف عادته أنه يأتى بها فى موضع السماع مثل حجاج بن محمد الأعور، وذهب ابن الصلاح إلى أن حكم الاتصال لا يستمر بعد المتقدمين، وهو الصواب.

ومنها أن فيه أبو النعمان محمد بن الفضل عارم السدوسي، وهو ثقة تغير بآخره رواه عنه أبو إسماعيل السلمي، وهو ليس من أصحابه القدماء اهـ.

قلت: ولم يعلم أن سماعه منه كان قبل تغيره أم بعده، قال في تهذيب التهذيب: قال (أى ابن أبى حاتم): وسئل أبى عنه، فقال: ثقة، قال: وسمعت أبى يقول: "اختلط عارم في آخر عمره وزال عقله، فمن سمع منه قبل الاختلاط فسماعه صحيح، وكتب عنه قبل الاختلاط سنة أربع عشرة، ولم يسمع منه بعد ما اختلط، فمن سمع منه قبل سنة عشرين فسماعه جيد". وقال النسائى: كان أحد الثقات قبل أن يختلط، وقال ابن حبان: اختلط في آخر عمره وتغير، حتى كان لا يدرى ما يحدث به، فوقع في حديثه المناكير الكثيرة، فيجب التنكب عن حديثه فيما رواه المتأخرون، فإن لم يعلم هذا من هذا ترك

۸۲۲ حدثنا: ابن أبى داود قال: ثنا نعيم بن حماد قال: ثنا وكيع عن سفيان عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة عن عبد الله عن النبى عَرِّقَةٍ «أنه كان يرفع يديه في أول تكبيرة، ثم لا يعود».

حدثنا: محمد بن النعمان قال: ثنا يحيى بن يحيى قال: ثنا وكيع عن سفيان، فذكر مثله بإسناده، رواهما الطحاوى.

قلت: ابن أبى داود ثقة، وقد صحح الطحاوى (١٣٣:١) حديثه، وهو أثر عمر رضى الله عنه الذى مرفى المتن. ونعيم بن حماد من رجال الصحيحين، وتابعه يحيى وهو ثقة ثبت إمام من رجال الشيخين، كما فى التقريب (ص٣٦٠) ومحمد بن نعمان هذا ثقة، كما فيه أيضا (ص-١٩٧). وبقية

الكل ولا يحتج بشيء منها اهـ ملخصا (٩-٣٠٤ و٤٠٤).

فإن قلت: قد قال الدارقطنى كما فى تهذيب التهذيب أيضا: "تغير بآخره، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر، وهو ثقة". قلت: قد خالفه أبو حاتم والنسائى وابن حبان، فقول أبى حاتم يدل على أن من سمع منه بعد الاختلاط فسماعه غير صحيح، وقول النسائى يدل على أنه لم يبق ثقة بعد الاختلاط، وصرح ابن حبان بعدم الاحتجاج بحديثه إذا لم يعلم هذا من هذا، فلا يعتد فى ذلك بقول الدارقطنى وحده. وأما ما قاله الذهبى (كما فيه أيضا): "لم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثا منكرا، والقول فيه ما قاله الدارقطنى اهـ" ففيه أن عدم سوقه لا يدل على عدم قدرته على ذلك، كيف؟ وقد قال الآجرى عن أبى داود: كنت عند عارم فحدث عن حماد عن هشام عن أبيه أن ما عزا الأسلمى سأل عن الصوم فى السفر، فقلت له: حمزة الأسلمى يعنى أن عارمًا قال هذا، وقد زال عقله اهـ، فهذا يؤيد قول ابن حبان إنه تغير حتى كان لا يدرى ما يحدث به، فوقع فى حديثه المناكير اهـ كذا فى التهذيب (٩-٤٠٤). فالحق أن هذا الحديث لا يحتج فوقع فى حديثه المناكير اهـ كذا فى التهذيب (١٩-٤٠٤). فالحق أن هذا الحديث لا يحتج بوقع من بتوثيق رجاله، ولم يحكم بصحته، والله أعلم.

قوله: "حدثنا ابن أبي داود إلخ"، وقوله: "حدثنا وكيع"، وهو الحديث الثاني عشر

رجال السندين ثقات من رجال الصحيح، إلا عاصما، فهو من رجال مسلم.

ابن الأسود عن علقمة عن عبد الله قال: "ألا أريكم صلاة رسول الله عن عبد الرحمن ابن الأسود عن علقمة عن عبد الله قال: "ألا أريكم صلاة رسول الله عنية فلم يرفع يديه إلا مرة". رواه ابن أبي شيبة في المصنف (آثار السنن ١٠٤١). قلت: ورجاله رجال الصحيحين إلا عاصم، فهو من رجال مسلم، ورواه أحمد بهذا السند بعينه عن علقمة، قال: قال ابن مسعود: "ألا أصلى لكم صلاة رسول الله عنية عن علقمة، قال: الله عنية إلا مرة" كذا في آثار السنن رسول الله عنية عنه على داود (١٠٤١) وسكت عنه، حدثنا عثمان بن أبي شيبة نا وكيع، بنحو حديث أحمد سندا ومتنا، ثم قال: حدثنا الحسن ابن على نا معاوية وخالد بن عمرو وأبو حذيفة قالوا: نا سفيان بإسناده بهذا، قال: «فرفع يديه في أول مرة» وقال بعضهم: "مرة واحدة" اهـ وسكت عنه.

-475 أخبرنا: محمد بن أبان بن صالح عن عبد العزيز بن حكيم قال: "رأيت ابن عمر يرفع يديه حذاء أذنيه في أول تكبيرة افتتاح الصلاة، ولم يرفعهما فيما سوى ذلك" أخرجه الإمام محمد ابن الحسن في الموطأ (ص-0). ورجاله ثقات إلا محمد بن أبان، قال في اللسان: قال النسائى: كوفى ليس بثقة، وقال ابن حبان: ضعيف، وقال أحمد: لم يكن يكذب، وقال

من الباب إلخ.

قلت: هذان في الحقيقة حديثان مستقلان وإن كان مقصودهما واحدًا، ولعل ابن المبارك قد تكلم على ألطريقة الأولى المرفوعة فقال: إنه غير ثابت، وأما الثانية فالكلام عليه من مثله بعيد، وقد عرفت أن الطريقة الأولى أيضا صحيحة، فإن رواتها كلهم ثقات، فلا يلزم من عدم ثبوتها عند ابن المبارك عدم ثبوتها مطلقًا، وقد فرغنا من الكلام في هذا المقام أول الباب، فليراجع.

قوله: "أخبرنا محمد بن أبان إلخ". قلت: دلالته على الباب ظاهرة، يعضده حديث مجاهد وقد مر ذكره.

ابن أبى حاتم: سألت أبى عنه فقال: ليس بالقوى، يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال البخارى فى التاريخ: يتكلمون فى حفظه لا يعتمد عليه اهـ، كذا فى تعليق الموطأ (ص-٧٤). قلت: فهو صالح فى المتابعات لا سيما ومحمد بن الحسن مجتهد، واحتجاجه بحديث تصحيح له كما سيأتى فى الحاشية.

٥٨٥- أخبرنا: يعقوب (هو الإمام أبو يوسف القاضى) بن إبراهيم أخبرنا حصين (١) بن عبد الرحمن قال: دخلت أنا وعمرو بن مرة على إبراهيم النخعى، قال عمرو: حدثنى علقمة بن وائل الحضرمى عن أبيه "أنه صلى مع رسول الله على الله عرفة ورآه يرفع يديه إذا كبر وإذا رفع، قال إبراهيم: ما أدرى لعله لم ير النبى على إلى ذلك اليوم، فحفظ هذا منه، ولم يحفظ ابن مسعود وأصحابه، ما سمعته من أحد منهم، إنما كانوا يرفعون أيديهم فى بدء الصلاة حين يكبرون أخرجه الإمام محمد فى الموطأ (ص-٩٠) ورجاله ثقات.

٨٢٦ أبو حنيفة: عن حماد عن إبراهيم عن الأسود "أن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه كان يرفع يديه في أول التكبير ثم لا يعود إلى شيء من

قوله: "أخبرنا يعقوب بن إبراهيم إلخ". قلت: دلالته على الباب ظاهرة، وإبراهيم النخعى من كبار المجتهدين وقد رجح حديث ابن مسعود على حديث وائل، فناهيك بترجيحه، وليس في ترجيح صحابي على صحابي مظنة تنقيص الآخر حاشا إبراهيم منه فإن عبد الله بن مسعود له فضائل جليلة اختص بها دون كثير من أجلة الصحابة، فما أخطأ إبراهيم في ترجيحه على وائل رضى الله تعالى عنهما.

قوله: "أبو حنيفة إلخ". قلت: دلالته على الباب ظاهرة، وقد توافقت الآثار عن عبد الله أنه كان لا يرفع يديه إلا في تكبيرة الافتتاح، وكان يأثر ذلك عن رسول الله على الله على الله على ذلك الخلفاء وهو من أجلة الصحابة وأرجحهم بكثرة الملازمة ومزيد الفقاهة، ووافقه على ذلك الخلفاء الثلاثة كما مر، ولم يصح عن الثالث شيء، وباقتداء هؤلاء كفاية لمن يقتدى.

⁽١) ثقة حجة حافظ عالى الإسناد، كذا في تذكرة الحفاظ.

ذلك، ويأثر ذلك عن رسول الله على " أخرجه أبو محمد البخارى الحارثى عن رجاء بن عبد الله النهشلى عن شقيق بن إبراهيم (هو البلخى الزاهد) عن أبى حنيفة، كذا في جامع مسانيد الإمام (١:٥٥٥). قلت: سند أبى حنيفة رجاله كلهم ثقات، والرواة النازلة عنه بعضهم قد تكلم فيه، وسيأتى تفصيله في الحاشية، وبالجملة فهو صالح في المتابعات.

الحافظ أبو محمد الحارثي المعروف بالأستاذ جامع مسند الإمام:

وحديث أبى حنيفة أخرجه الحارثي في مسنده وهو الإمام الحافظ أبو محمد عبد الله بن يعقوب بن الحارث الحارثي البخارى المعروف "بعبد الله الأستاذ"، روى عنه الحافظ أبو العباس ابن عقدة وأبو بكر بن آدم الكوفيان وأبو بكر بن الجعاني وأحمد بن محمد ابن يعقوب الكاغذى البغدادى وعامة أهل بخارى. قال الخوارزمى: ومن طالع مسنده الذى جمعه للإمام أبى حنيفة علم تبحره في علم الحديث وإحاطته بمعرفة الطرق والمتون، كذا في جامع مسانيد الإمام (1-3 و1-3 و1-3). وفي الفوائد البهية عن السمعاني أنه كان كثير الحديث، كان شيخا مكثرا من الحديث غير أنه كان ضعيف الرواية غير موثوق به فيما ينقله، وقال الحاكم: صاحب عجائب وإفراد عن الثقات، سكتوا عنه اهر (0-3 ملخصا). وفي لسان الميزان: أكثر عنه أبو عبد الله بن مندة، وله تصانيف إلى أن قال: وقال الخليلي: يعرف بالأستاذ، له معرفة بهذا الشأن، وهو لين ضعفوه اهد. قلت: فحديثه صالح للاعتضاد.

شقيق البلخي تلميذ الإمام:

ورجاء بن عبد الله النهشلي لم أقف عليه، وشقيق البلخي قال في اللسان: كان من كبار الزهاد، ولا يتصور أن يحكم عليه بالضعف اهـ ملخصا (٣-١٥١ و١٥٢).

مناظرة أبي حنيفة والأوزاعي في مسألة رفع اليدين

قلت: وقد ذكر الحارثي في مسنده قصة للإمام مع الأوزاعي تتعلق بهذا الحديث، فقال: حدثنا محمد بن إبراهيم بن زياد الرازي عن سليمان الشاذكوني قال: سمعت سفيان بن عيينة يقول: اجتمع أبو حنيفة والأوزاعي في دار الحناطين بمكة، فقال

الأوزاعي لأبي حنيفة: ما بالكم لا ترفعون أيديكم في الصلاة عند الركوع وعند الرفع منه؟ فقال أبو حنيفة: لأنه لم يصح عن رسول الله على خلك شيء، فقال: كيف لم يصح؟ وقد حدثني الزهري عن سالم عن أبيه عن رسول الله على الله عند الركوع، وعند الرفع منه، ". فقال أبو حنيفة: وحدثنا حماد عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه "أن رسول الله على كان لا يرفع يديه إلا عند افتتاح الصلاة ثم لا يعود لشيء من ذلك». فقال الأوزاعي: أحدثك عن الزهري عن سالم عن النبي على الله عنه وحدثني حماد عن إبراهيم، فقال له أبو حنيفة: كان حماد أفقه من الزهري، وكان إبراهيم أفقه من سالم، وعلقمة ليس بدون ابن عمر في الفقه وإن كانت لابن عمر صحبة وله فضل الصحبة، والأسود له فضل كثير، وعبد الله بن مسعود له فضل كثير في الفقه والقراءة، وحق الصحبة من صغره عند النبي على عبد الله بن عمر، فسكت الأوزاعي اهـ. كذا في جامع مسانيد الإمام على عبد الله بن عمر، فسكت الأوزاعي اهـ. كذا في جامع مسانيد الإمام (٣٥٢).

ورجاله قد تكلم فيهم، أما الحارثي فقد مر ذكره، ومحمد بن زياد الطيالسي الرازى المحدث الجوال عن إبراهيم بن موسى الفراء ويحيى بن معين، وعنه الجعابى وجعفر الحلدى. وعدة ضعفه أبو أحمد الحاكم وقال شيرويه: تكلموا فيه وكان فهما بالحديث مسنما (أي معظما) كذا في اللسان (٥-٢٢) ملخصا. والشاذكوني الحافظ سليمان بن داود المنقري البصرى من أفراد الحافظين إلا أنه واه، قال عمرو الناقد: قدم الشاذكوني بغداد، فقال لي أحمد بن حنبل: اذهب بنا إلى سليمان نتعلم منه نقد الرجال، وقال حنبل: سمعت أبا عبد الله يقول: "أعلمنا بالرجال يحيى بن معين، وأحفظنا للأبواب سليمان الشاذكوني" وسئل صالح بن محمد جزرة عن الشاذكوني فقال: ما رأيت أحفظ منه إلا أنه يكذب في الحديث، وأما ابن عدى فقال: سألت عبدان عنه فقال: معاذ الله أن يتهم، إنما كان قد ذهبت كتبه فكان يحدث حفظا اهـ. كذا في تذكرة الحفاظ (٢-٢٦).

قلت: فهؤلاء يحتج بهم في غير الأحكام، وقد عرف تساهل المحدثين في أمر المغازى والسير والأحبار، فلا يضر هذه القصة الكلام في رواتها لا سيما وقد اختلف فيهم كما عرفت، وقال ابن الهمام في الفتح بعد ذكره هذه القصة: فرجح (أبو حنيفة)

۸۲۷ حدثنى: ابن أبى داود قال: لنا أحمد بن يونس قال: ثنا أبو بكر بن عياش قال: "ما رأيت فقيها قط يفعله يرفع يديه فى غير التكبيرة الأولى". رواه الطحاوى (١٣٤١) ورجاله رجال الصحيح إلا ابن أبى داود هو ثقة كما مر.

بفقه الرواة كما رجح الأوزاعي بعلو الإسناد وهو المذهب المنصور عندنا.

قوله: "حدثنى ابن أبى داود إلخ". قلت: يدل على أن حديث رفع اليدين عند الركوع والرفع منه كان متروك العمل به غالبا فى زمن التابعين، فإن أبا بكر بن عياش من كبار أتباع التابعين روى عنه الثورى وغيره، قال أحمد بن حنبل: أحسب أن مولده سنة مائة، مات هو وهارون الرشيد فى شهر واحد سنة ثلاث وتسعين ومائة اهد كذا فى تهذيب التهذيب (٢١-٣٦) ملخصا.

وفى المدونة الكبرى لمالك: قال مالك: "لا أعرف رفع اليدين فى شيء من تكبير الصلاة، لا فى رفع ولا فى خفض إلا فى افتتاح الصلاة يرفع يديه شيئًا خفيفا". قال ابن القاسم: وكان رفع اليدين عند مالك ضعيفا إلا فى تكبيرة الإحرام اهد (١-٧١). قلت: ومالك من كبار أتباع التابعين فعدم معرفته الرفع فى غير الافتتاح يدل على كونه متروك العمل فى زمن التابعين، وكون الحديث متروك العمل به علامة نسخه.

فإن قيل: إن مالكا ذكر الرفع في الموطأ وهو مذهبه الذي يدين الله به أتباعه ويقلدونه. قلت: رده الحافظ في ديباجة تعجيل المنفعة ونصه: ليس الأمر عند المالكية كما ذكر بل اعتمادهم في الأحكام والفتوى على ما رواه ابن القاسم عن مالك سواء وافق ما في الموطأ أم لا وقد جمع بعض المغاربة كتابا فيما خالف فيه المالكية نصوص الموطأ، كالرفع عند الركوع والاعتدال اهه. (ص-٤). فثبت بذلك أن رواية ابن القاسم أقوى وأولى بالأخذ عند أصحاب مالك من الموطأ، فافهم.

وقد مر فى حديث أبى إسحاق بتخريج ابن أبى شيبة بسند صحيح «أن أصحاب عبد الله وأصحاب على كانوا لا يرفعون أيديهم فى الافتتاح» وفى الجوهر النقى: (١:٠٠٠) فإن من الصحابة من قصر الرفع على تكبيرة الافتتاح كما تقدم، وكذا جماعة من التابعين منهم الأسود وعلقمة وإبراهيم وخثيمة وقيس بن أبى حازم والشعبى وأبو إسحاق وغيرهم، روى ذلك كله ابن أبى شيبة فى مصنفه بأسانيد جيدة اهد. وفيه أيضا

(١-٣٦): ورواية ابن القاسم عن مالك أنه لا يرفع إلا في التكبيرة الأولى، وقال أبو عمر ابن عبد البر: وأنا لا أرفع إلا عند الافتتاح على رواية ابن القاسم (١). وفي شرح مسلم للقرطبي: هو مشهور مذهب مالك، وفي قواعد ابن رشد: هو مذهب مالك لموافقة العمل له اهـ. قلت: وفي بداية المجتهد لـه ما نصه: فذهب أهل الكوفة أبو حنيفة وسفيان الثورى وسائر فقهائهم إلى أنه لا يرفع المصلى يديه إلا عند تكبيرة الإحرام فقط وهي رواية ابن القاسم عن مالك، وذهب الشافعي وأحمد وأبو عبيد وأبو ثور وجمهور أهل الحديث وأهل الظاهر إلى الرفع عند تكبيرة الإحرام وعند الركوع وعند الرفع من الركوع، وهو مروى عن مالك إلا أنه عند أولئك فرض وعند مالك سنة. وذهب بعض أهل الحديث إلى رفعهما عند السجود وعند الرفع منه إلى أن قال: فمنهم من اقتصر به على الإحرام فقط ترجيحا لحديث عبد الله بن مسعود وحديث البراء بن عازب، وهو مذهب مالك لموافقة العمل به اهـ (١-٨٧).

ويعارض أحاديث الباب ما رواه البخارى عن عبد الله بن عمر، وقد ذكرناه قبل، وما روى عن مالك بن الحويرث "أنه رأى النبي عَيِّكِ رفع يديه في صلاته، وإذا ركع، وإذا رفع رأسه من السجود حتى يحاذى بهما فروع أذنيه "رواه النسائى وإسناده صحيح.

قال الحافظ في الفتح: وأصح ما وقفت عليه من الأحاديث في الرفع في السجود ما رواه النسائي من رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن نصر بن عاصم عن مالك بن الحويرث فذكره قال: ولم ينفرد به سعيد، فقد تابعه همام عن قتادة عند أبي عوانة في صحيحه اهم ملخصا (٢-١٨٥). وفي التعليق الحسن: قلت: بل تابعه غير واحد من

⁽۱) قلت: يعارضه ما في الفتح: وقال ابن عبد البر: كل من روى عنه ترك الرفع في الركوع والرفع منه روى عنه فعله إلا ابن مسعود، وقال محمد بن نصر المروزى: أجمع علماء الأمصار على مشروعية ذلك إلا أهل الكوفة، وقال ابن عبد البر: لم يرو أحد عن مالك ترك الرفع فيهما إلا ابن القاسم، والذى نأخذ به الرفع لحديث ابن عمر وهو الذي رواه ابن وهب وغيره عن مالك، ولم يحك الترمذي عن مالك غيره، ونقل الخطابي وتبعه القرطبي في المفهم أنه آخر قولي مالك وأصحهما، ولم أر للمالكية دليلا على تركه ولا متمسكا إلا بقول ابن القاسم اهد (١٨٢-١). وقال النووى في شرح مسلم: قال أبو حنيفة وأصحابه وجماعة من أهل الكوفة: لا يستحب في غير تكبيرة الافتتاح، وهو أشهر الروايات عن مالك اهد.

أصحاب قتادة همام عند أحمد وأبي عوانة وشعبة ومعاذ بن هشام عند النسائي، فلا شك أن زيادة رفع اليدين للسجود صحيحة (١٠٢٠). وما روى عن أنس «أن النبي عَيِّكَةً كان يرفع يديه في الركوع والسجود» رواه أبو يعلى. قال الهيثمى: ورجاله رجال الصحيح. كذا في مجمع الزوائد (١-١٨٢). وفيه أيضا عن ابن عمر رضى الله عنهما «أن النبي عَيِّكَةً كان يرفع يديه عند التكبير للركوع، وعند التكبير حين يهوى ساجداً». رواه الطبراني في الأوسط وإسناده صحيح اهه.

فإن قلت: هذا يخالف ما رواه البخارى عن ابن عمر فى صحيحه مرفوعًا «ولا يفعل ذلك حين يسجد، ولا حين يرفع رأسه من السجود». قلت: الجمع ممكن بأن المراد بقوله: «حين يسجد» السجدة الثانية، ويؤيده ما رواه عنه «ولا يرفعهما بين السجدتين»، كذا فى التعليق الحسن (١-٢٠١).

ومنها ما رواه أبو هريرة قال: "رأيت رسول الله عَيْنِية يرفع يديه في الصلاة حذو منكبيه حين يفتتح الصلاة، وحين يركع وحين يسجد" رواه ابن ماجة. رواته كلهم ثقات إلا إسماعيل بن عياش وهو صدوق، وفي روايته عن غير الشاميين كلام. وما رواه حصين ابن عبد الرحمان قال: دخلنا على إبراهيم فحدثه عمرو بن مِرة قال: صلينا في مسجد الحضر ميين فحدثني علقمة بن وائل عن أبيه «أنه رأى رسول الله عَيْنِية يرفع يديه حين يفتتح الصلاة وإذا ركع وإذا سجد» الحديث رواه الدارقطني وإسناده صحيح. وما رواه يحيى ابن أبي إسحاق قال: "رأيت أنس بن مالك يرفع يديه بين السجدتين". رواه البخارى في جزء رفع اليدين، وإسناده صحيح، ذكر الأحاديث الثلاثة في آثار السنن (١-٢٠١و٣٠).

والجواب عنها بأنها كما هى حجة علينا كذلك حجة على الشافعى وغيره، فإن الجمهور منهم لا يقولون بالرفع للسجود ولا عند الرفع منه، وقد ورد عند البيهقى فى حديث ابن عمر زيادة الرفع عند القيام من الركعتين أيضا. وفى حديث على عنده الرفع عند القيام من السجدتين، واحتج بهما البيهقى لإثبات مذهبه، فأورد عليه العلامة ابن التركمانى بما نصه: قلت: عقد البيهقى هذا الباب على الرفع عند الركوع والرفع منه وفى هذا الحديث (يعنى حديث ابن عمر الذى ذكره) زيادة على ذلك، وهى الرفع عند القيام من الركعتين وهى زيادة مقبولة، ولم يقل بها إمامه الشافعى، فما ألزم خصمه من القول

بزيادة الرفع عند الركوع والرفع منه لزمه مثله من القول بزيادة الرفع عند القيام من الركعتين، وأول راض سيرة من يسيرها اه.. وقال في حديث على ما نصه: ثم في هذا الحديث أيضا زيادة، وهي الرفع عند القيام من السجدتين، فيلزم أيضا الشافعي أن يقول به على تقدير صحة الحديث، وهو لا يرى ذلك اهر (١-١٣٤ و١٣٥).

فما هو جوابهم عن الرفع للسجود وغيره الذي لم يقولوا به فهو جوابنا عن الرفع للركوع وعند الرفع منه. قال المحقق ابن الهمام: وما في الترمذي عن على رضى الله عنه "أن النبي عَلَيْ كان إذا قام إلى الصلاة المكتوبة كبر ورفع يديه حذو منكبيه، ويصنع مثل ذلك إذا قضى قراءته وأراد أن يركع، ويصنعه إذا رفع من الركوع، ولا يرفع يديه في شيء من الصلاة وهو قاعد، وإذا قام من السجدتين رفع كذلك" صححه الترمذي، فمحمول على النسخ للاتفاق على نسخ الرفع عند السجود.

واعلم أن الآثار عن الصحابة والطرق عنه على تشرة جدا والكلام فيها واسع من جهة الطحاوى وغيره، والقدر المتحقق بعد ذلك كله ثبوت رواية كل من الأمرين عنه على الرفع عند الركوع وعدمه، فيحتاج إلى الترجيح لقيام التعارض، ويترجح ما صرنا إليه بأنه قد علم أنه كانت أقوال مباحة في الصلاة وأفعال من جنس هذا الرفع، وقد علم نسخها، فلا يبعد أن يكون هو أيضا مشمولا بالنسخ (لا سيما وقد صح الرفع عند السجود وبين السجدتين وعند القيام من السجدتين، واتفق الجمهور على تركه في هذه المواضع) حصوصا، وقد ثبت ما يعارضه ثبوتا لا مرد له بخلاف عدمه، فإنه لا يتطرق إليه احتمال عدم الشرعية لأنه ليس من جنس ما عهد فيه ذلك بل من جنس السكون الذي هو طريق ما أجمع على طلبه في الصلاة، أعنى الخشوع، وكذا بأفضلية الرواة عن رسول الله عليه أبو حنيفة للأوزاعي اهر (١٠-٢٧).

قلت: وهذا تقرير حسن، وأيضا فقد ثبت في الأصول أنه إذا تعارضت السنتان يرجع إلى أقوال الصحابة وأفعالهم، فإن اختلفت يرجع إلى القياس، والقياس ههنا يقتضى عدم الرفع بناءً على ما سمعت مرارا أن المطلوب من الشرع عدم الحركة في الصلاة، ومبناها السكون والحشوع، كما هو شاكلة الخدام والعبيد والغلمان بين أيدى سادتهم بالاستكانة والقرار بلا حركة على حسب عادتهم.

فإن قيل: إن حديث الرفع متواتر كما في الفتح ونصه: وذكر البخارى أنه رواه سبعة عشر رجلا من الصحابة، وذكر الحاكم وأبو القاسم بن مندة ممن رواه العشرة المبشرة (۱)، وذكر شيخنا أبو الفضل الحافظ (العراقي) أنه تتبع من رواه من الصحابة فبلغوا خمسين رجلا اهـ (7-1). وعده السيوطي من المتواتر في تدريب الراوى (0-191) حيث قال: وحديث رفع اليدين في الصلاة من رواية نحو خمسين اهـ.

قلت: أيش يجدى لكم تواتره بعد ما ثبت عن الحلفاء الراشدين وغيرهم من أجلة الصحابة أنهم تركوا العمل به، وكذا الفقهاء من التابعين، لا سيما أصحاب على وابن مسعود رضى الله عنهما حتى قال أبو بكر بن عياش: ما رأيت فقيها قط يفعله يرفع يديه فى غير الافتتاح. فلو سلم تواتره فهو كالآية المنسوخة لا يمنع تواترها نسخها، على أن التواتر لا نسلمه إلا فى مطلق رفع اليدين فى الصلاة: كما هو مدلول عبارة التدريب، وأما تواتر خصوص الرفع عند الركوع والرفع منه فغير مسلم، ودون إثباته خرط القتاد، والله أعلم. والدليل على ذلك قول الشوكاني فى النيل: إن العراقي جمع عدد من روى رفع اليدين فى ابتداء الصلاة فبلغوا خمسين صحابيا، منهم العشرة المبشرة المشهود لهم بالجنة. قال الحافظ فى الفتح: وذكر شيخنا الحافظ أبو الفضل أنه تتبع من رواه من الصحابة رضى الله عنهم فبلغوا خمسين رجلا اهـ (٢-٦٧). وهذا صريح فى أن رواية هؤلاء الخمسين إنما هي فى الرفع عند الافتتاح لا فى الرفع عند الركوع والرفع منه، فافهم ولا تكن من الغافلين.

واعلم أن الحنفية احتجوا لترك الرفع عند الركوع والرفع منه أيضا بحديث ابن عباس «لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن» الحديث.

⁽۱) قال الزيلعى: قال الشيخ فى الإمام: وجزم الحاكم برواية العشرة ليس عندى بجيد فإن الجزم إنما يكون حيث يثبت الحديث ويصح ولعله لا يصح عن جملة العشرة انتهى (١-٢١٧). قلت: وكذلك جزم العراقي وغيره بكون رواته من الصحابة بلغوا حمسين ليس بجيد ما لم يثبت الرواية عنهم بسند صحيح ولعله لا يصح إلا عن قليل منهم فإن أصح الروايات فى الرفع حديث ابن عمر وقد اختلف فيه فرفعه سالم ووقفه نافع فذكره من فعل ابن عمر، ورواه مالك فى الموطأ فلم يذكر فيسه الرفع عند الركوع، والبسط فى الزيلعى (١-٢١٢ و٢١٣) ووالله أعلم.

واعترض الشيخ في الإمام عليه بوجوه أحدها: تفرد ابن أبى ليلى وترك الاحتجاج به، وثانيها: رواية وكيع عنه بالوقف على ابن عباس وابن عمر، قال الحاكم: ووكيع أثبت من كل من روى هذا الحديث عن ابن ليلى.

وثالثها: رواية جماعة من التابعين بالأسانيد الصحيحة عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس أنهما كان يرفعان أيديهما الركوع وبعد رفع الرأس من الركوع، وقد أسنداه إلى النبي عَلِيلَةٍ.

ورابعها: أن شعبة قال: لم يسمع الحكم من مقسم إلا أربعة أحاديث، وليس هذا الحديث منها.

وخامسها: أنه يستحيل أن يكون لا ترفع الأيدى إلا في سبع مواطن صحيحا، وقد تواترت الأخبار بالرفع في غيرها كثيرا، منها الاستسقاء، ورفعه عَلَيْكُ يديه في الدعاء في الصلات، وأمره به، ورفع اليدين في القنوت في الوتر، وفي صلات الصبح (من الزيلعي ملخصا ١-٦٠).

والجواب عن الأول بأن ابن أبى ليلى لم يتفرد به، فقد روى الطبرانى فى معجمه: حدثنا أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمان النسائى ثنا عمرو بن يزيد أبو يزيد الحرمى ثنا سيف بن عبيد الله ثنا ورقاء عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبى عَرِيلِهُ قال: «إن السجود على سبعة أعضاء إلى أن قال: ورفع الأيدى إذا رأيت البيت، وعلى الصفا والمروة وبعرفة، وعند رمى الجمار، وإذا قمت للصلاة» زيلعى (١-٢٠٦). قلت: ورجاله كلهم ثقات إلا سيف بن عبيد الله فصدوق، كما فى التقريب (ص-٨٣). وأخرج البيهقى من طريق الشافعى ثنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال: حدثت عن مقسم عن ابن عباس عن النبى عَرِيلِهُ قال: رفع الأيدى فى الصلاة فذكر نحوه، وزاد «وعلى الميت» على أن ابن أبى ليلى وثقه العجلى وصحح له الترمذى أحاديث، منها حديثه فى باب ما جاء متى يقطع التلبية فى العمرة (١-١١١).

وعن الثانى بأن البزار روى فى مسنده حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء ثنا عبد الرحمان بن محمد المحاربي ثنا ابن أبى ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس وعن نافع

عن ابن عمر عن النبي عَلِيلَةٍ قال: «يرفع الأيدى في سبع مواطن» الحديث زيلعي (١-٥٠).

فهذا كما ترى رفعه عبد الرحمان بن محمد المحاربي، وهو ثقة أخرج له الشيخان في صحيحهما، فالحديث مرفوع وإن وقفه وكيع، قال النووى في مقدمة المنهاج وفي شرحه على مسلم (١-٢٥٦): إذا رواه بعض الثقات الضابطين متصلا وبعضهم مرسلا أو بعضهم موقوفا وبعضهم مرفوعًا، فالصحيح الذي قاله المحققون من المحدثين، وقاله الفقهاء وأصحاب الأصول، وصححه الخطيب البغدادي أن الحكم لمن وصله أو رفعه، سواء كان المخالف له مثله أو أكثر أو أحفظ منه، لأنه زيادة ثقة وهي مقبولة اهـ، على أن وكيعا أيضا رفعه مرة كما ذكر البخاري معلقا في كتاب رفع اليدين فقال: وقال وكيع: عن ابن أبي ليلي عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس عن النبي عن الحديث مرفوع برواية مواطن، الحديث مرفوع برواية وكيع أيضاً.

والجواب عن الثالث بأن الآثار في الرفع عن ابن عمر متعارضة، فقد روى مجاهد عنه ترك الرفع كما مر في المتن بسند صحيح فلا حجة فيها، وأيضا فإن فعل الصحابي بخلاف مرويه لا يقدح في صحة الحديث عند المحدثين كما مر، وعند الفقهاء إنما يقدح إذا ثبت خلافه بعد روايته، ولم يثبت، فسلم الحديث عن المعارضة.

وعن الرابع بأن ابن أبي ليلى رواه عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس وعن الحكم عن نافع عن ابن عمر والأول مرسل والثاني متصل وإذا اعتضد المرسل بالموصول فهو حجة عند الكل. كما ثبت في الأصول. وأيضا فقد رواه عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عند الطبراني كما مر، فالحديث متصل عن ابن عباس أيضا، على أن الحصر في كلام شعبة استقرائي، وقال أحمد وغيره: لم يسمع الحكم من حديث مقسم إلا خمس أحاديث، وعدها يحيى القطان، ومع ذلك روى الترمذي عن الحكم عن مقسم مقسم أحاديث كثيرة، وفي أكثرها لفظ السماع والتحديث، كذا في مقدمة تنسيق النظام (ص-٤٩).

وأما ما قاله في الهداية: والذي يروى من الرفع محمول على الابتداء كذا نقل عن ابن الزبير رضى الله عنه، فأورد عليه الزيلعى بأنه غريب، وذكره ابن الجوزى في التحقيق، فقال: وزعمت الحنفية أن أحاديث الرفع منسوخة بحديثين، رووا أحدهما عن ابن عباس قال: "كان رسول الله عَيْنِية يرفع يديه كلما ركع وكلما رفع، ثم صار إلى افتتاح الصلاة وترك ما سوى ذلك " والثاني رووه عن ابن الزبير "أنه رأى رجلا يرفع يديه من الركوع، فقال: مه، فإن هذا شيء فعله رسول الله عَيْنِية ثم تركه". قال: وهذان الحديثان لا يعرفان أصلا وإنى الزبير خلاف ذلك فأخرج أبوداود عن ميمون أملكي "أنه رأى ابن الزبير وصلى بهم يشير بكفيه حين يقوم وحين يركع وحين يسجد، قال: فذهبت إلى ابن عباس فأخبرته بذلك فقال: إن أحببت أن تنظر إلى صلاة رسول الله عن يكون أقوى من المنسوخ اهر (١-٣٠٦).

قلت: وأحسن ما يستدل به على النسخ ما بيناه سابقا أن أحاديث الرفع قد ورد فيها ما اعترفتم بنسخه أيضا، كالرفع عند الرفع من السجدتين والرفع بين السجدتين وغيرهما، وقال الحافظ في الفتح: روى الطحاوى حديث الباب (أى حديث ابن عمر) في مشكله من طريق نصر بن على عن عبد الأعلى بلفظ: "كان يرفع يديه في كل خفض ورفع وركوع وسجود وقيام وقعود وبين السجدتين، ويذكر أن النبي عَيِّلِيَّهُ كان يفعل ذلك". وهذه رواية شاذة فقد رواه الإسماعيلي عن جماعة من مشائخه الحفاظ عن نصر بن على المذكور بلفظ عياش شيخ البخارى، وكذا رواه هو وأبو نعيم من طرق أخرى عن عبد الأعلى كذلك اهـ (٢-٥٥).

قلت: سكوت الحافظ عن رجال الطحاوى يدل على أنهم ثقات، وزيادة الثقة

مقبولة ما لم تكن مخالفة منافية لرواية الثقات، وههنا كذلك، فإن التطبيق ممكن بأنه عَيِّكَةً كانت عادته في الرفع مختلفة، فمرة كان يرفع في كل رفع وخفض وقيام وقعود، ومرة لم يرفع في بعض المواضع، فروى ابن عمر كلا العادتين حسب ما رآه، فلا يترك أحد الحديثين بالآخر والحال هذه.

قال البخارى في جزء رفع اليدين: ما زاده ابن عمر وعلى وأبو حميد في عشرة من الصحابة من الرفع عند القيام من الركعتين صحيح، لأنهم لم يحكوا صلاة واحدة فاختلفوا فيها وإنما زاد بعضهم على بعض، والزيادة مقبولة من أهل العلم اهـ كذا في الفتح (٢-١٨٤). قلت: وهذا يؤيد ما قلنا في التطبيق بين الأحاديث فلا يصح رد ما رواه الطحاوى، كيف؟ وقد وجدنا لما رواه شاهدا جيدا وهو ما في مسند أحمد (٢-٣١٠): حدثنا عبد الله حدثنا أبي ثنا نصر بن باب (قال فيه أحمد: ما كان به بأس اهـ كذا في تعجيل المنفعة ص-٤٤) عن حجاج (هو ابن أرطاة قد مر توثيقه في هذا الكتاب) عن الذيال بن حرملة قال: سألت جابر بن عبد الله "كم كنتم يوم الشجرة؟ قال: كنا ألفا وأربعمائة، قال: وكان رسول الله عَيْنَةُ يرفع يديه في كل تكبيرة من الصلاة " اهـ. والذيال بن حرملة وثقه ابن حبان، كذا في تعجيل المنفعة (-٤٤).

وروى ابن ماجة فى سننه حدثنا هشام بن عمار ثنا رفدة بن قضاعة العسالى ثنا الأوزاعى عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن جده عمير بن حبيب قال: «كان رسول الله عليه عليه عنديه مع كل تكبيرة فى الصلاة المكتوبة اهـ» (١-٦٢). قلت: رجاله كلهم ثقات إلا رفدة بن قضاعة فمختلف فيه، وثقه هشام بن عمار وضعفه آخرون، كذا فى التهذيب (٣-٢٨٣). فهو إذن حسن الحديث. وأعله أحمد بأن سماع عبد الله عن أبيه عبيد لا يعرف، كما فى التهذيب (٣-٢٨٤). قلت: قال الحافظ فى ترجمة عبيد بن عمير: روى عنه ابنه عبد الله وقيل: إنه لم يسمع منه اهـ (٧-٧١). وهذا يشعر بأن الراجح سماعه عنه، ولو سلم فالانقطاع بين الثقات ليس بعلـة عندنا، والحديث يصلح متابعا لما رواه أحمـد عن جابر والطحاوى عن ابن عمر فهذا يدل على أن رفع اليدين كان منابن مسعود وعلى وأصحابهما والصديق وعمر بن الخطاب والبراء بن عازب رضى الله عن ابن مسعود وعلى وأصحابهما والصديق وعمر بن الخطاب والبراء بن عازب رضى الله

٣٠١٨ عن: شريك عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلي عن البراء "أن رسول الله عربية كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه ثم لا يعود "أخرجه أبو داود (٢٠:٢ مع بذل المجهود) وقال: حدثنا عبد الله بن محمد الزهرى نا سفيان عن يزيد نحو حديث شريك لم يقل: "ثم لا يعود"، قال أبو داود: روى هذا قال سفيان: قال لنا بالكوفة بعد: "ثم لا يعود"، قال أبو داود: روى هذا الحديث هشيم وخالد وابن إدريس، لم يذكروا "ثم لا يعود"، ثم أخرج عن وكيع عن ابن أبي ليلي عن أخيه عيسي (اعن الحكم عن عبد الرحمن ابن أبي ليلي عن أخيه عيسي (اعن الله عربية ونع يديه حين افتتح ليلي عن البراء بن عازب قال: "رأيت رسول الله عربية ليس بصحيح الصلاة، ثم لم يرفعهما حتى انصرف، قال أبو داود: هذا الحديث ليس بصحيح اله. قلت: نعم! ولكنه حسن كما سنذكره في الحاشية.

عنهم وغيرهم من الصحابة والتابعين ما يدل على أن الرفع عند الركوع والرفع منه متروك أيضا، وقد ثبت ذلك عنهم بأسانيد صحيحة كما مر، فما ذهبنا إليه قوى من حيث الرواية والدراية جميعًا، ولله الحمد.

قوله: "عن شريك إلخ". قلت: تكلم أبو داود في هذا الحديث بوجهين، الأول بما قاله سفيان: إن يزيد بن أبي زياد لم يذكر هذا اللفظ أولا، وذكره في الكوفة بعد فكأنه تلقن، والثاني أن هشيما وخالدا وابن إدريس لم يذكروا عن يزيد "ثم لا يعود"، كما ذكره شريك عنه، فرواية شريك شاذة مخالفة للثقات. وتكلم في حديث وكيع لأجل ابن أبي ليلي وهو محمد بن عبد الرحمان كما هو الظاهر.

والجواب عن الأول أن يزيد بن أبى زياد من رجال مسلم والأربعة، وعلق له البخارى وقال يعقوب بن سفيان: ويزيد وإن كانوا يتكلمون فيه لتغيره فهو على العدالة

⁽۱) هكذا في النسخ الموجودة للسنن عندنا، وأخرجه الطحاوى وفيه: عن ابن أبي ليلي عن أخيه وعن الحكم عن ابن أبي ليلي عن البراء (۱۳۲۱)، ومثله في مصنف ابن أبي شيبة، وقال في الجوهر النقى: ذكر البيهقي أنه روى أيضا من جهة عيسى بن أبي ليلي، وأخرجه أبو داود من جهة عيسى بن أبي ليلي، وأخرجه أبو داود من عيسى والحكم اهر (۱۳۷۱). فالصحيح إثبات حرف العظف كما في معاني الآثار، وخذفه من سند أبي داود من غلط الناسخين، فتنيه له.

٩ ٨ ٨ - حدثنا: أبو بكرة قال: ثنا مؤمل قال: ثنا سفيان عن المغيرة قال: قلت لإبراهيم: حديث وائل "أنه رأى النبي عيالية يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا

والثقة وإن لم يكن مثل الحكم ومنصور، وقال ابن شاهين في الثقات: قال أحمد بن صالح المصرى: يزيد بن أبي زياد ثقة، ولا يعجبني قول من تكلم فيه اهـ ملخصا من التهذيب (١١-٣٣١). وهذا تعديل مفسر يرد على ضعفه لتغيره، فإن أحمد بن صالح ويعقوب بن سفيان وثقاه مع علمهما بما قاله فيه غيرهما، ولم يؤثر ذلك عندهما. وأيضا فالمختلط والمتغير إذا توبع أو وجد لما رواه شاهد يقبل حديثه ويحتج به، كما ذكرناه في المقدمة، ويزيد كذلك، فقد تابعه حكم وعيسي بن أبي ليلي عن عبد الرحمان بن أبي ليلي على قوله: "ثم لا يعود"، كما أخرجه أبو داود والطحاوي والبيهقي عن وكيع، وكلاهما ثقتان، بل عيسي ثقة ثبت وهو أقوى من يزيد بلا شك، كما في الجوهر النقي المحمد بن أبي ليلي وإن تكلم فيه فإنه ليس دون يزيد بل مثله، فقد أثني عليه العجلي وقال: كان فقيها صاحب سنة، صدوقا، جائز الحديث، وقال يعقوب بن سفيان، ثقة عدل في حديثه بعض المقال، كما في التهذيب (٩-٢٠٣) وقد حسن له الترمذي غير ما حديث، فالحديث حسن.

وأما قول أبى داود: "إن هشيما وخالدا وابن إدريس لم يذكروا عن يزيد "ثم لا يعود" كما ذكره شريك عنه" فيعارض هذا قول ابن عدى فى الكامل: رواه هشيم وشريك وجماعة معهما عن يزيد بإسناده، وقالوا فيه: "ثم لم يعد" اهر. وأخرجه الدارقطنى كذلك من رواية إسماعيل بن زكريا عن يزيد، وأخرجه البيهقى فى الخلافيات من طريق النضر بن شميل عن إسرائيل، هو ابن يونس بن أبى إسحاق عن يزيد اهر. كذا فى الجوهر النقى (١-١٣٦). فلاح بذلك عدم تفرد يزيد عن عبد الرحمان بن أبى ليلى وعدم تفرد شريك عن يزيد عنه فى قوله: "ثم لا يعود" بل لكل منهما متابع فى ذلك، فالحق أن الحديث حسن صالح للاحتجاج به، هذا والله تعالى أعلم.

قوله: "حدثنا أبو بكرة إلخ". قلت: معنى قول إبراهيم إن وائلا قليل الصحبة بالنبى عَلَيْكُ وابن مسعود طويل الصحبة به، ولم يصل وائل معه إلا صلاة معدودة بخلاف ابن

ركع وإذا رفع رأسه من الركوع، فقال: إن كان وائل رآه مرة يفعل ذلك فقد رآه عبد الله خمسين مرة لا يفعل ذلك". رواه الطحاوى (١٣٢:١). قلت: سند حسن رجاله كلهم ثقات إلا مؤمل بن إسماعيل فمختلف فيه، وثقه بعضهم وتكلم فيه آخرون، وفي التقريب (ص-9 ٢١): صدوق سيء الحفظ اهه، ولما رواه شاهد من رواية أبي يوسف القاضي عن حصين بن عبد الرحمن وعمرو بن مرة عن النخعي وقد ذكرناه قبل.

مسعود، فإنه صلى معـ صلاة كثيرة وشاهد من أحواله ما لم يشاهده وائل وأمثاله، فالترجيح لرواية ابن مسعود.

واعترض على ذلك الفقيه أبو بكر بن إسحاق بأن هذه علة لا تسوى شيئًا لأن رفع اليدين قد صح عن النبى عَيَّلِيَّ ثم عن الخلفاء الراشدين ثم عن الصحابة والتابعين وليس في نسيان عبد الله بن مسعود رفع اليدين ما يوجب أن هؤلاء الصحابة لم يروا النبي عَيِّلِهُ رفع يديه، فد نسى ابن مسعود من القرآن ما لم يختلف المسلمون بعد وهى المعوذتان، ونسى ما اتفق العلماء كلهم على نسخه وتركه من التطبيق، ونسى كيفية قيام اثنين خلف الإمام، ونسى ما لم تختلف العلماء فيه أن النبي عَيِّلِهُ صلى الصبح في يوم النحر في وقتها، ونسى كيفية جمع النبي عَيِّلِهُ بعرفة، ونسى ما لم يختلف فيه من وضع المرفق والساعد ونسى كيفية جمع النبي عَيِّلِهُ بعرفة، ونسى ما لم يختلف فيه من وضع المرفق والساعد على الأرض في السجود ونسى كيف كان يقرأ النبي عَيِّلِهُ هوما خلق الذكر والأنثى . وإذا جاز على ابن مسعود أن ينسى مثل هذا في الصلاة كيف لا يجوز مثله في رفع اليدين؟ اهه، ذكره البيهقي عنه، كما في الجوهر النقي (١-١٣٩).

قلت: فحاصل قولك أن لا يحتج بشيء من أحاديث ابن مسعود رضى الله عنه أصلا لجواز طرؤ النسيان عليه، فليلزمك إخراج أحاديثه بأسرها عن كتب الحديث لاسيما عن الصحيحين، وإخراج اسمه عن جماعة حفاظ الحديث، واللوم على المحدثين الذين عدوه من حفاظ الصحابة كالذهبي فإنه ذكره في تذكرته، وعده من الحفاظ، وأثنى عليه بأنه: صاحب رسول الله عين وخادمه، وأحد السابقين الأولين ومن كبار البدريين، ومن نبلاء الفقهاء والمقرئين، كان ممن يتحرى في الأداء ويشدد في الرواية، ويزجر تلامذته عن التهاون في ضبط الألفاظ، وكان يقل من الرواية للحديث، ويتورع في الألفاظ. وعن أبي

عمرو الشيباني "كنت أجلس إلى ابن مسعود حولا لا يقول: قال رسول الله على أذا قال: قال رسول الله على أذا قال: قال رسول الله على المستقلته الرعدة، وقال: هكذا أو قريب من ذا"، وكتب عمر إلى أهل الكوفة "قد آثر تكن بعبد الله بن مسعود على نفسى" وقد نظر عمر مرة إليه فقال: "كنيف ملئ علما"، وسئل حذيفة عن أقرب الناس برسول الله على هديا ودلا وسمتا، فقال: "هو ابن مسعود لقد علم المحفوظون من أصحاب محمد على أن ابن أم عبد من أقربهم إلى الله زلفى" اه ملتقطا من (١-١٣ و١٤ و١٥).

فإن قلت: نفرق بين سائر أحاديثه وبين حديثه في ترك رفع اليدين، فنقبلها ولا نقبله قلت: رحمك الله! فبين لنا وجه الفرق بينهما، فلم تركت حديثه في ذلك لاحتمال النسيان؟ ولم تترك سائر أحاديثه بهذا الاحتمال بعينه؟ فإن قلت: وجه الفرق تفرده برواية ترك رفع اليدين دون ما سواه، قلت: هذه فرية بلا مرية، ودعوى بلا بينة، فقد صح عن على وعمر رضى الله عنهما ما يؤيد قول ابن مسعود ولم نجد أحدا ذكر عثمان رضى الله عنه في جملة من كان يرفع في الركوع والرفع منه، فقولك: "إن الرفع في الركوع صح عن النبي عليه ثم عن الخلفاء الراشدين" ليس بصحيح، وقال ابن التركماني: والذي روى عن عمر في الرفع في الركوع والرفع والرفع منه، ذكر البيهقي سنده وفيه من هو مستضعف، ولهذا قال البيهقي في الباب السابق: ورويناه عن أبي بكر وعمر وذكر جماعة، ولم يذكره بلفظ الصجة كما فعل ابن إسحاق.

وجوله: "ثم عن الصحابة والتابعين" تساهل، فإن في الصحابة من قصر الرفع على تكبيرة الافتتاح كما تقدم، وكذا جماعة من التابعين منهم الأسود وعلقمة وإبراهيم وخيثمة وقيس بن أبي حازم والشعبي وأبو إسحاق وغيرهم، روى ذلك كله ابن أبي شيبة في مصنفه بأسانيد جيدة. وروى ذلك أيضا بسند صحيح عن أصحاب على وابن مسعود، وناهيك بهم (وفيهم كثرة لا تخفي) وقد ذكرنا أكثر ذلك فيما تقدم.

وقوله: "وليس في نسيان عبد الله إلى آخر" دعوى لا دليل عليها ولا طريق إلى معرفة أن ابن مسعود علم ذلك ثم نسيه، والأدب في هذه الصورة التي نسبه فيها النسيان

أن يقال: لم يبلغه (١) كما فعل غيره من العلماء.

وقوله: "ونسى كيفية قيام الاثنين حلف الإمام" أراد به ما روى أنه صلى بالأسود وعلقمة فجعلهما عن يمينه ويساره، وقد اعتذر ابن سيرين عن ذلك بأن المسجد (أى البيت) كان ضيقا، ذكره البيهقى فيما بعد في باب المأموم يخالف السنة في الموقف.

وقوله: "ونسى أنه عليه السلام صلى الصبح فى يوم النحر فى وقتها" ليس بجيد، إذ فى صحيح البخارى وغيره عن ابن مسعود أنه عليه السلام صلى الصبح يومئذ بغلس، فما نسى أنه صلاها فى وقتها بل أراد أنه صلاها فى غير وقتها المعتاد وهو الإسفار، وقد تبين ذلك بما فى صحيح البخارى من حديثه: فلما كان حين يطلع الفجر قال: "إن النبى على عالى هذه الساعة إلا هذه الصلاة فى هذا المكان فى هذا اليوم".

وقوله: "نسى ما لم يختلف العلماء فيه وضع المرفق والساعد إلى آخره" أراد بذلك ما روى عن ابن مسعود أنه قال: "هينت عظام ابن آدم للسجود (٢)، فاسجدوا حتى بالمرافق" إلا أن عبارة ابن إسحاق ركيكة، والصواب أن يقال: من كراهة وضع المرفق والساعد.

وفى المحتسب لابن جنى: قرأ "والذكر والأنثى" بغير "ما" (حلق) النبى عَلِيْكُ وعلى وابن مسعود وابن عباس. وفى الصحيحين أن أبا الدرداء قال: "والله لقد أقرأنيها رسول الله عَلَيْكُ". فثبت أن ابن مسعود لم ينفرد بذلك، ولا نسلم أنه نسى كيف كان

⁽١) وهذا ليس بنقص فقد خفي بعض الأحكام على الصديق وعلى وعمر رضى الله عنهما، حتى أخبرهما من هو أصغر منهما كما لا يحفي على من مارس الحديث.

⁽٢) قلت: لم يجب ابن التركماني عن هذا الإيراد، وظنى أن برواية السجود على المرافق لا تصبح عنه فقد روى الطبراني في الكبير عن ابن مسعود "أمرنا أن نسجد على سبعة أعظم" وإسناده حسن إلا أنه فيه إسماعيل بن عمرو البجلي متكلم فيه وثقه ابن حبان، وروى عنه أيضا "إذا سجد أحدكم فلا يسجد مضطجعا ولا متوركا" وسنده صحيح، ولا يخفى أن السجود على المرافق هو السجود مضطجعا بعينه، وقد نهى عنه، وروى الطبراني في الكبير أيضا عن عبد الله بن زياد قال: حدثني من رأى ابن مسعود قال: "كأني أنظر إليه وهو ساجد فجافي مرفقيه حتى كدت أن أرى بياض إبطيه" ذكر الروايات كلها الهيثمي في مجمع الزوائد (١-١٩١ و ١٩١). وفيها موافقة لما روته جماعة الصحابة رضى الله عنهم من السجود على سبعة أعظم، وكراهة وضع المرافق والساعد فيه، فلا يقبل ما يخالفه إلا بعد النظر في إسناده، والله أعلم.

النبي عَلِيْكُ يقرأها، وإنمــا سمعها على وجه آخر فأدى كمــا سمع اهـ من الجوهر النقى (١-١٣٩ و ١٤٠).

وأما قوله: "وقد نسى ابن مسعود من القرآن ما لم يختلف المسلمون بعد، وهى المعوذتان إلخ". ففيه أن ابن مسعود لم ينسهما ولم ينكر كونهما قرآنا منزلا من الله، وكيف يسوغ له أو لأحد من العرب ذلك؟ وهو يشاهد فيهما من الإعجاز مثل ما فى غيرهما من السور، بل إنما كان ينكر إدخالهما فى المصحف لظنه أنهما أنزلنا للتعوذ فقط لا للتلاوة، ومن هنا يظهر لك تحامل البيهقى على الحنفية حيث يجرح أدلتهم بمذكر أمثال هذه الأقوال التى فيهما إساءة الأدب بحق الصحابة، ويسكت عنها ولا يردها على قائلها. وأيم الله! إنى معترف بجلالة البيهقى وثقته وزهده وحفظه. وبعظيم منته على المسلمين، وكذا بجلالة الفقيه أبى بكر بن إسحاق، ولكن جلالة الصحابة وعظمتهم وأدبهم فى القلب أعظم من جلالة جميع الناس بعدهم، فلم يسغى السكوت فى هذا والأولى.

تكميل:

قال الشوكاني في النيل: إنه قد ثبت من حديث ابن عمر عند البيهقي أنه قال بعد أن ذكر رسول الله عليه كان برفع يديه عند تكبيرة الإحرام وعند الركوع وعند الاعتدال: "فما زالت صلاته حتى لقى الله تعالى" اهـ (٢-٢٧). وقال في (ص-٢٨) منه بعد نقل الحديث بلفظ البخاري ومسلم بدون زيادة "فما زالت تلك صلاة إلخ" ما نصه: الحديث أخرجه البيهقي بزيادة "فما زالت تلك صلاته حتى لقى الله تعالى". قال ابن المديني: هذا الحديث عندي حجة على الخلق كل من سمعه فعليه أن يعمل به، لأنه ليس في إسناده شيء اهـ. وهذا يوهم بظاهره أن ابن المديني قواه مع هذه الزيادة التي ذكرها البيهقي، وأنه ثابت عن رسول الله ميسي إلى الحديث بلفظ أخرجه الشيخان ولا ريب في صحة إسناده وخلوه ابن المديني راجع إلى الحديث بلفظ أخرجه الشيخان ولا ريب في صحة إسناده وخلوه عن العلة، نعم! لنا كلام فيه من حيث المعني لتعارض الآثار عن ابن عمر في ذلك كما

باب هيئة جلسة التشهدين والإشارة

ذكرناه قبل. وأما هو بالزيادة التي رواها البيهقي فليس بصحيح أصلا، بل كأنه موضوع، فإن الزيلعي سرد سنده وقال: قال الشيخ في الإمام: ويزيل هذا التوهم يعني دعوى النسخ ما رواه البيهقي في سننه من جهة الحسن بن عبد الله بن حمدان الرقي ثنا عصمة بن محمد الأنصاري ثنا موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر "أن رسول الله عليه كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع، وكان لا يفعل ذلك في السجود، فما زالت تلك صلاته حتى لقى الله تعالى". رواه عن أبي عبد الله الحافظ عن جعفر بن محمد بن نصر عن عبد الله بن أحمد الدجمحي عن الحسن به اهد (١-٣١٧) وعبد الرحمان بن قريش اتهمه السليماني بوضع الحديث كما في اللسان (٣-٤٧٥) ولم يوثقه أحد. وعصمة بن محمد الأنصاري قال أبو حاتم: ليس بقوى، وقال يحيى بن معين: كذاب يضع الحديث، وقال العقيلي: يحدث بالبواطيل عن ثقات، وقال الدارقطني وغيره: متروك، وقال ابن عدى: عصمة بن فضالة بن عبيد الأنصاري مدني كل حديثه غير محفوظ اهد من اللسان (٣-٧٠). فلا حجة فيه، ولا يدفع بـه دعوى النسخ أصلا، فتنبه لـه فقد اغتر بهذه الزيادة كثير من الناس، فيه، ولا يدفع بـه دعوى النسخ أصلا، فتنبه لـه فقد اغتر بهذه الزيادة كثير من الناس، فيه، ولا يدفع بـه دعوى النسخ أصلا، فتنبه لـه فقد اغتر بهذه الزيادة كثير من الناس، والله أعلم.

باب هيئة جلسة التشهدين والإشارة

قوله: "عن وائل بن حجر الحديثين إلخ". قلت: ذهب أبو حنيفة وأصحابه والثورى وابن المبارك وأهل الكوفة إلى استحباب فرش اليسرى والجلوس عليها، ونصب اليمنى فى التشهدين، وقال مالك والشافعى وأصحابه: إنه يتورك المصلى فى التشهد الأخير، وقال أحمد بن حنبل: إن التورك يختص بالصلاة التى فيها تشهدان، (كذا فى النيل ٢-١٦٧). وعند بعض المالكية الإفتراش فيهما كما عند الحنفية، (كذا فى حاشية مسند الإمام

۸۳۱ وعنه: قال: "صلیت خلف رسول الله عَلَیْهِ، فلما قعد وتشهد فرش قدمه الیسری علی الأرض وجلس علیها". رواه سعید بن منصور والطحاوی، وإسناده صحیح (آثار السنن ۱۲۳:۱).

ص-٥٠). وليحفظ لفظ الترمذى في الأول: "والعمل عليه عند أكثر أهل العلم"، وقوله في حديث أبي حميد: "وبه يقول بعض أهل العلم"، فإن فيه دلالة على أن قول الأكثر موافق لقول أبي حنيفة في هذا الباب. ودلالة الحديثين على قوله ظاهرة، ووجه الاستدلال بهذين الحديثين وبما بعده من حديث رفاعة وابن عمر أن رواتها ذكروا هذه الصفة لجلوس التشهد ولم يقيدوه بالأول، واقتصارهم عليها من دون تعرض لذكر غيرها مشعر بأنها هي الهيئة المشروعة في التشهدين جميعًا، ولو كانت مختصة بالأول لذكروا هيئة التشهد الأحير ولم يهملوه، لاسيما وهم بصدد بيان صلاة رسول الله عرفية وتعليمه لمن لا يحسن الصلاة، فعلم بذلك أن هذه الهيئة شاملة لهما.

قوله: "عن عباس بن سهل إلخ". قلت: ورد في رواية أخرى عن أبي حميد "حتى كانت الركعة التي تنقضى فيها صلاته أخر رجله اليسرى وقعد على شقه متوركا، ثم سلم" أخرجه الترمذى (ص-٩٠٤) وقال: حسن صحيح. وأجاب عنه في الهداية بما نصه: وجلس في الأخيرة كما جلس في الأولى لما روينا من حديث وائل، وعائشة رضى الله تعالى عنهما(١) ولأنها أشق على البدن، فكان أولى من التورك الذي يميل إليه مالك رحمه الله تعالى، والذي يروى أنه على البدن، قال الشيخ أطال الله بقائه: ولم يؤثر هذا العذر في القعدة الأولى لكون زمانها يسيرا اه.

قلت: حديث التورك رواه إمام المحدثين أبو عبد الله البخاري رحمه الله تعالى في

⁽١) وسيأتي حديثها.

جلس يعنى للتشهد فافترش رجله اليسرى وأقبل بصدر اليمنى على قبلته، ووضع كفه اليمنى على ركبته اليسرى، وأشار بإصبعه يعنى السبابة "رواه الترمذى (٣٨:١). وقال: حسن صحيح، وبه يقول بعض أهل العلم.

صحیحه، فقال: حدثنا یحیی بن بکیر قال: حدثنا اللیث عن خالد عن سعید هو ابن أبی هلال عن محمد بن عمرو بن حلحلة عن محمد بن عمرو بن عطاء، وحدثنا اللیث عن یزید بن أبی حبیب ویزید بن محمد بن عمرو بن حلحلة عن محمد بن عمرو بن عطاء أنه کان جالسا فی نفر من أصحاب رسول الله علیه فذکرنا صلاة النبی علیه فقال أبو حمید الساعدی رضی الله عنه: "أنا کنت أحفظکم لصلاة رسول الله علیه فذکر الحدیث بطوله إلی أن قال: فإذا جلس فی الرکعتین جلس علی رجله الیسری و نصب الیمنی، وإذا جلس فی الرکعة الآخرة قدم رجله الیسری و نصب الأخری و قعد علی مقعدته". و سمع اللیث یزید بن أبی حبیب ویزید محمد بن عمرو بن حلحلة وابن حلحلة من ابن عطاء اهد.

قال الحافظ في الفتح (٢-٥٥): قوله: وإذا جلس في الركعة الآخرة إلخ. في رواية عبد الحميد: "حتى إذا كانت السجدة التي يكون فيها التسليم". وفي روايته عند ابن حبان: " تكون خاتمة الصلاة، أخرج رجله اليسرى وقعد متوركا على شقه الأيسر اهن" وفيه في بيان الجرح في السند والجواب عنه ما لفظه: ثم إن رواية الليث ظاهرة في اتصاله بين محمد بن عمرو وأبي حميد، ورواية عبد الحميد صريحة في ذلك (ففي رواية عاضم عنه عند أبي داود وغيره: "سمعت أبا حميد في عشرة"، وفي رواية هشيم عنه عند أبي داود وغيره: "سمعت أبا حميد في عشرة "، ذكر الحافظ كله فيما قبل). وزعم ابن القطان تبعًا للطحاوي أنه غير متصل لأمرين، أحدهما أن عيسي بن عبد الله بن مالك رواه عن محمد بن عمرو بن عطاء فأدخل بينه وبين الصحابة عباس بن سهل، أخرجه أبو داود وغيره، ثانيهما أن في بعض طرقه تسمية أبي قتادة رضي الله عنه في الصحابة المذكورين، وأبو قتادة قديم الموت يصغر سن محمد بن عمرو بن عطاء عن الصحابة المذكورين، وأبو قتادة قديم الموت يصغر سن محمد بن عمرو بن عطاء عن إدراكه.

والجواب عن ذلك أما الأول فلا يضر الثقة المصرح بسماعه أن يدخل بينه وبين

شيخه واسطة، إما الزيادة في الحديث وإما ليثبت فيه، وقد صرح محمد بن عمرو المنكدر بسماعه، فتكون رواية عيسى عنه من المزيد في متصل الأسانيد. أما الثاني فالمعتمد فيه قول بعض أهل التاريخ أن أبا قتادة رضى الله عنه مات في خلافة على رضى الله عنه وكان قتل على رضى الله عنه في سنة أربعين، وأن محمد بن عمرو بن عطاء مات بعد سنة عشرين ومائة وله نيف وثمانون سنة، فعلى هذا لم يدرك أبا قتادة رضى الله عنه. والجواب أن أبا قتادة رضى الله عنه اختلف في وقت موته، فقيل: مات سنة أربع وخمسين، وعلى هذا فلقاء محمد له ممكن، وعلى الأول فلعل من ذكر مقدار عمره أو وقت وفاته وهم، أو الذي سمى أبا قتادة في الصحابة المذكورين وهم في تسميته، ولا يلزم من ذلك أن يكون الحديث الذي رواه غلطاً لأن غيره ممن رواه معه عن محمد بن عمرو بن عطاء أو عن عباس بن سهل قد وافقه اهـ (٢-٣٥٣).

قلت: فلما جاز أن يكون من ذكر مقدار عمره أو وقت وفاته وهم أو الذى سمى أبا قتادة فى الصحابة المذكورين وهم فى تسميته، فلم لا يجوز أن يكون عبد الحميد هو الذى وهم فى حكايته سماع محمد بن عمرو بن عطاء عن أبى حميد ورؤيته إياهم؟ فقد قال فى التقريب: عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع الأنصارى صدوق، رمى بالقدر، وربما وهم اهد (0-7). وفى تهذيب التهذيب: كان يحيى بن سعيد يضعفه، وكان الثورى يضعفه، وقال النسائى فى كتاب الضعفاء ليس بالقوى اهد ملخصا (117-11).

قال الطحاوى: فإذا فهد ويحيى بن عثمان قد حدثانا قالا: حدثنا عبد الله بن صالح قال: ثنا يحيى وسعيد بن أبى مريم قالا: حدثنا عطاف بن خالد قال: حدثنى محمد ابن عمرو بن عطاء قال: حدثنى رجل أنه وجد عشرة من أصحاب النبى عليه جلوسًا، فذكر نحو حديث أبى عاصم سواء، قال أبو جعفر: فقد فسد بما ذكرنا حديث أبى حميد، لأنه صار عن محمد بن عمرو عن رجل، وأهل الإسناد لا يحتجون بمثل هذا فإن ذكروا فى ذلك ضعف العطاف بن خالد، قيل لهم: وأنتم أيضا تضعفون عبد الحميد أكثر من تضعيفكم للعطاف مع أنكم لا تطرحون حديث العطاف كله، إنما تزعمون أن حديثه فى القديم صحيح كله وأن حديثه بآخره قد دخله شىء، هكذا قال يحيى بن معين

فى كتاب، فأبوصالح سماعه من العطاف قديم جدا، فقد دخل ذلك فيما صححه يحيى من حديثه مع أن سن محمد بن عمرو بن عطاء لا يحتمل مثل هذا، وليس أحد يجعل هذا الحديث سماعًا لمحمد بن عمرو من أبى حميد إلا عبد الحميد، وهو عندكم أضعف، ولكن الذى روى حديث أبى حميد ووصله لم يفصل حكم الجلوس كما فصله عبد الحميد اهدا (١٥٣-١).

قال الزيلعى: وأجاب البيهقى فى كتاب المعرفة فقال: أما تضعيفه (أى الطحاوى) لعبد الحميد بن جعفر فمردود بأن يحيى بن معين وثقه فى جميع الروايات عنه، وكذلك أحمد بن حنبل، واحتج به مسلم فى صحيحه. وأما ما ذكر من انقطاعه فقد حكم البخارى بأنه سمع أبا حميد وأبا قتادة وابن عباس. وقوله: إن أبا قتادة قتل مع على رضى الله عنه رواية شاذة رواها الشعبى، والصحيح الذى أجمع عليه أهل التاريخ أنه بقى إلى سنة أربع وخمسين، ونقله عن الترمذى والواقدى والليث وابن مندة فى الصحابة وأطال فيه اهد (١-٤٢٤). قلت: وقال ابن عبد البر: روى من وجوه عن موسى بن عبد الله والشعبى أنهما قالا: "صلى على على أبى قتادة وكبر عليه سبعا، قال الشعبى: وكان بدريا" ورجح هذا ابن القطان اه كذا فى تهذيب التهذيب (٢١-٥٠٥). وفيه أيضا أنه توفى بالكوفة. قلت: فأهل الكوفة أدرى بوقت وفاته من غيرهم، والشعبى تابعى جليل ثقة توفى بالكوفة. قلت: فأهل الكوفة أدرى بوقت وفاته من أهل الكوفة، فلا يرد قوله بقول المؤرخين مثل الواقدى وغيره.

وفى فتح القدير (١- ٢٤٥): ومحمد بن عمرو بن عطاء صرح غير واحد من الحفاظ بسماعه من أبى قتادة وأبى حميد، منهم الحافظ عبد الغنى قال: توفى فى خلافة الوليد بن يزيد بن عبد المالك وخلافته أول سنة ثمان وسنتين، ومدتها تسع سنين وأشهر، وأبو قتادة قيل: قتل بالكوفة سنة ثمان وثلاثين، قال الحافظ عبد الغنى: الأصح أنه مات بالمدينة سنة أربع وخمسين. وأبو حميد عبد الرحمان الساعدى توفى فى آخر خلافة معاوية رضى الله عنه، ووفاة معاوية سنة ستين، وقيل: تسع وخمسين اهـ.

قِلت: ولى فيما قاله الحافظ عبد الغنى نظر قوى، أما أولا فلأنه يلزم من قوله

المذكور أن يكون وفاة محمد بن عمرو بن عطاء سنة سبع وسبعين أو قبلها، وقد قال الحافظ في الفتح وفي تهذيب التهذيب (٩-٣٧٥): ومحمد بن عمرو بن عطاء إنما مات بعد سنة عشرين ومائة، وله نيف وثمانون اهه. وأما ثانيا فلأنه قال: إن أبا قتادة مات بالمدينة سنة أربع وحمسين، وهذا خلاف ما عليه المؤرخون وأهل الكوفة، قال في تهذيب التهذيب (٢١-٤٠٠): وقال الواقدى: توفى بالكوفة سنة أربع وخمسين وهو ابن سبعين سنة، ولم نر بين علمائنا خلافًا في ذاك.

قال: وروى أهل الكوفة أنه مات بالكوفة وعلى بها، وصلى عليه اهد. فهذا كما ترى يدل على أن المؤرخين وأهل الكوفة إنما اختلفوا في وقت وفاته، ولم يختلف أحد في أنه مات بالمكوفة، فلا يصح قول الحافظ عبد الغني إنه مات بالمدينة. وفي الجوهر النقي (١-٤٤) ما نصه: وقال القطان ما ملخصه: فيجب التثبت في قوله: "فيهم أبو قتادة"، فإن أبا قتادة قتل مع على وهو صلى عليه، هذا هو الصحيح، وقتل على سنة أربعين، وليس ومحمد بن عمرو لم يدرك ذاك، وقيل: توفي أبو قتادة سنة أربع وخمسين، وليس بصحيح، ويزيد ذلك تأكيدا أن عطاف بن خالد روى الحديث فقال: حدثني محمد بن عمرو وبين عمرو قال: حدثني رجل أنه وجد عشرة الحديث، فبين أن بين محمد بن عمرو وبين أولئك الصحابة رجلا، وعطاف لعله أحسن حالا من عبد الحميد آهد. قال ابن حنبل: عطاف من أهل المدينة ثقة صحيح الحديث، وقال ابن معين: لا بأس به، وهو توثيق منه على ما عرف. ورواه عيسى بن عبد الله عن محمد بن عمرو فقال: عن عياش أو عباس على ما عرف. ورواه عيسى بن عبد الله عن محمد بن عمرو فقال: عن عياش أو عباس ابن سهل الساعدى، ولم يذكر فيه الفرق بين الجلوسين اهد ملخصا.

وفيه أيضا (١-١٣٤): قلت: عبد الحميد مطعون في حديثه، كذا قال يحيى بن سعيد -وهو إمام الناس في هذا الباب- وقال الطحاوى: لم يسمع محمد بن عمرو من أبي حميد ولا من أبي قتادة، لأنه سنه لا يحتمل هذا، لأن أبا قتادة قتل مع على وصلى عليه على، وكذا قال الهيثم بن عدى. وقال ابن عبد البر: هو الصحيح. وفي الكمال: وقيل: توفى بالكوفة سنة ثمان وثلاثين، ولهذا قال ابن حزم: ولعله وهم فيه يعنى عبد الحميد اهه.

وبالجملة فمحمد بن عمرو بن عطاء قد احتلف في سماعه هذا الحديث عن أبي

حميد بمحضر من أبى قتادة، فرجح الطحاوى عدم سماعه منه، وانتصر الشيخ تقى الدين القطان ابن دقيق العيد للطحاوى كما صرح به فى فتح القدير (١-٤٧٤). ووافقه ابن القطان على ذلك، ورجح غيرهم سماعه منهما. ويرجح قول الطحاوى كون عطاف بن خالد وعيسى بن عبد الله بن مالك قد أثبتا الواسطة بين محمد بن عمرو وأبى حميد. وعيسى ابن عبد الله ذكره بن حبان فى الثقات (كذا فى التهذيب $\Lambda- \Upsilon \Upsilon \Upsilon$). ولم يذكر غيره فيه جرحًا. وعطاف بن خالد قد مر توثيقه عن ابن معين فى كلام الطحاوى مفصلا، وزيادة الثقة مقبولة لاسيما إذا تابعه عليها غيره، فالراجح إثبات الواسطة. وتصريح سماع محمد بن عمرو لهذا الحديث عن أبى حميد لم يثبت إلا عن عبد الحميد بن جعفر ولم يتابعه على ذلك أحد، وهو متكلم فيه، فلا يحتج بما تفرد به.

وإذا علمت ذلك فقد ثبت كون الحديث منقطعًا، وليس ذكر التورك في الجلوس الأخير إلا في هذا الحديث المنقطع وهو ليس بحجة عندهم، وأما الموصول فليس فيه ذكر التورك أصلا كما فصله الطحاوى بما لا مزيد عليه (١-٥٣) فإن قلت: إن المنقطع حجة عندكم، قلنا: نعم إذا لم يعارض أقوى منه، وأيضا فهو محمول عندنا على العذر لكبر أو غيره، ودليل ذلك أن مسلما ذكر في صحيحه من حديث ابن الزبير صفة ثالثة لجلوس غيره، ودليل ذلك أن مسلما ذكر في صحيحه من حديث ابن الزبير صفة ثالثة لجلوس التشهد الأخير، وهي "أنه عرفية كان يجعل قدمه اليسرى بين فخذه وساقه، ويفرش قدمه اليمنى " اه كذا في النيل (٢-١٦٨) وهذا محمول على العذر اتفاقا، فكذا حديث أبي حميد عندنا، لأنه لا ترجيح لأحدهما على الآخر.

واعلم أن حديث أبى حميد مع كونه مضطرب الإسناد مضطرب في المتن أيضا، فإن سياق الليث فيه حكاية أبى حميد بصفة الصلاة بالقول، وكذا في رواية كل من رواه عن محمد ابن عمرو بن حلحلة ونحوه رواية عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو ابن عطاء، ووافقهما فليح عن عباس بن سهل، وخالف الجميع عيسى بن عبد الله عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عباس، فحكى أن أبا حميد وصفها بالفعل، ولفظه عند الطحاوى وابن حبان: "قالوا: فأرنا، فقام يصلى وهم ينظرون، فبدأ فكبر الحديث"، كذا ذكره الحافظ في الفتح (٢-٢٥٣) ثم قال: ويمكن الجمع بين الروايتين بأن يكون وصفها

حديث مضطرب فافهم.

مرة بالقول ومرة بالفعل اهـ. قلت: وبالإمكان لا يرتفع الاضطراب وإلا لم يبق في الدنيا

قال: وقد وافق عيسى أيضا عنه عطاف بن خالد لكنه أبهم عباس بن سهل أخرجه الطحاوى أيضا ويقوى ذلك أن ابن خزيمة أخرج من طريق ابن إسحاق أن عباس بن سهل حدثه فساق الحديث بصفة الفعل أيضًا، والله أعلم اهد. قلت: وبهذا ظهر أن عيسى بن عبد الله ليس متفردًا في حكاية الفعل حتى يعدوا روايته شاذة بل له متابع وشاهد، فقوى الاضطراب.

قال العلامة ابن التركماني في الجوهر النقي (١-١٣٤): وأيضا فقد اضطرب سند هــذا الحديث ومتنه، فرواه العطاف بن خالد فأدخل بين محمد بن عمرو وبين النفر من الصحابة رجلا مجهولا، ويدل على أن بينهما واسطة أن أبا حاتم بن حبان أخرج هذا الحديث في صحيحه من طريق عيسى بن عبد الله عن محمد بن عمرو عن عباس بن سهل الساعدي أنه كان في مجلس فيه أبو هريرة وأبو أسيد وأبو حميد الساعدي الحديث، وذكر المزي ومحمد بن طاهر المقدسي في أطرافهما أن أبا داود أخرجه من هذا الطريق، وأخرجه البيهقي في "باب السجود على اليدين والركبتين" من طريق الحسن بن حر (حدثني عيسي بن عبد الله بن مالك عن محمد بن عمرو بن عطاء أحد بني مالك عن عياش أو عباس بن سهل الحديث. ثم قال: وروى عتبة بن أبي حكيم عن عيسي بن عبد الله بن العباس بن سهل عن أبي حميد) لم يذكر محمدا في إسناده. وقال البيهقي في "باب القعود على الرجل اليسرى بين السجدتين": (وقد قيل في إسناده عن عيسى بن عبد الله سمعه من عباس بن سهل أنه حضر أبا حميد). ثم في رواية عبد الحميد أيضا أنه رفع عند القيام من الركبتين، وقد تقدم أنسه يلزم الشافعي، وفيها أيضا التورك في الجلسة الثانية. وفي رواية عباس بن سهل التي ذكرها البيهقي بعد هذه الرواية خلاف هذه، ولفظها: "حتى فرغ ثم جلس فافترش رجله اليسري وأقبل بصدر اليمني على قبلته"، فظهر بهذا أن الحديث مضطرب الإسناد والمتن اهـ ملخصا.

۸۳۳ عن: رفاعة بن رافع أن النبى عَلَيْكُ قال للأعرابي: "إذا سجدت فمكن بسحودك، فإذا جلست فاجلس على رجلك اليسرى" رواه أحمد وابن أبى شيبة وابن حبان (في صحيحه (نيل الأوطار ١٦٧:٢).

٨٣٤ عن: عبد الله بن عمر رضى الله عنه في حديث طويل فيه وقال: "إنما سنة الصلاة أن تنصب رجلك اليمني وتثنى اليسرى، فقلت: إنك تفعل

قوله: "عن رفاعة بن رافع إلخ". قلت: رواه أبو داودا بلفظ: "فإذا جلست في وسط الصلاة فاطمئن وافترش فخذك اليسرى ثم تشهد اهـ". قال الشوكاني في النيل: وقد خرجه أيضا النسائي وابن ماجة والترمذي وحسنه، ولكنه انفرد وأبو داود بهذه الزيادة أعنى قولـه: "فإذا جلست في وسط الصلاة إلخ". وفي إسنادها محمد بن إسحاق ولكنه صرح بالتحديث اهـ (٢-١٦٦).

قلت: قال الحافظ في الدراية (ص-١٩٣): وابن إسحاق لا يحتج بما ينفرد به من الأحكام فضلا عما إذا خالفه من هو أثبت منه. ويستفاد من كلامه في الجلد التاسع (ص-١٤٥) من الفتح أن الراوى المختلف فيه من الشيوخ الذين إذا انفرد أحدهم بالحديث لم يكن حجة اهـ. وفي تهذيب التهذيب (٩-٤٣): وقال أيوب بن إسحاق بن سامرى: سألت أحمد فقلت له: يا أبا عبد الله! إذا انفرد ابن إسحاق بحديث تقبله؟ قال: لا، والله إني رأيته يحدث عن جماعة بالحديث الواحد ولا يفصل كلام ذا من كلام ذا اهـ فقوله: "في وسط الصلاة" زيادة تفرد بها ابن إسحاق فلا يحتج بها، على أنه يمكن أن رسول الله على وسط الصلاة ولا غيره، ثم قال: «فإذا جلست في وسط الصلاة ولا غيره، ثم قال: «فإذا جلست في وسط الصلاة فاطمئن إلخ» ولعله أفرد القعدة الأولى بالذكر لمزيد الاعتناء بالطمأنينة فيها، والله أعلم.

قوله: "عن عبد الله بن عمر إلخ". قلت: رواية البخارى مجملة لا تكشف المقصود، لأن ثنى اليسرى عام من أن يجلس عليها أو يجلس على الورك، وأوضحه ما فى رواية النسائى من قوله: «والجلوس على اليسرى». والحديث يدل صراحة على ما ذهب إليه أبو حنيفة وأصحابه أن افتراش اليسرى والجلوس عليها ونصب اليمنى سنة الصلاة فى القعدتين جميعا، فإن قوله: "سنة الصلاة" يعمهما كما لا يخفى، وقول الصحابى: السنة

ذلك (أى التربع) فقال: إن رجلاى لا تحملانى "رواه البخارى (١١٤:١) ورواه النسائى ولفظه: قال: "ومن سنة الصلاة أن تنصب القدم اليمنى واستقباله بأصابعها القبلة، والجلوس على اليسرى "وإسناده صحيح، كذا في آثار السنن (١٣٣:١).

كذا داخل في المرفوع كما مر غير مرة، فهو حديث قولي مرفوع وكل ما ورد في التورك إنما هو من قبيل الأفراد التي لا عموم لها وتحتمل الوجوه.

وأما ما رواه الطحاوى عن يحيى بن سعيد "أن القاسم بن محمد أراهم الجلوس فنصب رجله اليمنى وثنى رجله اليسرى وجلس عن وركه اليسرى ولم يجلس على قدميه، ثم قال: أرانى هذا عبد الله بن عبد الله بن عمر، وحدثنى أن أباه عبد الله بن عمر كان يفعل ذلك اهـ " (1-10) فهو محمول على الهيئة التى كان ابن عمر يقعد عليها بسبب العلة وعدم حمل رجليه القعدة المسنونة.

فإن قلت: هذا يخالف ما ورد في رواية البخارى وغيره أن القعود الذي كان ابن عمر يرتكبه لأجل العلة هو التربع، وما أراه القاسم فيه نصب اليمني فهو ليس بتربع، قلت: إن التربع مستعمل في معنيين أحدهما أن يخالف بين رجليه فيضع رجله اليمني تحت ركبتيه اليمني، والثاني أن يثني رجليه في حت ركبتيه اليمني، والثاني أن يثني رجله اليمني فتكون جانب واحد فتكون رجله اليسري تحت فخذه وساقه اليمني، ويثني رجله اليمني فتكون عند إليتيه اليمني، كذا في التعليق الممجد ناقلا عن الباجي في شرح الموطأ (ص-١١١)، وما أراه القاسم قريب من الصورة الثانية كما هو ظاهر، ولا فرق بينهما إلا في نصب اليمني وثنيها فهو داخل في التربع مجازا، على أن العلة لا تقضى هيئة واحدة، فيمكن أنه كان يتربع مرة ويتورك أخرى حسب ما تيسر له لأجل العلة، وأيضا فإنه حكاية فعل لا يترك بها القول، وهو نص في كون الافتراش والجلوس على اليسرى من سنة الصلاة.

ولا يمكن حمله على القعدة الأولى، فإن قول ابن عمر رضى الله عنه: إن سنة الصلاة إلى كان في القعدة الأخيرة كما يظهر مما رواه مالك في الموطأ (ص-٣٠) عن عبد الله بن عمرو صلى إلى جنبه رجل فلما جلس في أربع تربع وثنى رجليه، فلما انصرف عبد الله عاب ذلك عليه، فقال الرجل: فإنك تفعل ذلك، فقال

مه التكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين، وكان إذا ركع لم يشخص الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين، وكان إذا ركع لم يشخص رأسه ولم يصوبه وكان بين ذلك. وكان إذا رفع رأسه من السجدة لم يسجد حتى يستوى جالسا، كان يقول: في كل ركعتين التحية. وكان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى، وكان ينهى عن عقبة الشيطان وينهى أن يفترش الرجل ذراعيه افتراض السبع، وكان يختم الصلاة بالتسليم وواه مسلم (١٩٤١).

عبد الله بن عمر: إنى أشتكى "اه. ولفظ البخارى: عن عبد الله بن عبد الله بن عمر "أنه كان يرى عبد الله بن عمر رضى الله عنهما يتربع فى الصلاة إذا جلس ففعلته وأنا يومئذ حديث السن فنهانى عبد الله بن عمر قال: إنما سنة الصلاة الحديث والظاهر أن الواقعة واحدة، فلا يحمل حديث الباب على القعدة الأولى فافهم.

قوله: "عن عائشة إلخ" قال النووى فى شرحه لمسلم: فيه حجة لأبى حنيفة ومن وافقه أن الجلوس فى الصلاة يكون مفترشا، سواء فيه جميع الجلسات اهـ (1-90-1). قلت: وأوله البيهقى بأن هذا وارد فى التشهد الأول، ورده العلامة ابن التركمانى فى الجوهر النقى بأن إطلاقه يدل على أن ذلك كان فى التشهدين بل هو فى قوة قولها: وكان يفعل ذلك فى التشهدين إذ قولها أولا: "وكان يقول: فى كل ركعتين التحية" يدل على هذا التقدير اهـ (1-80-1).

وقال الشوكاني في النيل: وأما حديث وائل وحديث عائشة فقد أجاب عنهما القائلون بمشروعية التورك في التشهد الأخير بأنهما محمولان على التشهد الأوسط جمعا بين الأدلة، لأنهما مطلقان عن التقييد بأحد الجلوسين، وحديث أبي حميد مقيد، وحمل المطلق على المقيد واجب. ولا يخفاك أنه يبعد هذا الجمع ما قدمنا أن مقام التصدى لبيان صفة صلاته على المقيد يأبي الاقتصار على ذكر هيئة أحد التشهدين وإغفال الآخر مع كون صفته مخالفة لصفة المذكور لاسيما حديث عائشة فإنها قد تعرضت فيه لبيان الذكر المشروع في كل ركعتين، وعقبت ذلك بذكر هيئة الجلوس، فمن البعيد أن يخص بهذه الهيئة أحدهما ويهمل الآخر اهر (٢-١٦٨).

والتورك في الصلاة" رواه الحاكم في المستدرك والبيهقي (كنز العمال والتورك في الصلاة" رواه الحاكم في المستدرك والبيهقي (كنز العمال ٤:٤٠١). وإسناد المستدرك صحيح على قاعدة كنز العمال، وأورده في العزيزي (٣٨٩:٢) عن أنس مرفوعا به وعزاه إلى الإمام أحمد والبيهقي ثم قال: وقال العلقمي: بجانبه علامة الصحة اه.

واعلم أن الحافظ ابن حجر قال في بلوغ المرام (١-٤٥) بعد ما أخرج حديث عائشة هذا: أخرجه مسلم وله علة اهد. وقال الشوكاني في النيل: (٢-١٦٩): وهي أنه رواه أبو الجوزاء عن عائشة رضى الله عنها قال ابن عبد البر: لم يسمع منها وحديثه عنها مرسل اهد، قلت: قال الحافظ في تهذيب التهذيب (١-٤٨٣): وقال جعفر الفريابي في كتاب الصلاة: ثنا مزاحم بن سعيد ثنا ابن المبارك ثنا إبراهيم بن طهمان ثنا بديل العقيلي عن أبي الجوزاء قال: "أرسلت رسولا إلى عائشة يسألها فذكر الحديث" (أي حديث المتن). فهذا ظاهره أنه لم يشافهها، لكن لا مانع من جواز كونه توجه إليها بعد ذلك، فشافهها على مذهب مسلم في إمكان اللقاء اهد، فهو صحيح متصل عند مسلم ولذا لم يذكر له متابعا، فارتفع الإشكال.

قوله: "عن سمرة إلخ". قلت: هذا صريح في ترجيح ما ذهب إليه أبو حنيفة وأصحابه من كراهة التورك في الصلاة وعدم الفرق بين الجلستين في الهيئة، كما فصل الشافعي رحمه الله تعالى ومن وافقه بينهما. ولا يجوز حمله على القعدة الأولى، فإن لفظ الصلاة عام لها وللقعدة الثانية كما لا يخفى، وأيضا فلو خص كراهة التورك بالأولى يلزم تخصيص كراهة الإقعاء بها أيضا، ولم يقل به أحد، بل الإقعاء مكروه في الصلاة مطلقا عندهم جميعًا، فكذا قرينة.

وحديث أنس ذكره في مجمع الزوائد (١-١٧٦) بلفظ: "إن النبي عَيِّالَةُ نهى عن الإقعاء والتورك في الصلاة". قال الهيثمي: رواه البزار عن شيخه هارون بن سفيان ولم أجد من ذكره، وبقية رجاله رجال الصحيح اه. قلت: لا يضرنا عدم وجدانه بعد تصحيح العلقمي للحديث. وفيه أيضا عن سمرة "أن النبي عَيِّقَةُ نهى عن التورك والإقعاء، وأن لا نستوفز في صلاتنا". رواه البزار والطبراني، وفيه سعيد بن بشير وفيه

الرحمن المعاوى (۱) أنه قال: "رآنى عبد الله بن عمر وأنا أعبث بالحصى فى الرحمن المعاوى (۱) أنه قال: "رآنى عبد الله بن عمر وأنا أعبث بالحصى فى الصلاة، فلما انصرفت نهانى، وقال: اصنع كما كان رسول الله على يصنع (۱)، فقلت: كيف كان رسول الله على الله على الله على فخذه اليمنى، وقبض أصابعه كلها وأشار بالتى تلى وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى، وقبض أصابعه كلها وأشار بالتى تلى الإبهام، ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى ". رواه الإمام محمد ابن

كلام اهد. قلت: قال أبو حاتم: محله الصدق، وقال بقية سألت عنه شعبة فقال: ذلك صدوق اللسانى، وقال ابن الجوزى: وثقه شعبة ودحيم، وقال ابن عيينة: حدثنا سعيد بن بشير وكان حافظ اهد ملخصا من الميزان (١-٣٧٦). وقد عرفت أن الراوى إذا اختلف في توثيقه وتضعيفه فهو حسن الحديث، فالحديث يحتج به، ولاسيما وله شاهد من حديث أنس. فما روى عن أبى حميد من التورك في القعدة الأخيرة لابد من حمله على العذر، فإنه إذا تعارض الحاظر والمبيح والقول والفعل يترجح الحاظر والقول على معارضه، والله أعلم.

قوله: "أخبرنا مالك إلخ". قلت: دلالته على سنية الإشارة في التشهد ظاهرة. قال في التعليق الممجد: "قوله: وهو قول أبي حنيفة". قد ذكر ابن الهمام في فتح القدير والشمني في شرح النقاية وغيرهما أنه ذكر أبو يوسف في الأمالي مثل ما ذكر محمد، فظهر أن أصحابنا الثلاثة اتفقوا في تجويز الإشارة لثبوتها عن النبي عيالة وأصحابه بروايات متعددة وطرق متكثرة لا سبيل إلى إنكارها ولا إلى ردها، وقد قال به غيرهم من العلماء حتى قال ابن عبد البر: إنه لا خلاف في ذلك. وإلى الله المشتكي من صنيع كثير من أصحابنا من أصحاب الفتاوي كصاحب الخلاصة والبزازية والكبرى والعتابية والغياثية والولوالجية وعمدة المفتى والظهرية وغيرها حيث ذكروا أن المختار هو عدم الإشارة بل ذكر بعضهم أنها مكروهة، والذي حملهم على ذلك سكوت أثمتنا عن هذه المسألة في

⁽١) وثقة أبو داود والنسائي وابن معين، كذا في الأسعاف.

⁽٢) وثقة أبو زرعة والنسائي، كذا قال السيوطي.

⁽٣) لعل عبثه كان في حالة الجلوس فلذلك علمه كيفية الجلوس النبوي.

الحسن في "الموطأ" (ص١٠٦)، ورجاله ثقات من رجال مسلم، وقال: وبصنيع رسول الله عَيْسِيِّةً نأخذ، وهو قول أبي حنيفة اهـ.

۸۳۸ عن وائل بن حجر قال: قلت: "لأنظرن إلى صلاة رسول الله عَيْلِيّة، وساق الحديث، وفيه: ثم جلس فافترش رجله اليسرى، ووضع يده

ظاهر الرواية، ولم يعلموا أنه قد ثبت عنهم بروايات متعددة، ولأنه ورد في أحاديث متكثرة، فالحذر الحذر من الاعتماد على قولهم في هذه المسألة مع كونه مخالفا لما ثبت عن النبي عَيِّكِم وأصحابه، بل وعن أثمتنا أيضا، بل لو ثبت عن أثمتنا التصريح بالنفى، وثبت عن رسول الله عَيِّكِم وأصحابه الإثبات لكان فعل الرسول وأصحابه أحق وألزم بالقبول، فكيف؟ وقد قال به أثمتنا أيضا اهد (ص١٠١).

قلت: فلله دره لقد أصاب وأجاد، وشفى واشتفى.

وقال الشرنبلالي في "نور الإيضاح": وتسن الإشارة في الصحيح لأنه عَيِّكَ رفع اصبعه السبابة وقد أحناها شيئًا، ومن قال: إنه لا يشير أصلا فهو خلاف الرواية والدراية.

وفى "حاشيته" للطحطاوى: قوله: "وتسن الإشارة" أى من غير تحريك فإنه مكروه عندنا، كذا فى "شرح المشكاة" للقارئ، وتكون إشارته إلى جهة القبلة، كما يؤخذ من كلامهم، قوله: "فهو خلاف الرواية" لأنه روى فى عدة أخبار، منها ما أخرجه ابن السكن فى "صحيحه" عن ابن عمر قال: قال رسول الله عليلية: «الإشارة بالإصبع أشد على الشيطان من الحديد» والمذكور فى كيفية الإشارة قول أصحابنا بالإصبع أشد على الشيطان من الحديد» والمذكور فى كيفية الإشارة قول أصحابنا الثلاثة، كما فى "الفتح" وغيره، فلا جرم أن قال الزاهدى: لما اتفقت الروايات عن الكوفيين والمدنين، وكثرت الأخبار والآثار أصحابنا جميعا فى كونها سنة، وكذا عن الكوفيين والمدنين، وكثرت الأخبار والآثار كان العمل بها أولى، كما فى الحلبي وابن أمير حاج، قوله: و "الدراية" لأن الفعل يوافق القول، فكما أن القول فيه النفى والإثبات يكون الفعل كذلك، فرفع الإصبع النفى ووضعه الإثبات اه (ص٥٦).

قوله: "عن واثل برواية أبى داود إلخ": قلت: دلالته على الباب ظاهرة، والحديث رواه أيضا النسائى وسكت عنه (١٨٦:١) وفيه: "وحد مرفقه الأيمن على فخذه اليمنى، وقبض ثنتين وحلق، ورأيته يقول هكذا وأشار بشر بالسبابة من اليمنى وحلق الإبهام

اليسرى على فخده اليسرى، وحد مرفقه الأيمن على فخذه اليمني، وقبض ثنتينُ

والوسطى اهـ "، وقال العلامة السندى: أى وضع حد مرفقه اليمنى على فخذه اليمنى. وهذا الوجه هو الموافق للرواية المتقدمة في الكتاب، وهي "جعل حد مرفقه الأيمن على فخذه"، وسيجيء أيضا اهـ.

قلت: وهو ما أخرجه النسائى وقد سكت عنه فى حديث وائل رضى الله عنه: "وجعل حد مرفقه الأيمن على فخذه اليمنى ثم قبض اثنتين الحديث"، وقال المظهر: كما فى "عون المعبود" (٣٦١:١): أى رفع مرفقه عن فخذه وجعل عظم مرفقه كأنه رأس وتد اه، وفى حديث صححه البيهقى، كما فى "عون المعبود" أيضا ناقلا من "المرقاة": "أنه عليه السلام جعل مرافقه اليمنى على فخذه اليمنى اه.".

قلت: ولعل الراجح ما قاله السندى، والمراد أنه عليه السلام وضع مرفقه الأيمن قريبا من فخذه اليمني كأنه وضعها عليها مبالغة، فإن الحقيقة لا تتيسر إلا بتكلف، فافهم.

واعلم أنه قد ورد في وضع اليمني على الفخذ حال التشهد هيئات مختلفة: إحداها: التحليق، كما في حديث واثل هذا.

والثانية: ما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمر رضى الله عنهما «أن رسول الله عنهما «أن رسول الله عنهما «أن إذا جلس في الصلاة وضع يده اليمنى على ركبتيه اليمنى، وعقد ثلاثة وخمسين، وأشار بالسبابة اهـ، (٢١٦:١)، وفي "الحاشية": قال الطيبي في "شرح المشكاة": أي عقد اليمنى عقد ثلاثة وخمسين، وذلك بأن يقبض الحنصر والوسطى ويرسل المسبحة ويضم إليهما الإبهام مرسلة اهـ.

والثالثة: قبض كل الأصابع والإشارة بالسبابة، كما مر في حديث ابن عمر برواية محمد بن الحسن في "الموطأ"، وأخرجه أيضا مسلم نحوه سندا ومتنا (٢١٦:١).

والرابعة: ما أخرجه مسلم من حديث ابن الزبير رضى الله عنه بلفظ: «كان رسول الله عنه يلفظ: «كان رسول الله عنه اليسرى على فخذه الله عنه اليسرى على فخذه اليمنى ويده اليسرى على فخذه اليسرى، وأشار بإصبعه السبابة، ووضع إبهامه على إصبعه الوسطى، ويلقم كفه اليسرى ركبتيه» اهـ (٢١٦:١).

والحامسة: وضع اليد اليمني على الفخــذ من غيــر قبض، والإشارة بالسبابـة،

وحلق حلقة، ورأيته يقول هكذا وحلق بشر (الراوى) الإبهام والوسطى، وأشار بالسبابة"، رواه أبو داود (٣٦١:١)، وسكت عنه، وفي حديثه عند

وقد أخرج مسلم رواية أخرى عن ابن الزبير تدل على ذلك، لأنه اقتصر فيها على مجرد الوضع والإشارة ولم يذكر القبض، ولفظه: «ووضع يده اليسرى على ركبته اليسرى، ووضع يده اليمنى على فخذه اليمنى، وأشار بإصبعه»، وكذا في رواية عن ابن عمر عنده اقتصر فيها على الوضع والإشارة بدون ذكر القبض (٢١٦١١)، وكذا أخرج أبو داود والترمذى من حديث أبى حميد بدون ذكره فيمكن أن تحمل الرواية التى لم يذكر فيها القبض على الرواية التى فيها القبض حمل المطلق على المقيد، ولكن اختلاف الروايات في كيفية الإشارة يقتضى أنه على أن يفعل مرة كذا ومرة كذا، فلا يحمل إحداها على الأخرى.

طريق التطبيق بين مختلف الحديث في أكثر المواضع

قال الشيخ عبد الحق المحدث الدهلوى رحمه الله تعالى فى "أشعة اللمعات" (۲۰۰۰): "ودر بعض احاديث اشارات بى عقد نيز آمده، ومختار بعض حنفيه اين است، غالبًا عمل آنحضرت نيز مختلف بود گاهے چنين و گاهے چنان، ووجه تطبيق در اكثر مواضع كه روايات مختلف آمده همين است اهـ".

وفى "التعليق الممجد" (ص١٠٦) ما نصه: وثبت التحليق بروايات أخر صحيحة، فيحمل الاختلاف على اختلاف الأحوال والتوسع فى الأمر، وظاهر بعض الأخبار الإشارة بدون التحليق والعقد، والمختار عند جمهور أصحابنا هو العقد أو التحليق، والثانى: أحسن، كما حققه على القارئ فى رسالته "تزيين العبارة" اه ملخصا.

قلت: قال العلامة القارئ في رسالت المذكورة ما نصه: والصحيح الختار عند جمهور أصحابنا أنه يضع كفيه على فخذه، ثم عند وصوله إلى كلمة التوحيد يعقد البنصر والخنصر ويجلق الوسطى والإبهام ويشير بالمسبحة رافعا لها عند النفى وواضعا لها عند الإثبات، ثم يستمر على ذلك، لأنه ثبت العقد عند الإشارة بلا خلاف، ولم يوجد أمر يغيره، فالأصل إلقاء الشيء على ما هو عليه، واستصحابه إلى آخره، ومآله إليه هذا اهد (ص٧٧).

الضياء المقدسى: "وقبض اثنتين وحلق حلقة في الثالثة"، كذا في "كنـز العمال" (٢٢١:١).

وفى "عون المعبود" (٢٠٥:١) ما نصه: وفى المحل "شرح الموطأ": قال الحلوائى من الحنفية: يقيم إصبعه عند قوله: "لا إله" ويضع عند قوله: "إلا الله" فيكون الرفع للنفى والوضع للإثبات، وقال الشافعية: يشير عند قوله: "إلا الله"، وروى البيهقى فيهما حديثا ذكره النووى اهـ، قلت: لم أقف على أحد منهما، فإن سنن البيهقى وكثيرا من كتبه ليس عندى، فمن وقف عليهما فليحقق سندهما.

وفى "المسوى" للشيخ ولى الله: أكثر أهل العلم على استحباب الإشارة بالمسبحة اليمنى عند كلمة التهليل، ويشير عند قوله: "إلا الله"، وهو (أى استحباب أصل الإشارة) الصحيح من مذهب أبى حنيفة، ذكره محمد فى "الموطأ" اهـ، كذا فى "حاشية موطأ مالك"، وفى "الدر المختار مع رد المحتار" (١: ٥٣٠)، بل فى متن "درر البحار" وشرحه "غرر الأذكار" (١): المفتى به عندنا أنه يشير باسطا أصابعه كلها، وفى "الشرنبلالية عن البرهان": الصحيح أنه يشير بمسبحته وحدها يرفعها عند النفى، ويضعها عند الإثبات. واحترز بالصحيح عما قيل: لا يشير لأنه خلاف الدراية والرواية، وبقولنا: بالمسبحة عما قيل: يعقد عند الإشارة اهـ، وفى العينى عن "التحفة": الأصح أنها مستحبة، وفى المحيط": سنة اهـ.

قلت: وكونها سنة هو الصحيح عندى، صرح به في "نور الإيضاح"، كما مر، فإن قلت: كيف يصح الاحتراز بلفظ المسبحة عما قيل: يعقد عند الإشارة؟ فإن الإشارة لا تكون إلا بها، سواء عقد أو لم يعقد. قلت: معناه أن قولنا: يشير بمسبحته وحدها يدل على أن الإشارة لا دخل فيها إلا للمسبحة فقط، وهذا احتراز عما قيل: يعقد عند الإشارة، فإن في حالة العقد يكون لبقية الأصابع أيضا دخل ما في الإشارة، فافهم فإن هذا غاية توجيه كلام البرهان، وقد غلطه الحلبي والطحطاوي والشامي في ذلك، ولعلهم لم يفهموا مراده، والله أعلم.

قال العلامة الشامي: والذي تحصل من كلام البرهان قول ملفق من القولين، وهو

⁽١) كذا في الأصل، وفي "رد الحتار" سماه غرر الأفكار، ولعله هو الصواب.

الإشارة مع بسط الأصابع بدون عقد، وقد علمت أنه خلاف المنقول في كتب المذهب، وأن ما نقله الشارح عن درر البحار وشرحه خلاف الواقع، ولعله قول غريب لم نر من قاله، فتبعه في البرهان ومشى عليه الناس في عامة البلدان، وأما المشهور المنقول في كتب المذهب فهو ما سمعته اهـ (١-٥٣١).

قلت: في قوله: "فهو ما سمعته" إشارة إلى ما ذكره قبل ما نصه: فهذه النقول كلها صريحة بأن الإشارة المسنونة إنما هي على كيفية خاصة وهي العقد أو التحليق، وأما رواية بسط الأصابع فليس فيها إشارة أصلا إلى أن قال: فليس لنا قول بالإشارة بدون تحليق، ولهذا فسرت الإشارة بهذه الكيفية في عامة الكتب إلى أن قال: إنه ليس لنا سوى قولين، الأول وهو المشهور في المذهب بسط الأصابع بدون إشارة، والثاني بسط الأصابع إلى حين الشهادة، فيعقد عندها ويرفع السبابة عند النفي ويضعها عند الإثبات، وهذا ما اعتمده المتأخرون لثبوته عن النبي عيم الأحاديث الصحيحة، ولصحة نقله عن أثمتنا الثلاثة، فلذا قال في الفتح: إن الأول خلاف الرواية والدراية، وأما ما عليه عامة الناس في زماننا من الإشارة مع البسط بدون عقد فلم أر أحدا قال به سوى الشارح تبعا للشرنبلالي عن البرهان اه.

وأجاب عنه في التحرير المختار بما نصه: إنما اختار صاحب البرهان بسط الأصابع كلها، والإشارة بالمسبحة فقط تحصيلا للمسنون من الإشارة وعملا بقوله عليه السلام: "أسكنوا في الصلاة"، وحديث أبي حميد الساعدى خال عن ذكر القبض، ولفظه عند الترمذى: "فافترش رجله اليسرى وأقبل بصدر اليمنى على قبلته، ووضع كفه اليمنى على ركبته اليمنى وكفه اليسرى على ركبته اليسرى، وأشار بإصبعه" والحاصل أنه اختلف التصحيح في الكيفية، والكل وارد عنه عليه السلام، فما قاله في البرهان لم يخرج عن السنة النبوية وإن كان المشهور خلافه. ثم رأيت في شرح المشكاة لملا على قارئ في رواية لمسلم من باب التشهد "أنه على كان إذا جلس في الصلاة وضع يديه على ركبتيه ورفع إصبعه اليمنى والتي تلى الإبهام يدعو بها ويده اليسرى على رأكبتيه باسطها عليها" ما نصه: ظاهر هذه الرواية عدم عقد الأصابع مع الإشارة وهو مختار بعض أصحابنا اهر (ص-١٣ و ٢٤) ملخصا.

۱۹۳۹ حدثنا عقبة (ثقة تق) بن مكرم نا سعيد (صدوق يخطئ تق) ابن سفيان الحجدرى نا عبد الله (مقبول) بن معدان قال: أخبرنى عاصم ابن بن كليب الحرمى عن أبيه عن جده (۱) قال: «دخلت على النبى على أبيه وهو يصلى، وقد وضع يده اليسرى على فخذه اليسرى ووضع يده اليمنى على فخذه اليسرى وقبض أصابعه وبسط السبابة، وهو يقول: يا مقلب القلوب! ثبت قلبى

وقال الطحطاوى في حاشيته على مراقى الفلاح تحت قول المصنف: وأشرنا إلى أنه لا يعقد شيئا من أصابعه، وقيل: إلا عند الإشارة بالمسبحة فيما يروى عنهما اهم ما نصه: صنيعه يقتضى ضعف العقد، وليس كذلك إذ قد صرح في النهر بترجيحه وأنه قول كثير من مشايخنا، قال: وعليه الفتوى كما في عامة الفتاوى، وكيفيته أن يعقد الخنصر والتي تليها محلقا بالوسطى والإبهام، ومنه يعلم أنه اختلف الترجيح اهم من السيد إلى أن قال: والعقد وقت التشهد فلا يعقد قبل ولا بعد، وعليه الفتوى اهم (ص-١٥٧) ملخصا.

قوله: "حدثنا عقبة بن مكرم إلخ". قلت: دلالته على وضع اليدين على الفخذين ظاهرة. قال المحقق في الفتح: وفي مسلم: «كان على إذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمني على فخذه اليمني وقبض أصابعه كلها وأشار بإصبعه التي تلى الإبهام، ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى»، ولا شك أن وضع الكف مع قبض الأصابع لا يتحقق، فالمراد –والله أعلم– وضع الكف ثم قبض الأصابع بعد ذلك عند الإشارة، وهو المروى عن محمد في كيفية الإشارة اهـ (١-٢٧٢).

قال الشيخ: في هذا الحديث وأمثاله الوضع على الفخذين، وفي حديث عباس بن سهل وغيره ورد الوضع على الركبتين، والجمع بينهما بأن الكفين كانتا على الفخذين وأطراف الأصابع عند الركبتين، وهو المذهب عندنا كما في فتح القدير (١-٢٧٢): وينبغي أن يكون أطراف الأصابع على حرف الركبة لا مباعدة عنها اهـ. والحكمة فيه أن الأصابع تتوجه إلى القبلة حنيتئذ بخلاف ما ذهب إليه الطحاوى من أحذ الركبة، فإن الأصابع تكون حينئذ متوجهةً إلى الأرض أهـ. قلت: قد ورد في في رواية عند مسلم ما

⁽١) عاصم وأبوه كلاهما ضدوقان.

⁽٢) شهاب بن مجنون صحابي.

على دينك ، رواه الترمذي في كتاب الدعوات من جامعه (١٩٨:٢) وقال: هذا حديث غريب من هذا الوجه اهـ، قلت: وإسناده لا بأس به.

• ٨٤ – عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلا كان يدعو بإصبعيه فقال

يدل على قول الطحاوى وهي ما رواه عن ابن الزبير قال: «كان رسول الله على إذا قعد يدعو (يتشهد) وضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ويده اليسرى على فخذه اليسرى وأشار ياصبعه السبابة، ووضع إبهامه على إصبعه الوسطى، ويلقم (يدخل) كفه اليسرى ركبته اهـ» (١-٣١٦).

قال النووى: قد أجمع العلماء على استحباب وضعها (أي الكف اليسري) عند الركبة أو على الركبة، وبعضهم يقول بعطف أصابعها على الركبة، وهو معنى قوله: "ويلقم كفه اليسرى ركبة اهـ " فالأوجه أن يقال: إن الكل ثابت عنه عليه الله والأحذ بكله واسع، والراجح ما ورد في أكثر الروايات أنه يضع يديه على الفخذين أو عند الركبتين، والحكمة فيه ما مر أن فيه توجيه الأصابع إلى القبلة، وفي حديث عقبة بن مكرم ما يدل على أنه ينبغي أن يستمر على قبض الأصابع وبسط السبابة إلى آخر الصلاة، فإن الراوي رآه عَيْلَةُ على هذه الحالة وهو يدعو ويقول: "يا مقلب القلوب! ثبت قلبي على دينك" وذلك إنما هو في آخر الصلاة، وأخذ بعض أصحابنا به كما مر عن القارئ، ولا يخفي أن بسط السبابة أعم من الإشارة فلا دلالة فيه على إبقاء الإشارة إلى آخر الصلاة بل على إبقاء القبض والبسط فحسب ولو بدون الإشارة، نعم! قال القارئ في تزيين العبارة (ص-٨): وروى أبو يعلى نحوه وقال فيه بدل بسط يشير بالسبابة اهـ، فلو صح هــذا لدَل على إبقاء الإشارة أيضا إلى آخر الصلاة كما ذهب إليه بعض الأكابر. وفي المحلى شرح الموطأ: ونقل عن بعض أئمة الشافعية والمالكية أنه يديم رفعها إلى آخر التشهد، واستدل له بما في أبي داود "أنه رفع إصبعه، فرأيناه يحركها ويدعو" وفيه تحريكها دائما إذا الدعاء بعد التشهد، قال ابن حجر المكي: ويسن أن يستمر على الرفع إلى آخر التشهد انتهي كذا في عون المعبود (١-٣٧٥) قلت: وقد عرفت أن الفتوى عندنا على أن يرفع عند النفي ويضع عند الإثبات وسيأتي الجواب عن رواية أبي داود هذه، فانتظر.

قوله: "عن أبي هريرة رضى الله عنه إلخ". قلت: فيه دلالة على كراهة الإشارة

رسول الله عليه: «أحد أحد» رواه الترمذي (١٩٥:٢) وقال: حسن غريب، ومعنى هذا الحديث إذا أشار الرجل بإصبعيه في الدعاء (١) عند الشهادة لا يشير إلا بإصبع واحدة اهـ.

۸٤۱ – عن وائل بن حجر "أنه رأى النبى عَلَيْكُ جلس فى الصلاة ففرش رجله اليسرى ووضع ذراعيه على فخذيه، وأشار بالسبابة يدعو بها" رواه النسائى (۱۸۷:۱) وسكت عنه. قلت: إسناده حسن.

١٤٢ عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه "أن رسول الله عَلَيْكُ كان إذا قعد في التشهد وضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى، وأشار بالسبابة لا

بالإصبعين، والمراد بالدعاء في قوله: وكان يدعو بالإصبعين هو التشهد، كما مر وسيجيئ له زيادة تحقيق، فانتظر.

قوله: "عن واثل بن حجر إلخ". قلت: فيه ذكر الوضع والإشارة بدون القبض والتحليق، ودلالته على الجزء الثانى من الباب ظاهرة. وقوله: "يدعو بها" قال في عون المعبود ناقلا عن المرقاة ما نصه: والتشهد حقيقة النطق بالشهادة، وإنما سمى التشهد دعاء لاشتماله عليه، ومنه قوله في الرواية الثانية: يدعو بها أي يتشهد بها اهـ (١-٣٧٥).

قلت: وقد ورد تسمية الذكر بالدعاء في عدة من الآيات، وفي حديث رواه الترمذي وصححه العزيزي عن شيخه (٢-٢٣٩) عن ابن عمر مرفوعًا: وخير الدعاء (دعاء) يوم عرفة، وخير ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير» وفيما رواه الترمذي أيضا، وقال: حسن غريب، والحاكم وقال: صحيح، والنسائي وابن ماجة وابن حبان في صحيحه كما في العزيزي (١-٤٥٧) عن جابر رضى الله عنه مرفوعًا «أفضل الذكر لا إله إلا الله، وأفضل الدعاء الحمد لله اهه».

قوله: "عن عامر إلخ". قلت: فيه أيضا ذكر الوضع والإشارة بدون العقد، وقوله: "لا يجاوز بصره إشارته" أي بل كان يتبع بصره إشارته، لأنه الأدب الموافق للخضوع،

⁽١) مسمى التشهد دعاء لأن الثناء على الكريم دعاء، قاله الشيخ.

يجاوز بصره إشارته "رواه النسائي (١٨٧:١) وسكت عنه.

معد الله بن الزبير "أن النبي عَلَيْكُ كان يشير بإصبعه إذا دعا، ولا يحركها" رواه النسائي (١٨٧:١) وسكت عنه، وأخرجه أيضا أبو داود (٣٧٥:١).

والمعنى لا ينظر إلى السماء حين الإشارة إلى التوحيد كما هو عادة بعض العوام، بل ينظر إلى إصبعه ولا يجاوز بصره عنها.

قوله: "عن عبد الله بن الزبير". قلت: فيه نفى تحريك الإصبع عند الإشارة وهو المذهب عندنا، قال الطحطاوى فى حاشته على مراقى الفلاح: قوله: "وتسن الإشارة" أى من غير تحريك، فإنه مكروه عندنا، كذا فى شرح المشكاة للقارئ اهـ (ص-٥٦). ولعل وجه الكراهة كونه عبثًا، قال الشيخ: والمكروه إنما هو تتابع التحريك كما هو عادة بعض الناس من الوهابية، فلو حرك مرة أو مرتين، أو تحركت الإصبع بدون القصد فلا يكره، فإن القليل منه لا يعد عبثا اهـ.

وأما ما رواه النسائى وسكت عنه من حديث وائل بن حجر قال: قلت: "لأنظرن إلى صلاة رسول الله عليه كيف يصلى، فنظرت إليه، فوصف وذكر الحديث إلى أن قال: ثم قبض اثنين من أصابعه، وخلق حلقة، ثم رفع إصبعه، فرأيته يحركها، يدعو بها مختصر اهر (١-١٨٧) فهو محمول على معنى الرفع، كما في عون المعبود ناقلا عن المحلى، ونصه: ففيه تحريك السبابة عند الرفع، وبه أخذ مالك والجمهور على أن المراد بالتحريك ههنا هو الرفع لا غير اهر (١-٣٧٥). وفي المرقاة (١-٥٥٥): ويمكن أن يكون معنى "يحركها" يرفعها إذ لا يمكن رفعها بدون تحريكها، والله أعلم.

قال المظهر: اختلفوا في تحريك الإصبع إذا رفعها للإشارة، والأصح أنه يضعها من غير تحريك اهد. وفيه أيضا (١-٥٥٥): قال ابن حجر: وخبر تحريك الأصابع مذعرة للشيطان ضعيف اهد. قلت: ويترجح حديث نفى التحريك على رواية التحريك بوجهين، الأول بأنه قال النووى فيه: إسناده صحيح، وهو يفيد الترجيح عند التعارض على حديث وائل، فإنه مسكوت عنه، قاله القارئ في شرح المشكاة (١-٥٥٥). والثاني أن عبد الله بن الزبير حكى مواظبته على عدم التحريك، فقال: "كان النبي عيد يشير بإصبعه إذا

حن خفاف رضى الله عنه بن أيماء بن رحضة الغفارى قال: "كان رسول الله على إذا جلس فى آخر صلاته يشير بإصبعه السبابة، وكان المشركون يقولون: "يسحر بها" وكذبوا، ولكنه التوحيد"، رواه أحمد مطولا وقد تقدم فى صفة الصلاة، والطبرانى فى الكبير، كما تراه، ورجاله ثقات (مجمع الزوايد ١٩٧١).

٥ ٤ ٨ – عن مالك بن نمير الخزاعي من أهل البصرة أن أباه حدثه "أنه رأى

دعا ولا يحركه اهـ". ولفظ "كان" يدل على المواظبة والاستمرار في الأكثر، وأما واثل بن حجر فإنما حكى رويته التحريك في صلاة واحدة، فهو محمول على التحريك اتفاقًا من غير قصد، والله أعلم.

قوله: "عن خفاف إلخ". قلت: فيه دلالة على كون تلك الإشارة للتوحيد أى لإظهاره فعلا، ليتطابق فيه القلب واللسان وغيرهما من الجوارح، وهذا يقتضى أن يكون محل الإشارة قوله: لا إله إلا الله، فإنه هو المشتمل على التوحيد من بين كلمات التشهد، ولا يخفى أن التوحيد مشتمل على النفى والإثبات، فينبغى أن تكون الإشارة أيضا مشتملة عليهما، ومن ههنا قال أصحابنا أن يرفع السبابة عند قوله: لا إله، ويضعها على قوله: إلا الله، فيكون الرفع للنفى والوضع للإثبات. ومن قال بالرفع عند قوله: إلا الله، لم تكن الإشارة في قوله مشتملة على النفى والإثبات جميعا، فافهم.

وما ورد في حديث أبي يعلى عن عاصم بن كليب عن أبيه عن جده وأنه على الله على الله على السبابة على دينك كما فيض أصابعه ويشير بالسبابة، وهو يقول: يا مقلب القلوب! ثبت قلبي على دينك كما ذكره القارئ في تزيين العبارة (ص-٨) وهو يدل على عدم وضع السبابة على قوله: إلا الله، بل يشعر ببقاء الإشارة إلى وقت الدعاء في آخر الصلاة. فالجواب عنه أنه أراد بقوله: "يشير بالسبابة" أنه لم يقبضها مثل غيرها من الأصابع بل كانت مبسوطة، فعبر البسط بالإشارة، يدل عليه رواية الترمذي بلفظ: "بسط السبابة"، والله أعلم. وأيضا فلم أقف على صحة هذه الرواية التي أخرجها أبو يعلى، يمكن الجمع بين الروايتين بما قررنا آنفا على تقدير صحتها، فلا إشكال.

قوله: "عن مالك إلخ". قلت: دلالته على مسائل الباب ظاهرة مع بعض كيفية

رسول الله عَيِّلِيَّةِ قاعداً في الصلاة، واضعا ذراعه اليمنى على فخذه اليمنى، رافعا إصبعه السبابة، قد أحناها شيئا وهو يدعو "أخرجه النسائى (١٨٧:١) وسكت عنه.

٨٤٦ عن عبد الله بن زبير رضى الله عنه قال: "كان رسول الله عَلَيْكُ إذا جلس في الثنتين أو في الأربع يضع يديه على ركبتيه، ثم أشار بإصبعه". أخرجه النسائي وسكت عنه.

۸٤۷ حدثنا: على (ثقة، كما مر) بن محمد ثنا عبد الله (ثقة، كما مر) بن إدريس عن عاصم (صدوق) ابن كليب (صدوق) عن أبيه عن وائل بن حجر قال: "رأيت النبي على قل الإبهام والوسطى، ورفع التي تليها، يدعو بها في التشهد". رواه ابن ماجه (ص-٣٦). قلت: رجاله رجال مسلم غير على وكليب، والأول ثقة عابد، والثاني صدوق، وفي الزوائد: إسناده صحيح، ورجاله ثقات، كذا في تعليق السندى (١٥٣١).

باب التشهد ووجوبه

٨٤٨ عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه. قال: كنا مع النبي عَلَيْكُ في الصلاة، قلنا: السلام على الله من عباده، السلام على فلان وفلان، فقال النبي

الإشارة من الجنو.

قوله: "عن عبد الله بن الزبير إلخ". قلت: فيه دلالة على كون الإشارة مسنونة في كلا القعدتين.

قوله: "حدثنا على إلخ". قلت: هو يدل على هيئة العقد والإشارة، وقد مر أن التحليق هو الأفضل عندنا وإن كان الكل واسعا. وقوله: "يدعو بها في التشهد" معناه يشير بها عند النطق بكلمة الشهادة، يعنى قوله: أشهد أن لا إله إلا الله، فافهم.

باب التشهيد ووجوبه

قوله: "عن عبد الله الحديثين إلخ". قلت: دلالتهما على ألفاظ التشهد وعلى

عَلَيْكَ الله الله السلام على الله ، فإن الله هو السلام، ولكن قولوا: "التحيات لله والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، فإنكم إذا قلتم ذلك أصاب كل عبد في السماء أو بين السماء والأرض. «أشهد أن لآ إله إلا الله، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله». الحديث رواه الإمام البخارى (١١٥١).

وجوبه ظاهرة لوقوع صيغة الأمر فيهما، وأفضل التشهد عندنا تشهد ابن مسعود. قال إمامنا محمد بن الحسن في الموطأ (ص-١٠٧): قال محمد: التشهد الذي ذكر (أي عن غير ابن مسعود) كله حسن، وليس يشبه تشهد عبد الله بن مسعود، وعندنا تشهده اهر وفي التلخيص الحبير: حديث ابن مسعود في التشهد متفق على صحته وثبوته. قال الترمذي: هو أصح حديث روى في التشهد، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم، ثم روى بسنده عن خصيف "أنه رأى النبي عين فقال: يا رسول الله! إن الناس قد اختلفوا في التشهد، فقال: عليك بتشهد ابن مسعود".

وقال البزار: أصح حديث في التشهد عندى حديث ابن مسعود رضى الله عنه، روى عنه من نيف وعشرين طريقا، ولا نعلم روى عن النبي عَلَيْكُ في التشهد أثبت منه، ولا أصح أسانيد ولا أشهر رجالا ولا أشد تظافرا بكثرة الأسانيد والطرق. وقال مسلم: إنما اجمتع الناس على تشهد ابن مسعود لأن أصحابه لا يخالف بعضهم بعضاً، وغيره قد اختلف أصحابه.

وقال محمد بن يحيى الذهلى: حديث ابن مسعود أصح ما روى فى التشهد. وروى الطبرانى فى التكبير من طريق عبد الله بن بريدة بن الخصيب عن أبيه قال: ما سمعت في التشهد أحسن من حديث ابن مسعود. وقال الشافعي لما قيل له: كيف صرت إلى اختيار حديث ابن عباس فى التشهد؟ قال: "لما رأيته واسعًا، وسمعته عن ابن عباس صحيحا كان عندى أجمع وأكثر لفظا من غيره، فأخذت به غير معنف بمن يأخذ بغيره مما صح ".

ورجع غیره تشهد ابن مسعود بما تقدم، وبکون رواته لم یختلفوا فی حرف منه، بل نقلوه مرفوعًا علی صفة واحدة بخلاف غیره اهـ ملخصا (۱-۱۰۱). ٩٤٥ وعنه: قال: علمنى رسول الله على التشهد وكفى بين كفيه كما يعلمنى السورة من القرآن، فقال: «إذا قعد أحدكم فى الصلاة فليقل: التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، فإذا قالها أصابت كل عبد صالح فى السماء والأرض. أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله» اهر. أخرجه الأئمة الستة عنه واللفظ لمسلم، زادوا فى رواية إلا الترمذى وابن ماجة: «ثم

وجوه الترجيح لتشهد ابن مسعود رضي الله عنه:

وقال الحافظ في الفتح ما نصه: وقال البزار لما سئل عن أصح حديث في التشهد قال: هو عندى حديث ابن مسعود، وروى من نيف وعشرين طريقا، ثم سرد أكثرها وقال: لا أعلم في التشهد أثبت منه ولا أصح أسانيد ولا أشهر رجالا اهـ. ولا اختلاف بين أهل الحديث في ذلك، وممن جزم بذلك البغوى في شرح السنة. ومن رجحانه أنه متفق عليه دون غيره، وأن الرواة عنــه من الثقات لم يختلفوا في ألفاظه بخلاف غيره، وأنه تلقاه عن النبي عَلِيْكُ تلقينا، فروى الطحاوى من طريق الأسود بن يزيد عنه قال: "أخذت التشهد من في رسول الله عَيْظِيُّهُ ولقنيه كلمة كلمة". وقد تقدم أن في رواية أبي معمر عنه "علمني رسول الله عَلِيُّكِ التشهد وكفي بين كفيه" ولابن أبي شيبة وغيره من رواية جامع بن أبي راشد عن أبي وائل عنه قال: ﴿كَانَ رَسُولَ اللهِ عَلَيْكُمْ يَعْلَمُنَا التَّشْهِدُ كَمَا يعلمنا السورة من القرآن». وقد وافقه على هذا اللفظ أبوسعيد الخدري وساقه بلفظ ابن مسعود أخرجه الطحاوى، لكن هذا الأخير ثبت مثله في حديث ابن عباس عند مسلم، ورجح أيضًا بثبوت الواو في الصلوات والطيبات، وهي تقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه، فتكون كل جملة ثناء مستقلا بخلاف ما إذا حذفت، فإنها تكون صفة لما قبلها، وتعدد الثناء في الأول صريح فيكون أولى. ورجح بأنه ورد بصيغة الأمر بخلاف غيره، فإنه مجرد حكاية، ولأحمد من حديث ابن مسعود «أن رسول الله عَيْكَ علمه التشهد، وأمره أن يعلمه الناس، ولم ينقل ذلك لغيره، ففيه دليل على مزيته إهـ ملخصاً. (1-177).

قلت: وقد علمت أن الأحاديث المذكورة في الفتح صحاح أو حسان كما صرح به الحافظ في مقدمته، فالأحاديث المذكورة في عبارة الفتح هذه كلها محتج بها، فهذه

ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه فيدعو به) قال الترمذى: أصح حديث عن النبى على التشهد حديث ابن مسعود، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين انتهى. ثم أخرج عن معمر عن خصيف (١) قال: رأيت النبى على أي أي في المنام) فقلت له: إن الناس قد اختلفوا في التشهد، فقال: «عليك بتشهد ابن مسعود) اهـ (من الزيلعي ٢١٨١١).

. مح- عن إبراهيم أن الربيع بن خثيم لقى علقمة فقال: "إنه قد بدا لى أن أزيد في التشهد "ومغفرته" فقال له علقمة: ننتهي إلى ما علمناه" اهـ. رواه

تسعة وجوه ذكرها الحافظ لترجيح تشهد ابن مسعود على غيره، وإنما يشاركه تشهد ابن عباس في الواحد فحسب. ورجح أيضا بما قاله الطحاوى: إنا قد رأينا عبد الله شدد في ذلك حتى أخذ على أصحابه الواو فيه، كي يوافقوا لفظ رسول الله عَيْنَة، ولا نعلم غيره فعل ذلك. فما روى عن عبد الله فيما ذكرنا ما حدثنا أبو بكرة قال: حدثنا أبو أحمد قال: ثنا سفيان عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمان بن يزيد قال: "كان عبد الله يأخذ علينا الواو في التشهد اهـ" (١-٧٥١). قلت: رجاله كلهم ثقات. ورجح أيضا بما ذكره النووى في الأذكار (ص-٣١): روينا في سنن البيهقي بإسناد جيد عن القاسم قال: علمتني عائشة رضى الله عنها قالت: هذا تشهد رسول الله عنها التحيات لله، فذكره علمتني عائشة رضى الله عنها قالت: هذا تشهد رسول الله عنها أن تشهده عليه السلام كلفظ ابن مسعود إلى آخره. قال الزيلعي: وفيه فائدة حسنة وهي أن تشهده عليه السلام بلفظ تشهدنا اهـ (ص-٢١٨).

فتلك عشرة كاملة من المرجحات لتشهد ابن مسعود بعد إخراج الواحد المشترك، بينه وبين تشهد ابن عباس، وله ترجيحات أخر ستعرفها متفرقة في كلامنا إن شاء الله تعالى.

قوله: "عن إبراهيم إلخ". قلت: فيه دلالة على أن أصحاب عبد الله كانوا يتنكبون عن الزيادة في التشهد، وينتهون إلى ما علموه، وكانوا أشد محافظة عليه، وهذا أيضا من وجوه الترجيح له.

⁽١) قلت: لم أجد ذلك في نسخة الترمذي الموجودة عندي، ولكن لأكران الزيلين والجافظ أبن محجر وغزياه التي الترمذي، فلعله كان موجودا في النسخة الموجودة عندهما، والله أعلم عند من من المدينة الموجودة عندهما، والله أعلم عند المدينة المدينة

الطحاوى (۱۰۷:۱) بإسناد رجاله ثقات إلا مؤملا فقد تكلم فيه، ووثقه ابن معين وغيره، كذا في التهذيب (۲۰:۱۰)، فالسند حسن.

۱ مه حدثنا: فهدثنا أبو غسان (هو ابن معاوية ثقة حافظ) ثنا زهير قال: "أتيت الأسود قال: حدثنا أبو إسحاق (هو السبيعي ثقة حافظ مشهور) قال: "أتيت الأسود ابن يزيد (ابن سليمان) فقلت: إن أبا الأحوص (هو مالك بن إسماعيل بن درهم حافظ ثقة إمام) قد زاد في خطبة الصلاة "والمباركات" قال: فأته، فقل له: إن

قوله: "حدثنا فهذا إلخ". قلت: فيه دلالة على أن الأسود كان يكره زيادة حرف في تشهد ابن مسعود، وأسود تابعي جليل روى عن أبي بكر وعمر وحذيفة وابن مسعود وعائشة رضى الله عنهم، وغيرهم، ذكره جماعة ممن صنف في الصحابة لإدراكه، وقال ابن سعد: سمع من معاذ بن جبل باليمن قبل أن يهاجر، وقال العجلى: كوفي جاهلي (يعني أدرك الجاهلية) ثقة، وذكره إبراهيم النخعي فيمن كان يفتي من أصحاب ابن مسعود، وقال ابن حبان في الثقات: كان فقيها زاهدا اهم من تهذيب التهذيب مسعود، وقال ابن حبان في الثقات: كان فقيها زاهدا اهم من تهذيب التهذيب

وقد عرفت أن قول التابعى الكبير حجة عند الحنفية، فقول الأسود يصلح دليلا لما قاله فى البحر بما نصه: ثم وقع لبعض الشارحين أنه قال: والأخذ بتشهد ابن مسعود أولى، فيفيد أن الحلاف فى الأولوية حتى لو تشهد بغيره كان آتيا بالواجب، والظاهر خلافه، لأنهم جعلوا التشهد واجبًا، وعينوه فى تشهد ابن مسعود، فكان واجبًا، ولهذا قال فى السراج الوهاج: ويكره أن يزيد فى التشهد حرفًا أويبتدئ بحرف قبل حرف، قال أبو حنيفة: ولو نقص من تشهده أو زاد فيه كان مكروهًا، لأن أذكار الصلاة محصورة فلا يزاد عليها اهد. وإذا قلنا بتعينه للوجوب كانت الكراهة تحريمية، وهى المحمل عند إطلاقها كما ذكرنا غير مرة اهد (١-٣٢٥).

قلت: ولكن يعارضه ما مر من قول محمد في الموطأ: التشهد الذي ذكر كله حسن، وليس يشبه تشهد عبد الله بن مسعود، وعندنا تشهده اهد فإنه يشير إلى أن الحلاف إنما هو في الأفضلية، والأخذ بكل تشهد حسن. وعلى هذا فما يستفاد من كلام أسود من أن الزيادة على تشهد بن مسعود تكره محمول على التنزيه وخلاف الأولى. قال الرملى:

الأسود ينهاك، ويقول لك: إن علقمة ابن قيس يعلمهن من عبد الله كما يتعلم السورة من القرآن، عدهن عبد الله في يديه، ثم ذكر تشهد عبد الله". رواه الطحاوى (١٠٧٠١) ورجاله رجال الشيخين إلا فهد بن سليمان، وهو ثقة صحح له الطحاوى، ووثقه صاحب الجوهر النقى (٢٢١:٢).

بل الظاهر أن الخلاف في الأولوية، ومعنى قولهم: التشهد واجب أى التشهد المروى على الاختلاف لا واحد بعينه، وقواعدنا تقتضيه. ومن صبغ يده في الفقه وعلم حقيقة اصطلاحهم رضيه، تأمل. ثم رأيت في النهر قريبًا مما قلت فإنه قال: وأقول: عبارة بعضهم وبعد سبر وجوه ترجيحات (تشهد) ابن مسعود رضى الله تعالى عنه: فكان الأخذ به أولى وقال الشارح في وجوه الترجيحات له: إنه عليه الصلاة والسلام أمره أن يعلمه الناس فيما رواه أحمد، والأمر للوجوب، فلا ينزل عن الاستحباب. وهذا صريح في نفي الوجوب، وعليه فالكراهة السابقة تنزيهية اهـ. والله تعالى الموفق. وأقول: ولو قلنا: تحريمية فالمراد الزيادة والنقص على المروى بمطلقه (لا على الواحد بعينه) تأمل. (كذا في حاشية البحر للعلامة ابن عابدين ١-٣٥٠).

وفى التعليق الممجد (ص-١٠٨): وقد ذكر ابن عبد البر أن الاختلاف فى التشهد وفى الأذان والإقامة وعدد التكبير على الجنائز وعدد التكبير فى اليدين ورفع الأيدى عند الركوع والرفع (منه) فى الصلاة ونحو ذلك كله اختلاف فى مباح، وبمثله ذكر أحمد بن عبد الحليم بن تيمية فى منهاج السنة فليحفظ اهـ.

وقال الإمام النووى في شرح مسلم (١-١٧٣): واتفق العلماء على جواز كلها واختلفوا في الأفضل منها، فمذهب الشافعي وبعض أصحاب مالك أن تشهد ابن عباس أفضل لزيادة لفظة "المباركات" فيه، وهي موافقة لقول الله عز وجل: ﴿ تحية من عند الله مباركة طيبة ﴾، ولأنه أكده بقوله: ﴿ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن اهـ ﴾، مباركة طيبة ﴾، ولأنه أكده بقوله: ﴿ يعلمنا التشهد ابن مسعود من زيادة الواوات وهي أبلغ قلت: زيادة "المباركات" يعارضها ما في تشهد ابن عباس. قال الزيلعي (١-٢١٩): أما في الثناء، ووروده بلفظ الأمر وليسا في تشهد ابن عباس. قال الزيلعي (١-٢١٩): أما الواو الأمر فليس في تشهد ابن عباس عند الجميع، وهي في تشهد ابن مسعود، أما الواو فليست في تشهد ابن عباس عند الجميع اهم ملخصا بلفظه. والتأكيد المذكورة بلفظ:

يعلمنا التشهد إلخ قد ورد في تشهد ابن مسعود أيضا كما ترى في المتن، وفيه زيادة التأكيد بقوله: "كفي بين كفيه" وليست في تشهد ابن عباس.

ثم قال النووى: وقال أبو حنيفة وأحمد رضى الله عنها وجمهور الفقهاء وأهل الحديث: تشهد ابن مسعود أفضل، لأنه عند المحدثين أشد صحة وإن كان الجميع صحيحا، وقال مالك رحمه الله تعالى: تشهد عمر بن الخطاب الموقوف عليه أفضل، لأنه علمه الناس على المنبر ولم ينازعه أحد، فدل على تفضيله، وهو: التحيات لله الزاكيات، لله الطيبات، الصلوات لله، سلام عليك أيها النبي إلى آخره اه. وصححه النووى في الأذكار (ص-٣١).

ونقله الزيلعى في نصب الراية (١-٩٠١) ثم قال: وهذا إسناد صحيح اله لكن فيه زيادة "لله" بعد "الطبيات" أيضا. قلت: وهذا الترجيح معارض بما ورد من تعليم الصديق رضى الله عنه وسيدنا معاوية لتشهد ابن مسعود على المنبر أيضا، كما سيجىء في المنن، على أن حديث عمر رضى الله عنه فيه غير مرفوع حقيقة بخلاف حديث ابن مسعود وابن عباس رضى الله عنهما، ورجح في الهداية تشهد ابن مسعود بما نصه: لأن فيه الأمر وأقله الاستحباب. والألف واللام وهما للاستغراق، وزيادة الواو وهي لتجديد الكلام كما في القسم وتأكيد التعليم، اله (١-٢٧٣ مع الفتح). وأورد عليه وجود الألف واللام وتأكيد التعليم في تشهد ابن عباس أيضا. وأجاب عنه الحقق في الفتح بما نصه: قوله: "والألف واللام" هي في رواية مسلم وأبي داود وابن ماجة عن ابن عباس رضى الله عنها، ورواية الترمذي والنسائي عنه بالتنكير وأصحاب الشافعي في العمل على هذه الرواية، فصح الترجيح على ما ذهبوا إليه اه. قوله: "وتأكيد التعليم" يعني به أخذه بيده لزيادة التوكيد ليس في تشهد ابن عباس، أما نفس التعليم ففي تشهد ابن عباس اهرايادة التوكيد ليس في تشهد ابن عباس، أما نفس التعليم ففي تشهد ابن عباس اهرايادة التوكيد ليس في تشهد ابن عباس، أما نفس التعليم ففي تشهد ابن عباس اهرايادة التوكيد ليس في تشهد ابن عباس، أما نفس التعليم ففي تشهد ابن عباس اهرايادة التوكيد ليس في تشهد ابن عباس، أما نفس التعليم ففي تشهد ابن عباس اهرايادة التوكيد ليس في تشهد ابن عباس، أما نفس التعليم ففي تشهد ابن عباس اهرايادة التوكيد ليس في تشهد ابن عباس، أما نفس التعليم في تشهد ابن عباس اهرايادة التوكيد ليس في تشهد ابن عباس، أما نفس التعليم في تشهد ابن عباس التعليم في تشهد ابن عباس التعليم في العباس التعليم في تشهد ابن عباس أبيا التعليم في تشهد ابن عباس التعليم في العباس التعليم في تشهد ابن عباس التعليم في العباس التعليم في التعليم في التعليم في العباس التعليم في العباس التعليم في التعليم ف

قال الحافظ في الفتح: وأما من رجحه (أى تشهد ابن عباس) بكون ابن عباس من أحداث الصحابة فيكون أضبط لما روى، أو بأنه أفقه من رواه، أو بكون إسناد حديثه حجازيا وإسناد ابن مسعود كوفيا، وهو مما يرجح به، فلا طائل فيه لمن أنصف، نعما يمكن أن يقال: إن الزيادة التي في أحديث ابن عباس وهي "المباركات" لا تنافي رواية ابن

مسعود، ورجح الأخذ به لكون أخذه عن النبي عَلَيْ كان في الأخير اهر (٢-٢٦). قلت: وهذا الترجيح أيضا لا طائل فيه، لأن أحدًا لم يرجح رواية أصاغر الصحابة على أكابرهم بهذه العلة، ولأن ابن مسعود رضى الله عنه وإن تقدمت هجرته فقد دامت صحبته وملازمته للنبي عَلِي أن قبض. وأيضا فما في رواية ابن مسعود من زيادة الواوات والألف واللام وزيادة لفظ "عبده" وما في رواية أبي موسى عند مسلم من زيادة "وحده لا شريك له"، لا تنافي رواية ابن عباس، فكان الأخذ بها أولى أيضا، ولم يأخذ بها الشافعي.

وجملة الكلام أن كل تشهد ثبت عنه عَيْظَة بسند يحتج به فهو حسن والأخذ به جائز إلا أن تشهدنا راجح لكونه أقوى ثبوتا، ولورود الأمر بتعليمه، وكونه تشهد النبى عَيْظَة كما مر، ولا حاجة إلى الترجيحات المتكلفة، فكل منه شاف كاف،

واعلم أنه قال الحافظ في التلخيص الحبير (١-١٠): وأكثر الروايات فيه (أي تشهد ابن مسعود) بتعريف السلام في الموضعين، ووقع في رواية للنسائي "سلام علينا" بالتنكير، وفي رواية للطبراني "سلام عليك" بالتنكير أيضا اه. قلت: لم أجد التنكير في المجتبى للنسائي في تشهد ابن مسعود ولعله في السنن الكبرى له، ولكن يعارض كلام الحافظ في التلخيص كلامه في الفتح حيث قال فيه: قوله: "السلام عليك أيها النبي" قال النووى: يجوز فيه وفيما بعده أي السلام حذف اللام وإثباتها، والإثبات أفضل وهو الموجود في روايات الصحيحين، قلت: لم يقع في شيء من طرق ابن مسعود بحذف اللام، وإنما اختلف ذلك في حديث ابن عباس وهو من أفراد مسلم اه (٢-٩٥) فهذا صريح في نفي التنكير عن حديث ابن مسعود بجميع طرقه، فلعل ما صدر عنه في التلخيص من زلة القلم، والله أعلم.

نعم! قد وقع في رواية عند النسائي عن ابن مسعود زيادة "وحده لا شريك له"(١)

⁽١) زاد ابن أبي شبية من رواية أبي عبيدة عن أبيه "وحده لا شريك له" وسنده ضعيف، لكن ثبت هــذه الزيادة في حديث أبي موسى عند مسلم، وفي حديث عائشة الموقوف في الموطأ، وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني إلا أن سنده ضعيف، وقد روى أبو داود من وجــه آخر صحيح عن ابن عمر في التشهد أشهد أن لا إله إلا الله، قال ابن عمر: "زدت فيها وحده لا شريك له"، وهذا ظاهره الوقف.

بعد قوله: "أشهد أن لا إله إلا الله" (١-١٧٤) ولكن فيه حارث بن عطية متكلم فيه، وثقه ابن معين وقال ابن حبان في الثقات: ربما أخطأ وقال الساجي في الضعفاء: قال أحمد ابن حنبل: حلست إليه فلم أكتب عنه، كذا في التهذيب (٢-٥١) ملخصا. فلا يقبل زيادته إذا خالف الإثبات. وفي مجمع الزوائد عن الشعبي قال: "كان ابن مسعود يقول بعد السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته: السلام علينا من ربنا"، رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح اهـ (١-٩٩). قلت: رجال الصحيح منهم من تكلم فيه وأخرج له الشيخان في المتابعات، فلا يحتج بهذا ما لم يعرف السند بتفصيله، لأن الحافظ قد نص في الفتح على أن الرواة عن ابن مسعود من الثقات لم يختلفوا في ألفاظــه بخلاف غيره اهـ كما مر، فهذا يقضى بضعف كل ما ورد عن ابن مسعود من الاختلاف، وبأنه من رواية غير الثقات، على أن رواية الشعبي هذه معارضة بما مر في المتن أصبحاب عبد الله كانوا يكرهون الزيادة في تشهده، وقالوا: إن عبد الله عدهن في يده، وبما مر أيضا أن عبد الله كان يشدد عليهم ويأخذ عليهم الواو في التشهد، فهذه الروايات كلها تدل على أن عبد الله كان يتنكب عن الزيادة فيه. وقال محمد في الموطأ: وكان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه يكره أن يزاد فيه حرف أو ينقص منه حرف اهـ (ص-١٠٨) فلا يحتج بها · (أى برواية الطبراني) ما لم نعلم تفصيل سندها، فإنه يمكن أن يكون فيه أحد تكلم فيه فلا يقبل روايته إذا خالفت الثقات، والله أعلم.

وكذا لا يحتج بما ورد في بعض الروايات أن بعض الصحابة رضى الله عنهم ومنهم ابن مسعود كانوا يقولون بعد وفاته على النبي " ويتركون الخطاب، كما في فتح البارى ونصه: ففي الاستئذان من صحيح البخارى من طريق أبي معمر عن ابن مسعود وبعد أن ساق حديث التشهد قال: "وهو بين ظهرانينا، فلما قبض قلنا: السلام يعني على النبي "، كذا وقع في البخارى، وأخرجه أبو عوانة في صحيحه، والسراج والجوزقي وأبو نعيم الإصبهاني والبيهقي من طرق متعددة إلى أبي نعيم شيخ البخارى فيه بلفظ: "فلما قبض قلنا: السلام على النبي " بحذف لفظ " يعني " وكذلك رواه أبو بكر بن بلفظ: "فلما قبض قلنا: السلام على النبي " بحذف لفظ " يعني " وكذلك رواه أبو بكر بن عيم شية عن أبي نعيم. قال السبكي في شرح المنهاج بعد أن ذكر هذه الرواية من عند أبي عوانة وحده: إن صح هذا عن الصحابة دل على أن الخطاب في السلام بعد النبي عربية غير عوانة وحده: إن صح هذا عن الصحابة دل على أن الخطاب في السلام بعد النبي عربية غير

واجب، فيقال: السلام على النبى، قلت: قد صح بلا ريب وقد وجدت له متابعا قويًا، قال عبد الرزاق: أخبرنا ابن جريج أخبرنى عطاء "أن الصحابة رضى الله عنهم كانوا يقولون والنبى عليه حى: السلام عليك أيها النبى، فلما مات قالوا: السلام على النبى " وهذا إسناد صحيح اهـ (٢-٢٦٠).

وقال الشيخ أطال الله بقائه: ويمكن أن يكون هذا التغيير من بعضهم بقصد إسماع بعض الأعراب والعوام صدا لهم عن شائبة الشرك التي عسى أن يقعوا فيها توهما من ظاهر الخطاب، كما قال عمر رضى الله عنه للحجر الأسود لما أراد تقبيله بمحضر من

⁽۱) قد روى النسائى وسكت عنه عن علقمة عن ابن مسعود، فذكر التشهد بلفظ: السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته، وفيه: قال عبيد الله: قال زيد عن حماد عن إبراهيم عن علقمة قال: لقد رأيت ابن مسعود يعلمنا هؤلاء الكلمات كما يعلمنا القرآن اهـ ملخصا (١-٤٧٤) فثبت أن عبد الله كان يعلم التشهد بلفظ الحطاب.

۱۵۲ عن ابن مسعود رضى الله عنه قال: «كنا نقول قبل أن يفرض الله على التشهد: السلام على الله الله على جبرئيل وميكائيل، فقال رسول الله على التشهد: السلام على الله على ا

العوام: "إنى لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع، ولولا أنى رأيت النبى عَلَيْكُ يقبلك ما قبلتك"، رواه البخارى (١-٢١٧). قلت: وهذا يؤيد ما قدمنا من أن هذا التغيير فيه مساغ للاجتهاد، فليس له حكم الرفع، والله أعلم.

قوله: "عن ابن مسعود برواية الدارقطنى إلخ". قلت: دلالته على وجوب التشهد ظاهرة كما هو مقتضى قوله: "قبل أن يفرض التشهد" ومعناه الوجوب، كما صرح به الشوكانى فى النيل بما نصه: وقد صرح صاحب ضوء النهار أن الفرض هنا يمعنى التعين وهو شىء لا وجود له فى كتب اللغة، وقد صرح صاحب النهاية أن معنى فرض الله أوجب، وكذا فى القاموس وغيره، ومن جملة ما اعتذر به فى ضوء النهار أن قول ابن مسعود هذا اجتهاد منه، ولا يخفى أن كلامه هذا خارج مخرج الرواية، لأنه بصددها لا بصدد الرأى، وقول الصحابى: فرض علينا، وجب علينا إخبار عن حكم الشارع وتبليخ إلى الأمة، وهو من أهل اللسان العربى، وتجويزه ما ليس بفرض فرضاً بعيدا اهـ (٢-١٧٦)

قلت: وما قاله الشوكاني من أن الفرض بمعنى التعيين هو شيء لا وجود له في كتب اللغة فعجيب من مثله، قال في القاموس: الفرض كالضريب التوقيت اهـ (١-٤٥٧) والتوقيت هو التحديد والتعيين كما لا يخفى. وفي الصراح: قوله تعالى: ولأتخذن من عبادك نصيبا مفروضاً أي مقتطعا محدودا اهـ (ص-٢٨٣) وفي الكشاف تحت قوله تعالى: وأو تفرضوا لهن فريضة : إلا أن تفرضوا لهن فريضة، أو حتى تفرضوا، وفرض الفريضة تسمية المهر اهـ (١-٢٧١)، وفي حاشية الجمل على الجلالين: قوله تعالى: (وقد فرضتم لهن فريضة أي سميتم لهن في العقد مهراً اهـ، وهذا في غير المفوضة، وأما في المفوضة فالمراد فيها بالفرض التقدير الحاصل بعد العقد اهـ

٣٥٠ عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه: "كان النبى عَلَيْكَ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن، ويقول: تعلموا، فإنه لا صلاة إلا بتشهد". رواه البزار برجال موثقين، وفي بعضهم خلاف لا يضر إن شاء الله تعالى (مجمع الزوائد ١٠٠١).

٤ - ٨٥ عن ابن مسعود قال: "من السنة أن يخفى التشهد". رواه الترمذي وقال: حسن غريب، والعمل عليه عند أهل العلم. وقال الزيلعي (٢:٩٠١):

(١-٤-١). قلت: ولا يخفى أنه لا يستقيم الفرض في هذه الآية، إلا يمعنى التقدير والتحديد. وفي مجمع البحار: وحينئذ فرض لأسامة في ثلاثة آلاف وخمسمائة أى قدر ذلك المقدار من بيت المال رزقا له اهـ (٢-٢٠).

فقول صاحب ضوء النهار: إن الفرض هنا بمعنى التعيين لا يصح رده بما زعمه الشوكاني، بل نقول: إن المراد بالفرض هنا الوجوب بدليل ورود صيغة الأمر في التشهد، كما مر، وبدليل قوله عليه: تعلموا فإنه لا صلاة إلا بتشهد كما سيأتي في رواية البزار ورجاله موثقون. وذلك الرجوب يعم التشهد في القعدة الأولى والأخرى، والفرض والنفل، وبه قالت الحنفية، وفي الكافى: ظاهر الرواية عن أبي حنيفة أنهما (أي التشهدين) واجبتان اهد كذا في حاشية النووى (١-١٧٣). وإنما لم نقل بفرضيتهما لأن الفرض لا يثبت عندنا بخبر الواحد. وأيضا فقد ورد في حديث رواه النسائي وغيره وسكت عنه (١-١٧٩) عن ابن بحينة "أن النبي عليه على ملي فقام في الشفع الذي كان يريد أن يجلس فيه، فمضى في صلاته حتى إذا كان في آخر صلاته سجد سجدتين قبل أن يسلم ثم سلم" اهد. قال السندى: قوله فقام في الشفع إلخ يدل على أن القعدة الأولى ليست مما يبطل بتركها الصلاة، بل يجزئ عنها سجود اهد. قلت: وهي مشتملة على التشهد أيضا، فثبت الفرق بين القعدة الأولى والثانية فسيأتي.

قوله: "عن ابن مسعود برواية البزار إلخ". قلت: دلالته على وجوب التشهد

قوله: "عن (عبد الله) بن مسعود برواية الترمذي إلخ". قلت: دلالته على سنية

رواه الحاكم في كتاب المستدرك، وقال: صحيح على شرط البخارى ومسلم اهـ.

إخفاء التشهد ظاهرة. واعلم أن المراد بالسنة إذا وردت في الأحاديث هي الطريقة النبوية دون المصطلحة، فإن الاصطلاح حادث لم يكن هناك، فتعم الواجب وغيره، قال في البحر: وصرحوا بأنه إذا جهر سهوا بشيء من الأدعية والأثنية ولو تشهدا فإنه لا يجب عليه السجود، قال العلامة الحلبي: ولا يعرى القول بذلك في التشهد من تأمل اهر (٧-٧٠).

قلت: محصله الاختلاف بين أصحابنا في وجوب إخفاء التشهد، والظاهر وجوبه لأن المواظبة على الإخفاء ثابتة كما يدل عليها رواية الترمذي المذكورة، وما رواه الطحاوي حدثنا ابن مرزوق قال: ثنا عمر بن حبيب قال: حدثنا محمد بن إسحاق عن عبد الرحمان بن الأسود عن أبيه عن عبد الله أنه قال: أخذت التشهد من في رسول الله عبد لقنيها كلمة كلمة، ثم ذكر التشهد السذى في حديث أبي وائل (وهو مذكور قبل ذلك) وزاد: قال: كانوا يخفون التشهد ولا يظهرونه اهد. رجاله ثقات إلا عمر بن حبيب فقد تكلموا فيه، قال زكريا بن يحيى الساجى: وكان صدوقًا ولم يكن من فرسان الحديث، وقال ابن عدى: هو حسن الحديث يكتب حديثه مع ضعفه اهد كذا في التهذيب الحديث، وقال ابن عدى: هو حسن الحديث يكتب حديثه مع ضعفه اهد كذا في التهذيب قاعدته،

المواظبة بدون الترك دليل الوجوب:

والمواظبة بدون الترك دليل الوجوب عند بعض الحنفية كما صرح به المحقق في الفتح في باب صلاة العيدين بما نصه: قوله: وجه الأول (أى الوجوب) مواظبة النبي عليه أى من غير ترك، وهو ثابت في بعض النسخ، أما مطلق المواظبة فلا يفيد الوجوب اهد. وفي النهاية: ولا سنة دون المواظبة؛ والمواظبة إنما تكون دليل الوجوب إذا كانت من غير ترك اهد (٢-٤٠). قلت: ولم يثبت ترك إخفاء التشهد أحيانا عنه عليه فالقول بوجوبه أظهر (١) كما يشير إليه كلام الحلبي، والله أعلم.

⁽١) قلت: ولكنه لا يتم على قول صاحب البحر، فإن المواظبة يدون الترك لا تكفى عنده للوجوب، كما سيأتى فى الباب الآتى.

٥٥٥ عن عبد الله (ابن مسعود) مرفوعا: إذا قعدتم في كل ركعتين فقولوا: "التحيات لله والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله "الحديث أخرجه النسائي (١٧٤:١) وسكت عنه. ورواه الإمام أحمد رحمه الله تعالى من طرق بألفاظ فيها بعض اختلاف، وفي بعضها طول، وجميعها رجالها ثقات، كذا في النيل للشوكاني (١٦٥٠١).

محرك عن الأسود قال: "كان عبد الله يعلمنا التشهد في الصلاة، فيأخذ علينا الألف والواو". رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح (مجمع الزوائد ١٩٨١).

وجوب التشهد في كل ركعتين:

قوله: "عن عبد الله برواية النسائى إلخ". قلت: هو صريح فى وجوب التشهد فى كل ركعتين، ويؤيده ما رواه مسلم عن عائشة رضى الله عنها وفيه: "وكان يقول: فى كل ركعتين التحية اهـ". وقد مر فى المتن فى باب هيئة جلسة التشهدين والإشارة.

وإطلاقه يعم الفرض والتطوع. ويعارضه في التطوع ما رواه ابن حبان في صحيحه، وأبو العباس السراج في مسنده عن عائشة «أن النبي عَيَّلِيّم كان إذا أوتر بتسع ركعات لم يقعد إلا في الثامنة فيحمد الله ويذكره ثم يدعو ثم ينهض ولا يسلم، ثم يصلى التاسعة، فيجلس ويذكر الله ويدعو ثم يسلم تسليمة، ثم يصلى ركعتين وهو جالس، الحديث وإسناده على شرط مسلم كذا في التلخيص الحبير (١-٤٠١). والجواب عنه بأنه حكاية فعل، وحديث الباب قول فيقدم عليه، ويمكن التطبيق بينهما بأن المراد بقولها: "لم يقعد إلا في الثامنة" لم يقعد قعودا طويلا إلا في الثامنة، فجعلت قعوده على ألله في الثانية والرابعة والسادسة في حكم العدم لخفته، فافهم، وسيأتي له مزيد تفصيل في باب الإيتار بثلاث فانتظر.

قوله: "عن الأسود إلخ". يدل على الاهتمام بتعليم التشهد، وشدة المحافظة على الفاظها، وهو مما يرجح تشهد ابن مسعود على غيره، فإنه لم يثبت عن غيره أنه فعل ذلك.

۸۵۸ عن الفضل بن دكين عن سفيان عن زيد العمى عن أبى صديق الناجى عن ابن عمر "أن أبا بكر كان يعلمهم التشهد على المنبر كما يعلم الصبيان في المكتب "التحيات الله، والصلوات والطبيات، فذكر مثل حديث ابن مسعود سواء". رواه ابن أبى شيبة في مصنفه. ورواه أبو بكر بن مردويه في كتاب التشهد له من رواية أبى بكر مرفوعا أيضا، وإسناده حسن اهه، (التلخيص الحبير ۱۰۳:۱). قلت: رجال هذا السند رجال الجماعة :غير زيد، وقد وثق.

۹ ۸۰۹ عن معاویة بن أبی سفیان رضی الله تعالی عنهما "أنه كان یعلم الناس التشهد وهو علی المنبر عن النبی علیه النبی علیه النبر عن النبی علیه النبر عن النبی علیه والصلوات والطیبات الله آخره سواء". رواه الطبرانی فی معجمه (أی الكبیر كما سیأتی) (كذا فی الزیلعی ۲۱۸:۱). یعنی أن لفظ تشهده كلفظ ابن مسعود سواء. وقی التلخیص الحبیر (۲:۲۱): وحدیث معاویة رضی الله عنه رواه الطبرانی فی الكبیر، وهو مثل حدیث ابن مسعود رضی الله عنه وإسناده حسن اهد.

قوله: "عن أبى راشد وعن الفصل بن دكين إلى آخر الأحاديث". دلالتها على الجزء الأول من الباب ظاهرة.

فائدة:

قال الحافظ في التلخيص: قوله (أى الرافعي): المنقول أن النبي عَيِّلِيَّةِ كان يقول في تشهده: أشهد أني رسول الله كذا قال، ولا أصل لذلك، بل ألفاظ التشهد متواترة عنه أنه

عدد رواة التشهد:

وفيه أيضا: فجملة من رواه أربعة وعشرون صحابيا اهـ. باب ترك الزيادة على التشهد في القعدة الأولى

• ٨٦٠ عن أبي عبيدة بن عبد الله عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال: "كان النبي على الركعتين كأنه على الرضف، قلت: حتى يقوم؟ قال: ذلك يريد". رواه النسائي في صحيحه وفي التلخيص: (أي رواه) الشافعي وأحمد والأربعة والحاكم، وهو منقطع، لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه اهرقلت: قد مر أن الدارقطني صحح حديثه عن أبيه ولا يضر الاختلاف في التصحيح.

٨٦١ - عن تميم بن سلمة "كان أبو بكر إذا جلس في الركعتين كأنه على الرضف". رواه ابن أبي شيبة، وإسناده صحيح (التلخيص الحبير ١٩٨١).

٣٠٦٢ عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال: "علمنى رسول الله عنه الله عنه قال: "علمنى رسول الله عنه التشهد في وسط الصلاة وفي آخرها، قال: فكان يقول إذا جلس في وسط الصلاة وفي آخرها على وركه اليسرى: "التحيات لله والصلوات والطيبات،

كان يقول: أشهد أن محمدا رسول الله أو عبده ورسوله اهـ (١-٧٩). قلت: فيه دلالة على تواتر التشهد ثبوتا، ولكنه لا يستلزم كون الأمر به متواترا، حتى يلزمنا القول بفرصيته، فافهم.

باب ترك الزيادة على التشهد في القعدة الأولى

قوله: "عن أبى عبيدة إلخ". قال العلامة السندى فى تعليقه على النسائى: قوله: "فى الركعتين كأنه على الرضف" -بفتح الراء وسكون ضاد معجمة وفاء الحجارة المحماة، الواحدة الرضفة، والمراد بقوله: "فى الركعتين" فى جلوس الركعتين فى غير الثنائية، يدل عليه قوله: "حتى يقوم". وكونه على الرضف كناية عن التخفيف، و"حتى" فى قوله: "حتى يقوم" للتعليل، بقرينة الجواب بقوله: "ذلك يريد" اهـ (١٧٥-١٧٥).

السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لآ إله إلا الله، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله". قال: ثم إن كان فى وسط الصلاة نهض حين يفرغ من تشهده، وإن كان فى آخرها دعا بعد تشهده بما شاء الله أن يدعو ثم يسلم". رواه الإمام أحمد، ورجاله موثقون (مجمع الزوائد ١٠١١). ورواه الإمام ابن خزيمة (فى صحيحه) كذا فى التلخيص (١٩٨١).

77٣ وعن عائشة رضى الله عنها: "أن رسول الله على كان لا يزيد فى الركعتين على التشهد". رواه أبو يعلى من رواية أبى الحويرث عن عائشة رضى الله عنها والظاهر أنه خالد ابن الحويرث، وهو ثقة، وبقية رجاله رجال الصحيح (مجمع الزوائد).

باب ما جاء في الاقتصار على الفاتحة في الأخريين وجواز التسبيح موضعها، وجواز السكوت

٨٦٤ عن ابن أبي قتادة عن أبيه "أن النبي عَلِيليٍّ كان يقرأ في الظهر في

قلت: ولا يخفى أن التخفيف فى القعدة الأولى بالنسبة إلى الثانية إنما يحصل إذا لم يصل ولم يدع فيها، فثبت مقصود الباب، وكذا دلالة أثر الصديق رضى الله عنه على الباب بهذا التقرير ظاهرة، وحديثا عبد الله وعائشة رضى الله عنهما صريحان فى عدم الزيادة على التشهد فى القعدة الأولى. وظاهر إطلاق الأحاديث يعم الفرض والتطوع، واختلف أصحابنا فى التطوع، والراجح جواز الزيادة على التشهد فى القعدة الأولى منه، ودليله (أى دليل جواز الزيادة فى التطوع) ما مر فى حديث رواه حبان والسراج "أن النبى عربية كان إذا أو تر أو تر بتسع ركعات، لم يقعد إلا فى الثامنة فيحمد الله ويذكره ثم يدعو ثم ينهض ولا يسلم إلخ". وسيأتى البسط فى باب التطوع، فانتظره.

باب ما جاء في الاقتصار على الفاتحة في الأخريين

وجواز التسبيح موضعها، وجواز السكوت

قوله: "عن ابن أبي قتادة عن أبيه إلخ". قلت: دلالة الحديث على الجزء الأول من

الأوليين بأم الكتاب وسورتين، وفي الركعتين الأخريين بأم الكتاب " الحديث. رواه الإمام البخارى (١٠٧:١)، وله عنه رضى الله عنه في رواية "أن النبي عَيْسَةً كان يقرأ بأم الكتاب وسورة معها في الركعتين الأوليين من صلاة الظهر وصلاة العصر " الحديث.

الباب ظاهرة إلا أن فيه ذكر الظهر والعصر دون المغرب والعشاء، والأثر الثانى يدل على الاقتصار عليها في الركعة الأخيرة من المغرب أيضًا لما فيه من تخصيص الأوليين بقراءة الفاتحة وسورة، فعلم أن ابن عمر كان لا يقرأ في الركعة الأخيرة من المغرب مثل قراءته في الأوليين منه، بل كان يقتصر فيها على الفاتحة فحسب، وهو الأظهر، أو كان يسبح أو يسكت.

وقد ورد ما يدل على الزيادة على أم القرآن في الأخريين من الرباعية، وفي الأخيرة من المغرب، ففي "نيل الأوطار" (٢- ١٠): عن أبي سعيد الخسدرى رضى الله عنه «أن النبي عَلَيْهُ كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية، وفي الأخريين قدر قراءة خمس عشرة آية، أو قال: نصف ذلك، وفي العصر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر قراءة خمس عشرة آية، وفي الأخريين قدر نصف ذلك». رواه الأوليين في كل ركعة قدر قراءة خمس عشرة آية، وفي الأخريين قدر نصف ذلك». رواه أحمد ومسلم اهد. فهذا يدل على أنه عَلَيْهُ كُان يزيد على الفاتحة في كل ركعة من الرباعية. وفي التلخيص الحبير (١-٨٧): وفي رواية لأحمد وابن حبان والبيهقي في قصة المسيء صلاته أنه قال له في آخره: "ثم افعل ذلك في كل ركعة" اهد وفي بلوغ المرام قصة المسيء صلاته أنه قال له في آخره: "ثم افعل ذلك في كل ركعة" اهد وفي بلوغ المرام حبان (في صحيحه)" بما شئت اهد".

قال بعض الناس: فثبت بهذا أن قراءة أم القرآن وما زاد عليها مأمور بها في كل ركعة اهد. قلت: وسبق منا (في الجزء الثاني من الإعلاء) أن رواية أبي داود وابن حبان هذه شاذة، قد تفرد محمد بن عمرو بزيادة أم القرآن فيها، وخالف الثقات، فتذكر. وأما ما ورد في حديث المسيء صلاته من قوله علي القرآن فيها ذلك في كل ركعة» أهد فالمشار إليه بذلك هو الطمأنينة في الركوع والسجود، لا القراءة، يدل عليه رواية محمد بن عمرو بلفظ: "ثم اصنع ذلك في كل ركعة وسجدة اهـ" وكذا في الفتح للحافظ ابن حجر

٨٦٥ أعبرنا: مالك أخبرنا نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما "أنه كان

(٢-١-٢)، والذي أمره النبي عَيْظِيٌّ في الركوع والسجود إنما هو الطمأنينة لا القراءة، كما لا يخفي، فحديث الأعرابي لا يدل على وجوب نفس الفاتحة في الأوليين فضلا عن وجوبها ووجوب الزيادة عليها في الأخريين، فافهم. كيف؟ وقد صح عنه عَلِيَّا أنه اقتصر على الفاتحة في الأحريين وفي روايــة سعد أنه كان يحذف فيهما (أي في الأخريين) كما سيأتي، فلو وجبت الزيادة على الفاتحة فيهما لم يتركها قط، فلما علمنا ترك عدم وجوبها فيهما. وحديث أبي سعيد رضي الله عنه محمول على الجواز إن صح ما ظنه، فإن صلاة الظهر والعصر لا يجهر فيهما فمدار معرفة قدر القراءة فيهما على الظن أو الاطلاع عليه من النبيي عَلِيْكُم، والأول أظهر لما في رواية عنه عند مسلم (١-١٨٥): قال: "كنا نحزر(١) قيام رسول الله عَلِيْكُ في الظهر والعصر، فحزرنا قيامــه في الرَّكعتين الأوليين من الظهر قدر قراءة "آلم تنزيل السجدة" وحزرنا قيامه في الأخريين قدر النصف من ذلك، وحزرنا قيامــه في الركعتين من العصر على قدر قيامه من الأخريين من الظهر، وفي الأخريين من العصر على النصف من ذلك " ولم يذكر أبو بكر (أي شيخ مسلم) في روايته "آلم تنزيل السجدة " وقال: "قدر ثلاثين آية " اهـ. وروى مالك في الموطأ (ص-٢٧) عن أبي عبيد مولى سليمان بن عبد الملك عن عبادة بن نسبى عن قيس بن الحارث عن أبي عبد الله الصنابحي أنه قال: "قدمت المدينة في خلافة أبي بكر فصليت ورائه المغرب، فقرأ في الركعتين الأوليين بأم القرآن وسورة وسورة من قصار المفصل، ثم قام في الثالثة، فدنوت منه حتى أن ثيابي لتكاد أن تمس ثيابه، فسمعته قرأ بأم القرآن وبهذه الآية ﴿ رَبُّنَا لَا تَـزُّغُ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب، أهـ. وأورده الحافظ في الفتح (٢-٢٦) فإسناده صحيح أو حسن على قاعدته، قلت: رجاله ثقات تابعيون، وفيه الزيادة على الفاتحة في الأخيرة من المغرب، وهو أيضًا محمول على الجواز لأن الفعل لا يدل على الوجوب.

قوله: "أخبرنا مالك إلخ". الحديث يدل على جواز قراءة السورتين والسور في ركعة واحدة من المكتوبة، ويعارضه ما رواه الطحاوى قال: حدثنا أبو

⁽١) الجزر بالحاء المهملة والزاء المعجمة وبعدها راء مهملة معناه التقدير والخرص، كذا في القاموس.

إذا صلى وحده يقرأ في الأربع جميعا من الظهر والعصر في كل ركعة بفاتحة الكتاب وسورة من القرآن، وكان أحيانا يقرأ بالسورتين أو الثلاث في صلاة الفريضة في الركعة الواحدة (جوازا)، ويقرأ في الركعتين الأوليين من المغرب كذلك بأم القرآن وسورة سورة". رواه الإمام محمد بن الحسن في المؤطأ (ص:١٠١) وإسناده صحيح، ورجاله رجال الجماعة. قال محمد: السنة أن تقرأ في الفريضة في الركعتين بفاتحة الكتاب وسورة، وفي الأخريين بفاتحة الكتاب، وإن سبحت فيهما أجزاك، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

داود قال: ثنا شعبة عن يعلى بن عطاء قال: سمعت ابن لبيبة قال: قال رجل لابن عمر: إنى قرأت المفصل في ركعة أو قال: في ليلة فقال ابن عمر: "إن الله لو شاء لأنزله جملة واحدة ولكن فصله لتعطى كل سورة حظها من الركوع والسجود" (١-٤٠٢). قلت: رجاله ثقات إلا ابن لبيبة واسمه محمد بن عبد الرحمان بن لبيبة قد اختلف فيه، وثقه ابن حبان وهو من رجال مسلم كما في تهذيب التهذيب (٩-١٠٣) وفيه انقطاع، فإن ابن لبيبة من السادسة كما في التقريب (m-10) والسادسة طبقة عاصروا الخامسة، لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة كابن جريج (كذا في التقريب m-10) ولكنه لا يضر عندنا كما مر غير مرة، ويمكن التطبيق بأن فعله لبيان الجواز، وقوله لبيان السنية.

قال الطحاوى: حدثنا أبو بكرة قال: ثنا مؤمل قال: ثنا سفيان عن عاصم عن أبى العالية قال: أخبرنى من سمع النبى عَرِيكِ يقول: "لكل سورة ركعة" اهـ (١-٤٠١) رجاله ثقات، ورواه أيضًا أحمد عن أبى العالية ولفظه: قال: أخبرنى من سمع رسول الله عَرَيكِ يقول: "لكل سورة حظها من الركوع والسجود" اهـ ورجاله رجال الصحيح، (كذا فى مجمع الزوائد ١-١٨٧). فهذا يدل على أن السنة فى الصلاة أن تقرأ بعد الفاتحة سورة واحدة، قلى واحدة، قال فى رد المحتار: قوله: سورة أشار إلى أن الأفضل قراءة سورة واحدة، ففى جامع الفتاوى: روى الحسن عن أبى حنيفة أنه قال: لا أحب أن يقرأ سورتين بعد الفاتحة فى المكتوبات، ولو فعل لا يكره، وفى النوافل لا بأس بـه اهـ (١-١٣٥) وسيأتى البسط فى باب القراءة إن شاء الله تعالى.

١٦٦ – عن إبراهيم رحمه الله تعالى "إن ابن مسعود رضى الله عنه كان لا يقرأ خلف الإمام وكان إبراهيم يأخذ به، وكان ابن مسعود إذا كان إماما قرأ في الركعتين الأوليين ولا يقرأ في الأخريين". رواه الطبراني في الكبير، وإبراهيم لم يدرك ابن مسعود (مجمع الزوائد ١٠٥١) قلت: قد مر غير مرة أن مراسيله في حكم المسانيد، فلا يضر هذا لانقطاع.

معمر عن الزهرى عن عبيد الله بن أبى رافع قال: "كان يعنى عليا يقرأ فى الأوليين من الظهر والعصر بأم القرآن وسورة، ولا يقرأ فى الأحريين". رواه عبد الرزاق، وسنده صحيح (الجوهر النقى ١٣٣١).

٨٦٨- نا: شريك عن أبى إسحاق عن على وعبد الله أنهما قالا: "اقرأ فى الأوليين وسبح فى الأخريين". رواه ابن أبى شيبة، وفيه انقطاع، كذا قال الزيلعى (٢٩١:١).

قوله: "عن إبراهيم إلخ". دلالته على جواز السكوت في الأخريين ظاهرة، وكذا دلالة حديث معمر بعده.

قوله: "نا شريك إلى ". قلت: دلالته على جواز التسبيح مكان الفاتحة في الأخريين ظاهرة إلا أن قراءة الفاتحة أفضل من التسبيح، وهو أفضل من السكوت. قال في غنية المستملى: وليس المراد التسوية بين الثلاثة، فإن القراءة أفضل بلا شك، وكذا التسبيح أفضل من السكوت بلا شك، فغي المحيط وغيرة: قراءة الفاتحة وحدها في الأخريين سنة، وفي المرغيناني: أنها أفضل وفي الواقعات: هي أحب إلى أن قال: وعلى هذا اختلف في الاقتصار على السكوت، قيل: لا يكره، وقيل: يكره وهو الظاهر. وفي المحيط: لو سبح فيهما ولم يقرأ لم يكن مسيعًا، ومثله في المرغيناني. قال السروجي: لأن القراءة شرعت فيهما على وجه الثناء والذكر، ولذا تعينت الفاتحة لكونها ثناء اهد. ولا خفاء على ظاهر الرواية أن الإساءة منتفية في الاقتصار على التسبيح، لأنهما إنما تثبت بترك الواجب، والقراءة غير واجبة فيهما في ظاهر الرواية، ولكن على قول من جعل القراءة فيهما سنة والقراءة غير واجبة فيهما في ظاهر الرواية، ولكن على قول من جعل القراءة فيهما سنة انتهى (ص-٢٧٣ و ٢٧٤).

4

قلت: رجاله رجال الجماعة إلا شريكا لم يخرج له البخارى في صحيحه إلا تعليقا وأبو إسحاق لم يسمع من على وابن مسعود، كما يستفاد من التقريب والتهذيب، وذلك لا يضر عندنا.

٩٦٩ عن جابر بن سمرة رضى الله عنه قال: "شكى أهل الكوفة سعدا إلى عمر، فعزله واستعمل عليهم عمارا، فشكوا حتى ذكروا أنه لا يحسن يصلى، فأرسل إليه فقال: يا أبا إسحاق! إن هؤلاء يـزعمون أنك لا تحسن تصلى، قال: أما أنا والله فإنى كنت أصلى بهم صلاة رسول الله عربي ما أخرم عنها، أصلى صلاة العشاء فأركد في الأوليين وأخف (١) في الأخريين، قال: ذاك الظن بك يا أبا إسحاق ". الحديث رواه البخارى (١٠٤٠١).

قوله: "عن جابر بن سمرة الحديثين إلخ". فيهما دلالة على تخفيف القراءة وحذفها في الأخريين من العشاء، والمراد به الاقتصار على الفاتحة فيهما. وفي رواية للبخارى عنه: قال سعد: كنت أصلى بهم صلاة رسول الله عليه صلاتي العشاء الحديث (١-٥٠١) وفي نسخة: "صلاتي العشيء"، والمراد بصلاتي العشاء صلاة المغرب والعشاء، وبصلاتي العشي صلاة الظهر والعصر، وقد مر أنه عليه كذلك في الأخريين من المغرب، فظهر بذلك أن الظهر والعصر، وسيأتي أنه كان يفعل كذلك في الأخريين من المغرب، فظهر بذلك أن قول سعد: "وأخف أو أحذف في الأخريين" معناه الاقتصار على الفاتحة وترك الزيادة عليها في الأخريين من العشاء، فاندفع بذلك ما قاله بعض الناس ولفظه: ولم أقف على حديث ذكر فيه ذلك أي الاقتصار على الفاتحة في الأخريين من العشاء، ووجه الاندفاع حديث ذكر فيه ذلك أي الاقتصار على الفاتحة في الأحريين من العشاء، ووجه الاندفاع عليها المهر، فإن قول سعد في الرواية الثانية: «أما أنا فأمد في الأوليين وأحذف في الأخريين، يعم الصلاة الرباعية كلها، وقد خص العشاء بالذكر في الرواية الأولى، فثبت بذلك اتحاد العشاء بسائر الرباعيات في القراءة، فافهم.

⁽۱) قوله: "وأخف" بضم أوله وكسر الخاء المعجمة، وفي رواية الكشميهني: "وأحدف" بفتح أوله وسكون المهملة، وكذا هو وكذا هو وكذا هو وكذا هو في رواية عثمان بن سعيد الدارمي عن موسى بن إسماعيل شيخ البخارى فيه، أخرجه البيهقي، وكذا هو في جميع طرق هذا الحديث الذي وقفت عليها إلا أن في رواية محمد بن كثير عن شعبة عند الإسماعيلي بالميم بدل الفاء اه قاله الحافظ في الفتح (٩٧:٢).

محر السعد: من أبى عون قال: "سمعت جابر بن سمرة قال: قال عمر لسعد: لقد شكوك في كل شيء حتى الصلاة، قال: أما أنا فأمد في الأوليين وأحذف في الأخريين، ولا آلو ما اقتديت به من صلاة رسول الله على الل

٨٧١ أخبرنا: مالك حدثنا وهب بن كيسان أنه سمع جابر بن عبد الله رضى الله عنه يقول: "من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فلم يصل إلا وراء

أما قوله: "وأحذف في الأخريين" فقد اختلف الشراح في تفسير معناه، فقال بعضهم: أراد به حذف التطويل، وقال بعضهم: معناه أحذف القراءة في الأخريين، قال العلامة العيني في العمدة: واستدل بعض أصحابنا لأبي حنيفة ومن قال بقوله في عدم وجوب القراءة في الأخريين بالحديث المذكور، وعن هذا قال صاحب الهداية وغيره: إن شاء قرأ في الأخريين، وإن شاء سبح، وإن شاء سكت، وهو المأثور عن على وابن مسعود وعائشة إلا أن الأفضل أن يقرأ اهـ (٣-٦٢).

قوله: "أخبرنا مالك حدثنا وهب إلخ". قلت: استدل بظاهره بعضهم على وجوب قراءة الفاتحة في الأخريين، فإن قوله: من صلى ركعة إلخ يعم الأوليين والأخريين جميعًا، ولكن الاستدلال به لا يتم، فإنه يمكن أن يراد بالركعة الصلاة، يؤيده حديث أبي هريرة بلفظ: "من صلى صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج إلخ" أخرجه محمد في الموطأ (ص-٩٣) بسند صحيح وابن ماجة وغيره، وأخرجه الطبراني في الأوسط من حديث مهران مرفوعًا، ولفظه: قال: "من لم يقرأ بأم الكتاب في صلاته فهي خداج". قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١-١٨٦): وفي إسناده جماعة لم أعرفهم اهد. نعم! يبعد هذا الاحتمال رواية أحمد بلفظ: "لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب في كل ركعة إلخ" ولكني لم أقف (١) على سندها فإن صحت كانت كافية في الاستدلال بها على وجوب الفاتحة في الأخريين أيضًا، وكذا حديث أبي قتادة الدال على مواظبته على قراءة الفاتحة في الأخريين يفيد وجوبها، فإنه لم يثبت في حديث أنه على تركها فيهما أحيانا، والمواظبة بلون الترك تفيد الوجوب كما مر.

⁽١) قلت: وقد فتشت عليها في مسند جابر من المسند فلم أجدها، والله أعلم.

الإمام". أخرجه محمد في المؤطأ (ص-٩٣) وإسناده صحيح، وأخرجه الترمذي (٤٢:١) وقال: هذا حديث حسن صحيح، وأخرجه أحمد ولفظه: قال: لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب في كل ركعة إلا وراء الإمام" كذا في التعليق الممجد (ص-٩٣)، وأخرجه الطحاوي (١٢٨:١) مرفوعا قال: حدثنا بحر بن نصر قال: حدثنا يحيى بن سلام قال: ثنا مالك عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله عن النبي عَنِيلَةٍ أنه قال: "من صلى ركعة فلم يقرأ فيها بأم

المواظبة بدون الترك دليل السنة المؤكدة:

ويعكر عليه ما قاله في البحر (١-١٨): والذي ظهر للعبد الضعيف أن السنة ما واظب النبي عليه عليه لكن إن كانت لا مع الترك فهي دليل السنة المؤكدة، وإن كانت مع الترك أحيانا فهي دليل غير المؤكدة، وإن اقترنت بالإنكار على من لم يفعله فهي دليل الوجوب، فافهم اهد قلت: ولعل الحق لا يتجاوز عنه.

وفى التعليق الممجد عن الحلية ما نصه: هذا التخيير أى بين القراءة والتسبيح والسكوت مروى عن أبى يوسف عن أبى حنيفة، ذكره فى التحفة والبدائع وغيرهما، وواد فى البدائع: هذا جواب ظاهر الرواية، وهو قول أبى يوسف ومحمد، وهذا يفيد أنه لا حرج فى ترك القراءة والتسبيح عامدا، ولا سجود سهو عليه فى تركهما ناسيًا. وقد نص قاضيخان فى فتاواه على أن أبا يوسف روى ذلك عن أبى حنيفة ثم قال قاضيخان: وعليه الاعتماد، وفى الذخيرة: وهو الصحيح من الروايات، لكن فى محيط رضى اللين السرخسى: وفى ظاهر الرواية أن القراءة سنة فى الأخريين ولو سبح فيهما ولم يقرأ لم يكن مسيئًا لأن القراءة فيهما شرعت على سبيل الذكر والثناء، وإن سكت فيهما عمدا يكون مسيئًا لأن القراءة فيهما شرعت على سبيل الذكر والثناء، وإن سكت فيهما عمدا حتى لو تركها ساهيًا يلزمه سجود السهو، ثم فى البدائع: الصحيح جواب ظاهر الرواية لما روينا عن على وابن مسعود (سيأتى سندهما) أنهما كان يقولان: المصلى بالخيار، وهذا باب لا يدرك بالقياس، فالمروى عنهما كالمروى عن النبى عَيَظيّة، انتهى. ويمكن أن يقال: باب لا يدرك بالقياس، فالمروى عنهما كالمروى عن النبى عَيَظيّة، انتهى. ويمكن أن يقال: فا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب فى كل ركعة إلا وراء الإمام، وبما اتفق عليه البخارى ومسلم عن أبى قتادة فاتحة الكتاب فى كل ركعة إلا وراء الإمام، وبما اتفق عليه البخارى ومسلم عن أبى قتادة

القرآن فلم يصل إلا وراء الإمام "اهد. بحر بن نصر ثقة كذا في التقريب (ص-٢٢) ويحيى بن سلام تكلم فيه ضعفه الدارقطني وغيره، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ، وقال أبو زرعة: لا بأس به، ربما وهم، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال أبو العرب: كان من الحفاظ ومن خيار خلق الله اهد ملخصا من اللسان (٢: ٣٦٠ و ٣٦١) وبقية رجاله رجال الصحيح.

«أن رسول الله على كان يقرأ في الركعتين الأخريين بفاتحة الكتاب» لأن كون الأول مفيدا للوجوب، والثاني مفيدا للمواظبة المفيدة للوجوب إنما هو إذ لم يوجد صارف عنه، وأما إذا وجد صارف فلا، وقد وجد ههنا وهو أثر على وابن مسعود، لأنه كالمرفوع، والمرفوع صورة ومعنى يصلح صارفًا، فكذا ما هو مرفوع معنى. انتهى كلام صاحب الحلية اهرص-٢٠).

وقال المحقق ابن الهمام في الفتح ما ملخصه: بقى أن يقال: فلم لم يثبت الوجوب في الأخريين كما هو محصل رواية الحسن عن أبي حنيفة أنه إذ لم يقرأ يكره ويسجد للسهو؟ والجواب أن قول الصحابة على خلافه صارف له عن الوجوب، وذلك ما روى ابن شيبة عن شريك عن أبي إسحاق السبيعي عن على وابن مسعود قالا: "اقرأ في الأوليين وسبح في الأخريين"، وهو عن عائشة رضى الله عنها غريب بخلافه عن غيرها. وفي موطأ محمد بن الحسن: حدثنا محمد (١) بن أبان القرشي عن حماد عن إبراهيم عن علقمة بن قيس "أن عبد الله بن مسعود كان لا يقرأ خلف الإمام فيما يجهر فيه وما يخافت فيه من الأوليين ولا في الأحريين وإذا صلى وحده قرأ في الأوليين فاتحة وسورة، ولم يقرأ في الأخريين بشيء". وهذا بعد ما في الأول من الانقطاع إنما يتم إذا لم يكن عن غيرهما بين الصحابة خلافه، وإلا فاختلافهم حينئذ في الوجوب لا يصرف دليله عنه، فالأحوط رواية الحسن اه (١-٤٤٣).

قلت: قد عرفت أن الإرسال والانقطاع لا يضر عندنا إذا كانا من ثقة، ودليل الوجوب ليس عند المحقق سوى ما فى حديث المسىء صلاته من قوله على المواطبة، وقد فى صلاته كلها، وفى رواية: «فى كل ركعة» أو ما فى حديث أبى قتادة من المواطبة، وقد

التقريب التهريب بن عثمان قال: حدثنا إسماعيل (ثقة في حديث أهل بلده) بن عثمان قال: حدثنا إسماعيل (ثقة في حديث أهل بلده) بن عياش عن مسلم (هو الزنجي ظ- وثقه ابن معين وابن حبان والدارقطني كذا في تهذيب التهذيب) بن خالد عن جعفر (من رجال مسلم صدوق ثقة مأمون) بن محمد عن الزهري (لا يسئل عن مثله) عن عبيد الله بن أبي رافع (ثقة كذا في التقريب) عن على رضى الله عنه "أنه كان يقرأ في الركعتين الأوليين من الظهر بأم القرآن وفي العصر مثل ذلك، وفي الأخريين منهما بأم القرآن وفي المغرب في الأوليين بأم القرآن وقرآن، وفي الثالثة بأم القرآن. قال عبيد الله: وأراه قد رفعه إلى النبي عرفية "رواه الطحاوي (١٢١١) ورجاله ثقات إلا أن في حديث إسماعيل بن عياش عن غير أهل الشام كلام، وللحديث شواهد صحيحة فهو محتج به.

سبق منا أنهما لا ينتهضان دليلين على الوجوب، فبقى أثرا على وابن مسعود سالمين عن المعارضة، فافهم.

وقال في الدر: واكتفى المفترض فيما بعد الأوليين بالفاتحة، فإنها سنة على الظاهر، ولو زاد لا بأس به وهو مخير بين قراءة الفاتحة، وصحح العيني وجوبها وتسبيح ثلاثًا أو سكوت قدرها، وفي النهاية قدر تسبيحة فلا يكون مسيئًا بالسكوت على المذهب اهر وفي رد المحتار: قوله: وصحح العيني وجوبها، هذا مقابل ظاهر الرواية، وهو وواية الحسن عن الإمام وصححها ابن الهمام أيضًا من حيث الدليل، ومشى عليها في "شرح المنية"، فأوجب سجود السهو بترك قراءتها ساهيا، والإساءة بتركها عمدا اهر وفيه أيضًا: قوله: "وفي النهاية قدر تسبيحة" قال شيخنا (يعني به ابن الهمام): وهو أليق بالأصول (حلية) أي لأن ركن القيام يحصل بها لما مر أن الركنية تتعلق بالأدنى اهر (١-٥٣٣). قلت: ففي المسألة للإمام قولان مصححان، فاختر أيهما شئت، ولكن الأحوط هو العمل بالوجوب؛ والله تعالى أعلم.

قوله: "ابن أبي داود قد حدثنا إلخ". قلت: دلالته على الاكتفاء بالفاتحة في الأخيرة من المغرب ظاهرة مرفوعًا.

باب افتراض القعدة الأخيرة قدر التشهد و عدم افترض الصلاة والسلام بعد التشهد

٣٠٨٣ عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه فى حديث التشهد وقال بعد قوله: وأشهد أن محمدا عبده ورسوله: قال: «فإذا قضيت هذا أو قال: فإذا فعلت هذا فقد قضيت صلاتك»، فإن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد

باب افتراض القعدة الأخيرة قدر التشهد و عدم افتراض الصلاة والسلام بعده

قوله: "عن عبد الله بن مسعود إلخ". قال في عون المعبود (١-٣٦٧): قال الخطابي في المعالم: قد اختلفوا في هذا الكلام، هل هو من قول النبي عَيِّلِيَّةٍ في مسعود؟ فإن صح مرفوعًا إلى النبي عَيِّلِيَّةٍ ففيه دلالة على أن الصلاة على النبي عَيِّلِيَّةٍ في التشهد غير واجبة اهـ. وفيه: قال أبو الحسن السندى في شرح شرح النخبة: وأما قول التشهد غير واجبة هل هو من قول النبي عَيِّلِيَّةٍ أو من قول ابن مسعود؟ فأراد به اختلاف الحطابي: اختلفوا فيه هل هو من قول النبي عَيِّلِيَّةٍ أو من قول ابن مسعود؟ فأراد به اختلاف الرواة في وصله وفصله لا اختلاف الحفاظ، فإنهم متفقون على أنها مدرجة، كذا قاله العراقي، انتهى. قلت: اتفاق الحافظ على إدراجه غير مسلم، فإن أبا داود رواه متصلا بقوله عَيِّلِةً وسكت عنه، ولو كان مدرجا عنده لصرح به، وبعد ذلك فلا اختلاف بينهم في صحة وقفه، وقد بينا أن الموقوف في مثله له حكم المرفوع، ويؤيده حديث عبد الله بن عمرو مرفوعًا، فإنه بمعناه، وسيأتي ذكره عن قريب.

وفى نصب الراية (١-٢٢١): وقال ابن حبان بعد أن أخرج الحديث فى صحيحه فى النوع الحادى والعشرين من القسم الأول بلفظ السنن: وقد أوهم هذا الحديث من لم يحكم الصناعة أن الصلاة على النبى عَرَقِيدٍ فى التشهد ليست بفرض، فإن قوله: "إذا قلت هذا" زيادة أدرجها زهير بن معاوية عن الحسن بن الحر وقال: ذكر بيان (أى بيان اسم راوى) أن هذه الزيادة من قول ابن مسعود لا من قول النبى عَرَقِيدٍ، وإن زهيرا أدرجه فى الحديث. ثم أخرجه عن ابن ثوبان عن الحسن بن الحر عن القاسم بن مخيمرة به سندا ومتنًا، وفى آخره: قال ابن مسعود: فإذا فرغت من هذا فرغت من صلاتك، فإن شئت

فاقعد" رواه أحمد، ورواه الطبرانى فى الأوسط وبين أن ذلك من قول ابن مسعود من قوله: "فإذا فرغت من هذا فقد قضيت صلاتك" كذلك لفظه عند الطبرانى، ورجال أحمد موثقون (مجمع الزوائد ١٩٨١). قلت: يمكن الجمع بأنه قال مرة من عند نفسه ومرة رفعه، وهو غير منكر، فربما يفتى الصحابى بما

فاثبت، وإن شئت فانصرف إلخ. قلت: زهير بن معاوية ثقة كذا في التقريب (m-m) وروى ذلك عنه (أى قوله: إذا قلت هذا إلخ) موصولا عبد الله بن محمد النفيلي وهو ثقة حافظ من كبار العاشرة، كذا في التقريب (m-m). وأما ابن ثوبان فقال في التقريب: صدوق يخطئ ورمى بالقدر وتغير بآخره اهـ (m-m) فهو ليس بمثابة زهير، ولا يعتد بقوله في معرضه، على أن كلام ابن حبان يدل على أن زهيراً أدرج ذلك، ويظهر من كلام البيهقي أن الذي أدرج ذلك هو الراوى عن زهير، قال في نصب الراية: وقال البيهقي: وقد بينه شبابة بن سوار في روايته عن زهير بن معاوية وفصل كلام ابن مسعود من كلام النبي عبيلة، وكذلك رواه عبد الرحمان بن ثابت بن ثوبان عن الحسن بن الحر مفصلا بينا الهرام).

وهذا خلاف يقتضى طرح القولين جميعًا، وأيضًا فكما أن ابن ثوبان تابع شبابة بن سوار فكذلك محمد بن أبان تابع عبد الله بن محمد النفيلى، فذكر قوله: إذا قلت هذا إلخ موصولا بكلام النبى عَلَيْكُم كما رواه عبد الله بن محمد قال الزيلعى: ثم أخرجه (أى ابن حبان) عن حسين بن على الجعفى (ثقة عابد) عن الحسن بن الحر به، وفي آخره: قال الحسن: وزادني محمد بن أبان بهذا الإسناد "فإذا قلت هذا فإن شئت فقم" قال: ومحمد ابن أبان ضعيف اهـ. قلت: قد مر قول أحمد فيه: أما أنه ليس ممن يكذب، وفي اللسان: وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: هو ليس بقوى في الحديث يكتب حديثه على المجاز اهـ (٥-٣١) فهو صالح في المتابعات. وبالجملة فقد اختلف على زهير في رفع قوله: إذا قلت هذا إلخ وفي وقفه فرفعه عبد الله بن محمد النفيلي وذكره موصولا بكلام النبي عبد الله بن محمد النفيلي وذكره موصولا بكلام النبي عبد الله بن سوار على ابن مسعود، وكلاهما ثقتان حافظان، حافظان، منهما متابع، وقد مر غير مرة أنه إذا رواه بعض الثقات الضابطين متصلا وبعضهم ولكل منهما متابع، وقد مر غير مرة أنه إذا رواه بعض الثقات الضابطين متصلا وبعضهم

سمعه من النبى عَلَيْتُهِ، فيظن أنه فتياه وليس بمرفوع ثم يرفعه في وقت، ونظائره كثيرة. وهذا إذا صح سند الطبراني، ولكنه لم يصح كما يدل عليه سياق كلام الهيثمي، علا أنه إن كان موقوفا فهو في حكم المرفوع، لأنه ليس مما يدرك بالرأى فلا يضر وقفه في الاحتجاج به.

مرسلا، أو بعضهم موقوفا وبعضهم مرفوعا فالصحيح الذى قاله المحققون من المحدثين وقاله النقهاء وأصحاب الأصول وصححه الخطيب البغدادى أن الحكم لمن وصله أو رفعه سواء كان المخالف له مثله أو أكثر أو أحفظ، لأنه زيادة ثقة وهى مقبولة اهـ صرح به النووى فى شرح مسلم (١-٥٦) وفى مقدمته على المنهاج، فتذكر.

والحديث يدل على فرضية القعدة الأخيرة لأنه على التمام بها أو بقول التشهد، وهو ليس بمشروع إلا جالسا، فالتخير ليس فى القعود، وإنما هو فى التلفظ بالتشهد، ومعنى التخيير عدم توقف الماهية عليه وإن كان واجبا، وما لا يتم الفرض إلا به فهو فرض. ولكن يرد عليه أن حرف "أو" ههنا للشك لا للتخيير، كما يدل عليه سياق الحديث الأول ولفظه: قال: فإذا قضيت هذا أو قال: فإذا فعلت هذا إلخ فيلزم أن يكون واحد من التشهد الأخير والقعدة الأخيرة فرضًا، ولا دلالة فيه على تعين القعدة للفرضية. قلت: حديث على الآتى يدل على تعين القعود لها، فإنه قال: إذا جلس مقدار التشهد إلخ

⁽١) فإن قلت: إن هذا يقتضى أن لا يبقى فى الأحاديث مدرج، فإنه يستلزم إسقاط العدالة، قلت: كلا! فإن الإدراج لتفسير غريب لا يمنع، ولذلك فعله الزهرى وغير واحد من الأثمة كما قاله فى التدريب، والإدراج الذى فيه كلامنا ليس من هذا القسم وكذا ليس منشأه سوء الحفظ، فإن الذين وصلوه ثقات حفاظ فافهم.

الله عن القاسم بن مخيمرة قال: "أخذ علقمة بيدى، فحدثنى أن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أخذ بيده، وأن رسول الله علم أخذ بيد عبد الله فعلمه التشهد فى الصلاة، فذكر مثل دعاء حديث الأعمش، إذا قلت هذا أو قضيت هذا فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد". أخرجه أبو داود (٣٦٦، و٣٦٧، عون المعبود) وسكت عنه.

وهو أيضًا مرفوع حكما، فإنه ليس مما يدرك بالرأى، وأيضًا فقد أجمعت الأثمة على فرضية القعدة الأخيرة من الصلاة، قال الشرنبلالي في نور الإيضاح: ويفترض القعود الأخير ياجماع العلماء وإن اختلفوا في قدره، والمفروض عندنا الجلوس قدر قراءة التشهد في الأصح إلى أن قال: وزعم بعض مشائخنا أن المفروض في القعدة ما يأتي فيه بكلمة الشهادتين، فكان فرضًا عمليا اهـ (ص-١٣٧). وقال الإمام الشعراني في رحمة الأمة (ص-٥٠): وأجمعوا على أن للصلاة أركانا وهي الداخلة فيها، فالمتفق عليه منها سبعة: النية، وتكبيرة الإحرام، والقيام مع القدرة، والقراءة، والركوع، والسجود، والجلوس آخر الصلاة، واختلفوا فيما سَوى هـذه السبعة من الأركان اهـ. وقال النووي في شرح مسلم بعد ذكر الاختلاف في وجوب التشهد ما نصه: وقد وافق من لم يوجب التشهد على وجوب القعود بقدره في آخر الصلاة اهـ (١-١٧٣). وقال الحافظ في الفتح: فما لم يذكر فيه رأى في حديث المسيء صلاته) صريحا من الواجبات المتفق عليها، النية والقعود الأخير، ومن المختلف فيه التشهد الأخير والصلاة على النبي ﷺ فيه والسلام في آخر الصلاة اهـ (٢-٢٣٢). ولا يخفي أن الوجوب عند الشافعية بمعنى الفرض عندنا. قلت: وحديث ابن مسعود هذا يدل على عدم افتراض الصلاة والتسليم أيضا في التشهد الأخير، لأنه قال: فإن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فقعد اهـ فظهر به أن الصلاة تتم

قوله: "عن القاسم بن المخيمرة إلخ". قلت: سياق هذا الحديث يدل على أن كلمة "أو" في قوله: إذا قلت هذا أو قضيت هذا إلخ للتخيير دون الشك، ودلالته على الأجزاء الثلاثة من الباب ظاهرة بما قررناه سابقا.

٥٧٥ عن على قال: "إذا جلس مقدار التشهد ثم أحدث، فقد ثم صلاته". رواه البيهقى فى السنن وإسناده حسن. كذا فى آثار السنن (١٠١١). وفى تعليق التعليق (١٠١٠): قلت: أخرجه من طريق عاصم بن ضمرة عن على، وقد تابعه على ذلك الحارث عند ابن أبى شيبة، قال فى مصنفه: حدثنا أبو معاوية عن أبى إسحاق عن الحارث عن على رضى الله عنه قال: "إذا جلس الإمام فى الرابعة ثم أحدث فقد تمت صلاته، فليقم حيث شاء اهـ". قلت: وهذا عما ليس يدرك بالرأى، فهو أيضا فى حكم المرفوع.

- ٨٧٦ عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله عَلَيْكِي: إذا أحدث — يعنى الرجل وقد جلس في آخر صلاته قبل أن يسلم فقد جازت صلاته ".

قوله: "عن على إلخ"(۱). قلت: دلالته على فرضية الجلوس آخر الصلاة ظاهرة، فإنه على التمام به وما لا يتم الفرض إلا به فهو فرض، وكذا فيه دلالة على عدم افتراض الصلاة والتسليم أيضا كما لا يخفى.

قوله: "عن عبد الله بن عمرو إلخ. قلت: دلالته على فرضية القعود الأخير وعدم افتراض التسليم ظاهرة بما قررناه آنفا، وفيه أن الحدث في الصلاة بعد تمام الأركان لا يفسد الصلاة كما هو مذهبنا.

واعلم أن بعض الرواة المحتصر متن هذا الحديث، كما قاله الطحاوى: حدثنا أبو بكرة قال: ثنا أبو داود قال: ثنا عبد الله بن المبارك عن عبد الرحمان بن زياد بن أنعم عن عبد الرحمان بن رافع وبكر بن سوادة عن عبد الله بن عمرو أن النبي عرفي قال: "إذا رفع رأسه من آخر السجود فقد مضت صلاته إذا هو أحدث اه.". رجاله ثقات إلا عبد الرحمان بن زياد مختلف فيه وقد وثق. والجواب عنه بأن أحمد بن محمد بن موسى المروزى روى عند الترمذى عن ابن المبارك، وقال: "وقد جلس في آخر صلاته قبل أن

⁽۱) وقد روى حديث على هذا بلفظ آخر بينه الطحاوى، قال: حدثنا أبو بكرة قال: حدثنا أبو عاصم عن أبي عوانة عن الحكم عن عاصم بن ضمرة عن على قال: "إذا رفع رأسه من آخر سجدة فقد تمت صلاته اهـ" رجاله ثقات. ومعناه إذا رفع رأسه وجلس في آخر صلاته، لأن من ذكر الجلوس فقد أتى بزيادة، وهي من الثقة مقبولة كما مر غير مرة، فافهم.

أخرجه الترمذى (١:٠٤ مع شروع أربعة) (١). وفي النيل (٢:٠٠٠): أخرجه أبو داود والترمذى، وقال: ليس إسناده بذاك القوى، وقد اضطربوا في إسناده. وإنما أشار إلى عدم قوة إسناده، لأن فيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقى وقد ضعفه بعض أهل العلم، وقال النووى في شرح المهذب: إنه ضعيف باتفاق الحفاظ، وفيه نظر، فإنه قد وثقه غير واحد منهم زكريا الساجى وأحمد بن صالح المصرى، وقال يعقوب بن سفيان: لا بأس به، وقال يحيى بن معين: ليس به بأس اه. قلت: وقد عرف أن قول ابن معين: "ليس به بأس" توثيق منه كما مر، وبقية رجاله ثقات، فالحديث حسن، وسيأتي الجواب عن دعوى الاضطراب.

يسلم"، فيراد برفع الرأس في رواية أبي بكرة رفع الرأس مع الجلوس، لأن زيادة الثقة مقبولة، وتابعه على ذلك غيره من الثقات، كما قاله الطحاوى أيضًا: حدثنا إبراهيم بن منقذ وعلى بن شيبة قالا: ثنا أبو عبد الرحمان المقرئ عن عبد الرحمان بن زياد بن أنعم عن عبد الرحمان بن رافع التنوخي وبكر بن سوادة الحذامي عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله على الله على الإمام الصلاة، فقعد فأحدث هو أو أحد ممن أتم الصلاة معه قبل أن يسلم الإمام فقد تمت صلاته فلا يعود فيها». ثم قال الطحاوى: حدثنا يزيد بن سنان ثنا معاذ بن الحكم قال: ثنا سفيان الثورى عن عبد الرحمان بن زياد بن أنعم فذكر مثل حديث أبي بكرة عن أبي داود عن ابن المبارك قال معاذ: فلقيت عبد الرحمان ابن زياد بن أنعم ابن زياد بن أنعم فحدثني عن عبد الرحمان بن رافع وبكر بن سوادة فقلت له: لقيتها جميعًا؟ فقال: كليهما حدثني به عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله علي قال: وإذا رفع المصلى رأسه من آخر صلاته وقضى تشهده (٢) ثم أحدث فقد تمت صلاته، فلا يعود لها»

⁽۱) قال الترمذى: حدثنا أحمد بن محمد (ه أحمد بن محمد موسى المروزى من رجال البخارى، ثقة ثبت، كذا فى تهذيب التهذيب ٧٧:١) نا ابن المبارك (أحد الأثمة ثقة ثبت حجة) أنا عبد الرحمن بن زياد بن أنعم (مختلف فيه وتوثيقه مذكور فى الكتاب) أن عبد الرحمن بن رافع وبكر بن سوادة أخبراه (عبد الرحمن ضعيف وبكر بن سوادة أغبراه (عبد الرحمن ضعيف وبكر بن سوادة ثقة فقيه كذا فى التقريب، فانجبر به ضعف عبد الرحمن) عن عبد الرحمن عمر (صحابى جليل) مؤلف.

⁽٢) أطلق التشهد وأراد به الجلوس قدره كما وقع في رواية ابن المبارك بلفظ "إذا جلس" وفي رواية أبي عبد الرحمان المقرئ بلفظ "فقعد إلخ" فافهم. ويؤيده حديث على بلفظ "إذا جلس مقدار التشهد" مؤلف.

۸۷۷ حدثنا: بكر بن إدريس قال: ثنا آدم قال: ثنا شعبة عن يونس عن الحسن في الرجل يحدث بعد ما رفع رأسه من آخر سجدة، فقال: "لا يجزيه حتى يتشهد أو يقعد قدر التشهد" رواه الإمام الطحاوى (١٦٣:١) ورجاله ثقات إلا بكر بن إدريس فلم أجد من ترجمه، ولكن قد أكثر الطحاوى الاحتجاج بحديثه.

۸۷۸ حدثنا: محمد بن خزيمة قال: ثنا سعيد بن سابق الرشيدى قال: ثنا حيوة بن شريح عن ابن جريج قال: كان عطاء يقول: "إذا قضى الرجل التشهد الأخير فقال: السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته، السلام علينا

اهـ رجاله ثقات (١-٢٦). فظهر بذلك أن رواية معاذ بن الحكم ومن وافقه فى ذكر الجلوس أتم، فإنهم ذكروا فى حديثهم رفع المصلى رأسه من آخر الصلاة صراحةً أو دلالة مع ذكر التشهد أو الجلوس، فمن اقتصر على رفع الرأس وحده فقد نقص من لفظ الحديث، وزيادة الثقة مقبولة، فلا تجوز الصلاة بدون التشهد أو الجلوس قدره.

وأما دعوى الاضطراب في سنده من الترمذي فليس بصحيح، فإن الطحاوى والدارقطني أخرجاه بأسانيدهما عن عبد الرحمان بن زياد عن عبد الرحمان بن رافع وبكر ابن سوادة كما رواه الترمذي سواء، وليس في شيء من الأسانيد شائبة اضطراب أصلا، فلعل الترمذي كان أراد الكلام على حديث عبد الله بن عمرو وحديث ابن مسعود كليهما بضعف السند في الأول، وباضطراب الرواة في زفع قوله: "فإذا قضيت هذا أو فعلت هذا" في الثاني فوهم وتكلم بكلا العلتين في الأول. فأما كلامه في الأول فمدفوع بتوفيق غير واحد ابن زياد وكلامه في الثاني بترجيح الرافع على الواقف، وبالجمع بينهما، وبهما يرتفع الاضطراب، كما ذكرناه في المقدمة.

قوله: "حدثنا بكر بن إدريس إلخ". قلت: دلالته على فرضية القعدة الأخيرة وعدم افتراض الصلاة والتسليم عند الحسن ظاهرة.

قوله: "حدثنا محمد بن خزيمة"، وقوله: "أبو حنيفة عن حماد إلخ". قلت؛ دلالتهما على فرضية القعدة الأخيرة عند عطاء، وعدم فرضية الصلاة والسلام ظاهرة، وعلى عباد الله الصالحين، فأحدث، وإن لم يكن سلم عن يمينه وعن يساره، فذكر كلاما معناه فقد مضت صلاته، أو قال: فلا يعود إليها ". أخرجه الطحاوى (١٦٣١). وسعيد بن سابق شيخ يروى عنه المصريون، قاله الدارقطني كذا في الأنساب (ورق- ٢٨٣). ولفظ "شيخ" للتعديل عندهم، وبقية رجاله ثقات، فالسند حسن.

٩٧٩ أبو حنيفة: عن حماد عن إبراهيم في الرجل يجلس خلف الإمام قدر التشهد ثم ينصرف قبل أن يسلم الإمام، قال: لا يجزيه. وقال عطاء بن أبي رباح: إذا جلس قدر التشهد أجزأه، قال أبو حنيفة: قولي هو قول عطاء (أخرجه) محمد بن الحسن في الآثار (ص-٦٧ مطبوعه كلزار محمدي لاهور) ثم قال محمد: وبقول عطاء نأخذ نحن أيضا اهد. قلت: رجاله كلهم ثقات. وأبو حنيفة سمع عطاء (وأكثر منه) وعطاء تابعي جليل سمع كثيرا من الصحابة، كذا في تهذيب التهذيب (١٩٩٤ إلى ٢٠١).

۰ ۸۸۰ حدثنا: سليمان (وثقه العقيلي كذا في اللسان، ١٩٦:٣) بن شعيب قال: حدثنا يحيي (١) بن حسان قال: ثنا أبو وكيع (من رجال مسلم

وإبراهيم إنما خالف في عدم فرضية السلام، وأما افتراض الجلوس آخر الصلاة فليس له خلاف فيه.

قوله: "حدثنا سليمان بن شعيب إلخ". قلت: دلالته على عدم افتراض السلام ظاهرة، فإن ابن مسعود لم يجعل السلام انقضاء للصلاة بل جعله إذنًا للانقضاء، فهذا صريح في أن الصلاة تنقضى قبله. فما ذكره في النيل بما نصه: وقد روى البيهقي من طريق أبي الأحوص عن ابن مسعود رضى الله عنه بلفظ: "مغتاح الصلاة التكبير، وانقضائها التسليم، إذا سلم الإمام فقم إن شئت" قال: وهذا الأثر صحيح عن ابن مسعود، وقال ابن حزم: قد صح عن ابن مسعود إيجاب السلام فرضًا، وذكر رواية أبي الأحوص هذه عنه اهد (٢-٩٩) لا يتم به الاستدلال على وجوب السلام عند ابن

⁽١) من ترجال الشيخين ثقة مامون كذا في الفهديب (١٩٧:١)

صدوق) عن أبى إسحاق عن أبى الأحوص (هو الكسائى المصرى) عن عبد الله قال: "التشهد انقضاء الصلاة، والتسليم إذن بانقضاها" رواه الطحاوى (١٦٢:١) ورجاله كلهم ثقات.

۸۸۱ محمد: قال: أخبرنا شعبة بن الحجاج عن أبى النضر قال: سمعت حميد بن عبد الرحمن يقول: سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول: «لا تجوز الصلاة إلا بتشهد» قال محمد: وبهذا نأخذ، فإذا تشهد فقد قضى

مسعود، فإنه محمول على المجاز فجعل السلام انقضاء للصلاة لكونه إذنًا لانقضائها بدليل حديث المتن، فإنه قاض على التفرقة بين التشهد والسلام.

بقى أن يقال: إن حديث المتن يدل على فرضية التشهد، وأنتم لا تقولون بها، قلنا: يعارضه قول ابن مسعود مرفوعًا أو موقوفًا: «إذا قلت هذا أو قضيت هذا، فإن شعت أن تقوم فقم، وإن شعت أن تقعد فاقعد» فإنه يدل بظاهره أن القعود فرض، والتخبير فى التلفظ بالتشهد، وحديث على صريح فى ذلك، فالمراد بالتشهد فى هذا الحديث هو الجلوس قدره عندنا، فإنه قد يطلق التشهد على القعود مجازًا لكونه محله. وأيضا فقد مر فى حديث ابن بحينة عند النسائى أنه على عدم فرضية الثانية ولم يعد، ثم سجد سجدتين للسهو فى آخر الصلاة، وهو يدل على عدم فرضية التشهد الأول، ولم يقم دليل على الفرق بينه وبين الثانى، فقلنا بوجوبهما (١) دون افتراضهما، وهو قول الحسن البصرى وعطاء بن أبى رباح، كما يظهر من حديثي المتن، والله أعلم.

قوله: "محمد قال: أخبرنا شعبة إلخ". قلت: دلالته على وجوب التشهد ظاهرة، وظهر من قول محمد وجوب السلام وكراهة تركه عامدا، لأنه ولو لم يكن فرضًا عندنا فهو واجب يجب سجدة السهو بتركه، والله أعلم.

واحتج القائلون بفرضية السلام بحديث على رضى الله عنه مرفوعًا «مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم». رواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجة بإسناد صحيح، كذا في العزيزى (٣-٢٨٣)، وقال الحافظ في الفتح

⁽١) هذا على القول الراجع عندنا.

الصلاة، فإن انصرف قبل أن يسلم أجزأته، ولا ينبغى له أن يتعمد ذلك. قلت: رجاله كلهم ثقات، رواه محمد في الآثار (ص-٦٧).

(٢-٧٦): وحديث «تحليلها التسليم» أخرجه أصحاب السنن بسند صحيح اهر والجواب عنه أن قوله: «وتحليلها التسليم» وإن كان يفيد فرضيته في الظاهر، ولكن يعارضه في هذا الجزء ما مر عن على رضى الله عنه قال: "إذا جلس مقدار التشهد، ثم أحدث فقدتم صلاته" والراوى أعرف بما رواه، فثبت أن معنى قوله: «وتحليلها التسليم» أنه مما ينبغى تحليل الصلاة به، لا أنه فرض لايتم الصلاة بدونه.

فاندفع بذلك ما أورد على الحنفية بأنهم تمسكوا بهذا الحديث بعينه على فرضية تكبيرة الافتتاح، وهو يدل على فرضية السلام أيضا ولم يقولوا ب. ووجه الاندفاع ظاهر، وتقريره أن جزءه الأخير قد عارضه قول هذا الصحابى بعينه، والجزء الأول والثانى لم يعارضهما شيء، فقلنا بفرضيتها دون الأخير لحدوث الشبهة فيه لأجل المعارضة.

وأيضا (۱) فإن الدحول في الأشياء لا يكون إلا من حيث أمر به، والخروج منها قد يكون من حيث أمر به، وقد يكون بغير ذلك، كما أن النكاح قد نهى أن يعقد على المرأة وهى في عدة الغير، فمن عقده عليها وهى كذلك لم يكن مالكا لبضعها، ولا وجب عليها النكاح في أشباه لذلك كثيرة يطول بذكرها الكتاب، وأمر الشارع أن لا يخرج من النكاح إلا بالطلاق الذي لا إثم فيه. وأن تكون المطلقة طاهرة من غير جماع. ولكنه لو طلق على غير ما أمر به من ذلك فطلق ثلاثة أو طلق امرأته حائضًا يلزمه ذلك وإن كان آثما، ويخرج بذلك الطلاق المنهى عنه من النكاح الصحيح. فيمكن أن تكون الصلاة كذلك لا يدخل فيها إلا من حيث أمر به الشارع، والخروج منها قد يكون من حيث أمر به وهو التحليل بالتسليم، وقد يكون بغير ذلك، كالحدث وغيره وإن كان بذلك آثما، ويؤيد هذا النظر حديث على وابن مسعود وعبد الله بن عمر المذكور في المتن، فلم يبق قوله: «وتحليلها التسليم» مفيدا للفرضية إلا أنا أثبتنا الوجوب به احتياطًا، والله أعلم.

⁽١) هذا التقرير مأخوذ من شرح معاني الآثار للطحاوي (١-١٦١).

باب سنية الصلاة على النبي عَيْكُ في الصلاة وألفاظها

باب سنية الصلاة على النبي عَيْكُ في الصلاة وألفاظها

قوله على أليل اللهم صل إلخ". قال العلامة الشوكاني في النيل: استدل بذلك على وجوب الصلاة عليه على على وجوب الصلاة عليه على التشهد، وإلى ذلك ذهب عمر وابنه عبد الله وابن مسعود (١) وجابر بن زيد والشعبي ومحمد بن كعب القرظي وأبو جعفر الباقر والهادي والقاسم والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق وابن المواز واهتاره القاضي أبو بكر بن العربي. وذهب الجمهور إلى عدم الوجوب، منهم مالك وأبو حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي، والناصر من أهل البيت وآخرون. قال الطبري والطحاوي: إنه أجمع المتقدمون والمتأخرون على عدم الوجوب، وقال بعضهم: إنه لم يقل بالوجوب إلا الشافعي وهو والمتأخرون على عدم الوجوب، وقال بعضهم: إنه لم يقل بالوجوب إلا الشافعي وهو مسبوق بالإجماع. وقد طول القاضي عياض في الشفاء الكلام على ذلك، ودعوى الإجماع من الدعاوي الباطلة لما عرفت من نسبة القول بالوجوب إلى جماعة من الصحابة والتابعين وأهل البيت والفقهاء، ولكنه لا يتم الاستدلال على وجوب الصلاة بعد التشهد والتابعين وأهل البيت والفقهاء، ولكنه لا يتم الاستدلال على وجوب الصلاة بعد التشهد الصلاة عليه عربية الباب من الأمر بها وبما في سائر أحاديث الباب، لأن غايتها الأمر بمطلق الصلاة عليه عربية الباب، لأن غايتها الأمر بمطلق الصلاة عليه عربية الياب من الأمر بها وبما في سائر أحاديث الباب، لأن غايتها الأمر بمطلق الصلاة عليه عربية الباب من الأمر بها وبما في سائر أحاديث الباب، لأن غايتها الأمر بمطلق الصلاة عليه عربية المالية عليه عربية على وجوب في الجملة، فيحصل الامتثال بإيقاع فرد منها الصلاة عليه عربية المالية عليه عربية وبوب في الجملة، فيحصل الامتثال بإيقاع فرد منها

⁽١) قلت: لم يثبت ذلك عن ابن مسعود بسند يحتج بـ فلا حاجة إلى الجواب عن المعارضة بين هذا القول وبين قوله: إذا قلت هذا أو قضيت هذا إلخ فافهم.

خارج الصلاة، فليس فيها زيادة على ما في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيِّهَا الذِّينَ آمِنُوا صِلُوا عَلَيْ

خارج الصلاة، فليس فيها زيادة على ما في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمنوا صَلُوا عَلَيْهُ وَسَلَّمُوا تَسْلَيْمًا ﴾.

ولكنه يمكن الاستدلال لوجوب الصلاة في الصلاة بما أخرجه ابن حبان والحاكم والبيهقي وصححوه وابن خزيمة في صحيحه، والدارقطني من حديث ابن مسعود (۱): كيف نصلي عليك في صلاتنا؟ وفي رواية: كيف نصلي عليك في صلاتنا؟ وغاية هذه الزيادة أن يتعين بها محل الصلاة عليه عليل، وهو مطلق الصلاة وليس فيها ما يعين محل النزاع، وهو إيقاعها بعد التشهد الأخير. ويمكن الاعتدار عن القول بالوجوب بأن الأوامر المذكورة في الأحاديث تعليم كيفية، وهي لا تفيد الوجوب، فإنه لا يشك من له ذوق أن من قال لغيره: إذا أعطيتك درهما فكيف أعطيتك إياه؟ أسراً أو جهراً؟ فقال له: أعطنيه سرا، كان ذلك أمرا بالكيفية التي هي السرية، لا أمرا بالإعطاء، وتبادر هذا المعنى لغة وعرفا وشرعا لا يدفع وقد تكرر في السنة وكثر، فمنه: وإذا قام أحدكم الليل (۲) فليفتت الصلاة بركعتين خفيفتين، الحديث. ولو سلم انتهاض الأدلة على الوجوب لكان غايتها أن الواجب فعلها مرة واحدة، فأين دليل التكرار في كل صلاة؟ ولو سلم وجود ما يدل على التكرار لكان تركها في تعليم المسيئ دالا على عدم وجوبه المسلم وجود ما يدل على التكرار لكان تركها في تعليم المسيئ دالا على عدم وجوبه الملخصا (۲-۱۷۹ و ۱۸ و ۱۸).

قلت: ولما ظهر أن الأوامر المذكورة في الأحاديث لا تغيد الأمر بأصل الصلاة بل يتبادر منها الأمر بالكيفية يلزم منه أن تكون الكيفية المذكورة في الحديث واجبة، فيجب الصلاة على الآل أيضا، وعلى سيدنا إبراهيم وعلى آله، ولم يقل به أحد من السلف ولا من الخلف ممن يعتد بهم في الإجماع. قال المحقق ابن الهمام في الفتح: وأما الصلاة في الصلاة فلا دليل يصلح للإيجاب لنقول به اهر (١-١٧٥). فالحق أن الأمر في الحديث وفي سائر أحاديث الباب محمول على الندب ومواظبته عرفي عليها تفيد السنية فهي عندنا سنة مؤكدة، يكره تركها، ولا تفسد الصلاة بتركها، وسيأتي تحقيق ذلك.

⁽١) هكذا في النيل، وفي فتح الباري (١١-١٣٩): عن أبي مسعود، وهو الصحيح مؤلف.

⁽٢) عن أبى هريرة مرفوعًا: وإذا قام أحدكم من الليل فليفتتح صلاته يركعتين خفيفتين، رواه أحمد ومسلم كذا في العزيزي (١-٥٥).

وقال القاضي عياض في الشفاء: الصلاة على النبي عَلَيْكُ واجبة في الجملة إلى أن قال: وأما في الصلاة فحكى الإمامان أبو جعفر الطبري والطحاوي وغيرهما إجماع المتقدمين والمتأخرين من علماء الأمــة على أن الصلاة على النبي ﴿ اللَّهِ عَلَيْكُ فَي التشهد غير واجبة اهـ. وقال العلامة القارئ في شرحه ما نصه: وعارضهما رأى الطبري والطحاوي) الدلجي بنقل النووي في شرح المهذب ومسلم وابن كثير وابن قيم الجوزية وكثيرين نقلوا وجوبها عليه فيه عن أئمــة من الصحابة كعمر وابنه عبد الله وابن مسعود وأبي مسعود البدري وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم، ومن التابعين محمد بن كعب القرظي والشعبي والباقر ومقاتل رحمهم الله تعالى، ومن غيرهم أحمــد بن حنبل، كما قال أبو زرعة الدمشقى. والظاهر أن الصحابة المذكورين لم ينصوا بوجوبها إذ هذا اصطلاح حادث، وإنما كانوا يقولون بوقوعها من غير أن يتعرضوا لكونه واجبًا أو مندوبًا، اللهم إلا أن صرحوا بعدم صحة الصلاة بدونها أو بصحتها من غير وجودها، فحينتذ يعرف الإجماع بثبوتها أو نفيها اهـ (٢-٧٠١). وفيه أيضا مع الشرح: (وقد خالف الخطابي من أصحاب الشافعي وغيره) بالرفع أي وغير الخطابي منهم الحافظ العراقي وأبو أمامة النقاش(١) (الشافعي في هذه المسألة) أي حيث لم يروا لـ حجة واضحة من الأدلة (قال الخطابي: وليست) أي الصلاة عليه (بواجبة في الصلاة وهو قول جماعة الفقهاء) أي من السلف والخلف (إلا الشافعي، ولا أعلم له فيها قدوة، والدليل على أنها ليست من فروض الصلاة عمل السلف الصالح قبل الشافعي وإجماعهم عليه) أي على أن ترك الصلاة عليه غير مفسد للصلاة (وقد شنع الناس عليه هذه المسألة جدا) اهـ ملخصا (٢-٩٠١).

قلت: ولو ثبت عن أحد من السلف القول بوجوبها في الصلاة فلم يثبت بالقيود التي قيدها بها الشافعي رحمه الله، فإنه بعد أن أوجب أيضا كونه بعد التشهد في القعود الأحير قبل السلام، قال القاضي عياض: وشذ الشافعي في ذلك فقال: من لم يصل على النبي عَيِّفٍ من بعد التشهد الأخير قبل السلام فصلاته فاسدة، وإن صلى عليه قبل ذلك لم تجزه (أي لم تجزئه) ولا سلف له في هذا القول ولا سنة يتبعها اهـ (٢-٧٠١). وجميع ما

⁽١) قلت: ومنهم أبو جعفر محمد بن جرير الطبري الشافعي من أكابر الشافعية كما مر.

أتت به الشافعية من الأحاديث إنما تدل على تقدير صحتها، وصراحة دلالتها على معانيها على وجوب مطلق الصلاة في الصلاة، وأما أن تقديمها على التشهد إتيانها في القومة أو الجلسة بين السجدتين لا يجزئ عن هذا الوجوب، وتفسد الصلاة ما لم يأت بها بعد التشهد الأحير قبل السلام، فلا دليل على ذلك في شيء من الأحاديث، ولا أقوال الصحابة والتابعين. فصح ما ألزمه الطبرى والطحاوى من أنه خالف الإجماع، وهو مسبوق به.

واحتج الإمام الشافعي رضى الله عنه وأصحابه على فرضية الصلاة في الصلاة بوجوه، منها ما ذكره الحافظ في الفتح بما نصه: والذي قاله الشافعي في الأم: فرض الله الصلاة على رسوله بقوله: ﴿إن الله وملائكته يصلون على النبي، يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ﴾ واللهم صل وسلم وبارك على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وأصحابه كما تحب وترضى، فلم يكن فرض الصلاة عليه في موضع أولى منه في الصلاة، ووجدنا الدلالة عن النبي مَنِّلِهُ بِذلك، أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني صفوان بن سليم عن أبي سلمة بن عبد الرحمان عن أبي هريرة أنه قال: يا رسول الله! كيف نصلي عليك عن أبي الصلاة؟ قال: تقولون: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم الحديث، أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة عن النبي مَنِّلِهُ أنه كان يقول في عن عبد الرحمان بن أبي ليلي عن كعب بن عجرة عن النبي مَنِّلِهُ أنه كان يقول في الصلاة: اللهم صل على محمد والنبي عن عبد الرحمان على الصلاة لم يجز الصلاة: اللهم صل على محمد والصلاة عليه في يصلون عليه في الصلاة لم يجز أن نقول: التشهد في الصلاة واجب، والصلاة عليه فيه غير واجبة.

وقد تعقب بعض المخالفين هذا الاستدلال من أوجه: أحدها: ضعف إبراهيم بن أبى يحيى، والكلام فيه مشهور. الثانى: على تقدير صحته فقوله في الأول: يعنى في الصلاة لم يصرح بالقائل يعنى. الثالث: قوله في الثانى: إنه كان يقول في الصلاة، وإن كان ظاهره أن المراد الصلاة المكتوبة، لكنه يحتمل أن يكون المراد بقوله في الصلاة أى في صفة الصلاة عليه، وهو احتمال قوى، لأن أكثر الطرق عن كعب بن عجرة كما تقدم تدل على أن السؤال وقع عن صفة الصلاة لا عن محلها. الرابع: ليس في الحديث ما يدل على تعين

ذلك في التشهد خصوصًا بينه وبين السلام من الصلاة اهـ (١٣٩:١ و ١٠).

قلت: ولم يجب الحافظ عن هذه التعقبات بشيء، وفي هذا الاستدلال تعقبات أخر الأول أن قوله: فرض الله الصلاة على رسوله، بقوله: ﴿إِنَّ اللهُ وملائكته ﴾ الآية فلم يكن فرض الصلاة عليه في موضع أولى منه في الصلاة إلخ منقوض بالدعاء فإن الله تعالى أمرنا بالدعاء في قوله: ﴿ ادعوني أستجب لكم ﴾ فلم يكن الدعاء في موضع أولى منه في الصلاة، فليكن الدعاء أيضا فرضا في الصلاة. الثاني أن الآية ليست بمجملة حتى يجعل تعليمه عَلِيُّهُ الصلاة عليه بيانا له. والثالث لو سلم كون هذا التعليم بيانا للاية فهي لا يقتضي التكرار، فلو صلى واحد عليه وسلم في الصلاة مرة في العمر لكان يجزئه عن هذا الوجوب، ولا دليل على وجوب تكرارها في كل صلاة. قال القاضي عياض في الشفاء: إن الصلاة على النبي صَلِيلًا فرض فيالجملة غير محدود بوقت لأمر الله بالصلاة عليه، وحمل الأئمة والعلماء له على الوجوب، وحكى أبو جعفر الطبري أن محمل الآية عنده على الندب، وادعى فيه الإجماع ولعله فيما زاد على مرة اهـ (٢-٥٠١). والرابع أن الآية لا تدل على كراهة إفراد السلام عن الصلاة وعكسه، لأن الواو تفيد الجمعية لا المعية، كما عليه الأصولية وأرباب العربية. وأيضا لا نسلم أن صيغة السلام لا تجزئ عن الصلاة عليه، فلو سلم أنه لم يكن فرض الصلاة عليه في موضع أولى منه في الصلاة فالتشهد ينوب عنها، وهو واجب في الصلاة عندنا، ولم نقل بالفرضية، لأن كون الصلاة أفضل موضع للصلاة عليه دليل ظني لا يكفي للفرضية، بل ولا للوجوب، وإنما مفاده الأولوية فحسب، والتشهد واجب عندنا بدليل آخر، وهو يجزئ عن الصلاة أيضا.

ومنها ما قاله البيهقى: إن الآية لما نزلت كان النبى عَلَيْكُ قد علمهم كيفية السلام عليه فى التشهد والتشهد داخل الصلاة، فسألوه عن كيفية الصلاة فعلمهم، فدل على أن المراد بذلك إيقاع الصلاة عليه فى التشهد بعد الفراغ من التشهد الذى تقدم تعليمه لهم، وأما احتمال أن يكون ذلك خارج الصلاة فهو بعيد اهـ (كذا فى فتح البارى ١١-١٣٩)، قلت: ولا يخفى ما فى هذا الاستدلال من السخافة، لأنه يجوز أن يقع التعليمان،

ويكون أحدهما للوجوب والآخر للندب، لاسيما إذا كان السلام يغنى عن الصلاة، وقرينة ذلك تعليمه عَيِّلِيِّدُ إياهم التشهد بنفسه كما كان يعلمهم السورة وعدم ذلك في

۳۸۸ عن أبى مسعود رضى الله عنه قال: قال بشير بن سعيد: "يا رسول الله أمرنا الله أن نصلى عليك، فكيف نصلى عليك؟ فسكت، ثم قال: قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم،

الصلاة فإنه لم يعلمها إلا بعد سؤالهم عنها، فلو كانت قرضا في الصلاة يعلمهم مع التشهد كتعليمه، على أن لفظ الصلاة في الحديث مشتملة على الآل وغيره أيضا، ولم يقل إمامه بوجوب الجميع بينهما فافهم.

ومنها ما ورد في بعض طرق حديث أبي مسعود بلفظ: «كيف نصلي عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا؟» وقال الدارقطني: إسناده حسن متصل، وقال البيهقي: إسناده حسن صحيح. وتعقبه العلامة ابن التركماني في الجوهر النقي بأن في سنده ابن إسحاق، وقد ذكر البيهقي في باب تحريم قتل ما له روح أن الحفاظ يتوقون ما ينفرد به اهراك).

وقال الحافظ في الفتح: قلت: وهو اعتراض متجه لأن هذه الزيادة تفرد بها ابن إسحاق، لكن ما ينفرد به وإن لم يبلغ درجة الصحيح فهو في درجة الحسن إذا صرح بالتحديث، وهو هنا كذلك اهـ (١١-١٣٩).

قلت: يعارضه ما مر من قول أحمد لما سئل عنه يا أبا عبد الله! إذا انفرد ابن إسحاق بحديث تقبله؟ قال: لا والله! إنى رأيته يحدث عن جماعة بالحديث الواحد، ولا يفصل كلام ذا من كلام ذا اهد. فهذا يدل على أن تفرده ليس بمقبول ولا محتج به، فحكمه حكم الضعيف من الحديث، يعمل به فى فضائل الأعمال ولا يحتج به فضلا أن يثبت به الوجوب، على أنه لا دلالة فيه على الوجوب مطلقًا بل إنما يفيد إيجاب الإتيان بهذه الألفاظ على من أراد أن يصلى على النبى عين التشهد، وقد أطال الشوكانى الكلام في هذا المقام، وقد ذكرناه فيما مر.

قوله: "عن أبى مسعود إلخ". قلت: لا دلالة فيه على وجوب الصلاة عليه فى الصلاة، وقد فرغنا من الكلام عليه، نعم! لو ثبت فى طريق صحيحة بلفظ: يا رسول الله! أمرنا الله أن نصلى عليك فى صلاتنا، فكيف نصلى؟ إلخ. لصحت دلالته على مذهب الإمام الشافعي وحيث لا فلا.

وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم في العالمين، إنك حميد مجيد. والسلام كما قد علمتم "رواه مسلم. وزاد ابن خزيمة فيه: "فكيف نصلى عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا "؟ (بلوغ ١:٥٥). وذكر الحافظ هذه الزيادة في الفتح (١٣٩:١١) وقال: أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم وقال الدارقطني: إسناده حسن متصل، وقال البيهقي: إسناده حسن صحيح اه.

١٨٨٤ عن فضالة بن عبيد قال: سمع النبي عَلِيْكُ رجلاً يدعو في صلاته فلم يصل على النبي عَلِيْكُ فقال النبي عَلِيْكُ: عجل هذا، ثم دعاه فقال له أو

قوله: "عن فضالة بن عبيد إلخ". قلت: وهذا أيضا مما استدل به على وجوب الصلاة في الصلاة، قال العلامة القارئ في شرح الشفاء: ثم لا دلالة في الحديث على وجوب الصلاة كما توهمه الدلجي، لأن هذا أمر شفقة ونصيحة في مراعاة السنة، بدليل أمره بالدعاء المجمع على أنه للاستحباب، بل فيه دليل على عدم الوجوب، حيث إنه لم يأمره بالإعادة اله (٢-١١). وأجاب عن أمر الإعادة الحافظ في الفتح بما نصه: وأجيب باحتمال أن يكون الوجوب وقع عند فراغه اهر (١١-١٤١). قلت: لا يخفي ما فيه، على أن الإشكال بالأمر الوارد في الدعاء لا يرتفع بمثل هذا.

واحتجوا أيضا بما في القول البديع (ص-١٠٦) عن كعب بن عجرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله عنه: «أحضروا المنبر، فحضرنا، فلما ارتقى درجة قال: آمين، ثم ارتقى الثالثة فقال: آمين، فلما نزل قلنا: يا رسول الله! قد سمعنا منك اليوم شيئا ما كنا نسمعه، فقال: «إن جبريل عليه السلام عرض لى فقال: بعد من أدرك رمضان فلم يغفر له قلت: آمين، فلما رقيت الثانية قال: بعد من ذكرت عنده أو يصل عليك فقلت: آمين، فلما رقيت الثالثة قال: بعد من أدرك أبويه الكبر عنده أو أحدهما فلم يدخلاه الجنة قلت: آمين، رواه الحاكم في المستدرك، وقال: صحيح الإسناد وابن حبان في ثقاته، وصحيحه، والطبراني في الكبر، والبخارى في بر الوالدين له، وإسماعيل القاضى والبيهقى في شعب الإيمان، وسمويه في فوائده، والضياء المقدسي، ورجاله ثقات اه.

لغيره (۱): «إذا صلى أحدكم فليبدأ بتحميد الله والثناء عليه (المراد بــه التشهد) ثم ليصل على النبى على الله تم ليدع بعد ما شاء». رواه الترمذي وصححه (نيل الأوطار ١٨٤:٢).

وبما فيه أيضا (ص-٧٧) عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن النبى عَلِيْظِيرُ قال: ومن ذكرت عنده فليصل على، ومن صلى على مرة صلى الله عليه عشرا، أخرجه أحمد وأبو نعيم والبخارى فى الأدب المفرد وهو عند الطبرانى بدون قوله: ومن صلى على مرة إلى آخره، ورجاله رجال الصحيح اهـ.

قالوا: فقد أوعد عَيْلِيَّةِ من لم يصل عليه عند ذكره في الأول وأمر بذلك في الثاني، وفي التشهد ذكره عَيِّلِةٍ فتجب الصلاة عليه فيه.

وأجيب عنهما بأن القائلين بالوجوب في الصلاة لا يقولون بالوجوب خارجها فما هو جوابهم عن الوجوب خارجها فمو جوابنا عن الوجوب داخلها، على أن التقييد بقوله: «عنده» مشعر بوقوع الذكر من غير من أضيف إليه، والذكر الواقع حال الصلاة ليس من غير الذاكر، وإلحاق ذكر الشخص بذكر غيره يمنع منه وجود الفارق (بينهما) وهو ما يشعر به السكوت عند سماع ذكره مرابع من الغفلة وفرط القسوة بخلاف ما إذا جرى ذكره مرابع من الشخص نفسه فكفى به عنوانا على الالتفات. كذا أجاب عنه الشوكاني في النيل (٢-١٨٢).

قلت: ولو سلم وجوبها على الذاكر فالصحيح عندنا أن الصلاة عليه مرة تكفى فى المجلس الواحد ولو تكرر اسمه، وأيضا صيغة السلام عندنا تغنى عن الصلاة، فإذا قال المصلى فى التشهد: السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته، فهذا يكفى عن الوجوب بن بذكر اسمه الكريم، قال فى رد المحتار: لكن صحح فى الكافى وجوب الصلاة مرة فى كل مجلس كسجود التلاوة، حيث قال فى باب التلاوة: وهو كمن سمع اسمه عليه الصلاة والسلام مرارا لم تلزمه الصنلاة إلا مرة فى الصحيح، وفى كراهية القنية: وبه

⁽١) وأخرجه في الشفاء يلفظ الواو مكان "أو"، وقال في شرحه: أي فخاطبه خطابا عاما غير مختص يه فافهم.

⁽٢) فإن قيل: هذا يستلزم الأداء قبل الوجوب، قلنا: إن الأداء قبل الوجوب يصح إذا تحقق سببه وهنا كذلك، فإن الابتداء في التشهد سبب يذكر اسمه الكريم في آخره، وهو سبب للوجوب، فافهم.

يفتى. وقد جزم بهذا القول أيضا المحقق ابن الهمام فى زاد الفقير، فقال: مقتضى الدليل افتراضها فى العمر مرة وإيجابها كما ذكر إلا أن يتحد المجلس، فيستحب التكرار بالتكرار، فعليك به اتفقت الأقوال أو اختلفت اهد. فقد اتضح لك أن المعتمد ما فى الكافى، وسمعت قول القنية أنه به يفتى، وأنت خبير بأن الفتوى آكد ألفاظ التصحيح (فرع) السلام يجزئ عن الصلاة على النبى عين المخصا (مرع) السلام و٥٣٩).

فاندفع بذلك ما قاله الحافظ في الفتح: وأما الحنفية فألزم بعض شيوخنا من قال منهم بوجوب الصلاة عليه كلما ذكر كالطحاوى، ونقله السروجي في شرح الهداية عن أصحاب المحيط والعقد والتحفة والمغيث من كتبهم أن يقولوا بوجوبها في التشهد لتقدم ذكره في آخر التشهد، لكن لهم أن يلتزموا ذلك، لكن لا يجعلونه شرطا في صحة الصلاة اهـ (١١-١٤٠). قلت: قد عرفت أنه لا حاجة لنا إلى هذا الالتزام، على أن هذه العلة تقتضي وجوب الصلاة في التشهدين جميعًا فليت شعرى ما وجه تخصيصه بالتشهد الأخير فحسب عند الشافعية حيث يقولون بفساد الصلاة بتركها في الأخير لا في الأول، وذكره عليه موجود فيهما جميعًا، فاعلم ذلك، فإنه من المواهب.

وقال الحافظ في الفتح أيضا: وأصح ما ورد في ذلك عن الصحابة والتابعين ما أخرجه الحاكم بسند قوى عن ابن مسعود قال: "يتشهد الرجل ثم يصلي على النبي مرابعة ثم يدعو لنفسه". وهذا أقوى شيء يحتج به للشافعي، فإن ابن مسعود ذكر أن النبي مرابعة علمهم التشهد في الصلاة، وأنه قال: "ثم ليتخير من الدعاء ما شاء" فلما ثبت عن ابن مسعود الأمر بالصلاة عليه قبل الدعاء دل على أنه اطلع على زيادة ذلك بين التشهد والدعاء اهر (١١-٠١٠). وأجاب عنه القارئ في شرح الشفاء، فقال: وفيه أن هذا إخبار عن أقوال تقال في الصلاة، ولا دلالة (له) على وجوب الصلاة بشهادة كون الدعاء مستحبا إجماعا اهر (٢-١٠٦).

قلت: وعليه يحمل ما أخرج العمري في عمل يوم وليلة عن ابن عمر بسند جيد،

واحتجوا أيضا بما أخرجه ابن ماجة في سننه في الطهارة عن عبد المهيمن بن عباس ابن سعد الساعدي عن أبيه عن جده عن رسول الله على قال: (لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه، ولا صلاة لمن لم يصل على النبي عَيَّاتُه، ولاصلاة لمن لم يحب الأنصار، انتهى (ص-٣٣).

والجواب عنه ما ذكره في الشفاء وشرحه بما نصه: قال ابن القصار: معناه كاملة أو لمن لم يصل على مرة في عمره. وضعف أهل الحديث كلهم رواية هذا الحديث أي بجميع طرقه، ويعمل بالحديث الضعيف ولا يستدل له.

قال السخاوى في القول البديع: وعن سهل بن سعد رضى الله عنه عن النبى عَلَيْكُم أنه قال: (لا وضوء لمن لم يصل على النبى عَلَيْكُم). رواه ابن ماجة وابن أبى عاصم، وسنده ضعيف وفي بعض طرقه من الزيادة (لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه» ومعناه لا وضوء كامل الفضيلة، والتسمية عندنا من الفضائل، ولا أعلم من قال بوجوبها إلا ما جاء عن أحمد في إحدى الروايتين عنه، فيتعين حمل الحديث على

 ⁽١) قلت: قد سقط لفظ النبي بعد حرف على في الفتح، وهو ثابت في القول البديع، وذكر فيه الرواية تامة
 (ص-١٣٤) ويمكن أن يحمل على اختلاف النسخ، فلفظة "على" في نسخة الحافظ مضافة إلى ياء المتكلم.

٨٨٥ عن: يحيى بن سباق عن رجل من آل الحارث عن ابن مسعود

ما تقدم، وهو مثل قوله: «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد» وما أشبه ذلك اهد ملخصا (٢-١١٠). قلت: فكذلك قوله: «لا صلاة لمن لم يصل على النبي على النبي على الا صلاة كاملة الفضيلة، قال على القارئ قبل كلامه المذكور: إن المراد به نفى الكمال إذا الإجماع منعقد على صحة صلاة من لا يحب الأنصار، والاتفاق على صحة (وضوء) من لم يذكر اسم الله على وضوئه، خلافا لأحمد (أى في إحدى الروايتين عنه) اهد. قلت: وقد ورد في بعض طرق هذا الحديث عند الطبراني في الكبير عن سهل بن سعد مرفوعًا «لا وضوء لمن لم يصل على النبي على الله على صحة الوضوء لم يصل على النبي على المراد به نفى كمال الفضيلة، فكذا ههنا.

وبهذا ظهر لك أن الحديث مضطرب المتن مع ضعف الإسناد أيضًا، قال الشيخ: وبعد تسليم صحته وإبقائه على الظاهر يمكن حمله على التشهد، فإن السلام يغنى عن الصلاة عندنا كما مر اهـ والله أعلم.

واحتجوا أيضا بما أخرجه البيهة في الخلافيات بسند قوى عن الشعبى –وهو من كبار التابعين – قال: من لم يصل على النبى على التشهد، فليعد صلاته اهد (فتح البسارى ١١ – ١٤). قلت: معناه عندنا أن من ترك من التشهد قوله: "السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته" فليعد صلاته، لأن التشهد عندنا واجب بجميع أجزائه، فمن ترك منه شيئا عامدا يكره له، وعليه الإعادة، ولكنه لو لم يعد أجزأته صلاته، ولو سهوا فعليه سجدة السهو. قال في الدر: والتشهدان (واجبان) ويسجد للسهو بترك بعضه ككله اهد. قال الشامى: فإنه يجب سجود السهو بتركه ولو قليلا في ظاهر الرواية، لأنه ذكر واحد منظوم فترك بعضه كترك كله اهد (١-٥٨٥). والاحتمال يمنع الاستدلال، فمن ادعى أن مراد الشعبى هو الصلاة عليه بعد التشهد قبل السلام فليأت على ذلك ببرهان، فإن قوله: "في التشهد" يؤيد ما قلنا، على أن قول التابعي الكبير عندنا حجة ما لم يعارضه أقرى منه. وههنا يعارضه كما مر عن ابن مسعود فإذا قلت هذا تحت صلاتك، فافهم.

قوله: "عن يحيى بن سباق إلخ". قلت: لا دلالسة فيه أيضا على الوجوب، فإنه لو دل على وجوب أصل الصلاة لدل على وجوب هذه الكيفية أيضا، فإن الأمر متعلق بها،

رضى الله عنه عن النبى عَلِيْكُ قال: «إذا تشهد أحدكم فى الصلاة فليقل: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت وباركت وترحمت على إبراهيم وآل إبراهيم، إنك حميد مجيد» رواه الحاكم والبيهقى، ورجاله ثقات إلا هذا الرجل الحارثي، فينظر فيه، كذا فى التلخيص الحبير (١٠١١). قلت: ففيه رجل مجهول، فلا يحتج به.

ولم يقل أحد بوجوبها، فالأمر محمول على الندب. والحديث دليل على جواز إطلاقها الرحمة في حقه مسلمة مع الصلاة وكذا الحديث الذي بعده، ولا خلاف للحنفية في جواز إطلاقها منضمة مع الصلاة والسلام، واخلتفوا في إطلاقها منفردة ففي فتح البارى (١١-١٣٥): وقال أبو القاسم الأنصاري شارح الإرشاد: يجوز ذلك مضافًا إلى الصلاة، ولا يجوز مفردًا ونقل عياض عن الجمهور الجواز مطلقًا، وقال القرطبي في المفهم: إنه الصحيح لورود الأحاديث به. وخالفه غيره، ففي الذخيرة من كتب الحنفية عن محمد: يكره ذلك لإيهامه النقص، لأن الرحمة غالبا إنما تكون عن فعل ما يلام عليه. وجزم ابن عبد البر بمنعه، فقال: لا يجوز لأحد إذا ذكر النبي مرابع أن يقول: رحمه الله، لأنه قال: "صلى على" ولم يقل: من ترحم على، ولا من دعا لي، وإن كان معنى الصلاة الرحمة ولكنه خص هذا اللفظ تعظيما له فلا يعدل عنه إلى غيره، ويؤيده قوله تعالى: ﴿ لا تجعلوا دعاء خص هذا اللفظ تعظيما له فلا يعدل عنه إلى غيره، ويؤيده قوله تعالى: ﴿ لا تجعلوا دعاء نظر، والمعتمد الثاني، والله أعلم.

وقال في النهاية شرح الهداية ما نصه: وحكى عن محمد بن عبد الله بن عمر أنه كان يقول: "نحن أمرنا بتعظيم الأنبياء وتوقيرهم" وفي قوله: وارحم محمدًا نوع ظن بالتقصير، وإليه ذهب شيخ الإسلام، فترك ذلك، وقال شمس الأئمة السرخسى: إنه لا بأس به، لأن الأثر ورد من طريق أبي هريرة ولا عتب على من اتبع الأثر، ولأن أحدا لا يستغنى عن رحمة الله اهـ (١-٢٧٦).

قلت: حديث أبى هريرة أخرجه البخارى، كما فى التلخيص الحبير (١٠٦-١) ونصه: ومما يشهد لجواز إطلاق الرحمة فى حقه ﷺ حديث أبى هريرة رضى الله عنه عند البخارى فى قصة الأعرابي حيث قال: اللهم ارحمنى ومحمدا، ولا ترحم معنا أحدا،

فقال: لقد تحجرت واسعا، ولم ينكر عليه هذا الإطلاق اهـ.

قال الشيخ أطال الله بقائه: ولا يخفى أن العرف جرى منذ زمان بأنهم يطلقون لفظ الرحمة على غير الصحابة من التابعين والأولياء والصالحين، فيقولون: قال أبو حنيفة رحمه الله، والشافعي رحمه الله، وأمثال ذلك، ويطلقون الرضاء للصحابة فيقولون: أبو بكر رضى الله عنه، ولا يقولون: رحمه الله، وهذا يدل على أن لفظ الرضاء له مزية في العرف على لفظ الرحمة، وإن كانا في اللغة والشرع سواء، ولا يطلقون الصلاة والسلام إلا على الأنبياء فلهما في العرف مزية ليس للفظ الرضاء، فبالنظر إلى هذا لو قال أحد: قال رسول الله رحمه الله أو رضى الله عنه، ينبغي أن لا يجوز لإيهامه التنقيص عرفًا، ولو قال: اللهم ارحم محمدا أو اللهم ارض عن سيدنا محمد عليا لله عاز لعدم العرف في ذلك اهه.

قال في الدر: وصح زيادة "في العالمين" وتكرار "إنك حميد مجيد" وعدم كراهة الترجم ولو ابتداء اهـ. وفي رد المحتار عن النهر: وقال أبو جعفر: وأنا أقول: وارحم محمدا للتوارث في بلاد المسلمين اهـ. وفيه أيضا عن شرح المنهاج للرملي: وصح أنه عَيْلِيدٌ أقر من قال: ارحمني ومحمدا، ولم ينكر عليه سوى قوله: "ولاترحم معنا أحدا" اهـ (٣٤-١).

بقى الكلام فى وجوب الصلاة على آله على آله على المافظ فى الفتح: واختلف فى إيجاب الصلاة على الآل ففى تعينها أيضا عند الشافعية والحنابلة روايتان، والمشهور عندهم لا، وهو قول الجمهور، وادعى كثير منهم فيه الإجماع، وأكثر من أثبت الوجوب من الشافعية نسبوه إلى الزنجى، وقال البيهقى فى الشعب: عن أبى إسحاق المروزى وهو من كبار الشافعية قال: أنا أعتقد وجوبها، قال البيهقى: وفى الأحاديث الثابتة دلالة على صحة ما قال: قلت: وفى كلام الطحاوى فى مشكله ما يدل على أن حرملة نقله عن الشافعى، واستدل به على مشروعية الصلاة على النبى وآله فى التشهد الأول، والمصحح عند الشافعية استحباب الصلاة عليه فقط، لأنه مبنى على التخفيف اهد (١١ ١-١٤٢).

وقال الشوكاني في النيل: فاعلم أنه قد اختلف في وجوبهما على الآل بعد التشهد، فذهب الهادي والقاسم والمؤيد بالله وأحمد بن حنبل وبعض أصحاب الشافعي

إلى الوجوب، واستدلوا بالأوامر المذكورة في الأحاديث المشتملة على الآل، وذهب الشافعي في أحد قوليه وأبو حنيفة وأصحابه والناصر إلى أنها سنة فقط، وقد تقدم ذكر الأدلة من الجانبين. ومن جملة ما احتج به الآخرون هنا الإجماع الذي حكاه النووى على عدم الوجوب، قالوا: فيكون قرينة لحمل الأوامر على الندب، قالوا: ويؤيد ذلك عدم الأمر بالصلاة على الآل في القرآن اهـ (٧-١٨٢ و١٨٣).

قلت: وقد فرغنا من الجواب عن أدلة الوجوب فيما مضى، وعرفت أنها لا تنتهض للدلالة عليه أصلا. والحاصل أنه لم يثبت عندنا من الأدلة ما يدل على مطلوب القائلين بالوجوب، وعلى فرض ثبوته، فترك تعليم المسىء صلاته إياه لاسيما مع قوله على له وفإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك كما هو في رواية عند الترمذي وقد ذكرناها قبل قرينة صالحة لحمله على الندب، ويؤيد ذلك قوله لابن مسعود بعد تعليمه التشهد: وإذا قلت هذا أو قضيت فقد تمت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فقعد وقد مر الكلام فيه مستوفى، وكذلك حديث على وعبد الله بن عمر «وإذا جلس الرجل في آخر التشهد ثم أحدث فقد تمت صلاته فإن كلها تقتضى عدم وجوب الصلاة عليه في التشهد.

وبعد هذا فنحن لا ننكر أن الصلاة عليه عَلَيْكُ من أجل الطاعات التي يتقرب بها الحلق إلى الحالق، وأن الصلاة أفضل موضع لها، وإنما نازعنا في إثبات واجب من واجبات الصلاة بغير دليل يقتضيه مخافة من التقول على الله بما لم يقل، والله أعلم.

وأما ما في القول البديع (ص-٣٥): ويروى عنه عَلَيْكُم عما لم أقف على إسناده ولاتصلوا على الصلاة البتيراء، قالوا: وما الصلاة البتيراء يا رسول الله ؟ قال: تقولوا: اللهم صل على محمد، وعلى آل محمد، أخرجه أخرجه أبو سعد في شرف المصطفى اهد. وما فيه أيضا (ص-١٣٣) عن أبى مسعود البدرى الأنصارى رضى الله عنه قال: قال رسول الله عَيْلُةُ: «من صلى صلاة لم يصل فيها على وعلى أهل بيتى لم تقبل منه، أخرجه الدارقطنى والبيهقى من طريق جابر الجعفى، وقالا: ضعيف اهد. وما فيه أيضا (ص-١٣٣) عن بريدة رضى الله عنه قال: قال رسول الله عَيْلَةً؛

"اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم، وترخم على محمد وعلى آل محمد كما ترحمت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، أبراهيم، شهدت له يوم القيامة، وشفعت له "أخرجه الطبرى في تهذيبه، ورجال سنده رجال الصحيح إلا سعيد بن سليمان مولى سعيد بن العاص

«يا بريدة! إذا جلست في صلاتك فلا تتركن الصلاة على فإنها زكاة الصلاة، وسلم على وسلم على جميع أنبياء الله ورسله، وسلم على عباد الله الصالحين، رواه الدارقطني بسند ضعيف اهد. وفيه أيضا عن عائشة رضى الله عنها قالت: سمعت رسول الله عليه يقول: ولا صلاة إلا بطهور وبالصلاة على، أخرجه الدارقطني والبيهقي عن مسروق عنها، وفيه عمرو بن شمر وهو متروك، رواه عن جابر الجعفي، وهو ضعيف اهد فكلها لا حجة فيه، فإنها ضعاف يؤخذ بها في فضائل الأعمال ولا يحتج بها.

نعم! قد ورد الأمر بالصلاة على سائر الأنبياء صلاة الله وسلامه عليهم عند الصلاة على نبينا على يعض الأحاديث بسند صحيح، قال فى القول البديع (ص-٩٣): عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال: «قال رسول الله على الله على المسلين فصلوا على معهم، فإنى رسول من المرسلين، أخرجه الديلمي فى مسند الفردوس له، وأبو يعلى الصابوني فى فوائده فى حديثه، كما سيأتي فى الباب الثاني، وقيل: عن أنس عن أبي طلحة رواه ابن أبي عاصم فى كتابه، كما ههنا، وبلفظ آخر: "إذا سلمتم على فسلموا على المرسلين". وذكر المجد اللغوى أن إسناده صحيح يحتج برجاله فى الصحيحين اهد. ولكن الأمر فيه محمول على الندب، فإن الصلاة المروية عن النبي على أنه يمكن ليس فيها الصلاة إلا على سيدنا إبراهيم عليه السلام دون سائر الأنبياء، على أنه يمكن حمله على التشهد، فإن قول المصلى فيه: "السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين" يجزئ عن الصلاة عليهم، لأنه يصيب كل عبد صالح فى الأرض والسماء، فافهم.

قوله: "عن حنظلة بن على إلخ". قلت: فيه كيفية أخرى للصلاة، وكذا فيما يعده من الأحاديث، فيجوز كل ما ورد فيها.

الراوي له عن حنظلة بن على فإنه مجهول، كذا في فتح الباري (١٣٥:١١).

وقد وقع فيه التصحيف في اسم أبي سعيد، وقال الحافظ في تهذيبه (ع:٥): سعيد بن عبد الرحمن القرشي الأموى مولي آل سعيد بن العاص روى عن حنظلة بن على الأسلمي عن أبي هريرة في فضل الصلاة على النبي عليه وعنه إسحاق بن سليمان الرازي ذكره ابن حبان في الثقات اهر وفي القول البديع (ص-٣١ مطبوعة أنوار أحمدي إله آباد) وبعد ما نقل الحديث بلفظ: «شهدت له يوم القيامة بالشهادة وشفعت له شفاعة»، وبعد ما عزاه إلى الأدب المفرد للبخاري، وتهذيب الآثار للطبري رحمه الله تعالى ما نصه: وهو حديث حسن، ورجاله رجال الصحيح، لكن فيهم سعيد بن عبد الرحمن مولى آل سعيد بن العاص الراوى له عن حنظلة، وهو مجهول لا نعرف فيه جرحًا ولا تعديلا، نعم! ذكره ابن حبان في الثقات على قاعدته اهر. قلت: وفي ميزان الاعتدال (٣١٦:١): سعيد بن عبد الرحمن الأموى مولاهم عن حنظلة بن على، وعنه إسحاق بن سليمان الرازي فقط وثق اهر.

رسول الله على المستوا الصلاة عليه، فإنكم لا تدرون لعل ذلك يعرض عليه، واسول الله على المستوا الصلاة عليه، فإنكم لا تدرون لعل ذلك يعرض عليه، قال: فقولوا: اجعل صلواتك ورحمتك وبركاتك على سيد المرسلين، وإمام المتقين، وخاتم النبيين، محمد عبدك ورسولك، إمام الحير وقائد الحير، ورسول الرحمة. اللهم ابعثه مقامًا محمودا يغبط به الأولون والآخرون. اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، إنك حميد مجيد اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وعلى اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى اللهم بارك على محمد وعلى آل المحمد كما باركت على إبراهيم وعلى اللهم بارك على محمد محيد" رواه ابن ماجة (ص-٥٠). وفي القول البديع الما المناده حسن، بل قال الشيخ علاء الدين مغلطائي: إنه صحيح اله. وقال الحافظ في الفتح (١٣٤:١١) عن ابن القيم: أخرجه ابن ماجة من وجه قوى اه.

م۸۸ عن: ابن عباس رضى الله عنهما أنه كان إذا صلى على النبى على اللهم تقبل شفاعة محمد الكبرى، وارفع درجته العليا، وأعطه سؤله فى الآخرة والأولى، كما آتيت إبراهيم وموسى "رواه عبد بن حميد فى مسنده، وعبد الرزاق وإسماعيل القاضى، وإسناده جيد قوى صحيح (القول البديع).

٩ ٨٨٩ عن: أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي عَيْظِيَّةٍ قال: «من سره أن يَكْتَال بالمكيال الأوفى إذا صلى علينا أهل البيت، فليقل: اللهم صل على محمد

معنى الآل الذي يصلى عليه في الصلاة بعد التشهد:

قوله: "عن أبى هريرة إلخ". احتج به طائفة من العلماء على أن الآل هم الأزواج والذرية، ووجهه أنه أقام الأزواج والذرية مقام آل محمد المذكور فى سائر الروايات المتقدمة، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّا يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا للأن ما قبل الآية وما بعدها فى الزوجات، فأشعر ذلك بإرادتهن وأشعر تذكير المخاطبين بها بإرادة غيرهن من الذرية.

قال الحافظ في الفتح: واختلف في المراد بآل محمد في هذا الحديث (أي حديث الصلاة) فالراجع أنهم من حرمت عليهم الصدقة، وقد تقدم بيان الاختلاف في ذلك واضحا في كتاب الزكاة، وهذا نص عليه الشافعي واختاره الجمهور وقال أحمد: المراد بآل محمد في حديث التشهد أهل بيته اهـ ملخصا (١١-١٣٦).

قلت: وهذا هو الراجح عندى (أى قول أحمد) ووجهه أن الصلاة وردت على آل إبراهيم أيضا والمراد به أهل بيته عليه السلام بقرينة قوله تعالى: ﴿قالوا: أتعجبين من أمر الله رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت﴾ الآية ولو أريد به كل من حرمت عليه الصدقة فلابد من تخصيصه بالأتقياء منهم، فإن الأشقياء ليسوا بأهل أن يصلى عليهم.

قال الحافظ في الفتح: وقيده القاضى حسين والراغب بالأتقياء منهم. وعليه يحمل كلام من أطلق، ويؤيده قوله تعالى: ﴿إِن أُوليائه إلا المتقون﴾ وقوله عَلَيْتُ: ﴿إِن أُوليائي منكم المتقون﴾: وفي نوادر أبي العيناء أنه غض عن بعض الهاشميين، فقال له: أ تغض منى؟ وأنت تصلى على في كل صلاة في قولك: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد. فقال:

النبى وأزواجه أمهات المؤمنين، وذريته وأهل بيته، كما صليت على إبراهيم، إنك حميد مجيد». رواه أبو داود وسكت عنه هو والمنذرى (نيل الأوطار ١٨٦:٢).

إنى أريد الطبيين الطاهرين ولست منهم اه. وفيه أيضا: وقيل: المراد بالآل جميع الأمة أمة الإجابة، قال ابن العربى: مال إلى ذلك مالك، واختاره الأزهرى، وحكاه أبو طيب الطبرى عن بعض الشافعية، ورجحه النووى فى شرح مسلم اهـ (١١-١٣٦). وفى النيل: وإليه ذهب نشوان الحميرى إمام اللغة، ومن شعره فى ذلك:

آل النبى هم أتباع ملته من الأعاجه والسودان والعرب لو لم يكن آله إلا قرابته صلى المصلى على الطاغى أبى لهب ويدل على ذلك أيضا قول عبد المطلب من أبيات:

وانصر على آل الصليب وعسابديه السيوم آلك والمراد بآل الصليب أتباعه.

ومن الأدلة على ذلك قول الله تعالى: ﴿ ادخلوا آل فرعون أشد العذاب ﴾ لأن المراد بآله أتباعه. واحتج لهذا القول بما أخرجه الطبراني أن النبي عَيِّلِيَّهُ لما سئل عن الآل قال: "آل محمد كل تقى ". وروى هذا من حديث على أو من حديث أنس، وفي أسانيدها مقال. ويؤيد ذلك معنى الآل لغة، فإنهم كما قال في القاموس: أهــل الرجل وأتباعه اهـ (٢-١٨٥ و١٨٦).

قلت: ولو أريد به الأمــة فلابد من إرادة الأتقياء منهم أيضا. إلا أن يقال: إن المراد بالصلاة الرحمة المطلقة، فلا تحتاج إلى تقييد، والله أعلم.

تواتر ألفاظ الصلاة:

فائدة:

قال الحافظ في التلخيص الحبير (١-٥٠١) ما نصه: فقال (أي ابن عبد البر) في الاستذكار: رويت الصلاة على النبي عليه من طرق متواترة اهـ.

باب سنية الدعاء في الصلاة بما يشبه ألفاظ القرآن والأدعية المأثورة والترتيب بينه وبين التشهد والصلاة والدعاء

زيادة "سيدنا" على اسم نبينا علي ا

فائدة:

قال في النيل: (٢-١٨٦ و ١٨٧): قال الأسنوى: قد اشتهر زيادة "سيدنا" قبل محمد عند أكثر المصلين، وفي كون ذلك أفضل نظر اه. وقد روى عن ابن عبد السلام أنه جعله من باب سلوك الأدب، وهو مبنى على أن سلوك طريق الأدب أحب من الامتثال، ويؤيده حديث أبي بكر حين أمره عَيِّكِ أن يثبت مكانه فلم يمتثل. وقال: "ما كان لابن أبي قحافة أن يتقدم بين يدى رسول الله عَيِّكِ " وكذلك امتناع على عن محو اسم النبي عَيِّكِ من الصحيفة في صلح الحديبية بعد أن أمره بذلك، وقال: "لا أمحو اسمك أبدا"، وكلا الحديثين في الصحيح، فتقريره عَيِّكِ لهما على الامتناع من امتشال الأمر تأدبا مشعر بأولويته اه.

باب سنية الدعاء في الصلاة بما يشبه ألفاظ القرآن والأدعية المأثورة والترتيب بين التشهد والصلاة والدعاء

قوله: "عن أبي يكر رضى الله عنه إلخ". قلت: دلالته على الجزء الأول من الباب ظاهرة. وكذا دلالة حديث عائشة رضى الله عنهما، وسيأتي ما يدل على تقييده بالمأثور أو بما يشبه ألفاظ القرآن.

١٩١ عن: عائشة رضى الله تعالى عنها زوج النبى عَلَيْكُ أخبرته: "أن رسول الله عَلَيْكُ كان يدعو في الصلاة: اللهم إنى أعوذ بك من عذاب القبر، وأعوذ بك من فتنة الحيا وفتنة الممات، اللهم إنى أعوذ بك من المأثم والمغرم" الحديث رواه البخارى (١:٥١).

۸۹۲ – عن: عبد الله (ابن مسعود) رضى الله عنه في حديث التشهد قال على الله عنه في حديث التشهد قال على الله الله الله الله على الدعاء أعجبه إليه فيدعو» رواه البخاري (١١٥١١).

٨٩٣ عن: معاوية بن الحكم السلمي في حديث طويل: ثم قال النبي

قوله: "عن عبد الله إلخ". قلت: وقال الحافظ في الفتح في شرح هذا الحديث: وفي رواية منصور عن أبي واثل عند المصنف في الدعوات: "ثم ليتخير من الثناء ما شاء" ونحوه لمسلم بلفظ "من المسألة" اهد (٢-٢٦٣). وفيه أيضا (٢-٢٦٧): وقد استدل البيهقي (أي على مذهبه) بالحديث المتفق عليه "ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو به" وبحديث أبي هريرة رضى الله عنه رفعه وإذا فرغ أحدكم من التشهد فليتعوذ بالله، الحديث، وفي آخره (ثم ليدعو لنفسه بما بدا له)، هكذا أخرجه البيهقي. وأصل الحديث في مسلم، وهذه الزيادة صحيحة، لأنها من الطريق التي أخرجها مسلم اهد.

قلت: ليس فيهما ما ينفى تقييده بما يشبه ألفاظ القرآن، وبالأدعية المأثورة، فيمكن أن يراد بسه ثم ليدعو لنفسه بما بدا له أو أعجبه من الأدعية المأثورة أو المنزلة وما يشبههما، على أن حديث معاوية بن الحكم عند مسلم بلفظ «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس» معارض لعموم أعجبه ودعا لنفسه بما شاء أو بما بدا له في بعض أفراده فيقدم عليه، لأنه مانع وذلك مبيح، والمانع يتقدم على المبيح عند المعارضة.

قال العلامة العينى: وفيما ذهبوا إليه (أى الشافعية) إهمال لما ورد فى رواية مسلم (فذكر حديث معاوية المذكور فى المتن) ونحن عملنا بالحديثين (جميعًا) لأنا نختار من الأدعية المأثورة أو الأدعية التى تشابه ألفاظ القرآن اهم ملخصا من حاشية البخارى (١١٥-١).

م قوله: "عن معاوية إلخ". دل الحديث على أنه لا يجوز في الصلاة شيء من كلام

عَلَيْكَةِ: «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن أو كما قال رسول الله عَلَيْنَهُ، رواه مسلم في صحيحه (٢٠٣١).

9 ٩ ٨- عن: عبد الله بن مسعود قال: "كنت أصلى والنبى عَلَيْكُ وأبو بكر وعمر معه، فلما جلست بدأت بالثناء على الله تعالى (المراد به التشهد)، ثم بالصلاة على النبى عَلَيْكُ، ثم دعوت لنفسى فقال النبى عَلَيْكُ، سل تعطه "رواه الترمذي وصححه (تيسير الوصول ص-٥٥ مطبوعة كلكته).

الناس، فتفرع عليه أن الدعاء أيضا إذا كان يشبه كلامهم لا يجوز، وهو قول أبى حنيفة وأصحابه وطاوس وإبراهيم النخعى، كذا فى فتح البارى (٢-٢٦٦). وقال الشافعى ومن وافقه بجواز الدعاء فى الصلاة بما اختار المصلى من أمر الدنيا والآخرة، سواء شابه ألفاظ القرآن والمأثور أم لا.

قوله: "عن عبد الله إلخ". قلت: الحديث يدل على الترتيب بين التشهد والصلاة على النبي عَيِّلِيٍّ والدعاء، فإنه رضى الله عنه قد فعل ذلك بين يديه عَيِّلِيٍّ فأقره عليه، وأثر ابن مسعود برواية الحاكم وابن منصور وابن أبي شبية صريح في ذلك، وفي الباب عن فضالة بن عبيد رضى الله عنه قال: سمع النبي عَيِّلِيٍّ رجلاً يدعو في صلاته لم يحمد الله ولم يصل على النبي عَيِّلِيٍّ، فقال: عجل هذا، ثم دعاه فقال: «إذا صلى أحدكم فليبدأ بتحميد ربه والثناء عليه، ثم يصلي على النبي عَيِّلِيٍّ، ثم يدعو بما شاء، ذكره الحافظ في الفتح (١١-١١). وقد مر عن النيل في الباب السابق أن الترمذي رواه وصححه. فهذه الأحاديث كلها تدل على الترتيب بين التشهد والصلاة والدعاء.

قال الشيخ أطال الله بقائه: ولا يخالجنك أن هذه الأذكار تؤدى في الصلاة خفية فكيف سمعها النبي عَلَيْكُ منهم؟ لأنا نشاهد غير مرة أن بعض الناس يخفون القراءة والأذكار، ومع ذلك يسمع جيرانهم الأقرباء قراءتهم وأذكارهم فلا بعد في ذلك اهـ.

واعلم أن المراد بالتحميد والثناء هو التشهد، فإن ابن مسعود رضى الله عنه لم يذكر بعد التشهد ذكرا آخر غير الصلاة على النبي سي الله ولكن يرد عليه ظاهرا ما ذكره الحافظ في الفتح (٢-٢٦٣) في شرح حديث عائشة المذكور في المتن بما نصه: قد أخرج ابن

٥٩٥ وعنه: قال: "يتشهد الرجل ثم يصلى على النبى عَلَيْكُم ثم يدعو لنفسه" رواه الحاكم بسند قوى، كذا في فتح البارى (١٤٠:١١) وفيه (٢٦٦:٢) أيضا: فعند سعيد بن منصور وأبي بكر بن أبي شيبة بإسناد صحيح إلى أبي الأحوص، قال: قال عبد الله (هو ابن مسعود): "يتشهد الرجل في الصلاة، ثم يصلى على النبي عَلِيْكُم، ثم يدعو لنفسه بعد اهـ".

ويزاد في الباب حديث فضالة بن عبيد أيضا، وقد ذكرناه في الباب السابق، صححه الترمذي.

خزيمة (أى فى صحيحه) من رواية ابن جريج: أخبرنى عبد الله بن طاوس عن أبيه أنه كان يقول فى التشهد كلمات يعظمهن جدا، قلت: فى المثنى كليهما؟ قال: بل فى التشهد الأخير، قلت: ما هى؟ قال: «أعوذ بالله من عذاب القبر» الحديث. قال ابن جريج: أخبرنيه عن أبيه عن عائشة رضى الله تعالى عنها مرفوعًا، ولمسلم من طريق محمد بن أبى عائشة عن أبى هريرة مرفوعًا: إذا تشهد أحدكم فليقل فذكر نحوه، هذه رواية وكيع عن الأوزاعى عنه وأخرجه أيضا من رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعى بلفظ: إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير، فذكره وصرح بالتحديث فى جميع الإسناد، فهذا فيه تعيين هذه الاستعاذة بعد الفراغ من التشهد فيكون سابقا على غيره من الأدعية اه.

ويمكن الجواب بأن بعدية الفراغ من التشهد تعم ما بعد الصلاة على النبى مرسلة أيضا. فلا دلالة فيها على كون الاستعاذة متصلة بالتشهد متقدمة على الصلاة، نعم! يدل على ذلك ما أخرجه الطبرى بسند صحيح، كما ذكره الحافظ في الفتح (١١-١٤٠) عن مطرف بن عبد الله بن الشخير وهو من كبار التابعين قال: كنا نعلم التشهد فإذا قال: وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، يحمد ربه ويثني عليه، ثم يصلى على النبي عربية هو غير يسأل حاجته اهد. فهذا صريح في أن الثناء المتقدم على الصلاة على النبي عربية هو غير التشهد، ولكنه قول تابعي يخالفه قول الصحابي، وهو ما مر عن عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ويتشهد الرجل في الصلاة ثم يصلى على النبي عربية ثم يدعو لنفسه بعد، فإنه يقتضى كون الصلاة بعد التشهد، والدعاء بعدها، والله أعلم.

باب وجوب الخروج من الصلاة بالسلام وبيان كيفيته

7 9 7 عن: على رضى الله عنه مرفوعًا «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم» رواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجة بإسناد صحيح، كذا في العزيزى (٢٨٣:٣). وقال الحافظ في الفتح المناد صحيح، كذا في التسليم، أخرجه أصحاب السنن بسند صحيح اهـ.

باب وجوب الخروج من الصلاة بالسلام، وبيان كيفيته

قوله: "عن على رضى الله عنه مرفوعًا إلخ". قال فى الهداية (١-٩٦): ثم إصابة لفظ السلام واجبة عندنا وليس بفرض، خلافًا للشافعي، وهو يتمسك بقوله عليه السلام فذكر حديث الباب، ولنا ما روينا من حديث ابن مسعود (يعنى فإذا قضيت هذا إلخ وقد من إلا أنا أثبتنا الوجوب بما رواه احتياطا، وبمثله لا يثبت الفرضية، والله أعلم اهر. قلت: وقد فرغنا من الكلام على هذا الحديث في باب افتراض القعدة الأخيرة من الكتاب، فليراجع. ومحصله أن قوله مرفية: «وتحليلها التسليم» يفيد فرضية السلام ظاهرا، كما قاله الإمام الشافعي، ولكن عارضه حديث على وغيره «إذا جلس مقدار التشهد ثم أحدث ققد تم صلاته» اهد وهو موقوف في حكم المرفوع، فأورث شبهة في فرضيته فقلنا بوجوبه، فافهم.

فرضية الخروج بصنعه لا نص فيها عن الإمام:

وإنما لم نتعرض لفرضية الخروج بصنع المصلى، لأنه لم يرد فيه حديث ولا نص عن الإمام الأعظم نور الله تعالى مرقده. وإنما استنبطه البردعى من بعض المسائل، فمشى عليه أكثر المصنفين، ونفاه كثير من المحققين، قال فى الدر: ومنها (أى من الفرائض) الخروج بصنعه كفعله المنافى لها بعد تمامها، وإن كره تحريما، والصحيح أنه ليس بفرض اتفاقاً، قاله الزيلعى وغيره، وأقرة المصنف. وفى المجتبى: وعليه المحققون اهد. وفى رد المحتار تحت قوله: والصحيح إلخ: اعلم أن كون الحروج بصنعه فرضا غير منصوص عن الإمام، وإنما استنبطه البردعى من المسائل الاثنى عشرية الآتية قبيل باب مفسدات الصلاة، فإن الإمام لما قال فيها البردعى من المسائل الاثنى عشرية الآتية قبيل باب مفسدات الصلاة، فإن الإمام لما قال فيها

بالبطلان مع أن أركان الصلاة قد تمت ولم يبق إلا بالخروج، دل على أنه فرض، وصاحباه لما قالا فيها بالصحة كان الخروج بالصنع ليس فرضا عندهما. ورده الكرخى بأنه لا خلاف بينهم فى أنه ليس بفرض، وأن هذا الاستنباط غلط من البردعى، لأنه لو كان فرضاً ما زعمه لاختص بما هو قربة، وهو السلام، وإنما حكم الإمام بالبطلان فى الاثنى عشرية لمعنى آخر، وهو أن العوارض فيها مغيرة للفرض، فاستوى فى حدوثها أول الصلاة وآخرها، فإن رؤية المتيمم بعد القعدة الماء مغيرة للفرض، لأنه كان فرضه التيمم فتغير فرضه إلى الوضوء، وكذا بقية المسائل، بخلاف الكلام، فإنه قاطع لا مغير، والحدث العمد والقهقهة ونحوهما مبطلة لا مغيرة، وتمامه فى هذا، وقد انتصر العلامة الشرنبلالي والقهقهة ونحوهما مبطلة لا مغيرة، وتمامه فى هذا، وقد انتصر العلامة الشرنبلالي المبية الزكية على الاثنى عشرية "بأنه قد مشى على افتراض الحروج بصنعه صاحب الهداية، وتبعه الشراح وعامة المشائخ وأكثر المحققين، والإمام الحروج بصنعه صاحب الهداية، وتبعه الشراح وعامة المشائخ وأكثر المحققين، والإمام النسفى فى الوافى والكافى والكنز وشروحه، وإمام أهل السنة الشيخ الماتريدى اهدايسفى فى الوافى والكافى والكنز وشروحه، وإمام أهل السنة الشيخ الماتريدى اهدايسفى فى الوافى والكافى والكنز وشروحه، وإمام أهل السنة الشيخ الماتريدى اهدايسفى فى الوافى والكافى والكنز وشروحه، وإمام أهل السنة الشيخ الماتريدى).

قلت: ويمكن الاستدلال على فرضيته بقوله على التحريم، وتحليلها التسليم، فإنه يقتضى أن للصلاة تحريما وتحليلا، وانعقد الإجماع على فرضية التحريم، فليكن التحليل فرضا أيضا، لأن إتمام الصلاة فرض بالإجماع () وإتمامها بإنهائها، والتحليل هو الإنهاء، وإنهائها لا يكون إلا بمنافيها، لأن ما كان منها لا ينهيها، وتحصيل المنافى هو صنع المصلى فيكون فرضا. وأما قول الكرخى إنه لو كان فرضا لاحتص بما هو قربة وهو السلام، قلنا: هذا هو القياس، وهو أيضا مقتضى قوله على الحدث فقد تم صلاته اهد وقد عدلنا عنه لحديث على غيره وإذا جلس مقدار التشهد ثم أحدث فقد تم صلاته اهد وقد ذكرناه غير مرة. فتبت أن المفروض هو الخروج عمدا بما ينافى الصلاة، وخصوص لفظ السلام ليس بفرض كما أن الدخول فى الصلاة بما يشعر بتعظيم الرب فرض، وخصوص لفظ "الله أكبر" ليس بفرض، إلا أنا أوجبنا الخروج بالسلام عملا بالدليلين، فيكره تحريما بغيره، ولكن الفرض يصير مؤدى، فافهم، والله تعالى أعلم.

 ⁽١) صرح به في البحر (١-٤٩٤) ويدل عليه قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أُوقُوا بِالْعَقُود ﴾ فإن عقد التحريمة أيضاً

١٩٥٧ عن: وائل بن حجر رضى الله عنه قال: "صليت مع النبى عليه فكان يسلم عن يمينه: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وعن شماله: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وعن شماله: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته" رواه أبو داود (وسكت عنه) بإسناد صحيح (بلوغ المرام ٢٠١٥). وفي التلخيص (٢٠٤، ٩): وقع في صحيح ابن حبان من حديث ابن مسعود رضى الله عنه زيادة "وبركاته" وهي عند ابن ماجة أيضا اهد. قلت: لم أجدها في باب التسليم من ابن ماجة (ص-٦٦) فلعلها في بعض النسخ دون بعض.

قوله: "عن وائل إلخ". قلت: دلالته على الباب ظاهرة، وقد ورد فيه زيادة "وبركاته" قال في الدر: وإنه لا يقول هنا (أى في سلام التحلل) "وبركاته" وجعله النووى بدعة، "ورده الحلبي"، وفي الحاوى: إنه حسن اهـ. وقال العلامة الشامي تحت قوله: "ورده الحلبي"، يعنى المحقق ابن أمير حاج حيث قال في الحلية شرح المنية بعد نقله قول النووى: إنها بدعة ولم يصح فيها حديث، بل صح في تركها غير ما حديث ما نصه: لكنه متعقب في هذا، فإنها جاءت في سنن أبي داود من حديث وائل بن حجر بإسناد صحيح، وفي صحيح ابن حبان من حديث عبد الله بن مسعود، ثم قال: اللهم إلا أن يجاب بشذوذها وإن صح مخرجها كما مشي عليه النووى في الأذكار. وفيه تأمل اهيجاب بشذوذها وإن صح مخرجها كما مشي عليه النووى في الأذكار. وفيه تأمل اهيجاب بشذوذها وإن صح مخرجها كما مشي عليه النووى في الأذكار. وفيه تأمل اهالتلخيص: فيتعجب من ابن الصلاح حيث يقول: إن هذه الزيادة ليست في شيء من التلخيص: فيتعجب من ابن الصلاح حيث يقول: إن هذه الزيادة ليست في شيء من كتب الحديث إلا في رواية وائل بن حجر. وقد ذكر لها الحافظ طرقا كثيرة في تلقيح الأذكار، لما قال النووى إن زيادة "وبركاته" رواية فردة، ثم قال الحافظ بعد أن ساق تلك الطرق: فهذه عدة طرق تثبت بها "وبركاته" بخلاف ما يوهمه كلام الشيخ أنها رواية فردة انتهي.

⁽۱) قال في عون المعبود (۳۸:۱): قال صاحب السبل: إلا أنه قال ابن رسلان في شرح السنن: لم تجدها في ابن ماجة، قال صاحب السبل: راجعنا سنن ابن ماجة من نسخة صحيحة مقروءة، فوجدنا فيه ما لفظه: باب التسليم، حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا عمر بن عبيد عن أبي إصحاق عن أبي الأحوص "أن رسول الله علي كان يسلم عن يمينه وعن شماله حتى يرى بياض خده، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته " اهـ. قلت: هذا الحديث بهذا الإسناد موجود في النسخة الحاضرة عندنا، وليس فيه "وبركاته" والله أعلم.

تنبيسه

حديث وائل هذا قد وقع في النسخة الموجودة من سنن أبي داود عندنا بلفظ "عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله "من يمينه السلام عليكم ورحمة الله "وبركاته" وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله "وبركاته" في أحد من الموضعين ثم قال الزيلعي: قال النووي في الحلاصة: إسناده صحيح اهر ونقله الحافظ في بلوغ المرام بزيادة "وبركاته" في الموضعين كما مر في المتن، ولعله هو المعتمد. واعلم أن الحافظ أعل ذلك الحديث في التليخص بأنه من رواية عبد الجبار بن وائل عن أبيه ولم يسمع من أبيه فأعلم بالانقطاع. وقال في بلوغ المرام: رواه أبو داود بإسناد صحيح، وراجعنا سنن أبي داود فرأيناه قد رواه عن علقمة بن وائل عن أبيه، وقد صح سماع علقمة عن أبيه، فالحديث سالم عن الانقطاع، فتصحيحه في بلوغ المرام هو الأولى وإن خالف ما غي التلخيص، نبه على ذلك ابن الأمير اليماني في سبل السلام (١-٢٢٠).

والحديث يدل على تثنية التسليم كما هو مذهب الجمهور، وقد ثبت ذلك في عدة من الأحاديث صحاح، فقد روى مسلم عن شعبة عن الحكم ومنصور عن مجاهد عن أبي معمر أن أميرا كان بمكة يسلم تسليمتين، فقال عبد الله (هو ابن مسعود): أنى علقها (أى من أين حصل هذه السنة وظفر بها) قال الحكم في حديثه: إن رسول الله علي كان يفعله اهد. قال النووى: فيه دلالة لمذهب الشافعي والجمهور من السلف والخلف أنه يسن تسليمتان، وقال مالك وطائفة: إنما يسن تسليمة واحدة، وتعلقوا بأحاديث ضعيفة لاتقاوم هذه الأحاديث الصحيحة، ولو ثبت شيء منها حمل على أنه فعل ذلك لبيان جواز الاقتصار على تسليمة واحدة، وقد أجمع العلماء الذين يعتد بهم على أنه لا يجب إلا تسليمة واحدة اهد (١-٢١٣). وفي التلخيص: قال العقيلي: والأسانيد صحاح ثابتة في تسليمة واحدة اهد (١-٢٠١). وفيه أيضا: عن عائشة «أن تسليمتين، ولا يصح في تسليمة واحدة شيء اهد (١-٤٠١). وفيه أيضا: عن عائشة «أن النبي علي كان إذا أو تر أو تر بتسع ركعات لم يقعد إلا في الثامنة، فيحمد الله ويذكره، ثم يدعو ثم ينبهض ولا يسلم، ثم يصلي التاسعة فيجلس ويذكر الله وهو يدعو ثم يسلم تسليمة، ثم يصلي وهو جالس» الحديث رواه ابن حبان في صحيحه وأبو العباس السراج تسليمة، ثم يصلي وهو جالس» الحديث رواه ابن حبان في صحيحه وأبو العباس السراج تسليمة، ثم يصلي وهو جالس» الحديث رواه ابن حبان في صحيحه وأبو العباس السراج

في مسنده وإسناده على شرط مسلم، ولم يستدركه الحاكم مع أنه أخرج حديث زهير بن محمد اهد (١-٤٠١). قال الشوكاني في النيل: وقد قدمنا أنه (أي زهير) أخرج له البخاري أيضا فهو على شرطهما لا على شرط مسلم فقط. وبما ذكرنا تعرف عدم صحة قول العقيلي: "ولا تصح في تسليمة واحدة شيء" وكذا قول ابن القيم: "إنه لم يثبت عنه ذلك من وجه صحيح اهـ" (٢-١٩٧). قلت: وفي رواية لأحمد في حديث عائشة هذا: «ثم يسلم تسليمة واحدة السلام عليكم يرفع بها صوته حتى يوقظنا»، كذا في النيل (٢-١٩٦). ولا يخفي أنه لا يدل على المقصود أصلا. فإن إثبات الواحد لا ينفي ثبوت الآخر، بل هو ساكت عنه، وأيضا فإن غاية ما يثبت منه أنه على المنه واحدة ما لم يكن يجهر بالثانية لكفاية الأولى لإيقاظ أهل بيته، ولا دلالة فيسه على أنه كان يقتصر على تسليمة فحسب. وهذا هو الحمل لحديث ابن عمر قال: «كان رسول الله على نيفصل بين الشفع والوتر بتسليمة يسمعناها» رواه أحمد (نيل الأوطار ٢-١٩٧).

وأما ما في مجمع الزوائد (١-٢٠٢) عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال: «كان النبي عليه وأبو بكر وعمر رضى الله عنهما يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين، ويسلمون تسليمة على الصحيح بعضه، رواه البزار والطبراني في الكبير والأوسط بالتسليمة الواحدة فقط. ورجاله رجال الصحيح اه.

وروى البيهقى فى المعرفة عن أنس رضى الله عنه «أن النبى عَلَيْكُم كان يسلم تسليمة واحدة» كسدا فى الزيلعى (٢٢-٢١). وفى الدراية: رجاله ثقات اهد فيعارضه ما أخرجه النسائى أخبرنا محمد بن المثنى (ثقة ثبت) قال: حدثنا معاذ بن معاذ (ثقة متقن) قال: حدثنا زهير (ثقة حافظ) عن أبى إسحاق (ثقة إمام) عن عبد الرحمان بن الأسود وعلقمة عن عبد الله قال: «رأيت رسول الله عليه يكبر فى كل حفض ورفع وقيام وقعود، ويسلم عن يمينه وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله، السلام عليكم ورحمة الله، حتى يرى بياض خده. ورأيت أبا بكر وعمر رضى الله عنهما يفعلان ذلك» اهد (١-١٩٤). ورجاله كلهم ثقات من رجال الصحيح. وإذا تعارض المثبت والنافى يتقدم المثبت، كما عرف فى الأصول.

قول ابن مسعود مقدم على قول أنس:

وقال الحافظ في الفتح تحت مسألة أخرى: ثم إذا تعارض اعتقاد ابن مسعود وأنس رجح ابن مسعود، لأنه أعلم وأسن وأجل وأكثر ملازمه للنبي عَلَيْكَيْد، وأقرب إلى موقفه في الصلاة من أنس اهـ (٢- ٢٨٠).

قال الشوكاني: والحق ما ذهب إليه الأولون (القائلون بتثنية السلام) لكثرة الأحاديث الواردة بالتسليمتين، وصحة بعضها وحسن بعضها واشتمالها على الزيادة، وكونها مثبتة بخلاف الأحاديث الواردة بالتسليمة الواحدة، فإنها مع قلتها ضعيفة لا تنتهض للاحتجاج كما ستعرف ذلك، ولو سلم انتهاضها لم تصلح لمعارضة أحاديث التسليمتين لما عرفت من اشتمالها على الزيادة اهر (نيل الأوطار ٢-٤٩٤)،

قلت: والأحسن التطبيق بين المتعارضين، فكل ما ورد من الأحاديث في التسليمة الواحدة محمول على أنه على أنه على يجهر بالأولى ويخفض الصوت بالثانية. فسمعه من كان قريبا منه ولم يسمعه من كان على بعد. وقال في الدر: وسن جعل الثاني أخفض من الأول. خصه في المنية بالإمام، وأقره المصنف اهم، وفي رد المحتار: فالمراد أنه يجهر بهما إلا أنه يجهر بالثاني دون الأول، وقيل: إنه يخفض الثاني أي لا يجهر به أصلا، والأصح الأول لحاجة المقتدى إلى سماع الثاني أيضا، لأنه لا يعلم أنه بعد الأول يأتي به أو يسجد قبله لسهو حصل له، أفاده في شرح المنية. وفي البدائع: ومنها أي السنن أن يجهر بالتسليم لو إماما، لأنه للخروج عن الصلاة، فلابد من الإعلام اهد فافهم (١-٩٤٥). قلت: ولعلهم أخذوا خفض التسليمة الثانية من اختلاف الصحابة في تعدد التسليم ووحدته، فحملوه على كون الثانية أخفض من الأولى وعدم سماع البعض لها. وفي العناية شرح الهداية: ووي أنه عليه الصلاة والسلام كان يسلم الثانية أخفض من الأولى اهد (١-٢٧٨) ولم أقف له على سند ولا على مخرج، والله أعلم.

قال في الدر في بيان واجبات الصلاة: ولفظ السلام مرتين، فالثاني واجب على الأصح (وقيل منة فتح شامي) (برهان) دون "عليكم"، (فليس بواجب عندنا شامي). وتنقضى قدوة بالأول قبل "عليكم" على المشهور عندنا، وعليه الشافعية خلافا

للتكملة اهد (أى شارح التكملة حيث صحح أن التحريمة إنما تنقطع بالسلام الثانى اهد. شامى) (١-٤٨٧ و ٤٨٨). وقال الترمذى في باب ما جاء في التسليم في الصلاة ما نصه: وأصح الروايات عن النبي مَرَّقَةً تسليمان، وعليه أكثر أهل العلم من أصحاب النبي مَرَّقَةً والتابعين ومن بعدهم اهد.

قلت: وقد وردت كيفية أخرى للتسليم ففي مجمع الزوائد (٢٠٠-١): عن زيد ابن أرقم قال: كان النبي مُرِّلِيِّهُ إذا سلم علينا من الصلاة قلنا: "وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته ". رواه الطبراني في الكبير، وفيه إبراهيم بن المختار وثقه أبو داود وأبو حاتم. وقال ابن معين: ليس بذاك، وبقية رجاله ثقات اهـ. قلت: وفي تهذيب التهذيب: وقال زبيخ: تركته. ولم يرضه. وقال البخارى: فيه نظر، وقال ابن عدى: ما أقل من يروى عنه فير ابن حميد، وقال أبو داود: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يتقى حديثه من رواية ابن حميد عنه اهـ ملخصا (١٦٢٠). قلت: ولا يدرى أن هذا من رواية ابن حميد عنه أو من رواية غيره، وقول صاحب الجمع: "وبقية رجاله ثقات" لا يدل على أن غير ابن حميد روى ذلك عنه، فإن ابن حميد أيضا ثقة عند بعضهم، فالحديث لا يحتج به ما لم يتبين ذلك، ولو ثبت فليس فيه دلالة على علم النبي عَيْظِيُّهُ بذلك وتقريره عليه، فإن سلام المقتدى لا يكون بالجهر بل بالسر غالبًا، وقد صح عن رسول الله عليه ما يدل على أن سلام المقتدى إنما هو نظير سلام الإمام، فقد أخرج الطحاوى في معاني الآثار حدثنا أبو بكرة (مر توثيقه) قال: حدثنا أبو أحمد (من رجال الجماعة ثقة) محمد بن عبد الله بن الزبير قال: ثنا مسعر (ثقة إمام) ح وحدثنا أبو أمية (محمد بن إبراهيم الطرسوسي الحافظ ثقة) قال: ثنا يعلى (من رجال الجماعة ثقة حافظ) بن عبيد قال: ثنا مسعر (من رجال الجماعة ثقة) عن عبيد الله ابن القبطية عن جابر بن سمرة قال: كنا إذا صلينا خلف النبي عَيِّكِ سلمنا بأيدينا، قلنا: السلام عليكم، السلام عليكم (١) فقال: ما بال أقوام يسلمون بأيديهم كأنهم أذناب خيل شمس؟ أما يكفى أحدكم إذا جلس في الصلاة أن يضع يده على فخذه، ويشير بإصبعه، ويقول: السلام عليكم، السلام عليكم اهـ (١-٠٥١).

⁽١) جاء في رواية مسلم زيادة قوله: ورحمة الله.

۸۹۸ عن: عبد الله (هو ابن مسعود) عن النبي عَلَيْكُم: «أنه كان يسلم عن يمينه وعن يساره السلام عليكم ورحمة». رواه الترمذي (۳۹:۱) وقال: حسن صحيح.

٩٩ حن: عامر بن سعد عن أبيه رضى الله عنه قال: "كنت أرى رسول الله عنه عن يمينه وعن يساره حتى أرى بياض خده". رواه مسلم (٢١٦:١).

. ۹۰۰ عن: أبى هريرة رضى الله عنه قال: "حذف السلام سنة" وقال على بن حجر (شيخ الترمذي): وقال ابن المبارك: "يعنى أن لا تمده مدا". رواه

وأخرجه في كنز العمال وعزاه إلى النسائي، ولفظه نحو ما أخرجه الطحاوى إلا أنه قال: «ما بال هؤلاء» مكان «أقوام»، ولم يذكر الإشارة بإصبعه. وعزاه أيضا إلى الطبراني، ولفظه: "بحسب أحدكم إذا قضى صلاته أن يضع يده على فخذه، ويسلم على أخيه عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله، وعن شماله مثل ذلك اهـ " (٤-٤،١) ولم أقف على سند الطبراني. ورجال النسائي كلهم ثقات، والحديث مذكور في المجتبى (١-١٧٦). والتفريق بين سلام الإمام والمأمور لم نره إلا في ما رواه الطبراني عن زيد بن أرقم، والظاهر أن العمل به لم يكن دائما وإلا لنقله غير زيد أيضا لتوفر الدواعي إليه، وبعد ذلك كله فهو محمول على الجواز، لكن مع الكراهة لكونه خلاف السنة المشهورة.

قال العينى فى شرحه على البخارى: ولو نكس السلام فقال: وعليكم السلام لم يجزه، وقال القاضى: فيه وجه أنه يجوز، وهو مذهب الشافعى اهـ (٣- ١٩١). وقال فى الدر: السلام عليكم ورحمة الله، هو السنة وصرح الحدادى بكراهة عليكم السلام اهـ (١- ١٥ مع الشامية).

قوله: "عن عبد الله إلخ". فيه دلالة على سنية الالتفات في التسليم يمينا وشمالا.

قوله: "عن عامر إلخ". فيه بيان لحد الالتفات المسنون، وهو أن يلتفت عن يمينه ويساره حتى يرى بياض خده.

قوله: "عن أبي هريرة إلخ". دلالته على سنية حذف السلام ظاهرة.

الترمذي (١:٩٣) وقال: حسن صحيح.

١٠ ٩ - عن: جابر بن سمرة رضى الله عنه فى حديث طويل مرفوع: «إنما يكفى أحدكم أن يضع يده على فخذه، ثم يسلم على أخيه من على يمينه وشماله». رواه الإمام مسلم فى صحيحه (١٨١:١).

قوله: "عن جابر إلخ". قلت: في قوله على الله الله على أخيه من على يمينه وشماله ولالة على أن نية القوم بالسلام سنة، وكذا دلالة حديث سمرة عليه ظاهرة. ولما كان السلام في طرف الصلاة ومن واجباتها صح زيادة لفظة "في الصلاة" في رواية البزار، لأنه يجوز أن يقال للسلام: إنه داخل في الصلاة من وجه، كما هو خارج عنها من وجه.

وفي التلخيص الحبير (١-٥٠١): وعند أبي داود من وجه آخر عن سمرة «أمرنا رسول الله على إذا كان في وسط الصلاة أو حين انقضائها فابدأوا قبل السلام (١) فقولوا: التحيات الطيبات والصلوات والملك لله، ثم سلموا على اليمين، ثم سلموا على قارئكم وعلى أنفسكم»، لكنه ضعيف لما فيه من المجاهيل اهـ. قلت: رواه أبو داود عن محمد بن داود بن سفيان نا يحيى بن حسان نا سليمان بن موسى أبو داود نا جعفر بن سعد بن سمرة بن جندب قال: ثنى حبيب بن سليمان بن سمرة عن أبيه سليمان بن سمرة عن أسمرة بن جندب الحديث (١-٤٧). وفي تهذيب التهذيب (٢-٩٣ و ٩٤) في ترجمة جعفر بن سعد ما نصه: روى عن ابن عمه حبيب بن سليمان بن سمرة نسخة، وعن أبيه سعد إلى أن قال: وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن حزم: مجهول، وقال عبد الحق في سعد إلى أن قال: وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن حزم: مجهول، وقال ابن القطان: ما من هؤلاء من يعرف حاله، يعني جعفر وشيخه وشيخه وشيخه، وقد جهد المحدثون فيهم

⁽١) وفي تسخة أبي داود: قبل التسليم.

جهدهم، وهو إسناد يروى به جملة أحاديث، وقد ذكر البزار منها نحو المائة اهـ.

قلت: ولكن أبا داود سكت عنه، بل أتى بما يدل على صحة هذه النسخة المروية بهذا السند عنده حيث قال: وقال أبو داود: ودلت هذه الصحيفة على أن الحسن سمع من سمرة اهد والله أعلم. وأخرجه في كنز العمال وعزاه إلى أبى داود والطبراني والبيهقى والضياء (٣-٣٠١). وأحاديث المختارة للضياء صحاح على قاعدة الكنز، ولكن لا يدرى أن لفظ الكنز هو لفظ الضياء أو غيره، فلا يحتج به. وأيضا فقد وقع الاختلاف في لفظ أبى داود ولفظ الكنز فإنه أخرجه بلفظ "والصلوات والسلام والملك لله، ثم سلموا على النبين، ثم سلموا على أقاربكم وعلى أنفيكم " هد. وهو يدل بظاهره على أن المراد بهذا السلام عليك أبها النبى ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اهسلام عليك أبها النبى ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اهو فإنسه يعيب كل عبد صالح في السماء والأرض من الأنبياء والملائكة والمؤمنين، وسلام التحليل ليس فيه السلام على الأبياء ولا على الأقارب. ولفظ أبى داود يرجح كون المراد منه سلام التحليل لما فيه من قوله: "ثم سلموا على اليمين إلخ " ولعل الصحيح إنما هو لفظ الكنز، وقد وقع التصحيف في لفظ أبى داود من بعض الرواة، فصحف النبين وقال الكنز، وقد وقع التصحيف في لفظ أبى داود من بعض الرواة، فصحف النبين وقال موضعة: اليمين، هذا ما يشهد به ذوقي، والله أعلم.

⁽١) فإن قلت: قما معنى قوله: إذا كان فى وسط الصلاة أو حين انقضائها قابداًوا قبل التسليم إلخ؟ وما المراد يهذا التسليم؟ قلت: إن الصحابة كانوا يقولون قبل تعليم التشهد إذا قعدوا فى الصلاة: السلام على جبر ثيل وميكائيل وعلى فلان وعسلى فلان، فقال مرابعة: ابدأوا قبل التسليم على حولاء بالثناء على الله، فقولوا: التنتيات إلى قوله: الملك لله ثم سلموا على المنبين وعلى أقاربكم وعلى أنفسكم الحديث.

باب الانحراف بعد السلام وكيفيته وسنية الدعاء والذكر بعد الصلاة

9.٣ – عن: قبيصة بن هلب عن أبيه قال: "كان رسول الله على يؤمنا فينصرف على جانبيه جميعا، على يمينه وعلى شماله". رواه الترمذى (٤٠:١) وقال: حسن. وفي النيل (٢٠٩:٢): وصححه ابن عبد البر في الاستيعاب.

9. ٤ - عن: عبد الله رضى الله عنه (هو ابن مسعود) قال: "لا يجعلن أحدكم للشيطان من نفسه جزءا لا يرى إلا أن حقا عليه أن لا ينصرف إلا عن يمينه. أكثر ما رأيت رسول الله عليه الله عليه الله عليه الله عليه الله عليه النبى عليه واللفظ لمسلم (٢٤٧:١). ولفظ البخارى (١١٨:١): لقد رأيت النبى عليه كثيرًا ينصرف عن يساره.

باب الانحراف بعد السلام وكيفيته

وسنية الدعاء والذكر بعد الصلاة

قوله: "عن قبيصة بن هلب إلخ". قد رماه بعضهم بالجهالة، وقال العجلى: تابعي ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، كذا في تهذيب التهذيب (N-0). ومن عرف حجة على من لم يعرف، قال الترمذى: والعمل عليه عند أهل العلم أنه ينصرف على أى جانبيه شاء، إن شاء عن يمينه وإن شاء عن يساره، وقد صح الأمران عن رسول الله ميسلم، ويروى عن على بن أبي طالب أنه قال: إن كانت حاجته عن يمينه أخذ عن يمينه، وإن كانت حاجته عن يمينه أخذ عن يمينه، وإن كانت حاجته عن يمينه أخذ عن يمينه، وإن

قوله: "عن عبد الله إلخ". قلت: رواية البخارى لا تعارض حديث أنس الذى أخرجه مسلم عن السدى، فإنه يمكن الجمع بينهما بأن انصرافه عليه إلى اليسار كان كثيرا وإلى اليمين كان أكثر. وأما رواية مسلم فظاهرة التعارض، لأنه عبر في كل منهما بصيغة أفعل، إلا أن يقال: إن صيغة أفعل في حديث عبد الله عند مسلم خالية عن معنى التفضيل، ويجعل رواية البخارى قرينة على ذلك. ويؤيده حديث البراء أيضا قال: "كُنا إذا صلينا

٩٠٥ عن: السدى قال: "سألت أنسا رضى الله عنه كيف أنصرف إذا صليت؟ عن يمينى أو عن يسارى؟ قال: أما أنا فأكثر ما رأيت رسول الله عليه عن يمينه" اهـ رواه مسلم (٢٤٧:١).

9 · ٦ - وأخرجه: أيضا عن السبراء رضى الله عنه قال: "كنا إذا صلينا خلف رسول الله عليه أحببنا أن نكون عن يمينه يقبل علينا بوجهه، فسمعته يقول: رب قنى عذابك يوم تبعث أو تجمع عبادك" اهـ.

خلف رسول الله على أحببنا أن نكون عن يمينه يقبل علينا بوجهه "فإنه يدل على أن أكثرانصرافه على كان إلى اليمين، ولعل التطبيق بهذا الوجه أولى من غيره. قال النووى في شرح مسلم: وجه الجمع بينهما أن النبي على الله كان يفعل تارة هذا وتارة هذا، فأحبر كل واحد بما اعتقد أنه الأكثرفيما يعلمه، فدل على جوازهما، ولا كراهة في واحد منهما. وأما الكراهة التي اقتضاها كلام ابن مسعود فليست بسبب أصل الانصراف عن اليمين أو الشمال، وإنما هي في حق من يرى أن ذلك لابد منه، فإن من اعتقد وجوب واحد من الأمرين فخطئ. ولهذا قال: يرى أن حقا عليه فإنما ذم من رآه حقا عليه اهد (١-٢٤٧).

قال الحافظ في الفتح: قال الن المنير: إن المندوبات قد تنقلب مكروهات إذا رفعت عن رتبتها، لأن التيامن مستحب في كل شيء من أمور العبادة، لكن لما خشى ابن مسعود أن يعتقد ولوجوبه أشار إلى كراهته، والله أعلم اهـ (٢-٢٨١).

وليتنبه لهذا من يصر على القيام عند ذكر الولادة الشريفة ويطعن في من لا يقوم. وكذا كل من رفع المباح أو المندوب عن رتبتهما وطعن في تاركهما فافهم.

قلت: وأنس رضى الله عنه أيضا كان يعيب على من رأى الانصراف عن اليمن حقا عليه. وروى ذلك عنه البخارى تعليقا، فقال: وكان أنس بن مالك ينفتل عن يمينه وعن يساره، ويعيب على من يتوخى أو من يعمد الانفتال عن يمينه اهد. قال الحافظ فى الفتح: وصله مسدد فى مسنده الكبير من طريق سعيد عن قتادة قال: كان أنس فذكره، وقال فيه: ويعيب على من يتوخى ذلك أن لا ينفتل إلا عن يمينه، ويقول: يدور كما يدور الحمار اهد

۹۰۷ – عن: سمرة بن جندب قال: "كان النبي عَيْلِيُّ إذا صلى صلاة أُقبل علينا بوجهه" رواه البخارى (۱۱۸:۱).

(۲۸۰-۲). فهذا الأثر بظاهره يخالف ما رواه السدى عن أنس عند مسلم، فإنه يقتضى ترجيح اليمين على اليسار، واختيار الانصراف إليها، ويجمع بينهما بأن أنسا عاب على من يعتقد تحتم ذلك ووجوبه، وأما إذا استوى الأمران فجهة اليمين أولى.

وقال النووى: ومذهبنا أنه لا كراهة في واحد من الأمرين لكن يستحب أن ينصرف في جهة حاجته، سواء كانت عن يمينه أو شماله، فإن استوى الجهتان في الحاجة وعدمها فاليمين أفضل لعموم الأحاديث المصرحة بفضل اليمين في باب المكارم ونحوها اهـ (٢٤٧٠). قلت: وهذا مذهبنا أيضا قال في مراقي الفلاح: وإن شاء الإمام انحرف عن يساره وجعل القبلة عن يمينه، وإن شاء عن يمينه وجعل القبلة عن يساره، وهذا أولى لما في مسلم: "كنا إذا صلينا خلف رسول الله علينا أحببنا أن نكون عن يمينه حتى يقبل علينا بوجهه " وإن شاء ذهب لحوائجه قال تعالى: ﴿ وَإِذَا قَضِيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله و والأمر للإباحة اهـ (ص-١٨٣). قال الطحاوى: وكونه (أى قول الله تعالى) في الجمعة لا ينافي كونه في غيرها، بل يثبته بطريق الدلالة اهـ (ص-١٨٣).

قوله: "عن سمرة إلخ" يدل بظاهره أن رسول الله على المستقبل جميع المؤتمين وحديث البراء يخالفه، فإنه يدل على تخصيصه على أهل اليمين بالاستقبال. قال العلامة الشوكاني في النيل (٢-٧٠٤): ويمكن الجمع بين الحديثين بأنه كان تارة يستقبل جميع المؤتمين، وتارة يستقبل أهل الميمنة، أو يجعل حديث البراء مفسرا لحديث سمرة، فيكون المراد بقوله: أقبل علينا أي على بعضنا، أو أنه كان يصلى في الميمنة فقال ذلك باعتبار من يصلى في جهة اليمين اه.

وفی أشعة اللمعات (۱-۲۰۷) حاصل مقام آنکه آنحضرت (علیه از سلام دادن گاهی برمی کشت از جانب یمین ومی نشست بجانب یسار، و گاهی بر عکس این میکرد از جانب یسار بر می کشت و جانب یمین می نشست، واول را بر عزیمت حمل کرده اند که در وی تیامن است اه ملخصا بلفظه. ثم ذکر محصل قول النووی "ومذهبنا إلی قوله: أو شماله" ثم قال: و گاهی روی بجانب قوم وبشت بسوی قبله نیز

مي نشست اهـ.

قلت: وهذا الوجه يدل عليه ظاهر حديث سمرة. فإنه يدل على استقبال جميع المؤتمين وإنما يتأتى الله إذا كان ظهره مَيْكِيْدُ إلى القبلة ووجهه إليهم.

ثم اعلم أن هذا الانصراف يحتمل أن يكون لذهابه على الله أو للجلوس للذكر أو لتعليم الصحابة، فالظاهر أنه إذا أراد الذهاب إلى بيته كان ينصرف إلى يساره، لأن حجرة النبي على كان من جهة يساره إذا قام مستقبل القبلة، صرح به الحافظ في الفتح (٢-٢٨٠) وإذا أراد الجلوس للذكر ينصرف إلى يمينه لفضل اليمين على الشمال، ولأن استدبار الإمام المأمومين إنما هو لحق الإمامة، فإذا انقضت الصلاة زال السبب، ولا حاجة إلى استدبار القبلة أيضا فتعين الانصراف إلى اليمين. وإذا أراد تعليم القوم استقبلهم جميعا، وجعل ظهره نحو القبلة، ولا يجرى احتمال التعليم في الوجهين الأولين؛ لأن عميما الإقبال على البعض دون البعض، وهذا يخالف ما ثبت في حديث الحسن بن على عند الترمذي في شمائله من عادته على الهـ (ص-٤٠).

وفى الطحطاوى حاشية الدر (١-٣٦٣): قوله: "واستقباله الناس بوجهه" هذا للإمام فى صلاة ليس بعدها سنة، فهو مخير إن شاء انحرف عن يمينه، وإن شاء انحرف عن يساره، وإن شاء ذهب إلى حوائجه، وإن شاء استقبل الناس بوجهه إذا لم يكن بحذائه مصل سواء كان المصلى فى الصف الأول أو فى الصف الأخير، فإن استقبال المصلى مكروه اهد. وفى غنية المستملى عن الخلاصة ما نصه: وفى الصلاة التى لا تطوع بعدها كالفجر والعصر يكره المكث (أى المكث الطويل بدلالة ما سيأتى) قاعدا فى مكانه مستقبل القبلة، انتهى. ووجه الكراهة مخالفة فعله الذى كان عليه الصلاة والسلام يداوم عليه (يعنى الانصراف) كما يفيده لفظ "كان" فيما تقدم من الحديث (ص-٣٣١).

وقال في مراقى الفلاح: ويستحب للإمام بعد سلامه أن يتحول إلى جهة يساره أى يسار المستقبل، لأن يمين المقابل جهة يسار المستقبل، فيتحول إليه لتطوع بعد الفرض، لأن لليمين فضلا، ولدفع الاشتباه بظنه في الفرض فيقتدى به، وكذلك للقوم. ولتكثير

٩٠٨ عن: البراء بن عازب رضى الله عنه قال: "رمقت الصلاة مع محمد على فوجدت قيامه، فركعته، فاعتداله بعد ركوع، فسجدته، فجلسته بين السجدتين، فسجدته، فجلسته ما بين التسليم، والانصراف قريبًا عن السواء" رواه مسلم (١٩٠١).

٩٠٩ حن: أم سلمة رضى الله تعالى عنها: "أن النبي عَلِيْكِ كان إذا سلم

شهوده، لما روى أن مكانا المصلى يشهد له يوم القيامة. ويستحب أن يستقبل بعده أى بعد التطوع وعقب الفرض إن لم يكن بعده نافلة يستقبل الناس إن شاء إن لم يكن فى مقابلته مصل اهـ. قال المحشى الطحطاوى: وصنيعه كغيره يفيد أن الإمام مخير بعد الفراغ من التطوع أو المكتوبة إذا لم يكن بعدها تطوع إن شاء انحرف عن يمينه، وإن شاء عن يساره وإن شاء ذهب إلى حوائجه، وإن شاء استقبل الناس بوجهه. واعلم أن هذه الأربعة غير التحول للتطوع، لأنه يفعلها بعده، فتأمل اهـ (ص-١٨٢).

فتحصل من ذلك كله أن التحول المستحب عندنا اثنان، أحدهما: التحول المتطوع بعد الفرض إذا كان بعده راتبة، ويستحب لذلك يمين القبلة ويسار المصلى، وهذا يعم الإمام والقوم، فيستحب لهم التحول للتطوع جميعًا. ويستحب أيضا أن يتطوعوا بعد الفرض متصلا به من غير فصل، قال في نور الإيضاح: والقيام إلى أداء السنة التي تلى الفرض متصلا بالفرض مسنون اهـ (ص-١٨١). وثانيهما: التحول لقراءة الورد ونحوها بعد الفراغ من التطوع، وعقيب الفرض إن لم يكن بعده نافلة، وهذا خاص بالإمام. ويجوز لذلك أربع صور ولكن الأولى أن ينحرف الإمام عن يمينه ويأتي هو والقوم جميعًا بعد ذلك بالأذكار المأثورة، ثم يدعون لأنفسهم رافعي أيديهم، ثم يمسحون بها وجوههم. فهذه أمور عشرة قد ادعى الشرنبلالي من الحنفية استحبابها بعد الفراغ من الصلاة، وسنين دلائلها لك إن شاء الله تعالى.

قوله: "عن البراء بن عازب إلخ". فيه دليل أنه على كان يجلس بعد التسليم (وقبل الانصراف) شيئا يسيرا في مصلاه، نبه على ذلك النووى في شرح مسلم.

قوله: "عن عن أم سلمة إلخ". هـ ذا أيضا يدل على ما دل عليه الحديث المتقدم مع

يمكث في مكانه يسيرًا، قال ابن شهاب: فنرى -والله أعلم- لكى ينفذ من ينصرف من النساء". رواه البخارى (١١٧٠١). وفي رواية أخرى له: قالت (أى أم سلمة): "كان يسلم فينصرف النساء، فيدخلن بيوتهن من قبل أن ينصرف رسول الله علياً.

، ٩١٠ عن: عائشة رضى الله تعالى عنها: "كان النبي عَلَيْكُ إذا سلم لم يقعد إلا مقدار ما يقول: اللهم أنت السلام ومنك السلام، تباركت ذا الجلال

زيادة، وهى بيان سبب المكث وكونه لأجل انصراف النساء قبل الرجال، ومقتضى هذا التعليل أن المأمومين إذا كانوا رجالا فقط أن لا يستحب هذا المكث، كذا قال بعض شراح الحديث. قلت: ولا يبعد أن يكون لشىء واحد أسباب متعددة فيجوز أن يكون هذا المكث لأجل الذكر ولأجل انصراف النساء ولغيرهما أيضا.

قوله: "عن عائشة إلخ". قال المناوى في معنى قولها: "كان إذا سلم لم يقعد إلا مقدار ما يقول إلخ": أى بين الفرض والسنة اهد كذا في العزيزى (٣-١٣٠). قلت: وعلى هذا المعنى حمله الحنفية، قال في مراقى الفلاح: القيام إلى أداء السنة التي تلى الفرض متصلا بالفرض أمسنون غير أنه يستحب الفصل بينهما، كما كان عليه السلام إذا سلم يمكث قدر ما يقول: اللهم أنت السلام إلخ، ثم يقوم إلى السنة. قال الكمال: وهذا هو الذي ثبت عنه عليه من الأذكار التي تؤخر عنه السنة ويفصل به بينهما وبين الفرض اهد. قلت: ولعل المراد غير ما ثبت أيضا بعد المغرب "وهو ثان رجله لا إله إلا الله إلى عشرا" وبعد الجمعة من قراءة الفاتحة والمعوذات سبعا سبعًا اهد (ص-١٨١).

قال الطحطاوى: وهى (أى رواية عائشة) تفيد كالذى ذكره المؤلف أنه ليس المراد أنه كان يقول ذلك بعينه (كل يوم) بل كان يقعد زمانا يسع ذلك المقدار ونحوه من القول تقريبًا، فلا ينافى ما فى الصحيحين عن المغيرة وأنه عَيْظَة كان يقول دبر كل صلاة مكتوبة (أى فى أكثرالأوقات): لا إله إلا الله وحده إلخ"، ولاينافى ما فى مسلم عن عبد الله بن الزبير وكان رسول الله عَيْظَة إذا فرغ من صلاته قال بصوته الأعلى (أى كثيرا ما): لا إله

⁽١) قال الطحطاوي: المراد بالوصل أن لا يفصل بغير ما سيأتي، فلا ينافي قوله: غير أنه يستحب إلخ.

والإكرام" وفي رواية ابن نمير: "يا ذا الجلال والإكرام" أحرجه مسلم (٢١٨:١).

إلا الله وحده إلى قوله: ولو كره الكافرون "لأن المقدار المذكور (في حديث عائشة) من حيث التقريب دون التحديد، قد يسع كل واحد من هذه الأذكار لعدم التفاوت الكثير بينها اهـ (ص-١٨١).

قلت: والظاهر أنه عَيِّكُم كان يأتى دبر الصلاة بواحد من الأذكار، فروى كل راو بما سمع، وأما احتمال أنه كان يأتى بجميع الأذكار الواردة فى دبر الصلاة كل يوم بعد كل صلاة فبعيد جدا، كما لا يخفى على من له أدنى فهم، فحديث عائشة محمول عندنا على فرض بعده سنة، والأحاديث التى ورد فيها الذكر الطويل دبر الصلاة محمولة عندنا على فرض ليس بعده سنة راتبة، وإن كان بعده سنة فبعد الفراغ منها. وبهذا تجتمع أحاديث الباب بأسرها. ووجه الفرق أن الرواتب من توابع الفرائض، فينبغى أداؤها متصلة بها كما هو مقتضى التبعية، ولما ثبت من الأمر بالتعجيل فى بعض الرواتب كما سيأتى فالتطبيق (بين أحاديث الباب) بالوجه الذى ذكرنا هو الأولى. وهذا هو الأمر الرابع من الأمور العشرة فتذكر.

قال في مراقى الفلاح: وقال الكمال عن شمس الأئمة الحلواني إنه قال: لا بأس بقراءة الأوراد (أى الغير الطويلة) بين الفريضة والسنة، فالأولى تأخير الأوراد عن السنة، فهذا ينفى الكراهة، ويخالفه ما قال في الاختيار: كل صلاة بعدها سنة يكره القعود بعدها (أى قبل التطوع) والدعاء، بل يشتغل بالسنة كي لا يفصل بين السنة والمكتوبة، وعن عائشة أن النبي عين كن يقعد مقدار ما يقول إلخ كما تقدم، فلا يزيد عليه أو على قدره، ثم قال الكمال: ولم يثبت عنه على الفصل بالأذكار التي يواظب عليها في المساجد في عصرنا من قراءة آية الكرسي والتسبيحات وأخواتها ثلاثا وثلاثين وغيرها، وقوله عين لفقراء المهاجرين: «تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة إلخ» لا يقتضي وصلها بالفرض بل كونها عقب السنة من غير اشتغال بما ليس من توابع الصلاة (كالأكل والشرب) فصح كونها دبرها اه (س-١٨٢).

حقلت: وتنتفي المخالفة بحمل القعود والدعاء في عبارة الاختيار على الطويل منهما،

وفى كلام الحلوانى على القصير، فافهم. ولكن يرد عليه ما فى المسند (٤-٢٢٧): ثنا روح ثنا همام ثنا عبد الله بن أبى حسين المكى عن شهر بن حوشب عن عبد الرحمان بن غنم رضى الله عنه عن النبى على أنه قال: «من قال قبل أن ينصرف ويثنى رجله من صلاة المغرب والصبح: "لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد بيده الخير يحيى ويميت وهو على كل شىء قدير" عشر مرات، كتب له بكل واحدة عشر حسنات، ومحيت عنه عشر سيئات، ورفع له عشر درجات، وكانت حرزا من كل مكروه، وحرزا من الشيطان الرجيم، ولم يحل لذنب أن يدركه إلا الشرك، فكان من أفضل الناس عملا إلا رجلا يفضله يقول أفضل مما قال". قال الحافظ المنذرى فى الترغيب: رجاله رجال الصحيح غير شهر، وعبد الرحمان مختلف فى صحبته، وقد روى هذا الحديث عن الصحيح غير شهر، وعبد الرحمان مختلف فى صحبته، وقد روى هذا الحديث عن الصحيح غير شهر، وعبد الرحمان مختلف فى صحبته، وقد روى هذا الحديث عن الصحيح غير شهر، وعبد الرحمان مختلف فى صحبته، وقد روى هذا الحديث عن الصحيح غير شهر، وعبد الرحمان مختلف فى صحبته، وقد الوواتب.

والجواب عنه بوجوه، أما الأول: فلأنه لا يقوى قوة حديث عائشة فإن رجاله كلهم ثقات، وهــذا فيه شهر بن حوشب مختلف في توثيقه، قال الطحطاوى في حاشية مراقى الفلاح: أقول: لعل ذلك (أى حديث الذكر الطويل بعد المغرب) لم يقو قوة الحديث المتقدم (يعنى حديث عائشة) فلذا لم ينص عليه أهل المذهب اهـ (ص-١٨١).

قلت: ويؤيد ذلك أن الترمذى أخرجه عن أبى ذر وليس فيه ذكر المغرب، وأخرجه النسائى عن معاذ وفيه ذكر صلاة العصر مكان المغرب، قال المنذرى فى الترغيب: عن أبى ذر رضى الله عنه أن رسول الله عنه قال: من قال فى دبر صلاة الفجر وهو ثان رجليه قبل أن يتكلم: "لا إله إلا الله وحده إلخ" فذكر معنى حديث أحمد، ثم قال. رواه الترمذى واللفظ له، وقال: حديث حسن غريب صحيح، والنسائى وزاد فيه: "بيده الخير" وزاد فيه أيضا: "وكان له بكل واحدة قالها عتى رقبة مؤمنة" ورواه النسائى من حديث معاذ، وزاد فيه: "ومن قالهن حين ينهبرف من صلاة العصر أعطى مثل ذلك فى ليلته" اهوزاد فيه: "ومن قالهن حين ينهبرف من صلاة العصر أعطى مثل ذلك فى ليلته" اهوزاد فيه: "ورواية النسائى هذه صحيحة أو حسنة على قاعدة المنذرى فى ترغيبه.

وأما الثاني فلأن حديث ابن غنم هذا يعارضه ما سيأتي عن حذيفة رضى الله عنه مرفوعًا: «عجلوا الركعتين بعد المغرب، فإنهما ترفعان مع المكتوبة، وهو حديث حسن يدل

ا ٩١١ عن: ثوبان رضى الله عنه قال: "كان رسول الله عَلَيْكَ إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثا، وقال: «اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت ذا الجلال والإكرام» قال الوليد: فقلت للأوزاعى: كيف الاستغفار؟ قال: يقول: الستغفر الله أستغفر الله رواه مسلم.

917 – عن: على قال: "من السنة أن لا يتطوع الإمام حتى يتحول من مكانه" رواه ابن أبي شيبة بإسناد حسن، كذا قال الحافظ في الفتح.

على كراهة تأخيرهما عن المكتوبة، وحديث ابن غنم يبيح تأخيرهما عنها، وإذا تعارض المبيح والمحرم يرجح المحرم، فالأولى أن يقال في معنى حديث ابن غنم: إن المراد من صلاة المغرب في قوله: «من قال قبل أن ينصرف ويثنى رجله من صلاة المغرب» هي المكتوبة مع الراتبة، لا المكتوبة وحدها، ولما كانت الرواتب توابع للمكتوبة ومثل الجزء منها لكونها مشروعة لتتميمها صح أن يقال لما بعد الراتبة: إنه بعد المكتوبة، فاندفع الإشكال، والحمد لله العلى المتعال.

تنبيسه

قال الطحطاوى فى حاشيته على مراقى الفلاح: واعلم أن محل الكلام السابق (أى تقليل الفصل بين الفرض والسنة) فيما إذا صلى السنة فى المسجد مثلا، أما إذا أراد الانتقال إلى البيت لفعلها فلا يكره الفصل وإن زاد على القدر المسنون اهـ (ص-١٨١) وسيأتى ما يدل عليه.

قوله: "عن على إلخ". قلت: دلالته على سنية تحول الإمام للتطوع عن مكان الفرض ظاهرة، وحديث معاوية بعده يدل على استحبابه للقوم أيضا، فإنه قال: "إن رسول الله على أمرنا أن لا نوصل صلاة بصلاة حتى نتكلم أو نخرج". قال النووى: فيه دليل لما قال أصحابنا: إن النافلة الراتبة وغيرها يستحب أن يتحول لها عن موضع الفريضة إلى موضع آخر، وأفضله التحول إلى بيته وإلا فموضع آخر من المسجد أو غيره، ليكثرمواضع سجوده، ولتنفصل صورة النافلة عن صورة الفريضة، وقوله: "حتى نتكلم" دليل على أن الفصل بينهما يحصل بالكلام أيضا، ولكن بالانتفال أفضل لما ذكرناه،

91٣ عن: ابن جريج قال: أخبرنى عمر بن عطاء بن أبى الخوار أن نافع ابن جبير أرسله إلى السائب بن أحت نمر ليسأله عن شيء رآه منه معاوية فى الصلاة، فقال: "نعم! صليت معه الجمعة فى المقصورة، فلما سلم الإمام قمت فى مقامى، فصليت، فلما دخل أرسل إلى فقال؛ لا تعد لما فعلت، إذا صليت الجمعة فلا تصلها بصلاة حتى تكلم أو تخرج، فإن رسول الله عين أمرنا بذلك أن لا نوصل صلاة بصلاة حتى نتكلم أو نخرج "رواه مسلم.

الله عنه مرفوعًا قال: "كان عَلَيْ لا يصلى الله عنه مرفوعًا قال: "كان عَلَيْكُ لا يصلى الركعتين بعد المغرب إلا في أهله" رواه الطيالسي، كــذا في العزيزي (١٤٨:٣) وقـال: بإسناد حسن.

والله أعسلم إهر (١-٢٨٨).

قلت: والحكمة في تكثير مواضع السجود ما روى أن مكانا المصلى يشهد له يوم القيامة، كما أخرجه الترمذى من حديث أبي هريرة قال: «قرأ رسول الله عَيْظِهُ هذه الآية في يومئذ تحدث أخبارها قال: أتدرون ما أخبارها ؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: فإن أخبارها أن تشهد على كل عبد أو أمة بما عمل على ظهرها، تقول: عمل يوم كذا كذا وكذا، فهذه أخبارها هذا حديث حسن صحيح غريب اهر (٢-١٧١). وقد ثبت أيضا أنه عَيْظِهُ كان يتحول للتطوع إلى بيته كما سيأتي، فهو أفضل من التكلم.

قوله: "عن ابن عمر إلخ". فيه دلالة على استحباب التحول للتطوع إلى بيته، كما مر، ولكن خص فيه سنة المغرب والجمعة بالذكر، وحديث ابن مسعود بعده يعمهما وغيرهما من الرواتب والنوافل بأسرها، وقد علمت أن حجرته على التي كان يتحول إليها للتطوع كانت على يساره في حالة الصلاة، فلذا قال أصحابنا الحنفية: إنه يستحب للمصلى إذا تطوع في المسجد أو قريبا منه أن يتحول إلى يساره، لأنه لما ترك التحول إلى البيت فينبغي أن لا يترك التشبه بفعله على الماكلية، فليتحول إلى اليسار ليكون قريبا من فعله، فافهم. فإن في تلك الثلاثة من الأحاديث دلالة على المسائل الثلاثة الأول من العشرة. بقي ما إذا تحول للورد بعد الفراغ من التطوع أوعقب المكتوبة التي لا راتبة بعدها، هل

٩١٥ عن: حذيفة مرفوعًا وعجلوا الركعتين بعد المغرب، فإنهما ترفعان مع المكتوبة، رواه أبن نصر، ورمز في الجامع الصغير لتحسينه (٢:٥٥).

1 9 1 7 عن: عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال: "سألت رسول الله عنه أفضل؟ الصلاة في المسجد؟ قال: ألا ترى إلى بيتى ما أقربه من المسجد فلأن أصلى في بيتى أحب إلى من أن أصلى في المسجد، إلا تكون صلاة مكتوبة ". رواه أحمد وابن خزيمة في صحيحه، كذا في الترغيب (٧٢:١) وهو صحيح أو حسن على قاعدة المنذري.

يتحول إلى يمينه أو يساره؟ وجوابه يظهر لك مما قدمناه سابقا أنه على كان تارة ينجوف عن يساره وهو محمول عندنا على التحول للتطوع في البيت، وتارة عن يمينه وهو محمول على التحول للجلوس في مصلاه لقراءة الورد ونحوه، فإن لليمين فضلا على اليسار، فلينحرف إليه إذا لم يكن إلى اليسار حاجة، وتارة كان يستقبل القوم أى ويجعل ظهره نحو القبلة، وهو محمول على إرادة تعليم القوم وتذكيرهم، فهذا هو طريق الجمع بين أحاديث الباب. وهذا التحول يختص بالإمام دون القوم، فإنه لم يثبت ما يدل على عمومه إياهم كما ثبت عموم التحول للتطوع بحديث معاوية رضى الله عنه، وفي ذلك ما يدل على الخامس والسادس من الأمور المذكورة.

قوله: "عن حذيفة إلى ". فيه دلالة على استحباب وصل الراتبة بالمكتوبة قبل الاشتغال بغيرها من الكلام والذكر ونحوهما، فإن قوله: (عجلوا) يفيد مطلق التعجيل، والمطلق ينصرف إلى الكامل. ويؤيده ما رواه عبد الرزاق عن مكحول مرفوعاً مرسلا (من صلى بعد المغرب ركعتين قبل أن يتكلم كتبتا في عليين) قال العزيزى: إسناده صحيح (٣-٤٤٣). فقوله: (قبل أن يتكلم) يعم كل كلام ذكراً كان أو غيره، ولكنه يستثنى منه الفصل بقدر ما روته عائشة رضى الله عنها وما زاد عليه أو على قدره، فيمنع منه قبل الراتبة لهذا الحديث، وهو وإن كان واردا في راتبة المغرب بخصوصها ولكنه يلحق بها رواتب الظهر والعشاء أيضا لجامع كون كل منها تابعة للمكتوبة مشروعة لتتميمها، فافهم.

917 – عن: أبى الأحوص أن ابن مسعود قال: "إذا فرغ الإمام ولم يقم ولم ينحرف وكانت له حاجة فاذهب ودعه، فقد تمت صلاتك" اهـ مختصر. رواه الطبراني في الكبير أطول منه ورجاله ثقات (مجمع الزوائد ٢:١٧٢).

٩١٨ - حدثنا: على ثنا سفيان عن ابن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي

ئىنىــە:

واعلم أنه قد وقع العرف في ديارنا أن الإمام والقوم يدعون مستقبل القبلة رافعي أيديهم عقيب السلام معًا في الظهر والمغرب والعشاء ولا ينحرف الإمام في هذه الأوقات عن القبلة وبعد العصر والفجر ينحرف يمينا وشمالا ويقرأ شيئًا من الورد جالسا، وكذا القوم معه ثم يدعون. فأنكر بعض الناس^(۱) على ذلك بوجهين أما أولا فلعدم انحراف الإمام يمينًا وشمالا في الظهر والمغرب والعشاء ودعائه مستدبرا للمأمومين، وقد ثبت أنه على عامة الأدعية المتعلقة بالصلاة إنما فعلها فيها، وأمر بها فيها. والجواب عن الأول بأنه قد بنت عنه على عنه الله تعالى، واستنبط منه المعقون أن استقبال القبلة من آداب الدعاء. وعن الثاني بأن الدعاء بعد السلام ثبت عنه على قولا وفعلا، وإنكار ذلك مكابرة كما سيظهر لك إن شاء الله تعالى.

قوله: "عن أبي الأحوص إلخ". فيه دلالة على جواز انصراف المأموم وذهابه إلى حوائجه بعد فراغ الإمام عن الصلاة إذا لم يقم من مجلسه ولم ينحرف وجواز ذلك أمر مجمع عليه لم نر في كلام أحد من الأئمة خلافه.

قوله: "حدثنا على إلخ" قلت: فيه دلالة على أن الدعاء مستقبل القبلة أولى وأليق.

⁽۱) أنكر الأمر الأول ابن الأمير اليماني في سبل السلام قال: ودعاء الإمام مستقبل القبلة مستدبرا للمأمومين فلم يأت به سنة بل الذي ورد أنه على كان يستقبل المأمومين إذا سلم اهر (١-١٣٥). وأنكر الثاني ابن القيم في زاد المعاد حيث قال: وأما الدعاء بعد السلام من الصلاة مستقبل القبلة أو المأمومين فلم يكن ذلك من هديه على أصلا، ولا روى عنه ياسناد صحيح ولاحسن، وإلى تحصيص ذلك لصلاتي الفجر والعصر قلم يفعل ذلك هو ولا أجد من حلفاته ولا أرشد إليه أمته وإنما هو استحسان رآه من رآه عوضاً عن السنة بعدهما والله أعلم اهر (١-٦٧).

هريرة قال: "استقبل رسول الله عَيْظَة القبلة وتهيأ ورفع يديه، وقال: اللهم اهد دوسا وأت بهم" رواه البخارى في جزء رفع اليدين (ص-٢٦ و ٢٨) وصححه.

9 ۹ ۹ – عن: أبى أمامة قال: "قيل: يا رسول الله! أى الدعاء أسمع؟ قال: جوف الليل الأخير ودبر الصلوات المكتوبات "أخرجه الترمذى، وقال: حسن (فتح البارى ١٦٣١١). وقال في الدراية (ص-١٣٨) بعد ما عزاه إلى الترمذى والنسائى: رجاله ثقات.

• ٩٢٠ عن: على قال: "كان رسول الله عَلَيْكَ إذا سلم من الصلاة قال: اللهم اغفر لى ما قدمت وما أخرت، وما أسررت وما أعلنت، وما أنت أعلم به منى، أنت المقدم وأنت المؤخر" أخرجه أبو داود والترمذي، وقال: حديث حسن صحيح، كذا في النيل (٢٠٥٠).

٩٢١ - عن: البراء "أنه عَيْلِيِّ كان يقول بعد الصلاة: رب قنى عذابك يوم

قوله: "عن أبى أمامة إلخ". قلت: فيه إثبات الدعاء بعد الصلاة، فاندحض به ما أورده ابن القيم أن الدعاء بعد السلام من الصلاة مستقبل القبلة أو المأمومين، فلم يكن من هديه عليه أصلا ولا روى عنه بإسناد صحيح ولا حسن اهر (١-٦٧). قلت: قد ثبت ذلك عنه على قولا وفعلا، فهذا حديث أبى أمامة فيه إرشاد الأمة بالدعاء بعد الصلوات المكتوبات، وأما تأويله بأن المراد من دبر الصلوات ما قبل السلام كما زعمه ابن القيم فباطل، قال الحافظ في الفتح: وزعم بعض الحنابلة أن المراد بدبر الصلاة ما قبل السلام، وتعقب بحديث «ذهب أهل الدثور» فإن فيه "يسبحون دبر كل صلاة"، وهو بعد السلام جزمًا، فكذلك ما شابهه اهر (٢-٢٧٨). وسيأتي ما يدل على مطلوبيه الدعاء عقيب الصلوات برفع اليدين صراحة، فانتظر، وبه يندحض ما زعمه ابن القيم أتم اندحاض، وينهدم أساس كلامه بالكلية.

قوله: "عن على وعن البراء وعن مسلم بن الحارث الأحاديث". قلت: في الأولين دلالة على أنه عَلَيْتِهِ كان يدعو بعد السلام، كما هو ظاهر، وفي الثلث أمره عَلَيْتُهِ بذلك.

تبعث عبادك" رواه مسلم، كذا في النيل (٢:٥٠٢).

فقال: «إذا انصرفت من صلاة المغرب فقل (وزاد في رواية قبل: أن تكلم أحدا): «إذا انصرفت من صلاة المغرب فقل (وزاد في رواية قبل: أن تكلم أحدا): «اللهم أجرني من النار" سبع مرات، وإذا صليت الصبح فقل كذلك» اهمختصرا رواه أبو داود (٣٤٥:٢) وفيه أبو سعيد الفلسطيني قال في التقريب (ص-٩١١): لا بأس به، وبقية رجاله ثقات. وأخرجه ابن حبان في صحيحه أيضا، كذا في النيل (٢٠٦:٢) وفي العزيزي (٤:١١): رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان، قال الشيخ: حديث صحيح اهه.

٩٢٣ – عن: أسماء بن الحكم قال: سمعت عليا رضى الله عنه، فذكر الحديث بطوله، وفيه: قال: (أى على): وحدثنى أبو بكر وصدق أبو بكر أنه قال: سمعت رسول الله على يقول: «ما من عبد يذنب ذنبا فيحسن الطهور ثم يقوم فيصلى ركعتين ثم يستغفر الله إلا غفر الله له. ثم قرأ هذه الآية ﴿والذين إذا فعَلُوا فاحِشةً أو ظَلَمُوا أَنفُسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم الآية. رواه أبو داود (٢٢:١) وفيه أسماء بن الحكم الفزارى قال فى التقريب (ص-١٥): صدوق، وبقية رجاله ثقات، وجيد موسى بن هارون هذا الإسناد.

۱۲۶ حدثنا: عبد الله حدثنى أبى ثنا يزيد قال: أنا ابن أبى ذئب عن الزهرى عن عباد بن تميم (يقال: إن له رؤية) عن عمه (عبد الله بن زيد بن

قوله: "عن أسماء إلخ". قلت: أسماء بن الحكم قال فيه العجلى: كوفى تابعى ثقة، وقال موسى بن هارون: هذا الحديث جيد الإسناد اهـ (تهذيب التهذيب ١-٢٦ و٢٦٨). وفيه حث للأمة على الدعاء والاستغفار بعد الصلاة، وهي بعمومها تشمل النافلة والمكتوبة كما لا يخفى.

قوله: "حدثنا عبد الله إلخ". قلت: فيه دعاء الإمام مستقبل القبلة مستدبرا للقوم، فاندحض به ما قاله ابن الأمير اليماني في سبل السلام: ودعاء الإمام مستقبل القبلة مستدبرا للمأمومين فلم يأت به سنة اهر (١-١٢٥). لا يقال: إن هذا مخصوص بدعاء

عاصم) قال: "شهدت رسول الله عَيْلِيَّهُ خرج يستسقى، فولى ظهره الناس واستقبل القبلة وحول ردائه وجعل يدعو" الحديث كذا في مسند الإمام أحمد (٣٩٠٤) ورجاله ثقات. وأخرجه البخارى (١٣٨٠) ولفظه: «خرج النبي عَيْلِيَّةً يستسقى، فتوجه إلى القبلة يدعو»، وفي رواية له: «قال: فحول إلى الناس ظهره واستقبل القبلة يدعو» الحديث.

970 حدثنا: محمد بن يحيى الأسلمى قال: رأيت عبد الله بن الزبير، ورأى رجلا رافعًا يديه يدعو قبل أن يفرغ من صلاته، فلما فرغ منها قال له: "إن رسول الله عين لم يكن يرفع يديه حتى يفرغ من صلاته" أخرجه ابن أبي شيبة، ورجاله ثقات، قاله الحافظ السيوطى في رسالته "فض الوعاء في أحاديث رفع اليدين بالدعاء" كذا في رسالة رفع اليدين في الدعاء لمحمد بن عبد الرحمن الزبيدي اليماني (ص-٢٨٠ مع الصغير للطبراني).

۹۲۶ عن: معاذ بن جبل رضى الله عنه أن رسول الله على قال له: «أوصيك يا معاذ! لا تدعن دبر كل صلاة أن تقول: اللهم أعنى على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك» رواه أحمد وأبو داود والنسائى بسند قوى، كذا في

الاستسقاء، لما عرفت في حديث الأعرج عن أبي هويرة رضى الله عنه أنه على الستقبل القبلة وتبهيأ ورفع يديه، وقال: اللهم اهد دوسا وأت بهم اهـ، وهو يدل على أن الاستقبال بالدعاء أولى وأليق مطلقًا، لأنه ليس فيه ما يدل على الخصوصية. ومن ثم عد الجزرى استقبال القبلة من آداب الدعاء في كتابه الحصن الحصين (ص-٢٢).

قوله: "حدثنا محمد بن يحيى الأسلمي إلخ". قلت: يفهم منه أنه على كان يرفع يديه إذا فرغ من صلاته، فثبت دعاؤه على بعد السلام من الصلاة رافعا يديه، وثبت الاستقبال بالدعاء بفعله على أله في مواضع أخر صريحًا، وإن لم يثبت كذلك في دبر الصلوات المكتوبات، ومع ذلك فلم يثبت ما ينفيه أيضًا. وأما حديث سمرة «كان النبي الصلوات المكتوبات، ومع ذلك فلم يثبت ما ينفيه أيضًا. وأما حديث سمرة «كان النبي على صلاة أقبل علينا يوجهه» فليس فيه ما ينفي الاستقبال بالدعاء بعد السلام صراحة، لأنه يمكن حمله على ما بعد الدعاء.

بلوغ المرام (٧:١٥). وقال الزيلعي في تخريجه (٣٣١-): قال النووى في الخلاصة: إسناده صحيح اهـ.

سلم: «اللهم إنى أسألك علما نافعا ورزقا طيبا وعملا متقبلا». رواه أحمد وابن يسلم: «اللهم إنى أسألك علما نافعا ورزقا طيبا وعملا متقبلا». رواه أحمد وابن ماجة. قال في النيل (٢٠٤٠): ورجاله ثقات لولا جهالة مولى أم سلمة، قلت: ولكنه صالح في المتابعات، والجهالة في القرون الثلاثة لا يضر عندنا.

ملى الفجر لم يقم من مجلسه حتى تمكنه الصلاة، قال: "كان رسول الله على إذا صلى الفجر لم يقم من مجلسه حتى تمكنه الصلاة، قال: من صلى الصبح ثم جلس في مجلسه حتى تمكنه الصلاة كان بمنزلة عمرة وحجة متقبلتين". رواه الطبراني في الأوسط ورواته ثقات إلا الفضل بن الموفق، ففيه كلام (كذا في الترغيب ١٥٠١). قلت: وللحديث شواهد كثيرة، وفضل وثقه ابن حبان (ص-٥٣٠) كما فيه أيضا.

قوله: "عن أم سلمة". فيه دلالة على ما دل عليه الحديث السابق، غير أنه قول وهذا فعل. لكن بقى الجواب عما قال ابن القيم فى زاد المعاد: وأما تخصيص ذلك (أى الذكر والدعاء) بصلاتى الفجر والعصر فلم يفعل ذلك هو (عَيَّلَيُّهُ) ولا أحد من خلفائه ولا أرشد إليه أمته وإنما هو استحسان رآه من رآه عوضًا عن السنة بعدهما، والله أعلم اهـ (١-٦٧). قلت: بل ثبت عنه عَرِّلِهُ ما يدل على مزيد تخصيصهما بذلك، وسيأتى بيانه فانتظر.

قوله: "عن ابن عمر إلخ". قلت: فيه دلالة على أنه على كن يمكث في مصلاه بعد صلاة الفجر لا يبرح عنه حتى تطلع الشمس، وكان يشتغل في تلك المدة بذكر الله تعالى، يدل عليه حديث أبي أمامة بعده، وهو يدل على استحباب الجلوس بعد صلاة العصر إلى غروب الشمس أيضا، فهذا ما حمل الأمة على تخصيص الجلوس للذكر والدعاء بهذين الوقتين.

قــال في نور الإيضاح: يستحب الإسفار بالفجر، لقوله ﷺ: «أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر، ولأن في الإسفار تكثير الجماعة وفي التغليس تقليلها، وليسهل تحصيل ما

9 ٩ ٩ - عن: أبى أمامة رضى الله عنه أن رسول الله على قال: (لأن أقعد أذكر الله تعالى وأكبره وأحمده وأسبحه وأهلله حتى تطلع الشمس أحب إلى من أن أعتق رقبتين من ولد إسماعيل، وأن أقعد بعد العصر حتى تغرب الشمس أحب إلى من أن أعتق أربعة من ولد إسماعيل». رواه أحمد بإسناد حسن (كذا في الترغيب ٢٥٠١).

. ٩٣٠ عن: جابر بن سمرة رضى الله عنه قال: "كان النبي عَلَيْكُم إذا صلى الله عنه قال: "كان النبي عَلَيْكُم إذا صلى الفجر تربع في ملجسه حتى تطلع الشمس حسنا". رواه مسلم وغيره (كذا في الترغيب ٧٦:١).

۹۳۱ عن: أبى ذر رضى الله عنه أن رسول الله على قال: «من قال فى دبر صلاة الفجر وهو ثان رجليه قبل أن يتكلم: لا إله إلا الله وحده إلخ عشر مرات، كتب الله له عشر حسنات، ومحى عنه عشر سيئات الحديث، رواه الترمذي وقال: حديث حسن غريب صحيح.

ورد عن أنس قال: قال رسول الله مَوْلِيَّة: (من صلى الفجر في جماعة ثم قعد يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس، ثم صلى ركعتين كانت له كأجر حجة تامة وعمرة تامة عديث حسن، وقال عَوْلِيَّة: (من مكث في مصلاه بعد الفجر إلى طلوع الشمس كان كمن أعتق أربع رقاب من ولد إسماعيل»، وقال عَوْلِيَّة: (من مكث في مصلاه بعد العصر إلى غروب الشمس كان كمن أعتق ثمان رقاب من ولد إسماعيل». فزاد الثواب لانتظار فرض، وفي الأول لنفل اهد (ص-١٠٤). فاندحض بذلك ما أورده ابن القيم على تخصيص الذكر والدعاء بهذين الوقتين، فافهم.

٩٣٢ – ورواه النسائي أيضا من حديث معاذ وزاد فيه: «ومن قالهن حين ينصرف من صلاة العصر أعطى مثل ذلك في ليلته» اهـ مختصرا (من الترغيب للمنذري ٧٦:١).

٩٣٣ – عن: الحسن بن على رضى الله عنهما قال: قال رسول الله عليه الله عليها: «من قرأ آية الكرسي في دبر الصلاة المكتوبة كان في ذمة الله إلى الصلاة الأخرى). رواه الطبراني في الكبير وإسناده حسن (مجمع الزوائد ١:١٠٢).

بعدها فيتشاغل الإمام ومن معه بالذكر المأثور، ولا يتعين له مكان بل إن شاؤوا انصرفوا وذكروا، وإن شاؤوا مكثوا(١) وذكروا، وعلى الثاني إن كان للإمام عادة أن يعلمهم أو يعظهم فيستحب أن يقبل عليهم بوجهه، وإن كان لا يزيد على الذكر المأثور فهل يقبلُ عليهم جميعًا أو ينفتل فيجعل يمينه من قبل المأمومين ويساره من قبل القبلة ويدعو؟ الثاني هو الذي جزم به أكثرالشافعية، ويحتمل إن قصر زمن ذلك أن يستمر مستقبلا للقبلة من أجل أنها أليق بالدعاء. ويحمل الأول على منا لو طال الـذكر والـدعـاء، والله أعــلم اهـ (۲–۲۷۸).

قلت: والحاصل أن ما جرى به العرف في ديارنا من أن الإمام يدعو في دبر بعض الصلوات مستقبلا للقبلة ليس ببدعة، بل لـه أصل في السنة، وإن كان الأولى أن ينحرف الإمام بعد كل صلاة يمينا أو يسارًا، لأنه هو المتبادر من حديث سمرة وغيره، وهو الأكثر من فعله عَيْظِيُّهُ في هذا الموضع. قال العيني في عمدة القارئ: وفي الذخيرة: إذا فرغ من صلاته أجمعوا أنه لا يمكث في مكانه مستقبل القبلة، وجميع الصلوات في ذلك سواء اهـ (٣-١٨٩). ويمكن أن يراد بالمكث في عبارة الذخيرة المكث الطويل، فيوافق كلام الحافظ المار ذكره، والله أعلم.

قوله: "عن الحسن بن على وعن أبي أمامة إلخ". دلالتهما على استحباب الذكر بعد الصلاة المكتوبة ظاهرة.

⁽١) قلت: ولكن المكث هو الأفضل كما لا يخفي على من تأمل في الأحاديث المذكورة في المن، فإنه على حث في بعضها على المكث بعد صلاة الفجر إلى الطلوع وبعد العصر إلى الغروب.

9٣٤ عن: أبى أمامة رضى الله عنه قال: قال رسول الله: «من قرأ آية الكرسى دبر كل صلاة مكتوبة لم يمنعمه من دخول الجنة إلا الموت». رواه النسائى، وصححه ابن حبان، وزاد فيه الطبرانى: «وقل هو الله أحد» (بلوغ المرام ٢٠١١). وفي الترغيب (١٨٧٠): وإسناده بهذه الزيادة جيد أيضا اهـ.

و ۱۹۳۰ عن: عقبة بن عامر قال: "أمرنى رسول الله عَلَيْكُ أن أقرأ بالمعوذتين في دبر كل صلاة". رواه الترمذي وقال: حسن غريب. ورواه أبو داود (۱:۱۱ مع عون المعبود) من غير طريق الترمذي، وسكت عنه بلفظ: «أن أقرأ بالمعوذات دبر كل صلاة» اهـ. وعزاه في كنز العمال (۱۸۳:۱) إلى كبير الطبراني وسنن أبي داود وصحيح ابن حبان بلفظ: «اقرأوا المعوذات في دبر كل صلاة» اهـ. وفي عون المعبود: قال ميرك: رواه أبو داود والنسائي وابن حبان والحاكم، وصححاه بلفظ المعوذات اهـ. وفيه أيضا: قال المنذري: وأخرجه الترمذي والنسائي، وقال الترمذي: حسن غريب اهـ.

9٣٦ حدثنى: أحمد بن الحسن حدثنا أبو إسحاق يعقوب بن حالد بن يريد البالسى حدثنا عبد العزيز بن عبد الرحمن القرشى عن أنس عن النبى عليلة أنه قال: «ما من عبد بسط كفيه فى دبر كل صلاة ثم يقول: اللهم إلهى وإله إبراهيم وإسحاق ويعقوب، وإله جبرئيل وميكائيل وإسرافيل! أسألك أن

قوله: "عن عقبة بن عامر إلخ". المراد بالمعوذتين سورتا الفلق والناس، وكذا بالمعوذات، لأن أقل الجمع اثتان، ويمكن أن يدخل في المعوذات سورة الإخلاص والكافرون، إما تغليبا أو لأن في كلتيهما يعني الإخلاص والكافرون براءة من الشرك والتجاء إلى الله تعالى، ففيهما معنى التعوذ أيضا. كذا في عون المعبود ناقلا عن المرقاة (١-٢٥).

قوله: "حدثنى أحمد بن الحسين إلخ". قلت: دلالته على رفع اليدين فى الدعاء بعد الصلاة المفروضة ظاهرة، والحديث وإن كان ضعيفا فله شاهد من رواية الأسود عند ابن أبى شيبة، وبه يحصل للضعيف قوة، على أن الاستحباب يثبت بالضعيف غير

تستجيب دعوتي فإني مضطر، وتعصمني في ديني فإني مبتلي، وتنالني برحتمك فإني مذنب، وتنفي عنى الفقر فإني متمسكن إلا كان حقا على الله أن لا يرد يديه خائبين، أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة (رفع اليدين ص-٢ لحمد بن عبد الرحمن الزبيدي).

قال العلامة الزبيدى: فيه عبد العزيز بن عبد الرحمن وهو متكلم فيه كما في الميزان وغيره، ولكن يعمل به في الفضائل.

9٣٧ ويقويه ما أخرجه الحافظ أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف عن الأسود العامري عن أبيه قال: «صليت مع رسول الله عليه الفجر، فلما سلم انصرف ورفع يديه ودعا» الحديث، ولا يخفي أن أئمة الحديث ذكروا أن رواية الضعيف مع الضعيف توجب الارتفاع من درجة السقوط إلى درجة الاعتبار اهـ.

۹۳۸ - عن: الفضل بن عباس رضى الله عنه قال: قال رسول الله على وتقنع وتضرع وتمسكن وتقنع يديك -يقول: ترفعهما - إلى ربك مستقبلا ببطونهما وجهك، وتقول: يا رب!

الموضوع، صرح به ابن الهمام في كتاب الجنائز من الفتح، كذا في فتاوى عبد الحي (٢-٤٢٧).

قوله: "عن الفضل بن عباس إلح". قلت: قال العراقى: المشهوز فى هذه الرواية أفعال مضارعة حذف منها أحد التائين، ويدل عليه قوله فى رواية أبى داود: «وأن تشهد» ووقع فى بعض الروايات بالتنوين فيها على الاسمية، وهو تصحيف من بعض الرواة، قاله السيوطى فى قوت المغتذى. وفيه أيضا: قال الخطابى: إقناع اليدين رفعهما فى الدعاء والمسألة. قال ابن العربى: وهو بعد الصلاة لا فيها، قال العراقى: وقد يكون فيها فى القنوت حيث شرع اهد (١-٣٧٩).

قلت: حمله على الرافع في القنوت بعيد، لأن قوله على الصلاة مثنى مثنى تشهد في كل ركعتين وتخشع إلخ، صريح في بيان حكم نفس الصلاة مطلقة غير مقيدة بشيء،

يا رب! من لم يفعل ذلك فهى كذا وكذا» رواه الترمذى والنسائى وابن خزيمة في صحيحه، وتردد في ثبوته. قال الترمذى: وقال غير ابن المبارك في هذا الحديث: «من لم يفعل ذلك فهى خداج». قلت: وهو كذلك عند أبى داود وابن

والقنوت لم يشرع إلا في البعض منها، أى في الوتر عندنا وفي الفجر عند الشافعية، ولا يجوز تقييد المطلق ولا تخصيص العام إلا بدليل، ولا دليل على ذلك في الحديث، فالحق ما قاله ابن العربي: إن إقناع اليدين إنما هو بعد الصلاة لا فيها، واختاره الشارح أبو الطيب السندى ثم المدنى في شرحه للترمذي، فقال: أى ترفع يديك بعد الصلاة للدعاء، وهو معطوف على محذوف، أى إذا فرغت فسلم وارفع يديك بعدها سائلا حاجتك اهرد (١-٣٧٩). ومن هنا قال شيخنا في كتابه "التشرف بمعرفة أحاديث التصوف" ما نصه: دل (الحديث) على مطلوبية الحشوع في الصلاة وعلى مشروعية الدعاء (برفع اليدين) على مطلوبية الخشوع في الصلاة وعلى مشروعية الدعاء (برفع اليدين) عقيب الصلاة، كما هو معتاد الصلحاء والمصلين، فإن رفع اليدين لا يكون في حاق الصلاة اهد (ص-٢٢). قلت: والحديث شاهد جيد للحديث الذي قبله، وقد تقرر في الأصول أن الضعيف إذا تأيد بمتابع أو شاهد يتقوى ويرتفع إلى درجة الحسن تارة والصحيح أخرى، فانجبر بذلك ما كان في الحديث السابق من ضعف عبد العزيز بن والصحيح أخرى، فانجبر بذلك ما كان في الحديث السابق من ضعف عبد العزيز بن

وأما ما زعمه العراقى من اضطراب الإسناد فى هذا الحديث فالجواب عنه أن الاضطراب إنما يضر إذا لم يترجح إحدى الطرق على الأخرى، وإذا ثبت الترجيح ارتفع الاضطراب من الإسناد، وههنا كذلك، فإن ليث بن سعد رواه عن عبد ربه بن سعيد عن عمران بن أبى أنس عن عبد الله بن نافع بن العمياء عن ربيعة بن الحارث عن الفضل بن عباس عند الترمذى والنسائى وابن خزيمة، ورواه شعبة عن عبد ربه عن ابن أبى أنس عن عبد الله بن نافع بن العمياء عن عبد الله بن الحارث عن المطلب بن أبى وداعة عند أبى داود وابن ماجة، كما فى الترغيب (m-1) ولكن أصحاب الحديث يغلطون شعبة فيه، قال الترمذى (1-1): سمعت محمد بن إسماعيل يقول: روى شعبة هذا الحديث عن عبد ربه بن سعيد فأخطأ فى مواضع، فقال: عن أنس بن أبى أنيس، وهو عمران ابن أبى أنس، وقال: عن عبد الله بن الحمياء عن ربيعة بن الحارث،

ماجة، والحديث رجاله كلهم ثقات، ولعل ابن خزيمة إنما تردد فيه لأن عبد الله ابن نافع ابن العمياء لم يرو عنه غير عمران بن أبى أنس، ولكن عمران ثقة، كما قاله المنذرى، وشيخه ربيعة بن الحارث فله صحبة، كما في التقريب (ص- 0)

وقال شعبة: عن عبد الله بن الحارث عن المطلب عن النبى على النبى على الله و ربيعة بن الحرث البن عبد المطلب عن الفضل بن عباس عن النبى على النبى على النبى على الله المحمد: وحديث الليث بن سعد أصح من حديث شعبة اهد. وقال يعقوب بن سفيان مثل قول البخارى أيضا، وخطأ شعبة وصوب ليث بن سعد، وكذلك قال محمد بن إسحاق بن خزيمة، كما في الترغيب للمنذرى (ص-٨٦) فارتفعت علة الاضطراب.

وأما ما في ابن العمياء من الجهالة فقد ذكرنا أنه ثقة عند ابن حبان، فلا أقل من أن يكون الحديث حسنا، ولذا أخرجه ابن خزيمة في صحيحه، فصح الاحتجاج به. وأيضا فلم ينفرد عمران بن أبي أنس بالرواية عنه، بل روى عنه ابن لهيعة أيضا كما في التهذيب التهذيب (7-0). وبرواية الاثنين يرتفع جهالة العين عند المحدثين، كما ذكرناه في المقدمة، فصح الاحتجاج بالحديث قطعا. واندحض به ما زعمه ابن القيم أن الدعاء بعد السلام من الصلاة مستقبل القبلة أو المأمومين فلم يكن من هديه عليه الله ولا روى عنه بإسناد صحيح ولا حسن اه. والعجب منه كيف يدعى ذلك وأصله مخرج في السنن الأربعة، ولو أنصف لاعترف بدلالته على ذلك وصلاحيته للاحتجاج، والله أعلم.

تنبيسه:

ولعلك قد عرفت بما ذكرنا من الأحاديث في المتن ثبوت الدعاء بعد المكتوبة متصلا بها برفع اليدين، لاسيما بحديث على «كان رسول الله على إذا سلم من الصلاة قال: اللهم اغفر لى ما قدمت إلخ» وهو الثامن عشر من الباب، وحديث ابن الزبير «أن رسول الله على لله على يكن يرفع يديه حتى يفرغ من صلاته» وهو الثالث والعشرون منه، وحديث أم سلمة «أنه على كان يقول إذا صلى الصبح حين يسلم: اللهم إنى أسألك علما نافعا إلخ» وهو الخامس والعشرون منه، وحديث أنس مرفوعا «ما من عبد بسط كفيه في دبر كل صلاة إلخ» وهو الثالث والثلاثون، وما ذكرنا معه من أثر الأسود العامري عن أبيه «أنه صلى مع رسول الله على الفجر، فلما سلم انصرف ورفع يديه ودعا» وحديث الفضل بن

فالحديث صحيح على قاعدة ابن حبان، فإنه ذكر عبد الله بن نافع هذا في الثقات على قاعدته، كما في التهذيب. ويدل تصدير المنذري إياه "بعن" في ترغيبه على حسنه أيضا، كما نبه على مقدمته، على أن رواية المستور من القرون الثلاثة مقبولة عندنا معشر الحنفية، لأن غايته الإرسال وهو لا يضر عندهم. وأعله العراقي في شرح الإحياء باضطراب الإسناد، وسنجيب عنه في الحاشية.

عباس رضي الله عنهما هذا وهو الرابع والثلاثون مِن الباب.

وقال القسطلاني في المواهب بعد ما ذكر قول ابن القيم: أما الدعاء بعد السلام من الصلاة مستقبل القبلة سواء للمنفرد والإمام والمأموم فلم يكن ذلك من هدى النبي عليه أصلا ولا روى عنه بإسناد صحيح ولا حسن إلخ ما نصه: وقد كان في خاطري من دعواه النفي مطلقا شيء لما سيأتي، ثم رأيت شيخ مشائخنا إمام الحفاظ أبا الفضل بن حجر (العسقلاني) تعقبه، فقال: وما ادعاه من النفي مطلقا مردود، فقد ثبت عن معاذ بن جبل أن النبي مَنْ الله عاد الله عاد الله عاد الله عاد الله عاد الله أعنى على ذكرك إلخ، وحديث زيد بن أرقم وسمعته عَيْكَةٌ يدعو في دبر الصلاة: اللهم ربنا ورب كل شيء إلخ، أخرجه النسائي وصححه ابن حبان وغير ذلك. ثم قال: فإن قيل: إن المراد بدبر الصلاة قرب آخرها وهو التشهد. قلنا: قــد ورد الأمر بالذكر دبر الصلاة، (وهي قراءة الكرسي والمعوذات والتحميد والتسبيح والتكبير ثلاثا وثلاثين، وغيرها، كما مر في المتن والمراد به السلام إجماعًا، فكذا هذا حتى يثبت ما يخالفه. وأخرج الطبراني من رواية جعفر بن محمد الصادق قال: "الدعاء بعد المكتوبة أفضل من الدعاء بعد النافلة كفضل المكتوبة على النافلة". قال: وفهم كثير من الحنابلة أن مراد ابن القيم نفي الدعاء بعد الصلاة مطلقا، وليس كذلك، فإن حاصل كلامه أنه نفاه بقيد استمرار استقبال المصلى القبلة وإيراده عقب السلام، وأما إذا انفتل بوجهه أو قدم الأذكار المشروعة فلا يمتنع عنده الإتيان بالدعاء حينئذ اهـ (٢-٢٥) و ٢٤٦).

قلت: وقد ذكرنا في المتن ما يرد نفيه بهذا القيد أيضا، فتذكر. فثبت أن الدعاء مستحب بعد كل صلاة مكتوبة متصلا بها يرفع اليدين، كما هو شائع في ديارنا وديار المسلمين قاطبة.

9٣٩ عن: أبى هريرة رضى الله عنه قال: قلنا لأبى سعيد: "هل حفظت عن رسول الله على شيئا كان يقوله بعد ما سلم؟ قال: نعم! كان يقول:

إسبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين » رواه أبو يعلى، ورجاله ثقات (مجمع الزوائد ٢٠١:١).

ورحم الله طائفة من المبتدعة في بعض أقطار الهند حيث واظبوا على أن الإمام ومن معه يقومون بعد المكتوبة بعد قراءتهم: اللهم أنت السلام ومنك السلام إلخ ثم إذا فرغوا من فعل السنن والنوافل يدعو الإمام عقب الفاتحة جهرًا بدعاء مرة ثانية، والمقتدون يؤمنون على ذلك، وقد جرى العمل منهم بذلك على سبيل الالتزام والدوام حتى أن بعض العوام اعتقدوا أن الدعاء بعد السنن والنوافل باجتماع الإمام والمأمومين ضروري واجب، حتى إنهم إذا وجدوا من الإمام تأخيرا لأجل اشتغاله بطويل السنن والنوافل اعترضوا عليه قائلين: إنا منتظرون للدعاء ثانيا وهو يطيل صلاته، وحتى أن متولى المساجد يجبرون الإمام الموظف على ترويج هذا الدعاء المذكور بعد السنن والنوافل على سبيل الالتزام، ومن لم يرض بذلك يعزلونه عن الإمامة ويطعنونه، ولا يصلون خلف من لا يصنع بمثل صنيعهم. وأيم الله! إن هذا أمر محدث في الدين، فقد عرفت في الحديث الثاني عشر من المتن «أنه عَلِيُّهِ كَانَ لَا يَصِلِّي الرَّكُعْتِينَ بَعِدُ الجَمْعَةِ وَلَا الرَّكُعْتِينَ بَعِدُ الْمُغْرِبِ إِلَّا في أهله» وهو حُديث حسن، وفي الثالث عشر منه «أنه عَلَيْهُ سَعَلَ أَيمَا أَفْضَلُ؟ الصلاة في البيت أو الصلاة في المسجد؟ فقال: ألا ترى إلى بيتي ما أقربه إلى المسجد، فلأن أصلى في بيتي أحب إلى من أن أصلى في المسجد إلا أن تكون مكتوبة» وهو حديث صحيح أو حسن، ففي كل ذلك دلالة على أن عادته الغالبة في أداء السنن والنوافل كانت صلاتها في البيت، ولم يثبت في حديث ما أنه كان يرجع إلى المسجد لأجل المدعاء بعدها. وأيضا ففي ذلك من الحرج ما لا يخفي. وأيضا فقـد مر أن المندوب ينقلب مكروها إذا رفع عن رتبته، لأن التيامن مستحب في كل شيء من أمور العبادة، لكن لما خشى ابن مسعود أن يعتقدوا وجوبه أشار إلى كراهته، فكيف بمن أصر على بدعة أو منكر؟

ولا يتم احتجاج هذه الطائفة بما ورد في بعض الروايات أنه عَلَيْ صلى النوافل أحيانا في المسجد، كما روى الطحاوى في معانى الآثار عن ابن عباس «أن رسول الله

• ٩٤٠ عن: أبى هريرة عن رسول الله عَيْظِيَّةٍ قال: «من سبح الله فى دبر كل صلاة (أى مكتوبة) ثلاثا وثلاثين، وحمد الله ثلاثا وثلاثين، وكبر الله ثلاثا وثلاثين. فتلك تسع وتسعون وقال: تمام المائة: لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شىء قدير، غفرت خطاياه وإن كانت مثل زبد البحر» رواه مسلم (٢١٩:١).

عنه «كان رسول الله عَلَيْ يطول القراءة بعد المغرب حتى يتفرق أهل المسجد» فإن جواز فعل النافلة في المسجد لا ينكره أحد، وإنما الكلام في الأفضلية وفي الدعاء بعدها بالاجتماع، وقد ثبت فضليتها في البيت بالحديث القولى، وهو مقدم على الفعل كما تقرر في الأصول فيحمل الفعل على بيان الجواز. وليس في هذه الآثار ولا في غيرها أنه عَلَيْ في الأصول في حمل الفعل على بيان الجواز. وليس في هذه الآثار ولا في غيرها أنه عَلَيْ بالصلاة والقراءة حتى تفرق أهل المسجد عنه، فأين فيه ما يريدون من إثبات الدعاء بعد النوافل في المسجد؟ بل لما كان في ذلك من إجبار الإمام والمأمومين على فعلهم السنن النوافل في المسجد، وفيه تغير للمشروع والأفضل، وتضيق لما جعل الله فيه سعة، كان فذك بدعة في الدين محرمة، فقد مر في المتن عن أبي الأحوص أن ابن مسعود قال: "إذا فرغ الإمام ولم يقم ولم ينحرف، وكانت له حاجة، فاذهب ودعه، فقد تمت صلاتة " ورجاله ثقات.

وأصرح منه ما في مجمع الزوائد (١-٠٠) وقال: رجاله رجال الصحيح عن ابن مسعود أيضا قال: "إذا سلم الإمام للرجل حاجة فلا ينتظره إذا سلم أن يستقبله بوجهه، وإن فصل الصلاة والتسليم" اهـ. وفي كل ذلك دلالة على جواز انصراف المأموم وذهابه إلى حوائجه بعد فراغ الإمام من الصلاة وتسليمة، وفي التزام الدعاء بعد السنن والنوافل تغيير لهذا الجواز، وتضييق على الإمام والقوم بلا وجه، فإنهم في سعة شرعا أن يصلوا النوافل في المسجد أو في البيت أو حيث شاؤوا، أو ينصرفوا بعد المكتوبة إلى حوائجهم، قال تعالى: ﴿ فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله ﴾.

ولا حُجة لهم أيضا فيما ورد من الترغيب العام في الدعاء بعد كل صلاة فرضا

٩٤١ - وفي رواية أخرى له عن كعب بن عجرة رضى الله عنه عن رسول الله على عن رسول الله على الله عنه عن رسول الله على الله الله على ال

9 ٤٢ – عن: زاذان قال: حدثنى رجل من الأنصار قال: "سمعت رسول الله على إنك أنت التواب الغفور الله على إنك أنت التواب الغفور مائة مرة" رواه ابن أبي شبية، وهو صحيح (كنز العمال ٢٩٦١١).

كانت أو نافلة، فإنه ليس فيه أن يكون هذا الدعاء بالاجتماع والانتظار. ولا فيما قاله الشرنبلالي في نور الإيضاح وشرحه بعد قوله: "القيام إلى أداء السنة التي تلى الفرض متصلا بالفرض مسنون" ما نصه: ويستحب للإمام بعد سلامه أن يتحول إلى جهة يساره لتطوع بعد الفرض، ويستحب أن يستقبل بعده أي بعد التطوع الناس، ويستغفرون الله ثلاثا، ويقرؤون المعوذات وآية الكرسي ويسبحون الله ويحمدونه ويكبرونه ثلاثا وثلاثين، ثم يدعون لأنفسهم وللمسلمين رافعي أيديهم إلخ فإنه لا دلالة فيه على قراءة كل ذلك والدعاء بعدها مجتمعين، وأن يفعل ذلك كله في المسجد، فإن صيغة الجمع لا تستدعي الاجتماع والاصطحاب أصلا، نص على ذلك الأصوليون، فمعني كلامه أن المسلمين ينبغي لهم قراءة الأوراد المأثورة بعد المكتوبات بأن يأتي كل أحد بها على حدة، ويدعوا كل أحد بعدها لنفسه وللمسلمين، لأن الشرنبلالي نفسه قد نص قبل ذلك على أن الأفضل بالسنن أداؤها فيما هو أبعد من الرياء، وأجمع للخلوص، سواء البيت أو غيره اهر (ص-١٨٢).

فلما كان الأفضل بالسنن عنده البيت ونحوه، فكيف يمكن حمل كلامه "ويستغفرون الله ويحمدونه إلخ" على فعل ذلك في المسجد بالاجتماع؟ وأيضا فقد نص الشرنبلالي قبله نقلا عن مجمع الروايات على أنه إذا فرغ من صلاته إن شاء قرأ ورده جالسا، وإن شاء قرأ قائما، وليس معنى قوله: "يستحب للإمام أن يستقبل بعد التطوع الناس" أنه يستقبلهم لأجل الدعاء، بل معناه أنه يستحب له إبطال الاستدبار الذي كان لأجل الإمامة في المكتوبة، ببواء استقبلهم جالسا في مكانه أو ذهب إلى حوائجه، كما صرح هو بالتخيير في كل ذلك في (ص-١٨٢) لأن في كل ذلك إبطال للاستدبار بالمذكور، فافهم. والله يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم.

باب في بعض آداب الدعاء

9 ٤٣ – عن: عمر رضى الله عنه قال: "كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا مد يديه فى الدعاء لم يردهما حتى يمسح بهما وجهه" أخرجه الترمذى. وله شواهد، منها حديث ابن عباس رضى الله عنهما عند أبى داود، وغيره، ومجموعها يقتضى أنه حديث حسن (بلوغ المرام ١٧٤٢).

عليه وسلم: «إن ربكم حيى كريم يستحيى من عبده إذا رفع إليه يديه أن عليه وسلم: «إن ربكم حيى كريم يستحيى من عبده إذا رفع إليه يديه أن يردهما صفرا» أخرجه الأربعة إلا النسائى، وصححه الحاكم (بلوغ المرام ٢٠٣١). وفي الترغيب (٤:٢) ذكره بلفظ: «إن الله كريم يستحيى إذا رفع الرجل إليه يديه أن يردهما صفرا خائبتين» ثم قال: رواه أبو داود والترمذى وحسنه، واللفظ له، وابن ماجة وابن حبان في صحيحه، والحاكم، وقال: صحيح على شرط الشيخين اهد. وفي كتاب العلو (ص-9) للذهبى: هذا حديث مشهور، رواه عن النبي عَيْمَ أيضا على بن أبي طالب وابن عمر وأنس وغيرهم اهد.

٩٤٥ عن: ابن عباس أن رسول الله عليه قال: «هذا الإخلاص - يشير

باب في بعض آداب الدعاء

قوله: "عن عمر إلخ". قلت: دلالته على الباب ظاهرة.

تواتر رفع اليدين في الدعاء:

قوله: "عن سلمان إلخ". فيه دلالة على رفع اليدين في الدعاء. وفي تدريب الراوى (ص-١٩١): ومنه ما تواتر معناه، كالأحاديث رفع اليدين في الدعاء فقد روى عنه عَيْظَةُ نحو مائة حديث فيه رفع يديه في الدعاء، وقد جمعتها في جزء لكنها في قضايا مختلفة، فكل قضية منها لم تتواتر، والقدر المشترك فيها وهو الرفع عند الدعاء تواتر باعتبار المجموع اهد.

قوله: "عن ابن عباس إلخ". دلالته على طريق الدعاء ظاهرة.

يإصبعه التي تلى الإبهام، وهذا الدعاء – فرفع يديه حذو منكبيه، وهذا الابتهال – فرفع يديه مدا» أخرجه الحاكم وصححه، والبيهقي في سننه، كذا في الدر المنثور (٢:٠٤).

9٤٦ – عن: أبى بكرة رضى الله عنه مرفوعا: «سلوا الله ببطون أكفكم، ولا تسألوه بظهورها» رواه الطبراني في الكبير، وقال الشيخ: حديث صحيح.

9 ٤٧ – وعن ابن عباس رضى الله عنهما مرفوعًا بزيادة: «فإذا فرغتم فامسحوا بها وجوهكم» رواه أبو داود والبيهقى فى سننه، قال الشيخ: حديث صحيح، كذا فى العزيزى (٣١٧:٣).

9 ٤٨ - حدثنا: مسدد ثنا أبو عوانة عن سماك بن حرب عن عكرمة عن عائشة رضى الله تعالى عنها زعم أنه سمع منها وأنها رأت النبى عليه يدعو رافعا يديه يقول: إنما أنا بشر فلا تعاقبنى، أيـما رجل من المؤمنين آذيته وشتمته فلا تعاقبنى فيه، رواه البخارى فى جزء رفع اليدين (ص-٢٦ و ٢٨) وصححه.

9 ۹ ۹ – حدثنا: مسلم ثنا شعبة عن عبد ربه بن سعید عن محمد بن إبراهیم التیمی قال: «أخبرنی من رأی النبی عرب یدعو عند أحجار الزیت باسطا كفیه» رواه البخاری فی جزء رفع الیدین (ص-۲۷ و ۲۸) وصححه.

قوله: "عن أبى بكرة إلخ". دلالته على أدب الدعاء ظاهرة. وقوله: "ولا تسألوه بظهورها" قد خصت منه الاستعاذة المذكورة في حديث سائب بن الحلاد الآتي قريبًا، وبقية الأحاديث دلالة بعضها على الدعاء وبعضها على كيفيته ظاهرة.

وأما ما رواه البخارى في صحيحه عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال: «كان النبي عَلَيْكُ لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في استسقاء، وأنه يرفع حتى يرى بياض إبطيه، فأجاب عنه الحافظ في الفتح بما لفظه: ظاهره نفى الرفع في كل دعاء غير الاستسقاء، وهو معارض بالأحاديث الثابتة بالرفع في غير الاستسقاء، وقد تقدم أنها كثيرة، فذهب بعضهم إلى أن العمل بها أولى، وحمل حديث أنس على نفى رؤيته، وذلك لا يستلزم نفى رؤية غيره، وذهب آخرون إلى تأويل حديث أنس المذكور لأجل

. ٩٥٠ عن: السائب بن خلاد رضى الله عنه: "كان رسول الله على إذا سأل الله جعل باطن كفيه إليه، وإذا استعاذ جعل ظاهرهما إليه" رواه الإمام أحمد بإسناد حسن (الجامع الصغير ٢:١١). وفي التلخيص (١:١٥١): وفيه ابن لهيعة اهـ. قلت: هو حسن الحديث، كما قد مر غير مرة.

۱ ۹ ۹ - عن: عمر رضى الله عنه قال: "ذكر لى (أى عن النبى عَلَيْكُ) أن الدعاء يكون بين السماء والأرض، لا يصعد منه شىء حتى يصلى على النبى عَلِيْكُ. "رواه ابن راهويه بسند صحيح (كنز العمال ٢١٣:١).

۲۰۹۰ عن: أنس بن مالك رضى الله عنه مرفوعًا: «كل دعاء محجوب، حتى يصلى على النبى عَلَيْكِيْهِ» رواه الديلمي في "مسند الفرودس" ورواه البيهقى في "شعب الإيمان" عن على رضى الله عنه. قال الشيخ: حديث حسن (العزيزي ۲:۲۸). ورواه الطبراني في الأوسط موقوفًا على سيدنا على رضى الله عنه، ورواته ثقات، قاله في الترغيب (۳۰۱:۱).

٣٥٥ – عن: ابن مسعود رضى الله عنه قال: "إذا أراد أحدكم أن يسأل الله شيئًا فليبدأ بمدحه والثناء عليه بما هو أهله، ثم يصلى على النبي عَلَيْكُ، ثم ليسأل بعد، فإنه أجدر أن ينجح أو يصيب". رواه عبد الرزاق والطبراني في الكبير من طريقه، ورجاله رجال الصحيح (القول البديع ص-١٦٦).

الجمع، بأن يحمل النفى على صفة مخصوصة، أما الرفع البليغ فيدل عليه قوله: وحتى يرى بياض إبطيه»، ويؤيده أن غالب الأحاديث التى وردت فى رفع اليدين فيالدعاء إنما المراد به مد اليدين وبسطهما عند الدعاء، وكأنه عند الاستسقاء مع ذلك زاد فرفعهما إلى جهة وجهه حتى حاذتاه، وبه حينئذ يرى بياض إبطيه. وأما صفة اليدين فى ذلك فلما رواه مسلم من رواية ثابت عن أنس «أن رسول الله عليه استسقى فأشار بظهر كفيه إلى السماء» اه ملخصا بلفظه (٢-٤٣٠).

وأما ما رواه البخارى عن ابن عباس رضى الله عنهما "أن رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتوبة كان على عهد رسول الله عَيْلِيَّةٍ"، وفي لفظ: "كنت أعرف

باب ما جاء في تأكد الخشوع في الصلاة

عن: عائشة رضى الله عنها قالت: "كان رسول الله على يبيت، فيناديه بلال بالأذان فيقوم فيغتسل، فإنى لأرى الماء ينحدر على حده وشعره، ثم يخرج فيصلى، فأسمع بكائه" فذكر الحديث، رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح (مجمع الزوائد ١٧٧١).

ه ٩٥٥ عن: أبى الدرداء رضى الله عنه أن النبى عَلَيْكُ قال: «أول شيء يرفع من هذه الأمة الخشوع، حتى لا ترى فيها خاشعا». رواه الطبراني في الكبير، وإسناده حسن (مجمع الزوائد ١٩٦١).

انقضاء صلاة النبي عَيِّلِيَّةِ بالتكبير اهـ "كذا في الفتح (ص-٢٦٩) فهو محمول على أنهم جهروا به وقتًا يسيرا لأجل تعليم صفة الذكر لا أنهم داوموا على الجهر به، كذا حكاه النووى عن الشافعي رحمـه الله تعالى. قال: والمختار أن الإمام والمأموم يخفيان الذكر إلا إن احتيج إلى التعليم، ذكره الحافظ في الفتح (٢-٢٦٩).

ويمكن أن يقال: إن الذكر بعد الصلاة كان يختم بالتكبير، ويرفع به الصوت شيئًا ليقف الناس على أن الإمام قد فرغ من توابع الصلاة، فيذهبوا إلى حوائجهم، كما أن الجهر بالتسليم لكى يعرف القوم أن الصلاة بأصلها قد تمت وإن بقيت توابعها من الدعاء والذكر، والله تعالى أعلم.

باب ما جاء في تأكد الخشوع في الصلاة

قوله: في حديث عائشة: "فيناديه بلال بالأذان" أي ببعض ألفاظ الأذان دون الأذان التام. ولعل الذي ناداه بلال به هو قوله: "الصلاة خير من النوم" كما رواه الطبراني في الأوسط، عن عائشة قالت: "جاء بلال إلى النبي عَيِّظِيِّة يؤذنه بصلاة الصبح، فوجده نائما، فقال: الصلاة خير من النوم، فأقرت في أذان الصبح" كذا في مجمع الزوائد (١-١٤٠) وقد مر ما يتعلق به في باب الأذان من هذا الكتاب. وفي الحديث دلالة على جواز البكاء في الصلاة إذا كان لذكر الآخرة والنار، أو للاشتياق إلى لقاء الله وما في معنى الباب ظاهرة.

٩٥٦ عن: ابن مسعود رضى الله عنه: "قاروا الصلاة (١) يقول: اسكنوا اطمأنوا" رواه الطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح (مجمع الزوائد ١٩٦١).

٧٥٩ – عن: عطاء قال: "كان ابن الزبير رضى الله عنه إذا صلى كأنه كعب" رواه الطبرانى فى الكبير، ورجاله رجال الصحيح (مجمع الزوائد ١٩٦١). وقال الحافظ فى الفتح (١٨٧:١): عن مجاهد قال: "كان ابن الزبير رضى الله عنه إذا قام فى الصلاة كأنه عود، وحدث أن أبا بكر الصديق كان كذلك، قال: وكان يقال: ذاك الخشوع فى الصلاة" رواه البيهقى بسند صحيح اهـ.

۱۵۹ مه من: أنس رضى الله عنه مرفوعا: «اذكر الموت في صلاتك، فإن الرجل إذا ذكر الموت في صلاته لحرى أن يحسن صلاته، وصل صلاة رجل لا يظن أن يصلى صلاة غيرها، وإياك وكل أمر يعتذر منه». رواه الديلمي في مسند الفردوس، وحسنه الحافظ ابن حجر، كذا في كتز العمال (١٣:٤).

٩ ه ٩ - عن: أم سلمة رضى الله عنها مرفوعًا: «إذا صلى أحدكم فليصل صلاة مودع - صلاة من لا يظن أنه يرجع إليها أبدا» رواه الديلمي في مسند الفردوس، قال الشيخ: حديث حسن لغيره (العزيزي ٢:١٤).

. ٩٦٠ عن: ابن عمر رضى الله عنهما مرفوعًا: «صل صلاة مودع، كأنك تراه، فإن كنت لا تراه فإنه يراك» الحديث رواه أبو محمد الإبراهيمى فى كتاب الصلاة، وابن النجار، قال الشيخ: حديث حسن لغيره (العزيزى

قوله: في حديث عطاء: "كأنه كعب" يريد أنه كان يقوم في الصلاة مستويا مثل السهم، والله أعلم.

قوله: "عن أنس إلخ". قلت: فيه دلالة على طريق تحصيل الخشوع بذكر الموت

⁽١) أي أسكنوا فينها، ولا تحركوا ولا تعبثوا، كذا في حاشية مجمع الزوائد عن مجمع البحار.

(ToT: Y

الصلاة كاملة، ومنكم من يصلى الله عنه أن النبي ﷺ قال: «منكم من صلى الصلاة كاملة، ومنكم من يصلى النصف والثلث والربع والحمس، حتى يلغ العشر، رواه النسائي بإسناد حسن، كذا في الترغيب (١:٥٨). ولعل النسائي رواه في الكبرى.

977 - عن: أبى ذر رضى الله عنه قال: قال رسول الله عَلَيْكِيَّ: «إذا قام أحدكم في الصلاة فلا يمسح الحصى، فإن الرحمة تواجهه» رواه الخمسة بإسناد صحيح، وزاد أحمد: "واحدة أودع" كذا في بلوغ المرام (٩:١).

977 – عن: عثمان بن أبى دهرشن عن النبى عَرِّالِيَّةِ قال: «لا يقبل الله من عبد عملا حتى يشهد قلبه مع بدنه» رواه محمد بن نصر المروزى فى كتاب الصلاة هكذا مرسلا، ووصله أبو منصور الديلمى فى مسند الفرودس بأبى بن كعب، والمرسل أصح (الترغيب ٨٦:١).

97٤ عن: أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله على: «الصلاة ثلاثة أثلاث، الطهور ثلث، والركوع ثلث، والسجود ثلث، فمن أداها بحقها قبلت منه وقبل منه سائر عمله، ومن ردت عليه صلاته رد عليه سائر عمله، رواه البزار، وقال: لا نعلمه مرفوعا إلا من حديث المغيرة بن مسلم. قال الحافظ: وإسناده حسن اهر (الترغيب ١٥٥١)، وفي مجمع الزوائد (٢٠١١): قلت: والمغيرة ثقة، وإسناده حسن اهر.

٩٦٥ - عن: عقبة بن عامر رضى الله عنه عن النبي عَلَيْكُ قال: «ما من مسلم يتوضأ فيسبغ الوضوء ثم يقوم في صلاته فيعلم ما يقول إلا انفتل وهو كيوم ولدته أمــه» رواه الحاكم وقال: صحيح الإسناد، وهو في مسلم وغيره

فى الصلاة. قلت: وأعلى مراتب الحشوع أن يصلى كأنه يرى ربسه، وأدنى مراتبه أن يصلى وهو يعلم ما يقول، وبينهما درجات، والله أعلم.

بنحوه اهـ (الترغيب ٨٧:١).

977 عن: علقمة بن أبى علقمة عن أمه (١) أن عائشة رضى الله على عنها زوج النبى على قالت: "أهدى أبو جهم بن حذيفة لرسول الله على عنها زوج النبى على قالت علم، فشهد فيها معها الصلاة، فلما انصرف قال: ردى هذه الخميصة إلى أبى جهم، فإنى نظرت إلى علمها في الصلاة، فكاد يفتنني "رواه مالك في الموطأ (ص-٣٤) ورجاله ثقات، والحديث في البخارى أيضًا، ولكن لفظ الموطأ أوضح.

الله تبارك وتعالى: الإنما أتقبل الصلاة ممن تواضع بها لعظمتى، ولم يستطل على خلقى، ولم يبت مصرا على معصيتى، وقطع نهاره فى ذكرى، ورحم المسكين وابن السبيل والأراملة، ورحم المصاب، ذلك نوره كنور الشمس، أكلاه بعزتى وابن السبيل والأراملة، ورحم المصاب، ذلك نوره كنور الشمس، أكلاه بعزتى واستحفظه ملائكتى، أجعل له فى الظلمة نوراً، وفى الجهالة حلماً. ومثله فى واستحفظه ملائكتى، أجعل له فى الظلمة نوراً، وفى الجهالة بن واقد الحرانى، خلقى كمثل الفردوس فى الجنة» رواه البزار من رواية عبد الله بن واقد الحرانى، وبقية رواته ثقات اهر (الترغيب ٢٠٠١). وفى مجمع الزوائد (٢٠٠١): رواه البزار، وفيه عبد الله بن واقد الحرانى ضعفه النسائى والبخارى وإبراهيم الجوزجانى وابن معين فى رواية، ووثقه فى رواية، ووثقه أحمد وقال: كان يتحرى الصدق، وأنكر على من تكلم به، وأثنى عليه خيرا، وبقية رجاله ثقات يتحرى الصدق، وأنكر على من تكلم به، وأثنى عليه خيرا، وبقية رجاله ثقات اهر. قلت: فالحديث حسن، فإن الاختلاف فى التوثيق لا يضر كما عرف مرارا.

قوله: "عن ابن عباس إلخ". قلت: والحديث فيه بيان علامة قبول الصلاة، فمن كان يرجو لقاء ربه وقبول صلاته وسائر أعماله فليجتهد في العمل بهذا الحديث، وظنى أن من كمل في مقام الخشوع ورزقه الله الرسوخ فيه، وفق لجميع ما في هذا الحديث من فواضل الأعمال، وحينئذ يوضع له القبول في الأرض والسماء وقلوب الرجال، ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم.

⁽١) واسمها مرجانة مولاة عائشة بلا خلاف، روت عنها، وثقها ابن حبان، وليس لفظة "عن أمه" في نسخة المؤطأ التي بأيدينا، ولكنها في نسخة الزرقاني (١٨١:١) مؤلف.

وقدتم هنالك الجزء الثالث من متن الإعلاء، ولله الحمد، ويتلوه الرابع إن شاء الله تعالى.

ولنختم المجلد الثالث من الكتاب على هذا الحديث المبشر لجزيل الثواب، المرشد في الأعمال لطريق الصواب، لعل الله يرزقنا القبول فيما حررناه ببركته، ويجعله وسائر الأعمال خالصا لوجهه الكريم، ويوفقنا لما فيه من الأعمال الفاضلة بمنه وكرمه إنه هو البر الجواد الرحيم. وصلى الله تعالى على خير خلقه سيدنا محمد الذى هو مفتاح كل خير، وبه العصمة من كل ضير. وقد تم هناك أبواب صفة الصلاة بحمد الله العلى الأعلى الوهاب، وإليه المرجع والمآب، والحمد الله الذى ينعمته وجلاله تتم الصالحات. وكان ذلك يوم السبت لثمانية عشر من شهر دى القعدة الحرام سنة أربعين بعد الألف وثلاثمائة من هجرة سيد الأنام عليه وآله وأصحابه أفضل الصلاة وأزكى السلام، دائما أبدا إلى يوم القيام آمين. هذا وأنا المفتقر إلى رحمة ربى الصمد عبده المذنب ظفر أحمد، وفقه الله للتزود لغد، وغفر له ولمشايخه ولوالديه وما ولد، ولإخوانه وأخواته وأهله وسائر عشيرته للتزود لغد، وغفر له ولمشايخه ولوالديه وما ولد، ولإخوانه وأخواته وأهله وسائر عشيرته الحمد الله رب العالمين عمن كان ويكون إلى الأبد. ويرحم الله عبدا قال: آمينا. وآخر دعوانا أن

0000

000

فهرس ما في الجزء الثالث من الأبواب والفوائد

بحة	الموضوع
	كتاب الصلاة
	باب كون التكبير سنة عند كل رفع وخفض، ومقارنته بالهوى للركوع،
w	
	وعدد مجموع التكبيرات
	باب سنية اعتماد اليدين على الركبتين في الركوع، والتفريج بين الأصابع،
7	وتجافي اليدين عن الجنبين فيه
٦.	تعريف السنة
٨	الجواب عن رفع اليدين للركوع
٩	دليل سنية إلصاق الكعبين في الركوع
1.	باب وجوب الاعتدال والطمأنينة في الركوع، والسجود، وسنية الذكر فيهما
10	باب كون الذكر مسنونا في القومة
14	باب طريق السجود
77	ب ب حريب توثيق الحسن بن زياد اللؤلؤى صاحب الإمام
79	توتين السين بن رياد الومام أبي حنيفة
49	그 사람이 아니라 아니라 아니는 아니는 사람들은 아이들 때문에 가장 아니라
٤٠	إثبات توجيه أصابع اليدين إلى القبلة
	جواز الاستعانة بالركب في السجود، والتنبيه على زلة الحافظ في الفتح
	باب وجوب الرفع من السجدة والجلسة بين السجدتين، واستحباب الذكر بينهما،
24	وافتراض السجدة الثانية
20	باب هيئة الجلوس بين السجدتين
٤٨	باب في ترك جلسة الاستراحة
07	باب ترك الاعتماد على اليدين إذا نهض في الصلاة
٥٣	التنبيه على زلة صاحب عون المعبود
٥٦	باب ترك رفع اليدين في غير الافتتاح، والأمر بالسكون في الصلاة

04	الجواب عن طعن البخاري على الإمام
70	المجتهد إذا استدل بحديث كان تصحيحا له
70	توثيق حصين بن عبد الرحمان السلمي
79	توثيق حماد شيخ الإمام
٧٤	الحافظ أبو محمد الحارثي المعروف بالأستاذ جامع مسند الإمام
٧٤	شقيق البلخي تلميذ الإمام
V £	مناظرة أبى حنيفة والأوزاعي في مسألة رفع اليدين
۹.	تكميل
91	باب هيئة جلسة التشهدين والإشارة
1.7	طريق التطبيق بين مختلف الحديث في أكثر المواضع
	باب التشهد ووجوبه
	وجوه الترجيح لتشهد ابن مسعود رضي الله عنه
	المواظبة بدون الترك دليل الوجوب
	وجوب التشهد في كل ركعتين
	عدد رواة التشهد
144	باب ترك الزيادة على التشهد في القعدة الأولى
	باب ما جاء في الاقتصاد على الفاتحة في الأخريين، وجواز التسبيح موضعها،
14.	وجواز السكوت
127	
12.	
40	باب سنية الصلاة على النبي عليه في الصلاة وألفاظها
	معنى الآل الذي يصلى عليه في الصلاة بعد التشهد.
. 40	تواتر ألفاظ الصلاة
	والر العاط الصاره ويادة "سيدنا" على اسم نبينا على الله على
1 IA	
	باب سنية الدعاء والصلاة بما يشبه ألفاظ القرآن والأدعية المأثورة، والترتيب
	بين التشهد والصلاة والدعاء
177	باب وجوب الخروج من الصلاة بالسلام وبيان كيفيته

1 7 7	فرضية الخروج بصنعه لا نص فيها عن الإمام
	قول ابن مسعود مقدم على قول أنس
١٨٢	باب الانحراف بعد السلام، وكيفيته، وسنية الدعاء والذكر بعد الصلاة
۲.۸	باب في بعض آداب الدعاء
۲٠۸	تواتر رفع اليدين في الدعاء
	ياب ما جاء في تأكد الخشوع في الصلاة